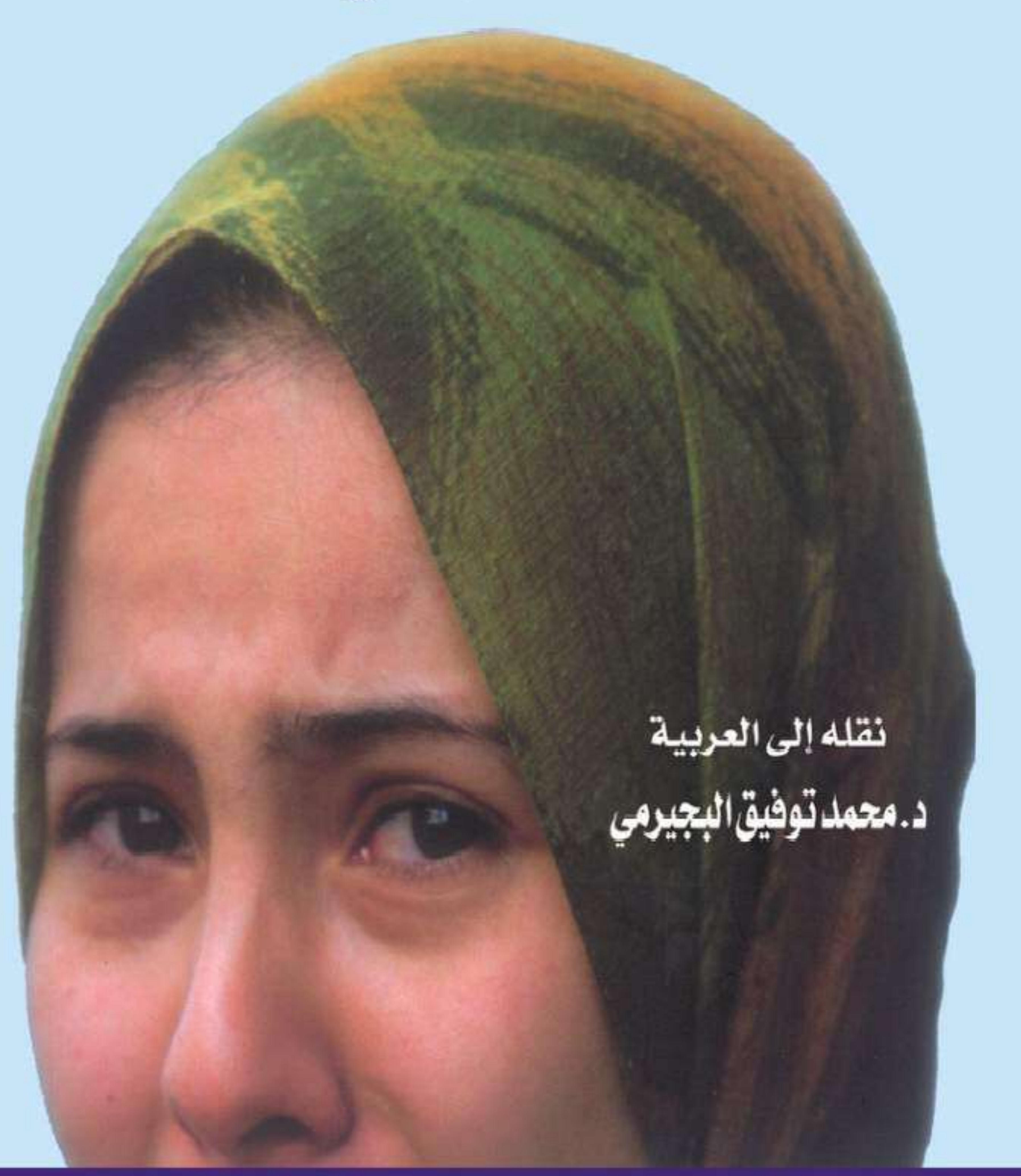
إيلين ك. هاغوبيان

استهداف العرب والمسلمين

الحقوق المدنية في خطر



نقله إلى العربية

د. محمد توفيق البجيرمي

تصوير

أحمد ياسين

إيلين ك. هاغوبيان

استهداف العرب والمسلمين

الحقوق المدنية في خطر

مكتبة العبيكان

استهداف العرب والمسلمين

الحقوق المدنية في خطر

استهداف العرب والمسلمين

الحقوق المدنية في خطر

تحرير

إيلين ك. هاغوبيان

نقله إلى العربية

د. محمد توفيق البجيرمي





Original Title:

Civil Rights in Peril:
The Targeting of Arabs and Muslims

Edited by Elaine C. Hagopian

ISBN: 07453 - 2264 - 6

المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص.ب. 62807 الرياض 11595

Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى **1427هـ ـ 2006م**

ISBN 4 - 986 - 40 - 9960

ⓒ مكتبة العبيكان، 1427هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هاغوبيان، إيلين ك.

استهداف العرب والمسلمين: الحقوق المدنية في خطر. / إيلين ك. هاغوبيان؛ محمد توفيق البجيرمي. - الرياض 1427هـ

540 ص؛ 16.5× 24 سم

ردمك: 4 - 986 - 40 - 9960

1ـ العالم العربي - تاريخ 2ـ العالم الإسلامي - تاريخ 3ـ الحقوق المدنية - العالم العربي

أ. البجيرمي، محمد توفيق (مترجم) ب. العنوان

ديوي: 953 1427 / 1928

رقم الإيداع: 1928 / 1427

ردمك: 4 - 986 - 40 - 9960


بسم الله الرحمن الرحيم

ـ الفهرس ـ

ـ الموضوع ـ ـ الصفحة ـ

• الباب الثالث: الجمع بين الانحراف المحلي الأميركي إلى أقصى اليمين والسعي إلى التوسع العالمي:



إشـادات

إن أي محرر لكتاب متعدد المؤلفين يكون أولاً وقبل كل شيء مديناً لكل واحد منهم. وقد قام كل من م. شريف بسيوني، كاتب المقدمة، وسوزان م. أكرم، وكيفين ر. جونسون، ونانسي موراي، وورويرت مورلينو، وويل يومانز، وسميح فرسون، ونصير عاروري بإنتاج فصولهم بتوقيت مناسب والتزام أخلاقي نابع من شعورهم بحقوق الإنسان والقوانين العادلة. فكان تعاونهم متميزاً في كل خطوة من العملية.

وإني لمدينة بعرفان خاص للدكتورة نانسي موراي والدكتور نصير عاروري، إذ إن خبرتهما النقدية في المراجعة والتقييم لكل فصل هي ما جعل هذا الكتاب تحليلاً مهماً وشاملاً لانتهاك المبادئ الدستورية الأميركية، ولائحة الحقوق على وجه الدقة، وهو انتهاك ينطوي عليه استهداف العرب والمسلمين. كما أنني مدينة للدكتور نصير عاروري، الذي قام - باعتباره رئيسا لمعهد البحوث القومي العربي - باعتماد هذا الكتاب كمصدر للعاملين في مجال الحقوق المدنية ومكافحة التمييز.

وأخيراً، أعبر عن عميق تقديري لموظفي هيماركيت بوكس، ذوي الاطلاع والصبر: أنطوني آرنوف، وأحمد شوقي، وجولي فين. فمراجعة أحمد شوقي النقدية للفصول أضافت وضوحاً وقيمة للعمل المكتمل. وبذل أنطوني آرنوف قصارى جهده لاستيعاب هموم المؤلفين بشأن شتى القضايا الفنية المتعلقة بالإنتاج، فأدى صبره وخبرته الخارقان للعادة إلى إيجاد حلول سريعة لتلك الهموم كلها. أما محرر النسخ ميكي سميث فقد استطاع بشهامته إن يوفق بين مختلف الأساليب المفضلة لدى المؤلفين ليضمها في كلّ موحد متجانس.

تمهيد

تصادف بروز الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بعد زوال الاتحاد السوفيتي في أوائل تسعينيات القرن العشرين مع بروز وترسيخ اليمين المتطرف الجديد، الذي جمع بين المحافظين الجدد، والمسيحيين التبشيريين المتشددين، وجماعة الضغط الموالية لإسرائيل. وأدى صعود جورج ووكر بوش إلى سدة الرئاسة إلى أن دخلت الحكومة مجموعة من المحافظين الجدد، الذين كان تخطيطهم لدور أميركا في عالم ما بعد الحرب الباردة في أوج قوته. فقد تحصنوا بدعم اليمين المسيحي وجماعة الضغط الموالية لإسرائيل، وراحوا يفضلون توسعاً عالمياً لأميركا يتأمن لهم من خلال حرب وقائية نموذجية أحادية الجانب لا يحد منها ولا يقيدها القانون الدولي. فنظروا إلى آسيا الوسطى والشرق الأوسط، المنطقتين الغنيتين بالنفط والمتمتعتين بموقع استراتيجي، باعتبارهما هدفاً لإطلاق هذا المشروع الاقتحامي الوقح. وعلى وجه التحديد فقد كانت أفغانستان والعراق هما أول المرشحين لحرب وقائية، وذلك لشتى الأسباب، الدعائية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والعسكرية. غير أنَّ العراق كان الهدف ذا الأولوية.

وقدمت الأحداث البغيضة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 راية تحشيد يمكن تحتها متابعة الاستراتيجية الجديدة وهدف المدى العالمي. "فالحرب على الإرهاب" قبل 11 أيلول/ سبتمبر، التي كانت تستفرد بالعرب والمسلمين وحدهم، أعطيت حياة قوية جديدة. كما أنَّ التركيز على الإرهاب فيما بعد ذلك التاريخ أتاح لإدارة بوش أن تتابع سعيها للسيطرة على منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وأن تسن - في تتابع سريع - قوانين وتنظيمات قلصت الحقوق الإنسانية والمدنية. وصار العرب والمسلمون في الولايات المتحدة هدفاً للتحقيق والملاحقة القضائية بموجب هذه القوانين. كما أنَّ تشبيه العرب والمسلمين بالشياطين ودمغهم بوصمة الإرهاب قد

استخدم "لتبرير" الحرب على أفغانستان والعراق، وكذلك لتخويف بلدان إقليمية أخرى. كما أنها غذت التحامل الحاقد، وعجلت بالتمييز "القانوني" ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة.

إن هذا الكتاب يحلل كيف يؤدي تشبيه المجتمعات العربية والإسلامية بالشياطين إلى تسهيل الانتقاص القانوني، والسياسي، والاجتماعي من حقوقهم المدنية والإنسانية. فبالرغم من أن العملية كانت قد بدأت من قبل، فإنها اكتسبت زخماً متسارعاً نتيجة المناخ الذي أعقب 11 أيلول/ سبتمبر 2001. إن استهداف العرب والمسلمين باعتبارهم "العدو القابع في الداخل"، وخلق تشريعات، وتنظيمات، وقواعد بيانات، وتقنيات جديدة تحمل إمكانية التأثير على كل مواطن وغير مواطن، هي مما يضفي على الموضوع أهمية عاجلة على وجه الخصوص. إن القصد من هذا الكتاب هو تعرية التفاعل بين السياسة المحلية والخارجية، وهو تفاعل يجب فهمه إذا أريد لنا أن نغير المسار الخطر الذي شرعت الأمة فيه، وأن نعيد الحقوق التي يضمنها دستور الولايات المتحدة.

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب. فيركز الباب الأول على التشريع والتنظيمات المؤثرة على الحريات المدنية قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وبعده، ويشمل دراسات محددة. فيكتب أستاذا القانون سوزان م. أكرم وكيفين ر. جونسون عن حقبة ما قبل 11 أيلول/ سبتمبر: فيوضحان كيف أن إطارات الاستعباد العقائدي الأيديولوجي والأدلة السرية قد تم التلاعب بها بصورة سلبية متعمدة ضد العرب والمسلمين. أما نانسي موراي، مديرة مشروع ماساشوسيتس لتثقيف الناس بلائحة الحقوق، التابع للاتحاد الأميركي للحريات المدنية، فإنها توثق إجراءات ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التي دمرت الحقوق والحمايات الدستورية باسم "الحرب" المحلية "على الإرهاب".

ويفحص الباب الثاني كيف يستخدم تشبيه العرب والمسلمين بالشياطين عن طريق اصطناع صور عنصرية. وتلعب أجهزة الإعلام دوراً مهماً في إبقاء مشاعر

الخوف والكراهية العامة للعرب والمسلمين فعالة من أجل دعم أفظع الانتهاكات لحقوقهم هنا [داخل الولايات المتحدة] والعدوان عليهم في الخارج. فيقدم الباحث الإعلامي المختص روبرت مورلينو استعراضه لعملية تصوير العرب والمسلمين في وسائل إعلام متنوعة ومختلفة سياسياً. أما ول يومانز، خريج كلية حقوق بولت هول في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، فيفضح شبكات منتقاة من المؤسسات الموالية لإسرائيل التي تغذي الدوائر العامة بالصور المعادية للعرب والمسلمين. ذلك إن الوابل الغزير المتواصل من الصور المعادية للعرب والمسلمين الذي تسلطه مصادر يبدو ظاهرياً أنها ذات علم وخبرة يديم الخوف من العرب والمسلمين ويمهد الطريق لإجراءات حكومية قمعية.

ويتفحص الباب الثالث الجمع بين الانحراف المحلي في الولايات المتحدة إلى أقصى اليمين، وبين مبدأ بوش، مما يؤدي إلى تجريم المجتمعات العربية والإسلامية كمجتمعات. فيقوم أستاذ علم الاجتماع سميح فرسون بتعقب جذور الحملة الأميركية الحالية ضد الإرهاب إلى انبعاث الجناح اليميني في هذا البلد بعد زمن عملية الانفتاح التحريري في ستينيات القرن العشرين. ثم يستعرض أستاذ العلوم السياسية نصير عاروري سياسة أميركا الخارجية الحالية ويحلل كيفية ارتكاز حرب بوش الصليبية ضد الإرهاب على خلق الخوف بين عامة الناس في أميركا، مما يعطي الرئيس دعم الأغلبية للعدوان على آسيا الوسطى والشرق الأوسط والسيطرة عليهما. وتركز أستاذة علم الاجتماع إيلين هاغوبيان على طريقة عمل اللاعبين السياسيين الأميركيين لتشكيل صور العرب والمسلمين في الشرق الأوسط بالإعلاء من شأن الزعماء "الطيبين والأصدقاء" المنقيين، الملتزمين بالاعتراف بإسرائيل، وتطوير حكومات علمانية، على عكس الزعماء العرب والمسلمين الحاليين "الشريرين والمعادين" الذين يتم تصويرهم بشكل سلبي لأغراض سياسية خاصة.

إيلين س. هاغوبيان

بوسطن، تموز/ يوليو 2003



مقدمة

لا تدس عليَ

هل الحرب على الإرهاب حرب على الحقوق فعلاً(*)؟

م. شريف بسيوني

بشّر إعلان الاستقلال [الأميركي عن بريطانيا] بقيم الحرية والعدالة والمساواة في بلد صارت حكومته مسؤولة أمام الشعب، وحافظ الدستور ولائحة الحقوق على هذه المبادئ وغيرها؛ فصارت سمةً رسمية مميزة لهذا البلد. فرحنا نمجد فضائل نظامنا القانوني ونرفعه كنموذج للآخرين.

وعبر مئتي عام، ظل التقدم مستمراً في تأكيد الحقوق الدستورية وترسيخ حكم القانون في مجتمعنا.

ومن بين أخطار الطريق البارزة الجديرة بالذكر في تلك المسيرة التاريخية تجميد لينكولن للأمر القضائي بالتحقيق في قانونية سجن شخص معتقل، وذلك خلال الحرب الأهلية، واعتقال روزفلت للأميركيين ذوي الأصل الياباني، وحملة السناتور جوزيف ماكارثي المهووسة ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهم بين الأميركيين من جميع الحرف، ولكن في صفوف المثقفين والعاملين في صناعة السينما على وجه الخصوص.

ولكن الأمة لم تشهد من قبل على الإطلاق تآكلاً منهجياً منتظماً للحقوق المدنية أكثر من التآكل الذي وقع بعد 11/ 9. فقد اتخذ هذا التآكل شكل تقويض النظام

(*) 2003. شيكاغو تريبيون. نشر في الأصل في صحيفة شيكاغو تريبيون في 24 آب/ أغسطس 2003، ويعاد طبعه هنا بإذن من الناشر.

القانوني، مشفوعاً بحالات فظيعة من إساءة استعمال السلطة الحكومية، وكل ذلك باسم مكافحة الإرهاب.

وكان المستهدفون من هذه الإجراءات هم العرب والمسلمون ولكن آثارها تمتد لتشمل الجميع.

ولكن التآكل قد بدأ في الحقيقة عام 1996 مع التشريع المتعلق بالهجرة ومكافحة الإرهاب. وبذلك فإن المقيمين الدائمين الذين كانت الفقرة الدستورية الخاصة بالحماية المتساوية تعترف لهم بالتمتع بمعظم الحقوق التي يتمتع بها المواطنون قد نزعت منهم تلك الحقوق. فصار من الممكن اعتقال غير المواطنين ونفيهم بناء على (أدلة سرية) ألغت الحق الدستوري بمواجهة الأدلة المقدمة ضدهم والطعن فيها واستجواب مقدميها لدحضها.

وكان هذا بالضبط هو ما تمارسه الأنظمة الدكتاتورية التي ظلت الولايات المتحدة تشجبها مراراً وتكراراً منذ الحرب الباردة.

وبعد 11/ 9/2001 شرعت الإدارة باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي بدأت بموجة من اعتقالات الأجانب ذوي الحالات غير النظامية. ولكن حملة الإدارة ركزت فقط على ذوي الأصل العربي وآخرين من المسلمين. فلم تتأكد أعدادهم، ولم يفصح أحد عن حالاتهم، ولم يكشف النقاب عن نتائج قضاياهم.

ولقد أبلغ المفتش العام لوزارة العدل أن كثيراً من الحالات كانت غير مبررة، وأن كثيراً من الأشخاص لقوا معاملة قاسية. وكان ذلك حتى الآن شيئاً رهيباً مروعاً بموجب مقاييسنا القانونية.

وبعد ذلك بعامين، قامت محكمة الاستئناف الأميركية الطوافة لمقاطعة كولومبيا بإلغاء حكم سابق لمحكمة اتحادية يأمر الحكومة بالكشف عن أسماء مئات الناس الذين اعتقلوا بعد 11/ 9. وقد اتخذ قرار الإلغاء هذا بموافقة قاضيين واعتراض قاض واحد. وكتب أحد القاضيين الموافقين: "إن أميركا تواجه عدواً حقيقياً تماماً

مثل أعدائها السابقين خلال الحرب الباردة، وله إمكانيات تفوق قدرة الجهاز القضائي على استكشافها".

وجادلت الحكومة بأن الكشف حتى عن اسم واحد سيعرض الأمن القومي للخطر. غير أن اعتراضاً جريئاً على هذه الذريعة قد بدر من القاضي ديفيد تاتل الذي كتب أن "إذعان الأغلبية بلا تمييز ناقد" للتأكيدات الحكومية الغامضة لم يكن مخالفاً لغرض قانون حرية المعلومات فحسب، بل إنه يمنع الشعب الأميركي من اكتشاف ما إذا كانت الإدارة الحالية "تنتهك الحقوق الدستورية لمئات الأشخاص الذين اعتقلتهم في أثناء التحقيق في الإرهاب".

ونجم عن الحرب في أفغانستان انتهاك من نوع آخر، وهو وضع أسرى الحرب من العدو في خليج غوانتانامو في كوبا. فاعتقالهم دون إجراءات قضائية نزيهة هو انتهاك واضح لالتزامنا القانوني الدولي بموجب ميثاق جنيف الثالث.

فالميثاق يتطلب من الولايات المتحدة أن تحكم في حالتهم باعتبارهم أسرى حرب، وأن تعاملهم جيداً. كما أنه ينص على إطلاق سراحهم بعد انتهاء النزاع. وقد انتهى النزاع، ولكنهم لا يزالون معتقلين. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يعاملون بطريقة قد تندرج تحت باب التعذيب: فهم يتعرضون للحرمان الحسي، وتغطية رؤوسهم بالأقنعة لمدة طويلة، والحبس الانفرادي، والمعاملة المزرية والمهينة.

وقد تم التمويه على هذا كله، ولم يسمح لأحد من أجهزة الإعلام الأميركية أو منظمات حقوق الإنسان بالدخول إلى ذلك المعتقل، والاطلاع على ظروف الاعتقال، والتحدث مع المعتقلين.

وكان بين المعتقلين أناس تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والتسعين، وكان بعضهم مرضى. وقد أطلق سراح بعضهم سراً لتجنب الإحراج. أما الباقون فسوف يطلق سراحهم قريباً أو يمثلون للمحاكمة أمام لجنة عسكرية لا ضمان فيها لدفاع عادل ومنصف ونزيه.

وكان من الصدمات الرهيبة أن المحاكم الأميركية قد رفضت النظر في هذا الوضع بذريعة خيالية؛ هي أن خليج غوانتانامو - وهو منطقة تستأجرها الولايات المتحدة من كوبا - ليس جزءاً من الولايات المتحدة. فقد استنتجت محاكمنا بأنه ليس من اختصاصها التحقيق فيما يفعله جنودنا بأسراهم.

أما الاعتقالات والاتهامات بموجب قانون الوطنية الأميركي، التي دافع عنها المدعي العام جون آشكروفت في سلسلة من الخطب والمقابلات التي ظهر فيها أمام الناس في أماكن شتى، فقد تحولت في بعض الحالات إلى حملات إعلامية خاطفة كاسحة. فعند ظهوره في شيكاغو في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002، زعم أن تبرعات جمعية خيرية إسلامية في منطقة شيكاغو قد تحولت إلى "أموال إرهابية دامية".

ولم تثبت الإجراءات مثل هذه المزاعم المعلنة. ومع ذلك فقد صودرت الأموال. ولم يكن هناك خيار أمام رئيس الجمعية، إنعام أرناؤوط، سوى الاعتراف بأنه مذنب بتهمة "التآمر للابتزاز" التي لا علاقة لها كلياً بتمويل الإرهاب. وقد نجمت التهمة عن تقديمه مساعدة إنسانية مشروعة للثوار الأفغان الذين كانوا يقاتلون الاحتلال السوفيتي لأفغانستان؛ وذلك في وقت كان فيه الثوار يتلقون دعماً من الولايات المتحدة أيضاً.

كما أنه قدم مساعدة مشروعة للبوسنيين الذين كانوا يقاتلون من أجل استقلالهم، وتلك قضية دعمتها الولايات المتحدة كذلك.

ولكن، بما أنه لم يكشف تلك المساعدة لمدراء الجمعية ومموليها، فقد اعتبر سلوكه هذا جريمة. وقبل المحاكمة وفي أثنائها، ظل أرناؤوط في الحجز الانفرادي ثلاثاً وعشرين ساعة في اليوم، مع ساعة يومية يسمح له فيه أن ينظر إلى ضوء الشمس من على سطح مركز اعتقال اتحادي.

وفي حالة أخرى من إساءة استعمال السلطة، فإن سامي العريان، الأستاذ بجامعة فلوريدا الجنوبية، معتقل بتهمة التآمر لتقديم "مساعدة مادية" لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية.

وبموجب لائحة الاتهام المكونة من 50 فقرة، فإن العريان متهم كذلك بالتآمر لارتكاب الابتزاز قتل وإقعاد أشخاص في الخارج، انتهاك أمر تنفيذي صادر في عام 1995 بمنع التعامل مع منظمات تعتبرها الحكومة "موصومة بلقب الإرهاب على وجه الخصوص"، وهو متهم أيضاً بعرقلة العدالة.

وهو محتجز الآن في الحبس الانفرادي. ولكي يرى زوجته وأطفاله تحت مراقبة الحراس ومن خلال حاجز زجاجي، يتعين عليه أن يخضع لتفتيش جسدي وهو عار قبل الزيارة وبعدها. ومن الواضح أن هذا سوء استعمال للسلطة مصمم للحط من مكانة الشخص وإذلاله، وهو انتهاك للدستور.

وفي قضية أخرى، برأ المحلفون اثنين من أربعة متهمين بتقديم "دعم مادي" للإرهابيين. وقد زعمت الحكومة بأن الرجال الأربعة، وهم من المهاجرين العرب، هم جزء من خلية نائمة ساعدت الإرهابيين بجمع التبرعات وصناعة وثائق مزورة.

ثم هناك قضية من يسمون بالأشخاص الستة في لاكاوانا الذين قيل بأنهم خلية إرهابية نائمة. وقد ثبت زيف هذا الزعم أيضاً. ولكن المتهمين لم يكن أمامهم خيار سوى الاعتراف بالذنب بتهم أصغر. وأخيراً وليس آخراً هناك حالة المواطنين الأميركيين خوزيه باديلا وياسر عصام حمدي، المحتجزين دون اتهام، ودون حقوق زيارة، ودون الوصول إلى محام أو استشارة قانونية لمدة من الزمن غير محددة.

وكلاهما محتجزان بموجب أمر رئاسي مثير للخلاف والجدل يعلن أنهما "مقاتلان معاديان خارقان للقانون".

ولا أحد يعرف معنى ذلك بالضبط. ولكن هذا الأمر يضعهما خارج حماية الدستور. فليس هناك أساس دستوري يخول الرئيس تعليق حقوق المواطنين الأميركيين.

وبينما اعترض الاتحاد الأميركي للحريات المدنية وغيره من المنظمات على هذه الإجراءات غير الدستورية، ظلت مهنة المحاماة المنظمة متحفظة. وقد ناقشت أجهزة الإعلام هذه القضايا أحياناً، ولكن بطريقة متحفظة، ولم تشجبها إلا نادراً.

إن الأمر هنا لا يقتصر على التفاصيل المحددة لهذه القضايا وغيرها من حالات انتهاك الدستور وسوء استخدام السلطة، ولكنه يتعلق بالأمر الأكبر والأوسع، وهو مصير حكم القانون في هذا البلد.

فمن الصحيح بالتأكيد أنه قد حدثت طوال تاريخنا حالات كثيرة من عدم إقامة العدل ضد أفراد وطبقات من الناس، ولا سيما في قضايا الملونين، ولكن لم يحدث من قبل إطلاقاً مثل هذا التقويض الخبيث والمطرد بشكل منهجي منظم لحكم القانون وإقامة العدل بمحاكمات نزيهة.

وهذا ما يجب أن نقلق بشأنه.

فنحن نعرف الآن أن خمسة آلاف عراقي قد احتجزوا كسجناء من دون أي إجراءات قانونية قضائية.

فإلى أين وصلت فكرة القوانين؟

بعد النظام النازي انتشرت في العالم كله قصة عن قس بروتستانتي اسمه مارتن نيمولر، قال: "في أول الأمر جاؤوا للقبض على اليهود، فلم أتكلم لأنني لست يهودياً، ثم جاؤوا للقبض على الشيوعيين، فلم أرفع صوتي - لأنني لست شيوعياً، ثم جاؤوا للقبض على الكاثوليك، ولم أرفع صوتي لأنني بروتستانتي. ثم جاؤوا للقبض عليّ، ولكن بحلول ذلك الوقت لم يكن قد بقي أحد أصلاً كي يرفع صوته".



الباب الأول

ما قبل 11/ 9/ 2001 وما بعده:

التشريع و التنظيمات المؤثرة على الحقوق المدنية



الفصل الأول

القضايا العنصرية والحقوق المدنية قبل 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 استهداف العرب والمسلمين(*)

سوزان م. أكرم وكيفن ر. جونسون

إن رد فعل الحكومة الاتحادية على مأساة 11 أيلول/ سبتمبر 2001 يوضح العلاقة الوثيقة بين قانون الهجرة والحقوق المدنية في الولايات المتحدة. فقد كان غير المواطنين معرضين تاريخياً للحرمان من الحقوق المدنية، وسبب ذلك إلى حد كبير هو أن القانون يتيح، بل يمكن القول بأنه يشجع السلوك الحكومي المتطرف ضدهم، مع أدنى درجات الحماية لحقوق غير المواطنين. ولسوء الحظ فإن ردة الفعل الحالية ضد العرب والمسلمين تتلاءم بسهولة مع تاريخ طويل من جهود حكومة الولايات المتحدة لخنق الانشقاق السياسي[1]. وتدعو ردة الفعل هذه إلى القلق على نحو خاص لأن من المحتمل أن تكون الاختلافات العنصرية والدينية وغيرها قد غذّت الحقد على العرب والمسلمين – وقد تمثل هذا الاحتمال في سابقة حبس أميركا للأشخاص ذوي الأصول اليابانية في أثناء الحرب العالمية الثانية –.

وفي هذا السياق بالذات من البيئة التاريخية والقانونية يجب أن يتم فهم استهداف العرب والمسلمين فيما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، إذ إن هذا السياق يفسر

(*) نشر في – الأصل كجزء من مقال أطول بعنوان "القضايا العنصرية والحقوق المدنية، وقانون الهجرة بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001: استهداف العرب والمسلمين" في حولية جامعة نيويورك: **الاستعراض السنوي للقانون الأميركي**، المجلد 58 العدد 3 (2002): (ص295–356)، ص 295 .

مخاوف العرب والمسلمين في وقت الأزمة، ويسمح لهذا الاستهداف أن يكون مقبولاً في أعين عامة الناس. فالأعمال الحكومية، العامة والخاصة، مثل التحقيقات غير المبررة التي أجراها مكتب التحقيقات الاتحادي في الأعمال التجارية التي يملكها العرب أو المسلمون، أو إغلاق الحسابات المصرفية الإسلامية والعربية، أو إغلاق الجمعيات الخيرية الإسلامية، أو زيارات مكتب التحقيقات الاتحادي للمساجد والكليات العربية/ الإسلامية، أو "التسجيل الخاص" وغيره من حالات المراقبة المستهدفة حصراً للأشخاص ذوي الأصل العربي أو العقيدة الإسلامية - هذه الأعمال كلها صارت جزءاً مقبولاً تماماً من "الحرب على الإرهاب"، ومع ذلك فلو استهدفت الحكومة وغيرها الكاثوليكيين الآيرلنديين البيض، أو اليهود، أو أقلية عنصرية/ عرقية أخرى لواجهوا بلا شك تحدياً مهماً وعالي الصوت بسبب تجميعهم لمعلومات عنصرية أو دينية.

وقد لاحظ المعلقون كيف تؤثر التصورات الشعبية عن الأقليات العنصرية وغيرها على طريقة معاملة تلك الأقليات بموجب القانون.[2] وكما هي الحال مع المجموعات الأخرى، فإن ذلك يبدو صحيحاً بالنسبة للعرب والمسلمين. وكما يلخص الأستاذ ناتسو سايتو هذا الأمر: فإن الأميركيين العرب والمسلمين قد صنّفوا عنصرياً بأنهم "إرهابيون" : أجانب، غير موالين، ويشكلون تهديداً داهماً. وبالرغم من أن العرب يعودون بجذورهم إلى الشرق الأوسط، ولهم خلفيات دينية كثيرة ومختلفة، والمسلمين يأتون من جميع أنحاء العالم...، فإن هذه التمييزات تمحّي، وأما الصور السلبية عن العرب أو عن المسلمين، فكثيرا ما تعممّ وتنسب إليهم جميعاً على حد سواء. وكما يلاحظ إبرهيم هوبر، من مجلس العلاقات الأميركية - الإسلامية، "فإن الأنماط الشائعة هي أننا جميعاً عرب، وأننا جميعاً عنيفون، وأننا جميعاً نخوض حرباً مقدسة"[3].

إن تشبيه العرب والمسلمين في الولايات المتحدة بالشياطين، مصحوباً بالإجراءات القانونية القاسية الموجهة ضدهم، كان قد بدأ قبل زمن طويل من مأساة 11 أيلول/ سبتمبر 2001[4]. ويمكن العودة به إلى صور تنميطية شعبية،[5] وسنوات

من صناعة الأساطير بالأفلام وأجهزة الإعلام،[6] والنزعة العنصرية في أوقات الأزمة الوطنية،[7] وحملة لبناء الدعم السياسي لسياسة أميركا الخارجية في الشرق الأوسط.[8] فمنذ سبعينيات القرن العشرين على الأقل، كانت قوانين الولايات المتحدة وسياساتها مبنية على الافتراض بأن غير المواطنين من العرب والمسلمين هم إرهابيون محتملون، واستهدفت هذه المجموعة لمعاملة خاصة بموجب القانون[9]. فاستهداف المسلمين والعرب بعد 11 أيلول/ سبتمبر إنما هو ببساطة آخر فصل في هذا التاريخ[10].

تنميط العرب كإرهابيين وطوائف دينية:

ومثل هذا العداء للأقليات العنصرية الأخرى، فإن العداء الموجه ضد العرب والمسلمين، يمكن اعتباره جزءاً من عملية حيوية متحركة من "العنصرة" [أي تصنيف الناس كمجموعات عنصرية (11)] والعنصرة، كما هي مستعملة هنا، تعتبر "العنصر" "كمجموعة معقدة غير مستقرة وغير مركزية من المعاني الاجتماعية المتحولة باستمرار بفعل الصراع السياسي".[12] وهذا الفهم للعنصر يتناقض مع الرأي التقليدي القائل بأن العنصر تثبته العوامل الحيوية؛ وهو بدلاً من ذلك ينظر في "التشكيل العنصري" كي يفسر كيف يعمل العنصر في الولايات المتحدة[13].

إن تحديد العنصر كعملية يتم فيها بناء الفارق العنصري بصورة اجتماعية، وليس بصورة حيوية، يساعد على تفحص معاملة العرب والمسلمين في الولايات المتحدة: فتجاربهم توضح الضرر الشديد الذي يمكن أن تسببه العنصرة، وتقدم أملاً بإمكانية تغيير مسار العملية[14]. ولقد اعترفت المحكمة الأميركية العليا بأن العنصر هو نتاج البناء الاجتماعي، فأعربت عن اعتقادها بأن المجموعات المختلفة يمكن عنصرتها، وأن العرب يمكن أن يتعرضوا للتمييز ضدهم باعتبارهم أعضاء "عنصر" مختلف، وفي ذلك انتهاك لقوانين الحقوق المدنية[15].

ومن خلال عملية العنصرة، اعتبر العرب والمسلمون مختلفين عنصرياً عن البيض والأقليات العنصرية الأخرى.

ويحدد الأستاذ نبيل أبراهام - المعلق الكبير على النزعة العنصرية ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة - ثلاث طرق متميزة تمت بها عنصرة العرب: (1) من خلال العنف السياسي على أيدي مجموعات متطرفة على أساس الصراع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط، (2) من خلال العنف القائم على الرهبة من الأجانب، والمستهدف للعرب والمسلمين على الصعيد المحلي، (3) ومن خلال العداء الناشئ عن أزمات دولية تؤثر على الولايات المتحدة ومواطنيها[16]. كما أن القانون وتنفيذه قد أسهما في توجيه العداء نحو العرب والمسلمين في الولايات المتحدة[17].

إسكات العرب من خلال العنف والترهيب بدوافع سياسية

يستثير الصراع في الشرق الأوسط عنفاً ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة، وكذلك أساليب التخويف المعروفة بشكل أقل، والتي تتبعها بعض المنظمات النشيطة العاملة في المجرى الرئيس. فهناك دراسة أجرتها شركة راند المتحدة لحساب وزارة الطاقة الأميركية تستنتج أن عصبة الدفاع اليهودية ظلت على مدى أكثر من عقد من الزمن واحدة من أنشط المجموعات الإرهابية في الولايات المتحدة، حسب تصنيف مكتب التحقيقات الاتحادي.[18]

وتستعرض الدراسة العنف المعروف بأن هذه العصبة قد ارتكبته، والحوادث التي يشك بأن العصبة كانت متورطة فيها، وتصفها كلها كجزء من استراتيجية "لإزالة الأعداء المتصورين للشعب اليهودي وإسرائيل".[19] وقد شمل العنف تفجير قنابل في المكاتب الخارجية العربية، وزرع قنابل في مكاتب اللجنة الأميركية - العربية المعادية للتميز في طول الولايات المتحدة وعرضها.[20] وحسب رأي مكتب التحقيقات الاتحادي فإن المنظمات اليهودية المتطرفة كانت مسؤولة عن عشرين حادثة إرهابية في أثناء ثمانينيات القرن العشرين.[21]

وبالرغم من حوادث العنف الكثيرة المعادية للعرب على أيدي المجموعات اليهودية المتطرفة فإن دراسات كبيرة التأثير لجرائم الكراهية قد فشلت في إدراج

هذه المجموعات مع مرتكبي هذه الجرائم.[22] وحسب رأي الأستاذ أبراهام فإن "المجموعات اليهودية المتطرفة تشكل مصدراً لا يمكن إنكاره للعنف الناجم عن كراهية العرب، الذي لا تناقشه التقارير التقليدية عن العنف العنصري في الولايات المتحدة".[23]

ومن الأشياء الأقل انتشاراً بين الناس حتى من عنف الجماعات المتطرفة ضد العرب الحملة التي تشنها منظمات تقع ضمن المجرى الرئيس مثل: عصبة مكافحة التشهير التابعة لمنظمة بناي بريث (أبناء العهد) لإسكات العرب والمسلمين. وقد تأسست هذه العصبة في مطلع القرن العشرين كمنظمة مهمتها مكافحة اللاسامية، واكتسبت سمعةً كمنظمة قيادية معادية للتميز في الولايات المتحدة. ولسوء الحظ فإن هذه العصبة قد أضافت لنفسها مهمة جديدة بعد خلق إسرائيل في عام 1948 وهي: تجريح وإسكات منتقدي إسرائيل أو المدافعين عن حقوق الفلسطينيين الإنسانية.[24] فقد انغمست عصبة مكافحة التشهير انغماساً عدوانياً في الجهود لترهيب العرب والمسلمين وغيرهم ممن لديهم آراء مشابهة في صراع الشرق الأوسط، ولمنعهم من المشاركة في الجدل السياسي. ففي عام 1983 مثلاً أصدرت العصبة كراساً بعنوان: الدعاية المؤيدة للعرب في أميركا: الأدوات والأصوات.[25] ويدرج هذا الكراس أسماء عدد من أبرز الباحثين في قضايا الشرق الأوسط باعتبارهم "أبواق دعاية معادية لإسرائيل". ومن بينهم إدوارد سعيد، من جامعة كولومبيا، ووليد الخالدي – من جامعة هارفارد، وكذلك منظمات إنسانية تتعامل مع الشرق الأوسط وفلسطين. ويقول ألفرد ليلينتال المعلق ذو النفوذ المؤثر على قضايا الشرق الأوسط والمدرج لدى العصبة في قائمتها السوداء: "إن كثيراً من اتهامات العصبة لمنتقدي إسرائيل غير دقيقة على الإطلاق، أو مثار تساؤل وشك، أو قائمة على أنصَافِ حقائق". وكثيراً ما تقوم العصبة بإلصاق وصمة "المتطرفين" بالمجموعات أو الأفراد المنتقدين لإسرائيل والصهيونية؛ فتصفهم بأنهم مصممون على استئصال إسرائيل وإثارة اللاسامية في أميركا.[26] وقد تم توزيع كراس

العصبة على نطاق واسع في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛ وذلك حسبما يرى النقاد من أجل تحدي المجموعات والأفراد المدرجين في القائمة، ومضايقتهم بإلحاح، وإسكاتهم.

وليست هذه العصبة هي المنظمة الوحيدة من المجرى الرئيس التي توزع قوائم بأسماء الأفراد والمجموعات من العرب الأميركيين والعاملين معهم. فقد قامت لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية (آيباك) بإصدار قائمتين مماثلتين.[27] ومن خلال حملة تشن بالدرجة الأولى في حرم الكليات الجامعية، منظمة ضد الأفراد والجماعات الواردة أسماؤها في هذه القوائم، ظلت العصبة وآيباك تضايقان الجامعيين والنشطاء وترهبانهم على مدى سنوات طويلة.[28]

وإلى جانب تجريح الأساتذة الأكاديميين وإسكاتهم في حرم الجامعات تسعى عصبة مكافحة التشهير أيضاً إلى إسكات المتحدثين المؤيدين للمسلمين وللعرب ومنعهم من المشاركة في المناقشات العامة المتصلة بالشرق الأوسط. وفي الآونة الأخيرة، فشلت عصبة فلوريدا في الضغط على لجنة فلوريدا لحقوق الإنسان لإبعاد ممثل مسلم عن هيئة في مؤتمر للحقوق المدنية.[29] وبطريقة مماثلة سعت اللجنة اليهودية الأميركية إلى استبعاد غازي خانكان، المدير التنفيذي لفرع مدينة نيويورك المحلي لمجلس العلاقات الأميركية - الإسلامية من المشاركة في منبر عام للتفاهم المتعدد الأطراف بين الثقافات: لأنه كان "معادياً لإسرائيل".[30] وطالبت العصبة بمنع مدير فرع كاليفورنيا الشمالية لمجلس العلاقات الأميركية - الإسلامية من الإدلاء بشهادته أمام لجنة كاليفورنيا المختارة للنظر في جرائم الكراهية.[31]

ولم يظهر تحت الضوء المدى الكامل لأنشطة العصبة ضد العرب حتى كانون الثاني/ يناير عام 1993، عندما برزت إلى العلن نتائج تحقيق قام به مكتب التحقيقات الاتحادي بحق ضابط قديم في قسم شرطة سان فرانسيسكو وعميل سري مأجور لدى عصبة مكافحة التشهير. فاكتشفت سلطات تنفيذ القانون ملفات حاسوبية حول ألوف من العرب الأميركيين، ومعلومات عن منظمات عربية، وكذلك

كثير من المنظمات الأخرى في المجرى الرئيس.[32] وكانت هذه الملفات تعكس عمليات مسح استطلاعي لمنظمات وقادة، فشملت الرابطة الوطنية لتقدم الملونين، والسلام الأخضر، والاتحاد الأميركي للحقوق المدنية، وجماعة توافق الرأي القانوني الآسيوية، ونقابة المحامين الوطنية، وائتلاف قوس قزح، ويهود من أجل يسوع، وثلاثة أعضاء حاليين أو سابقين في الكونغرس الأميركي.[33] وأكد مكتب التحقيقات الاتحادي أن عصبة مكافحة التشهير هذه قدمت معلومات من أنشطتها الاستطلاعية إلى حكومة جنوب إفريقيا [العنصرية (35)] وقد تضمنت المعلومات ملفات سرية لتنفيذ القانون، ومعلومات من إدارة المركبات[34]. واعترف محامي العصبة بأن العصبة قد نقلت معلومات استطلاعية إلى إسرائيل.[36] وقد اعتقل مواطن أميركي واحد على الأقل من أصل عربي كان تحت مراقبة العصبة في إسرائيل عندما زار الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.[37] وعندما افتضح هذا التجسس علانية، أقيمت ضد العصبة سلسلة من دعاوى الحقوق المدنية.[38] وكجزء من تسوية نوعية لهذه القضايا، صدرت الأوامر للعصبة بالامتناع الدائم عن التجسس غير القانوني على العرب الأميركيين ومجموعات الحقوق المدنية الأخرى.[39]

وبالرغم من التسوية والأمر الدائم، فإن الضرر قد وقع على حريات العرب المدنية في الولايات المتحدة من أنشطة الاستطلاع التي قامت بها العصبة. وأسهم اكتشاف تجسسها في نشر مناخ الخوف من العرب والمسلمين الأميركيين، ولعل وكالات المخابرات الأميركية قد حصلت من العصبة على معلومات يمكن أن تعرض الأشخاص والمجموعات العربية الناشطة سياسياً للوضع تحت رقابة حكومية مشددة.[40] وبناء عليه، فقد يتصور العرب الأميركيون أن الحكومة الأميركية متواطئة مع المنظمات الإسرائيلية والمعادية للعرب. وهذه تصورات عززها الكشف عن كون معلومات قدمتها العصبة قد استثارت تحقيقاً لمكتب التحقيقات الاتحادي أدى إلى القبض على "الأشخاص الثمانية في لوس أنجلوس" وهم مجموعة من غير المواطنين، بتهمة انتهاكات فنية مزعومة لقانون الهجرة والجنسية.[41]

وعلاوة على ذلك فإن "أي منظمة يهودية أميركية كبرى لم تقم بإدانة العصبة لتجاوزاتها السياسية، أو لارتباطها الموثق بمنظمات المخابرات الإسرائيلية"[42]. ولم يكتشف بحثنا أي شيء منشور تعترف به العصبة بجرائمها أو تتنصل من أنشطتها.

والخلاصة أن عصبة مكافحة التشهير قد تورطت في التجسس على مجموعات عربية وإسلامية في محاولة ظاهرة لتخويف وإسكات الأصوات التي تعتبرها هي "لا سامية "[43]. وكما يلخص الأستاذ إبراهام فإن "التأثير الشامل لممارسات العصبة هو تعزيز صورة العرب كإرهابيين ومهددين للأمن، وبذلك يتم خلق مناخ من الخوف، والريبة، والعداوة إزاء العرب الأميركيين وغيرهم ممن يعتنقون آراء تنتقد إسرائيل، مما يؤدي إلى تهديدات للعرب بالموت والأذى الجسدي[44].

تأثير الصور المعادية للعرب في الثقافة الشعبية:

إن النزعة العنصرية المعادية للعرب ليست كلها من عمل النشطاء السياسيين. فمما له أهميته أن أجهزة الإعلام والأفلام التي تتغذى على الصور المنمطة الموجودة عن العرب والمسلمين في المجتمع الأميركي، قد وجدت جمهوراً مستعداً لتلقي الصور الخطرة وذات البعد الواحد. ومثل هذه الأوصاف تسهم في ترسيخ النزعة الجذرية المتشددة لدى العرب والمسلمين. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأستاذ أبراهام - في دراسة له عن النزعة العنصرية المعادية للعرب - يوثق سلسلة من النعوت العنصرية، والكلام غير المتسامح، والعنف الذي يوجهه المواطنون العاديون والمسؤولون العامون ضد العرب.[45]

ويقدم جاك شاهين في استعراضه للأفلام الأميركية أدلةً مُقنعةً على تشويه الصناعة السينمائية لسمعة العرب والمسلمين. فهو يدرج في تصنيفاته مئات من أفلام هوليود التي تصور العرب أو المسلمين كإرهابيين، أو تضعهم بطرق أخرى تحت أضواء سلبية كثيراً ما تجعلهم من غير البشر. فالمسلمون يُصوّرون على أنهم غزاة عدائيون أو "مشايخ داعرون متملقون مصممون على استخدام أسلحة نووية".[46]

وهناك مشهد شديد الشيوع جداً يظهر مسجداً يصلي فيه العرب، ثم ينقطع المشهد ليعرض أناساً مدنيين يسقطون صرعى بالرصاص.

وتظهر هذه الأفلام الغربيين وهم يرشقون العرب بنعوت مثل: "ثقوب الأدبار" و"أبناء الزنى " و"أعضاء ذكورة الإبل" و"خنازير"، و"عباد الشيطان" و"بنات آوى"، و"جرذان"، و "ذوي الرؤوس الشعثاء" و "ذوي الرؤوس المغطاة بالمناشف" و"دلاء الحثالات" و"أبناء الكلاب"، و"بلهاء الغابة" و"وأبناء العاهرات" و "أبناء الخلعاء عديمي الأسماء" و "أبناء إناث الإبل".[47] أما النساء العربيات فكثيراً ما يتم تصويرهن ضعيفات وبكماوات، ومغطيات بالسواد، أو كراقصات هز البطن العاريات.

ولقد تعاونت وزارة الدفاع الأميركية مع هوليود في صناعة أكثر من اثني عشر فلماً تظهر الجنود الأميركيين وهم يقتلون عرباً ومسلمين. ويبدو أن جمهور المتفرجين يرحب بتشبيه العرب بالشياطين في هذه الأفلام، وكما يلاحظ شاهين، فإنه:

حسب معلوماتي فإنه لم يحدث أبداً في أفلام هوليودية عن الحربين العالميتين الأولى والثانية، أو الحرب الكورية، أن تم تصوير القوات الأميركية وهي تذبح أطفالاً، ومع ذلك فعند نهاية فلم "قواعد الاشتباك"، يفتح جنود البحرية الأميركية النار على اليمنيين فيقتلون 83 من الرجال والنساء والأطفال. وفي أثناء عرض هذا المشهد، نهض المتفرجون على أقدامهم مصفقين وهاتفين. وراح المخرج فريدكين يتبجح: "لقد رأيت المشاهدين يقفون مصفقين للفلم في جميع أنحاء الولايات المتحدة".[48]

ومثل هذه التصاوير الأحادية الجانب تلغي صور العرب والمسلمين في كونهم أناساً عاديين ذوي أسر وأصدقاء، أو أعضاء بارزين في مجتمعاتهم، أو باحثين أو كتّاب أو علماء. وليست هناك أفلام أميركية تصور العرب والمسلمين تحت ضوء لائق ومفضل، ولا أفلام تجعلهم يؤدون أدواراً قيادية. ونادراً ما ينتقد المعلقون هذا الوصف غير المتوازن للعرب والمسلمين.[49] ولعل عدم ملاحظة الناس لتصنيف

العرب والمسلمين وتشبيههم بالشياطين في الأفلام الأميركية سببه أن هذه الأوصاف متجانسة كلياً مع مواقف واسعة الانتشار في المجتمع الأميركي.

ولقد عزز المسؤولون الأميركيون توصيف العرب والمسلمين في صور مشوهة متكررة في الأفلام، باستخدامهم بصراحة كلاماً غير متسامح إزاء العرب والمسلمين، وهو كلام من الواضح أنه غير مقبول لو كان موجهاً إلى مجموعات من الأقليات الأخرى.[50] وعلى سبيل المثال فإن مرشحاً لمنصب العمدة في بلدة ديربورن بولاية متيشيغان، إحدى ضواحي ديترويت، وزع كراساً لحملته زعم فيه أن العرب الأميركيين في تلك المدينة "يهددون أحياءنا، وقيمة ممتلكاتنا، وطريقة حياتنا الطيبة".[51] وفي عام 1981 زعم حاكم ولاية ميتشغان أن مصائب ولايته الاقتصادية سببها "العرب الملاعين".[52] ومثل هذه التصريحات على ألسنة المسؤولين العامين تشعل التصور القائل بأن التحامل والعداء الموجهين ضد العرب والمسلمين هما شيئان مقبولان اجتماعياً.

وعلاوة على ذلك، فقد قام ساسة مرموقون بارزون برفض التبرعات المقدمة من العرب الأميركيين والمجموعات الإسلامية الأميركية، خوفاً من المخاطر السياسية التي ينطوي عليها قبول مثل هذه الأموال. وعلى سبيل المثال: فإن والتر مونديل، مرشح الحملة الرئاسية لانتخابات عام 1948، أعاد خمسة آلاف دولار من تبرعات قدمها مواطنون أميركيون من أصول عربية.[53] وقام ولسون غود المرشح لمنصب عمدة فيلادلفيا، بإعادة أكثر من ألفي دولار من التبرعات لحملته من عرب أميركيين.[54] كما قام جو كيندي، في أول منافسة له على مقعد الكونغرس، بإعادة مئة دولار إلى جيمس أبو رزق، عضو مجلس الشيوخ الأسبق، وهو أميركي من أصل عربي.[55] وقامت هيلاري كلينتون، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، بإعادة خمسين ألف دولار إلى منظمات إسلامية.[56] وبالرغم من أن عديدين من هؤلاء السياسيين قد صرحوا بأنهم أعادوا الأموال بسبب الملاحظات اللاسامية للمتبرعين

بها، فإن التصور لا يزال قائماً بأن العرب والمسلمين لا يمكنهم أن يشاركوا في الجسم السياسي. فلأسباب مماثلة قام رودولف غويلياني، عمدة مدينة نيويورك، بإعادة عشرة ملايين دولار تبرع بها أمير سعودي لضحايا تدمير مركز التجارة العالمي؛ نظراً للضجة العلنية التي أثارها انتقاد المتبرع للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط.[57]

النزعة العنصرية في أوقات الأزمة الوطنية:

وكثيراً ما يترافق العداء إزاء الأقليات مع أوقات التأزم في الولايات المتحدة. وبالنسبة للعرب والمسلمين فإن ذلك قد يثير مشكلات أكثر. فمرتكبو جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين كثيراً ما يعجزون عن التمييز بين الأشخاص على أساس الدين أو الأصل العرقي من الباكستانيين، والهنود، والإيرانيين واليابانيين إلى المسلمين، والسيخ والعرب المسيحيين؛[58] ذلك أن الفهم الواسع الانتشار في الولايات المتحدة هو أن العرب والمسلمين متشابهون، وكلهم من المتلهفين على شن حرب مقدسة ضد الولايات المتحدة. والواقع أن العرب – حسبما جاء في أحد التقارير عام 1993 – لم يكونوا يمثلون سوى 12٪ من المسلمين في الولايات المتحدة،[59] وأن المسلمين العرب في ذلك الحين كانوا أقلية حتى في المجتمع العربي الأميركي.[60] وبالرغم من أن هناك مسلمين متطرفين، فإن غالبية المسلمين "مواطنون طيبون، منتجون، ملتزمون بالقانون".[61]

ونظراً لانعدام التمييز بين أنواع مختلفة من العرب والمسلمين، فإن الأعمال الإرهابية التي تقوم بها مجموعات صغيرة من العرب والمسلمين كثيراً ما يتبعها تعميم العداء ضد المجتمعات العربية في الولايات المتحدة بأكملها. وعلى سبيل المثال: فبعد أن خطف مسلحون من الشيعة اللبنانيين طائرة TWA في رحلتها رقم 847 إلى بيروت عام 1985 وضربوا على متنها أميركياً حتى الموت، وأخذوا باقي الركاب رهائن لمدة زادت على أسبوعين،[62] وقعت هجماتٌ عنيفةٌ على أشخاص من

أصول عربية وإسلامية في طول الولايات المتحدة وعرضها. وتعرضت مراكز إسلامية ومنظمات عربية أميركية للتخريب المتعمد والتهديد. وألقيت قنبلة حارقة على مسجد في هيوستن، وانفجرت أخرى في مكتب اللجنة العربية - الأميركية لمكافحة التمييز في بوسطن، فأصابت ضابطي شرطة بجروح خطرة.[63] وفي وقت لاحق من ذلك العام، عندما خطف إرهابيون السفينة السياحية آكيلي لاورو واغتالوا راكباً على متنها، اجتاحت البلدَ موجةٌ من العنف المعادي للعرب، فشملت تفجير قنبلة في مركز للجنة العربية - الأميركية لمكافحة التمييز، مما أدى إلى مصرع مديره التنفيذي الإقليمي.[64]

وفي عام 1986، فيما بدا أنه استجابة لإعلان إدارة ريغان "الحرب على الإرهاب"، التي وجهها ضد ليبيا، اندلعت حلقة أخرى من العنف والمضايقات ضد العرب. وفي ليلة الغارة الأميركية نفسها على ليبيا، تلقى المكتب الوطني للجنة العربية - الأميركية ضد التمييز في واشنطن تهديدات. كما وصلت تهديدات بتفجير قنابل بعد ذلك بوقت قصير إلى كل من مكتب ديترويت للجنة العربية - الأميركية ضد التمييز، والمركز الاجتماعي العربي في مدينة ديربورن، والصحيفة العربية - الأميركية في ديترويت.[65] وتم الإبلاغ عن تهديدات، وعمليات ضرب، وهجمات عنيفة أخرى على العرب في طول أميركا وعرضها. وفي هذه الأثناء، اقتحم أحدهم منزل أسرة فلسطينية، وأشعل فيه قنبلة دخانية وكتب بالدهان شعارات على الجدران مثل: "عودوا إلى ليبيا"[66].

وأدت حرب الخليج الأولى إلى تشديد العداء ضد العرب في الولايات المتحدة. وأبلغت اللجنة العربية - الأميركية لمكافحة التمييز عن وقوع أربع جرائم كراهية ضد العرب في عام 1990 قبل غزو الكويت في آب/ أغسطس من ذلك العام. وفيما بين الغزو وشهر شباط/ فبراير 1991، أبلغت اللجنة عن 175 حادثة.[67] وعندما بدأ التدخل الأميركي في كانون الثاني/ يناير 1991، تعرضت مؤسسات تجارية ومنظمات اجتماعية عربية وإسلامية للقنابل، والتخريب، والمضايقات.[68]

الحكومة الأميركية ودور القانون:

وقد أسهمت النزعة العنصرية عن طريق القانون وتنفيذه في "عنصرة" العرب والمسلمين واستهدافهم؛ فالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية باسم مكافحة الإرهاب تبعتها تهديدات شاملة للعرب والمسلمين بلا تمييز في الولايات المتحدة. وتكرر هذا النمط المخيف في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر.[69]

وكانت عملية "بولدر"(الجلمود) التي قامت بها إدارة نيكسون محاولة مبكرة من الحكومة الأميركية لاستهداف العرب في الولايات المتحدة بتحقيقات خاصة، ولتثبيط نشاطهم السياسي بشأن قضايا الشرق الأوسط.[70] وكانت في ظاهر أمرها مصممة لمواجهة تهديد الإرهابيين الذين أخذوا رهائن وقتلوا الرياضيين في ألعاب ميونيخ الأولمبية عام 1972، وبموجبها خولت توجيهاتُ الرئيس مكتبَ التحقيقات الاتحادي بالتحقيق في أحوال الناس "ذوي الأصل العربي" للتأكد من صلتهم المحتملة بالأنشطة "الإرهابية" ذات العلاقة بالصراع العربي – الإسرائيلي.[71] واعترف المكتب المذكور بأنه ركّبَ جهازً تنصتٍ في هاتف المحامي عابدين جبارة في ديترويت، وكان آنئذٍ رئيساً لرابطة الخريجين الجامعيين العرب الأميركيين.[72]

وفي وقت لاحق من سبعينيات القرن العشرين، اتخذ الرئيس كارتر خطوات عديدة ضد الإيرانيين وإيران، كردّ فعل على الأزمة التي أُخِذَ فيها مواطنون أميركيون كرهائن في طهران. وفي ثمانينيات القرن العشرين، كانت السياسة الخارجية لإدارة ريغان تنطوي أيضاً على مكافحة "الإرهاب". فقد أعلن الرئيس ريغان عام 1986 أن حكومته لديها أدلة على أن الزعيم الليبي معمر القذافي مسؤول عن هجمات إرهابية، كتلك التي وقعت في مطاري روما وفيينا، وأنه يخطط لهجمات أخرى في الولايات المتحدة.[73] وفي وقت لاحق من ذلك العام، أسقط الأسطول الأميركي طائرتين ليبيتين على مقربة من سواحل ليبيا. وأعلن الرئيس ريغان: "إننا نملك الأدلة" على أن القذافي يرسل فرقاً ضاربة لاغتيال الرئيس الأميركي.[74]

وعلى الرغم من الردود الرسمية من الحكومات النمسوية، والإيطالية، والإسرائيلية التي قالت إنه ليس هناك من دليل على تورط ليبي في الهجمات في روما وفيينا، ولا على إرسال "فرق ضاربة" إلى الولايات المتحدة[75]، فقد قصفت أميركا ليبيا بالقنابل. وتبعت هذه التصريحات العلنية أعمال عنف ضد سكان الولايات المتحدة ذوي الأصول العربية أو من الشرق الأوسط، وتخريب لمراكزهم الاجتماعية، ومساجدهم، ومتاجرهم، وبيوتهم.

وفي تسعينيات القرن العشرين، بعد الغزو الأميركي للكويت، غيرت الولايات المتحدة نقطة تركيزها في "الحرب على الإرهاب" لتنصبّ على العراق وزعيمه صدام حسين. فاتهمت إدارة بوش القوات العراقية بارتكاب فظائع ضد الكويتيين. ثم دشنت الإدارة برنامج استطلاع موجه للتجسس على العرب الأميركيين. وقام مكتب التحقيقات الاتحادي باستجواب قياديين، ونشطاء، ومتظاهرين ضد الحرب في صفوف العرب والمسلمين في سائر أنحاء الولايات المتحدة.[76] وأدخلت وزارة العدل عملية أخذ بصمات جميع المقيمين في أميركا والمهاجرين إليها من أصل عربي. وشرعت إدارة الطيران الاتحادية بإقامة نظام لجمع المعلومات في شركات الطيران عن الأشخاص القادمين من العالم العربي.[77] وتلت ذلك مضايقات خاصة للمجتمعات العربية والإسلامية.

ولعبت السياسة الخارجية دوراً كبيراً في إجراءات الهجرة الموجهة ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة. وراحت إدارة الهجرة والجنسية[78] تسعى إلى طرد غير المواطنين من ذوي الأصول الفلسطينية[79] في الوقت الذي راحت فيه الحكومة الاتحادية تحاول إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة ولدى الأمم المتحدة.[80] وفي ثمانينيات القرن العشرين، أصدر الرئيس ريغان توجيهاً سرياً بقرار أمني وطني يسمح بإيجاد شبكة من الوكالات المصممة لمنع "الإرهابيين" من دخول الولايات المتحدة أو البقاء فيها. وبموجب أحد الاقتراحات، تقوم وكالات المخابرات بتزويد إدارة الهجرة والجنسية "بالأسماء، والجنسيات،

وغيرها من بيانات التعريف المحددة والأدلة الخاصة *بالأجانب غير المرغوب فيهم والمشتبه بأنهم إرهابيون يُعتَقَدُ* بأنهم..في الولايات المتحدة".[81] وقامت لجنة مراقبة الأجانب على الحدود بالنظر في استراتيجية أوجدتها إدارة الهجرة والجنسية في وثيقة عنوانها: "الإرهابيون والأجانب غير المرغوب فيهم: خطة للطوارئ". وكانت تلك الاستراتيجية تدعو إلى الاعتقال والحجز الجماعي لغير المواطنين من العرب والإيرانيين، وتقترح استخدام أسباب عقائدية آيديولوجية للإبعاد في قوانين الهجرة من أجل طرد غير المواطنين من البلدان العربية المقيمين في الولايات المتحدة.[82]

محاولات خنق المعارضة السياسية: حالة الثمانية في لوس آنجيلوس:

لقد أشار النقاد منذ زمن طويل إلى أن الولايات المتحدة لديها تمييز ضد العرب في تطبيق أحكام الإبعاد في إدارة الهجرة والجنسية، التي تمثل قانون الهجرة الأميركي الشامل[83] فالعرب، ولاسيما الفلسطينيون، هم الجماعات الرئيسة التي تستهدفها كثير من الأحكام والنصوص المتعلقة بالإرهاب. ففي أثناء أزمة حرب الخليج الأولى مثلاً، قام الموظفون الحكوميون بأخذ البصمات والصور لجميع الداخلين إلى الولايات المتحدة الحاملين لجوازات سفر عراقية أو كويتية بغض النظر عما إذا كانت لديهم أنشطة إرهابية أو تعاطف مع الإرهاب في الماضي أم لا[84].

وتتصل بالأحكام الخاصة بالإرهاب في قوانين الهجرة نصوص تسمح بإبعاد غير المواطنين على أساس المعتقدات والارتباطات السياسية، مما تم اعتماده في أثناء الحماس المحموم ضد الشيوعية في أيام مكارثي.[85] وبصورة عامة، حافظت المحاكم على تطبيق الإبعاد العقائدي الأيديولوجي، مما أثار عاصفة حادة من الانتقادات الأكاديمية: ففي عام 1977، سن الكونغرس تعديل ماكغفرن، الذي سمح للمدعي العام بالتخلي عن إبعاد أي شخص غير مواطن منتسب إلى منظمة ممنوعة في الولايات المتحدة.[86] وفي عام 1979، أوجد الكونغرس استثناءاً وحيداً لتعديل

ماكغفرن يمنع التخلي عن الإبعاد لمجموعة واحدة فقط: موظفي منظمة التحرير الفلسطينية وممثليها.[87] وعلى أية حال، فقد ظل الموظفون القنصليون قادرين على استبعاد أي شخص على أساس العقيدة الآيديولوجية.

إن محاولات الحكومة الاتحادية إبعاد الأشخاص الثمانية من لوس آنجيلوس توضح مدى التطرف الذي تلجأ إليه لطرد المعارضين السياسيين من البلد[88]. فقد بدأت هذه الحالة قبل فجر يوم 26/ كانون الثاني/ يناير 1987، عندما قام ضباط مكتب التحقيقات الاتحادي، وإدارة الهجرة والجنسية وقسم شرطة لوس آنجيلوس بالانقضاض على منزل خضر حميد، المقيم الدائم في أميركا بصورة قانونية وزوجته جولي مونغاي، المولودة في كينيا. فقيدوا أيديهما، وأخبروهما بأنهما رهن الاعتقال بسبب "الإرهاب"، ووضعوهما تحت وصاية الشرطة بينما أغلقت الشرطة الشارع، وحامت فوق الرؤوس طائرة مروحية.[89] وقد ألقي القبض على ستة أشخاص آخرين في صباح ذلك اليوم.

وسعت إدارة الهجرة والجنسية إلى إبعاد الأشخاص الثمانية من الولايات المتحدة على أساس العقيدة السياسية. وشهد مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، والمستشار الإقليمي لإدارة الهجرة والجنسية أمام الكونغرس بأن الأساس الوحيد لمحاولات الحكومة إبعاد الأشخاص الثمانية من لوس آنجيلوس هو انتماؤهم السياسي. وحسب تعابير وليام وبيستر، مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، فإنهم "جميعاً قد اعتقلوا لكونهم أعضاء مزعومين في منظمة شيوعية عالمية تجعلهم بموجب أحكام إدارة الهجرة والجنسية مستحقين للإبعاد... *ولو كان هؤلاء الأشخاص مواطنين أميركيين، لما كان هناك أي أساس للقبض عليهم*.[90] أما دليل الحكومة على اتهاماتها لهم فلم يزد على الزعم بأن هؤلاء الثمانية كانوا يقرؤون ويوزعون أدبيات لها علاقة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي أدبيات وجدت المحكمة المحلية أنها منهمكة بسلسلة واسعة من الأنشطة القانونية المشروعة، من

تقديم التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والرعاية اليومية لأنشطة ثقافية وسياسية[91]. فحكمت المحكمة المحلية بأن الأسس العقائدية للإبعاد تنتهك التعديل الأول.[92]

وفي عام 1990، بينما كانت قضية الأشخاص الثمانية من لوس آنجيلوس قيد النظر، ألغى الكونغرس الأسس العقائدية للإبعاد من قوانين الهجرة. فأقامت إدارة الهجرة والجنسية دعاوى جديدة ضد أولئك الثمانية بتهمة الإرهاب، وعلى أسس أخرى كذلك؛ ذلك أن إدارة الهجرة والجنسية تسمح بإبعاد غير المواطنين "المنهمكين في نشاط إرهابي" معرّف بأنه ارتكاب عمل إرهابي بصفة شخصية أو كعضو في منظمة، أو عمل يعرف القائم به، أو ينبغي عليه أن يعرف، بأنه يقدم دعماً مادياً لأي شخص، أو منظمة، أو حكومة تقوم بنشاط إرهابي في أي وقت "[93]. وهذه اللغة المطاطة الفضفاضة تخوّل إدارة الهجرة والجنسية أن تطرد أو تبعد أي شخص تبرع بمال لمنظمة من أجل أنشطتها القانونية، أو الاجتماعية، أو الخيرية، إذا كان أي جزء من تلك المنظمة قد تورط أيضاً في الإرهاب بحسب تعريفه الواسع الفضفاض.[94]

وكانت القوة الدافعة وراء اتهامات إدارة الهجرة والجنسية تقوم على انتماء الثمانية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبما أن هذا الأمر لم يسبق أن استخدمته الإدارة المذكورة أبداً للسعي لطرد أشخاص غير مواطنين من الولايات المتحدة، فقد ادعى الثمانية أن الحكومة الاتحادية تطبق قوانين الهجرة ضدهم بصورة انتقائية؛ لأنهم استخدموا حقوقهم بموجب التعديل الأول. وفي آخر الأمر حكمت المحكمة العليا بأن تعديلات عام 1996 على قوانين الهجرة تمنع النظر القضائي في هذه الدعوى.[95]

وبعد قرار المحكمة، أعيدت القضية إلى محكمة الهجرة. وفي عام 2001، رفضت المحكمة اتهامات الإبعاد الأولية على أساس أن المقصود منها ليس تطبيقها بأثر رجعي. وبالرغم من هذا كله، تواصل الحكومة الاتحادية محاولاتها لإبعاد الثمانية، بل تريد إبعاد اثنين منهم اعتماداً على أدلة سرية.[96]

قضايا الأدلة السرية:

وإدارة الهجرة والجنسية تستهدف العرب والمسلمين أيضاً بصورة انتقائية عن طريق استخدام أدلة سرية – وهي أدلة ترفض الكشف عنها لغير المواطنين أو لمحاميهم – من أجل اتهامهم، واعتقالهم، ورفض إطلاق سراحهم بكفالة أو بشروط في أثناء إجراءات التقاضي في دعاوى إبعادهم. فعند حلول عام 1999، كانت هناك خمس وعشرون قضية ذات أدلة سرية عالقة تنتظر البتّ فيها في المحاكم.[97]

وفي قضية رفيدي ضد إدارة الهجرة والجنسية[98]، كان فؤاد رفيدي، من أصل فلسطيني، مقيماً دائماً بصورة مشروعة طيلة عشرين عاماً، فاعتقل عند عودته إلى الولايات المتحدة من رحلة استغرقت أسبوعين حضر خلالها مؤتمراً في سورية برعاية منظمة الشبيبة الفلسطينية. فأقيمت ضده دعوى إبعاد سريعة مقتضبة على أسس عقائدية آيديولوجية. وزعمت إدارة الهجرة والجنسية أن الكشف عن الأدلة ضد رفيدي من شأنه "الإضرار بالمصلحة العامة، وبالسلامة، أو بأمن الولايات المتحدة".[99] فرفضت محكمة الاستئناف موقف إدارة الهجرة والجنسية، وطالبت بتطبيق إجراءات التقاضي العادية وتحليل الأدلة للبت فيما إذا كانت مصالح الأمن الوطني للحكومة الاتحادية ترجح في الوزن حقوق رفيدي بموجب التعديل الأول. ولاحظت المحكمة أن الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها رفيدي التغلب على إجراءات تقاضي الأدلة السرية هي "تفنيد الأدلة المكتومة ضده... ومن الصعب تصوير كيف يستطيع أي شخص حتى ولو كان بريئاً تماماً من أي ذنب أن يتحمل مثل هذا العبء".[100]

ومنذ أن تم إلغاء أحكام الإبعاد الآيديولوجي العقائدي التي كانت تعتمد عليها إدارة الهجرة والجنسية في عام 1990، راحت تلك الإدارة تعتمد على أدلة سرية لاحتجاز العرب والمسلمين وإبعادهم. وعلاوة على ذلك، ورداً على واقعة تفجير القنابل في مدينة أوكلاهوما في عام 1995، سن الكونغرس تشريعاً ضد الإرهاب يسهل استهداف العرب والمسلمين غير المواطنين، وهو: قانون تنفيذ عقوبة الإعدام

ومكافحة الإرهاب،[101] وكذلك تعديل قانون الهجرة غير القانونية والمسؤولية الفردية.[102] وقد أحدث هذان التشريعان معاً تغييراً جذرياً في قوانين الهجرة، وسمحا بصورة فعلية بإمكانية الإبعاد والطرد العقائدي الآيديولوجي عن طريق الملاحقات القضائية بأدلة سرية.

فقد استندت إدارة الهجرة والجنسية إلى تعديلات عام 1996 التي تحد من حقوق غير المواطنين، فأقامت ما يقرب من أربع وعشرين دعوى إبعاد على أساس أدلة سرية، زاعمة أن الكشف عن تلك الأدلة من شأنه أن يهدد أمن الولايات المتحدة.[103] وبالرغم من أن إدارة الهجرة والجنسية تنكر أنها تستخدم حجة الأدلة السرية بشكل انتقائي ضد العرب والمسلمين، فإن بحوثنا لم تكشف حالة واحدة من دعاوى الأدلة السرية غير مقامة ضد أشخاص غير مواطنين من العرب والمسلمين، أي أن العرب والمسلمين هم الضحايا الوحيدون لمثل هذه الدعاوى.[104]

فقانون تنفيذ عقوبة الإعدام ومكافحة الإرهاب، أسس سابقةً لاعتقال وإبعاد "الإرهابيين الأجانب "تسمح باستخدام أدلة سرية مع ضمانات إجرائية ودستورية معينة مصممة لحماية الحقوق الدستورية. غير أن الحكومة الاتحادية لم تستخدم هذه الإجراءات الجديدة حتى الآن؛ بل اعتمدت بدلاً من ذلك على تنظيمات موجودة مسبقاً تزعم أنها تتيح لها استخدام أدلة سرية في محاكم الهجرة. وبذلك تمكنت الحكومة من تجنب الامتثال لتلك الضمانات الملازمة للقانون المذكور، بما في ذلك مطلب إبراز ملخص غير مكتوم للأدلة السرية أمام غير المواطنين، وتمكين محكمة اتحادية من تقييم دستورية استخدام الأدلة السرية. وقد أتاحت هذه الاستراتيجية لحكومة الولايات المتحدة أن تتجنب اتهام غير المواطنين بموجب نص حقيقي عن "الإرهاب" من أحكام قانون إدارة الهجرة والجنسية، مما يتطلب من الحكومة إثبات مثل هذه التهمة.[105]

وقد نشأت قضية "العراقيين السبعة" من خطة الحكومة الأميركية لإعادة توطين الأكراد العراقيين بعد حرب الخليج[106]. فالرجال العراقيون، الذين كانوا قد

عملوا لمجموعة من المعارضة العراقية تمولها وكالة المخابرات المركزية، كانت الولايات المتحدة هي التي أخرجتهم من العراق. فأقامت إدارة الهجرة والجنسية دعاوى ضدهم على أساس مخالفات مزعومة ارتكبوها ضد تأشيرات الدخول. وخشي أولئك السبعة من التعرض للاضطهاد إذا أعيدوا إلى العراق، فالتمسوا منحهم حق اللجوء السياسي في الولايات المتحدة. فاعتمد قاضي الهجرة بشكل أساسي على أدلة سرية فحكم بموجبها أنهم يشكلون خطراً على الأمن القومي الأميركي.

ونتيجة لعملية التقاضي، كشفت إدارة الهجرة والجنسية عن خمس مئة صفحة من الأدلة المستخدمة ضد العراقيين السبعة. وكان جيمس وولزي، الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية التي كانت توجه محاولات الحكومة الأميركية لتنظيم عملية إسقاط صدام حسين، واحداً من المحامين الممثلين للعراقيين. وبالإضافة إلى الاستنتاج بأن مئات الصفحات قد تم كتمانها بطريق الخطأ، فقد وجد وولزي أن الأدلة تقوم على أساس أخطاء خطيرة في الترجمات من العربية إلى الإنكليزية؛ وعلى أساس التنميط العرقي والديني الذي قام به مكتب التحقيقات الاتحادي، والاعتماد على معلومات غير موثوقة، بما فيها الإشاعات والتلميحات المغرضة. وادعى وولزي بأن الحكومة الأميركية قدمت معلومات فيها أخطاء مادية مضللة إلى قاضي الهجرة.[107] وبالرغم من ضعف قضية الحكومة ضدهم، فإن الدعوى لم تتم تسويتها إلا بعد أن وافق خمسة من العراقيين على سحب طلبهم اللجوء السياسي في مقابل إطلاق سراحهم من الاحتجاز.

وقد تعرض مازن النجار وأنور هدام لأطول مدة من الاعتقال متصلة بإجراءات دعوى ذات أدلة سرية: فقد تم اعتقال النجار أكثر من أربعة أعوام.[108] وحبس هدام لمدة أربعة أعوام.[109] وكانت المزاعم في كلتا الحالتين عن علاقتهما بالإرهاب. فالنجار، الفلسطيني بلا جنسية، كان رئيس تحرير صحيفة مشاريع دراسات العالم الإسلامي، وهي تابعة لمجموعة من الخبراء المختصين الاستشاريين مقرها في

جامعة جنوب فلوريدا، مهتمة بالترويج لمناقشة قضايا الشرق الأوسط. فاعتقلت إدارة الهجرة والجنسية النجار واتخذت بحقه إجراءات إبعاد، كجزء من عملية تحقيق على يد مكتب التحقيقات الاتحادي ضد مدير للصحيفة المذكورة أعلاه صار رئيساً للجهاد الإسلامي. وكان الاعتقال والاحتجاز على أساس أدلة سرية.[110] فبقي النجار رهن الاعتقال ثلاثة أعوام وسبعة أشهر قبل إطلاق سراحه في كانون الأول/ ديسمبر عام 2000. ثم أعيد اعتقاله في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، وظل رهن الاحتجاز حتى تم إبعاده في آب/ أغسطس عام 2002.[111] ولم توجه ضده أي اتهامات بالإرهاب على الإطلاق. بل تم اعتقاله والسعي لإبعاده على أساس انتهاكه لنظم تأشيرة الدخول، وعلى أساس أدلة رفضت إدارة الهجرة والجنسية الكشف عنها.[112]

وكان أنور هدام قد انتخب عضواً في البرلمان الجزائري. وكان أستاذاً للفيزياء في جامعة الجزائر. وقد رشح نفسه للانتخابات كعضو في جبهة الإنقاذ الإسلامية. وهي حزب إسلامي معتدل اكتسح انتخابات عام 1991 بالفوز بثمانين بالمئة من الأصوات. فنظم العسكريون الجزائريون انقلاباً، وألقوا القبض على رئيس جبهة الإنقاذ الإسلامية، واحتجزوا الوفاً من أعضائها، وقتلوا أو سجنوا مسؤوليها القياديين، كما اعتقلوا وعذبوا وأعدموا الألوف من مؤيديها. وتبعت ذلك حرب أهلية نجم عنها عشرات الألوف من القتلى. وكان هدام واحداً من مسؤولي جبهة الإنقاذ القليلين الذين استطاعوا الهرب من الجزائر. فدخل الولايات المتحدة بتأشيرة دخول صحيحة قانونياً لغير غرض الهجرة في عام 1992، ثم قدم فيما بعد التماساً للحصول على اللجوء. فاعتقلته إدارة الهجرة والجنسية واحتجزته على أساس أدلة سرية.[113]

وفي حالتي النجار وهدام كليهما، كانت الأدلة السرية غير مكتومة، أو مكشوفة، فقد ثبت بأن مزاعم الحكومة عن "الإرهاب" كانت تقوم على أدلة غير موثوق بها ولا أساس لها من الصحة على ما يبدو. ومع ذلك فإن عجز النجار وهدام عن تحدي الأدلة السرية قد كلفهما سنوات من عمريهما قيد الاعتقال.

ولقد اعتقل ناصر أحمد، وهو أب لأطفال من مواطني الولايات المتحدة، ورفض الإفراج عنه بكفالة طيلة ثلاثة أعوام ونصف العام بناء على أدلة سرية.[114] فقد اتهم في عام 1995 بالبقاء بعد انتهاء مفعول تأشيرته، فأطلق سراحه بكفالة قدرها خمسة عشر ألف دولار ريثما يلاحق معاملة طلب لحق اللجوء السياسي. وفي عام 1996، بينما كانت إجراءات إبعاده جارية، عينته المحكمة مترجماً للمحامين المدافعين عن الشيخ عمر عبد الرحمن، الذي أدين فيما بعد بمحاولة تفجير مركز التجارة العالمية التي جرت عام 1993. وبينما كان ناصر أحمد ذاهباً إلى محكمة الهجرة التي تنظر في طلب حق اللجوء، اعتقلته إدارة الهجرة والجنسية ورفضت إطلاق سراحه بكفالة. وعند إعادته إلى المحكمة، رفضت المحكمة حجج الحكومة الباقية على أساس كونها مبنية على إفادة مخبر له أسباب شخصية للسعي لإبعاد ناصر أحمد.

ومع اتجاه دعاوى الأدلة السرية إلى الانتهاء ببطء، تبخرت ادعاءات الحكومة في كل تلك القضايا. فلم تكن أي قضية منها تحتوي على أدلة كافية على الاتهامات المتصلة بالإرهاب الضرورية لتبرير سنوات من الاعتقال. وبالإضافة إلى فقدان الحرية الشخصية، فإن تلك القضايا قد جمدت الخطاب السياسي للعرب والمسلمين.



خاتمة

لقد أثرت عمليات تنميط العرب والمسلمين بتعميم الصور السلبية عنهم على قانون الهجرة وتنفيذه، وكذلك على الحقوق المدنية لغير المواطنين من العرب والمسلمين في الولايات المتحدة. وليست مناقشة هذا الموضوع شاملة بأي حال من الأحوال. فهناك أمثلة كثيرة أخرى على ردود أفعال الحكومة على المخاوف الوهمية المتخيلة عن العرب والمسلمين. وعلى سبيل المثال: فإن قضية ملتمس اللجوء الشيخ

عمر عبد الرحمن[115] التي شهدت شهرة علنية طنانة في تسعينيات القرن العشرين، قد أدت بحد ذاتها إلى تغييرات في قوانين الهجرة ضيقت حقوق كل ملتمسي اللجوء.[116] فقد أدت حلقة في البرنامج التلفزيوني الواسع الشعبية المعنون "ستين دقيقة"[117] ركزت على إساءة استخدامه المزعومة لنظام اللجوء، إلى استثارة سلسلة من ردود الفعل توجت بتعديلات عام 1996 لقضية اللجوء. وقد شملت هذه التعديلات إجراءات مقتضبة للإبعاد بشكل مفاجئ لغير المواطنين، فصار بالإمكان طردهم من البلاد دون النظر في التماس للجوء أو أي طلب آخر للإغاثة.[118]

وكما أوضحنا أعلاه، فإن تشبيه العرب والمسلمين بالشياطين قد ترك أثراً على تطور القانون، وشجع المحاولات الحكومية القاسية الخشنة لطرد العرب والمسلمين من الولايات المتحدة. كما أثرت الصور السلبية النمطية المعممة على الحقوق المدنية لجميع الأشخاص ذوي الأصول العربية والإسلامية في الولايات المتحدة منذ 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. ومن المهم معرفة كون الإجراءات الأمنية المتخذة في أعقاب ذلك التاريخ تهدد بأن تترك آثاراً دائمة على الحقوق المدنية لجميع المهاجرين، ولمواطني الولايات المتحدة كذلك.



الفصل الثاني

تجميع المعلومات: العرب والمسلمون، وتصيد "العدو القابع في الداخل" في أعقاب 11/ 9

بقلم نانسي موراي

"لأولئك الذين يحرضون الأميركيين على المهاجرين، والمواطنين على غير المواطنين، رسالتي هي هذه: "إن أساليبكم التكتيكية لا ينجم عنها سوى مساعدة الإرهابيين؛ لأنها تتسبب في تآكل وحدتنا الوطنية وتناقص تصميمنا"[1] – هكذا دمدم المدعي العام جون أشكروفت أمام اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ في 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001.

وكان المدعي العام يتحدث بعد مضي شهرين ونيف على هجمات 11/ 9، ومع ذلك فقد بدت كلماته مخادعة ماكرة، إذ إن وزارة العدل التي ينتمي إليها كانت قد أظهرت انعدام صبرها على أحكام المحكمة الأميركية العليا، التي تعود إلى الوراء مدة تزيد على قرن من الزمان، وتثبت لغير المواطنين صفة كونهم "أشخاصاً" بموجب التعديلين الخامس والرابع عشر، يحق لهم حرية التعبير وحقوق التجمع، والحماية المتساوية، والمعاملة العادية الأصولية أمام القانون في حالات الملاحقة القضائية.[2] ومع تسهيل الطريق القانوني بالتشريعات المعادية للهجرة في عام 1996 "والأدلة السرية" التي راحت إدارة الهجرة والجنسية تستخدمها في دعاواها لمنع التجنيس في أواخر تسعينيات القرن العشرين، فإن هجمة آشكروفت ضد الإرهاب جعلت أمن الشعب الأميركي متوقفاً على عدم أمن غير المواطنين المقيمين في أميركا، ولاسيما المسلمين منهم وذوي الخلفيات المنتمية للشرق الأوسط. كما أن النزعة العنصرية

المنفلتة الزمام ضد العرب والمسلمين في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته أسهمت في إحداث انقلاب حاد في المواقف الأميركية باتجاه تجميع المعلومات العنصرية، والعرقية، بعد 11/ 9 مباشرة، مما جعل لجوء المدعي العام إلى تجميع معلومات في تصيد "المشتبه بهم"، ومقابلتهم، واحتجازهم وطردهم شيئاً مقبولاً لدى المجتمع على نطاق واسع.[3]

وصار غير المواطنين من المسلمين، والذين هم بالدرجة الأولى من الشرق الأوسط وجنوب آسيا، هدفاً رئيساً للقمع،[4] ولكن تأثير هذا القمع صار يشعر به كل المهاجرين بينما كان يتم تحريض المواطنين ضد المهاجرين بالطريقة التي يقول المدعي العام إنه يشجبها.[5] وكان من بين الذين أقامت وزارة العدل ضدهم دعاوى اتهمتهم فيها "بالإرهاب" في الأشهر الأولى من عام 2003 ثمانية وعشرون أميركياً لاتينياً اتهموا بامتلاك أرقام ضمان اجتماعي مزورة والعمل بصورة غير قانونية في مطار أوستن بولاية تكساس.[6] وهكذا فيما أن الشرطة المحلية وشرطة الولايات صار بإمكانها الآن أن تطبق قانون الهجرة فإن أبسط خرق للقواعد أصبح أساساً للاعتقال والإبعاد، كما أن إعلان الأميركيين عن أنفسهم بأنهم "أمة من المهاجرين" صار حقل ألغام لغير المواطنين سواء أكانت لديهم وثائق نظامية أم لم تكن.[7]

وقبل وقت قصير من نداء آشكر وفت للحفاظ على "الوحدة الوطنية" في مجلس الشيوخ، قام الكونغرس، في صفحات قانون تقوية أميركا وتوحيدها بتقديم الأدوات المطلوبة لاعتراض الإرهاب وعرقلته، بحث جميع المواطنين على الوقوف معاً. فالقسم (102) من هذا القانون ينص على أن "الأميركيين العرب، والأميركيين المسلمين، والأميركيين من آسيا الجنوبية يؤدون دوراً مهماً في أمتنا؛ وهم يستحقون حقوقاً ليست أقل من الحقوق الكاملة لكل أميركي".[8] وعبر الكونغرس عن إحساسه بوجوب حماية حقوقهم وحرياتهم المدنية، فطالب الأمة "بالاعتراف بوطنية أبنائها من جميع الخلفيات العرقية والعنصرية والدينية".

ولا يوجد اليوم بين الأميركيين الذين هم مسلمون أو عرب من يصدق هذه الكلمات أو يؤمن بقيمتها الاسمية الظاهرية. فشعورهم بالانكشاف والتعرض للعطب قد اشتد بسبب عملية تجميع المعلومات العرقية والدينية عنهم التي انهمك فيها منفذو القانون، وخطوط الطيران، وعامة الناس، وعملية إحياء "تعميم الذنب على الناس بسبب انتماءاتهم وارتباطاتهم" – من النوع الذي كان قد تم نبذه والتخلي عنه بعد فترة مكارثي؛[9] وقوائم الحكومة بأسماء الموضوعين تحت المراقبة، وبرامجها للتقيب عن البيانات، وتدريب جواسيس من المواطنين كي يترقبوا أي نشاط مشبوه، وتجميد حقوقهم بموجب التعديل الأول وحقهم في المحاكمة العادلة، فصار عدد متساو من الأميركيين ومن غير المواطنين كذلك يخشون من المشاركة في أي اجتماعات أو مناسبات أخرى قد تعتبر مثيرة للجدل والخلافات". "فوطنية" المواطنين المسلمين التي امتدحها الكونغرس لا تقدم لهم أي حماية من توجيه مكتب التحقيقات الاتحادي في 27/ كانون الثاني/ يناير 2003 بأن يقوم جميع المشرفين الميدانيين بإحصاء عدد المساجد والمسلمين في مناطقهم، وأن يستخدموا هذه المعلومات لإيجاد مقياس لعدد حالات التحقيق في الإرهاب المتوقع منهم إجراؤه.[10] وقام ولسون لاوري الأصغر، مساعد المدير التنفيذي للمكتب المذكور بالتوضيح لموظفي الكونغرس بأن تعداد المساجد سوف يستخدم للمساعدة على وضع أهداف التحقيق. وقال أحد الحاضرين: "لقد ارتفعت حواجب كثيرة من الدهشة".[11] فقد أثار هذا النهج قلقاً ومخاوف من كون مكتب التحقيقات الاتحادي منهمكاً في شكل جديد من تجميع المعلومات. وبعد ذلك بخمسة أشهر، وبناء على توجيه من الرئيس، أصدرت وزارة العدل دليلاً من الخطوط التوجيهية التي تمنع وكلاء تنفيذ القانون الاتحاديين من الانغماس في تجميع معلومات عنصرية أو عرقية، إلا في حالة "التعرف على الإرهاب" عندما يتوجب على "موظفي تنفيذ القانون الاتحاديين أن يستخدموا كل أداة مشروعة لمنع هجمات في المستقبل".[12] ولقد كانت آخر مرة جمعت فيها حكومة الولايات المتحدة معلومات عن "العدو القابع في الداخل"، تماماً

كما تجمع المعلومات اليوم عن المسلمين والمنتمين للشرق الأوسط، قد انتهت إلى إرغام أكثر من 110.000 أميركي ياباني، وأشخاص من غير المواطنين المقيمين في أميركا وهم من أصل ياباني على الدخول في معسكرات اعتقال جماعية.

وسيفصل هذا الفصل الخطوط الرئيسة للأعمال التي قامت بها فروع السلطة الثلاثة في الحكومة الاتحادية في أعقاب 11/ 9 واستهدفت العرب والمسلمين، من المواطنين وغير المواطنين، ويستخلص بعض الاستنتاجات عن فعاليتها في "الحرب المحلية ضد الإرهاب". وتقع خارج نطاقه الطريقة التي أدت فيها إجراءات الحكومة أيضاً إلى تقويض "الحقوق الكاملة لكل أميركي". ونظام الضوابط والتوازنات الذي هو السمة المميزة لنظامنا الدستوري.

أعمال السلطة التنفيذية:

"فليحذر الإرهابيون المقيمون بيننا: إذا بقيتم بعد انتهاء مدة تأشيرتكم - ولو يوماً واحداً - فسوف نعتقلكم. وإذا خالفتم القانون المحلي، فسوف توضعون في السجن، وتظلون رهن الاحتجاز أطول مدة ممكنة، وسوف نستخدم كل قانون متاح. وسوف نسعى لكل ميزة للملاحقة، وسوف نستعمل كل أسلحتنا وبموجب الدستور لحماية الحياة وتعزيز الأمن في أميركا".[13]

وقد التزم جون آشكروفت بكلماته هذه؛ فكان هجومه شديداً في الاعتقالات، وسريعاً في المبادرة إلى استعمال كل الأسلحة المتاحة "في حدود القانون" - ولكن ليس ضمن نطاق القانون بمفهومه الشائع. بل هو القانون الذي يتم استغلال كل ثغرة فيه، وكل ظل من الفوارق الدقيقة في النصوص والمعاني لاستخراجها وحشدها لتوضع في خدمة وزارة العدل التي تعمل عملها خلف جدار من التكتم، وتستشهد بشكل روتيني متكرر بمقتضيات "الأمن القومي" كي تبعد عن نفسها متطلبات خضوعها للمساءلة. وفيما يتعلق بالمشتبه بأنهم إرهابيون، فإن المدعي العام كان مستعداً لنبذ أبسط الحقوق الدستورية الأساسية. بل كان مستعداً لاعتقال وطرد لا

يقتصران على "الإرهابيين المقيمين بيننا" ممن بقوا بعد انتهاء مدة تأشيراتهم بيوم واحد فحسب، بل لاعتقال وطرد الألوف من غير المواطنين بالرغم من التزامهم بالقانون.

وهناك خط واحد لن يعبره. فقد رفض آشكروفت أن يسمح لمكتب التحقيقات الاتحادي باستشارة نظام التدقيق الوطني الفوري للتأكد مما إذا كان أي شخص من الـ 1200 الذين اعتقلوا في أعقاب 11/ 9 قد اشترى بندقية قبل وقت قصير. فقد أخبر اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ بأن "الاستخدام الوحيد المسموح به لنظام التدقيق الوطني الفوري هو مراقبة صيانة ذلك النظام"، وأنه برفضه السماح بهذه التدقيقات في خلفيات المعتقلين كان ينفذ القانون ببساطة.[14]

وآشكروفت - بصفته رأس وزارة العدل - له سلطة على مكتب التحقيقات الاتحادي، وصلاحية واسعة على تشغيل إدارة الهجرة والجنسية، التي انطوت، ومعها إحدى وعشرون وكالة اتحادية أخرى، تحت جناح وزارة أمن الوطن العملاقة اعتباراً من أول آذار/ مارس 2003.[15] فالمدعي العام آشكروفت هو الذي يعين قاضي الهجرة الرئيس، الذي يستطيع تحوير الاعتقال والقواعد الأخرى بموجب أمر إداري.

فأي تغيير في طريقة تنفيذ أي قاعدة يمكن أن يعطي الوزارة سلطة هائلة على حياة ملايين الناس. وعلى سبيل المثال: فقد أعلنت وزارة العدل في 22 تموز/ يوليو 2002 أنها سوف تبدأ بتنفيذ نظام عمره خمسون عاماً يتطلب من غير المواطنين إبلاغ إدارة الهجرة والجوازات بأي تغيير في عناوينهم في غضون عشرة أيام من انتقالهم، وإلا فسيتعرضون لدفع غرامة قدرها مائتا دولار أو لقضاء مدة في السجن قد تصل إلى ثلاثين يوماً. إن التقاعس عن الإبلاغ عن تغير العنوان، أو فشل الحكومة في معالجة استمارة ذلك التغير في العنوان بطريقة جيدة التوقيت،[16] ينجم عنه مخالفة في وصف الحالة تجعل الجاني يتعرض للطرد. وحسب رأي إدارة الهجرة والجنسية، فإن هذه القاعدة تنطبق على حوالي أحد عشر مليوناً من الناس، بما فيهم جميع الأجانب غير المهاجرين (وهذا هو الوصف الرسمي لجميع الرعايا

الأجانب الذين يدخلون الولايات المتحدة بموجب تأشيرات مؤقتة، بما في ذلك الطلبة)، ومالكي البطاقات الخضراء، وملتمسي اللجوء، واللاجئين.[17] وحتى قبل أن يدخل التفسير الجديد للقاعدة القديمة حيز التنفيذ، كان المدعي العام قد استخدمه لتبرير الاحتجاز السّريّ لاثنين على الأقل من معتقلي "الاهتمامات الخاصة" الذين ألقي القبض عليهم في أعقاب 11/ 9.[18] كما كانت إدارة الهجرة والجنسية قد استخدمته في إجراءات إبعاد اتخذت بحق مهاجر فلسطيني ذي وضع قانوني غير مخالف هو ثائر عبد الجبار، الذي تم التقاطه في رالي بولاية كارولاينا الشمالية؛ لأن سرعة السيارة التي كان يقودها زادت بأربعة أميال عن حد السرعة المسموح به.[19]

إن أي تغيير في الممارسة يجعل حياة ملايين الناس الأبرياء أقل أماناً قد يعطي المدعي العام سلاحاً جديداً في "الحرب على الإرهاب". ولكنه على نقيض كامل من تصريحه يوم 7 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001 أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ: "إن كل إجراء تتخذه وزارة العدل مخطط بعناية ليستهدف طبقة ضيقة من الأشخاص – وهم الإرهابيون".

وحتى يومنا هذا فإن تلك "الطبقة الضيقة من الأشخاص" لم تقع في أيدي الحكومة، التي لم تستطع أن تربط أي واحد من المعتقلين منذ 11/ 9 بالهجمات على مركز التجارة العالمي وعلى البنتاغون (مبنى وزارة الدفاع الأميركية)، وبالرغم من أنها تعتقد بأنها تلاحق "الخلايا النائمة" لأولئك النشطاء في مجال الأعمال الإرهابية.[20] وقد كان لإجراءات وزارة العدل المستهدفة للعرب و المسلمين والآسيويين الجنوبيين منذ 11/ 9 تأثير كاسح شامل على أناس و أسرهم ممن لا يرتبطون بالإرهاب بأي طريقة من الطرق. و لفهم مدى انعدام الأمن في حياتهم، يجب أن يؤخذ بالحسبان الوزن المتراكم للإجراءات التالية التي تعرضوا لها.

اعتقالات "الاهتمامات الخاصة":

في أعقاب 11/ 9 مباشرة، اعتقل حوالي ألف و مائتي شخص، معظمهم عرب، وآسيويون جنوبيون، ومسلمون، من المواطنين وغير المواطنين، وتم استجوابهم على أيدي مكتب التحقيقات الاتحادي، وإدارة الهجرة والجنسية، ومسؤولي تنفيذ القانون المحليين وعلى مستوى الولايات، كجزء من التحقيق الذي قاده مكتب التحقيقات الاتحادي في تفجير البرجين و مبنى البنتاغون.[21] و كان من بين هؤلاء المعتقلين 762 من غير المواطنين الذين أدرجوا في قائمة المحتجزين لدى إدارة الهجرة والجنسية؛ لأن مكتب التحقيقات الاتحادي كان يظنّ "أنه قد تكون لهم علاقة بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر أو بالإرهاب بصورة عامة، أو لأن المكتب لم يكن قادراً في البداية على الأقل، أن يقرر ما إذا كانوا مرتبطين بالإرهاب".[22] وقد احتجز المعتقلون في بادئ الأمر في ظروف سرية كاملة، وفي حبس انفرادي في غالب الحالات، لمدد مختلفة من الزمن. ولكن لم يتم ربط أي واحد من هؤلاء المعتقلين على ذمة التحقيق في تفجير البرجين والبنتاغون بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر[23]، وكلهم من المعتقلين "لاهتمامات خاصة".

وهناك قضية واحدة تنطوي على ما وصفته الحكومة بأنها "خلية قتال تشغيلية نائمة" اختتم التحقيق فيها في أوائل حزيران/ يونيو عام 2003. ففي الثالث من حزيران/ يونيو، أدان المحلفون شخصين من المغرب، هما عبد الإله المردودي وكريم كبريتي، في ديترويت بولاية ميتشغان، بتقديم دعم مادي للإرهابيين. وبرؤوا من تهمة الإرهاب مغربياً آخر هو أحمد حنان، غير أنهم وجدوه مذنباً بتهمة واحدة وهي تزوير وثيقة. كما تمت تبرئة جزائري، هو فاروق الحيمود من جميع التهم، فأطلق سراحه بعد أكثر من عام ونصف في السجن.

وكان ثلاثة من هؤلاء قد اعتقلوا يوم 17 أيلول/ سبتمبر عام 2001 على أيدي وكلاء تنفيذ القانون الذين شنوا غارة على شقتهم بحثاً عن شخص آخر فوجدوا

كدسة من جوازات السفر المزورة، وشريط فيديو عن ديزني لاند. وكان من المتهمين أيضاً المغربي يوسف هميمسة الذي شهد ضد الآخرين، فحكم عليه لقاء ذلك بالسجن ستة وأربعين شهراً بجرائم أخرى غير ذات صلة، ولكن الحكم فيها كان يمكن أن يصل إلى الحبس واحداً وثمانين عاماً.[24] وفي أثناء سير المحاكمة، قدمت أدلة كشفت أن هميمسة كان كاذباً يريد الانتقام.[25] وكان هناك شعور واسع الانتشار في المجتمع العربي الأميركي في منطقة ديترويت بأن "هذه قضية حبس لهؤلاء الأشخاص بتسرع دون أدلة كافية للحصول على علاقات عامة".[26] فعمل المحلفين بتبرئة رجلين من تهم الإرهاب يوحي بأنهم لم ينظروا في القضية كمثال "لخلية إرهابية" فككتها الحكومة، كما زعم آشكروفت عند إعلان الحكم.[27]

وحتى هذا اليوم، فإن هذه هي الحالة الوحيدة لمعتقلين "لاهتمامات خاصة" ممن تم تحديدهم علانية بأنهم من تلك الطبقة الضيقة من الأشخاص - الإرهابيين". وإن إصرار الحكومة على التكتم في كل قضايا الأمن الوطني قد جعل من الصعب الحصول على هذه المعلومات - وكذلك على معلومات عن جميع معتقلي الهجرة الآخرين. ففي 21 أيلول/ سبتمبر عام 2001، أصدر قاضي الهجرة الرئيس مايكل كريبي مذكرة داخلية قال فيها: إن القضايا الخاصة بالهجرة ينبغي النظر فيها وراء أبواب مغلقة، ودون إعلام عامة الناس حتى عن وجود مثل هذه القضايا. ثم أصدرت إدارة الهجرة والجنسية قاعدة تقول: إن "أي شخص، بما في ذلك الهيئات الحكومية المحلية وعلى مستوى الولايات، أو أي مرفق اعتقال يدار بشكل خاص ويؤدي، أو يشغل، أو يقدم خدمات، أو يحتجز أي معتقل بالنيابة عن إدارة الهجرة والجنسية.... يجب عليهم أن لا يكشفوا اسم أي معتقل لديهم أو يسمحوا بنشر أي معلومات أخرى لها صلة بمثل هذا المعتقل".[28] ولقد رفضت إدارة بوش مراراً أن تنشر أسماء معتقلي "الاهتمامات الخاصة" وأعدادهم من المحتجزين لأسباب تتصل بالتحقيقات في الإرهاب، واستأنفت كل أوامر المحاكم التي طالبتها بنشر هذه المعلومات علانية.

وقد قامت كل من منظمة الرقابة على حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، ومنظمة العفو الدولية، ولجنة المحامين الخاصة بحقوق الإنسان، والاتحاد الأميركي للحقوق المدنية، وكذلك مجموعات الدعم مثل: شبكة المثلث الأزرق، بتجميع معلومات وجدت طريقها إلى مجال العلانية، وأجرت مقابلات مع معتقلين بعد إبعادهم.[29] فوصفت تقاريرها عالماً كافكائياً من "المختفين" يعتبر الناس فيه مذنبين حتى تثبت براءتهم، وحيث الملاحقة القانونية تتحدد طبيعتها حسبما يراه المدعي العام وفق مزاجه هو [إشارة إلى الروائي النمسوي فرانز كافكا (1883-1924) الذي يقع أبطاله ضحية أنظمة قمعية غامضة تخنق حريتهم وتحكم عليهم سلفاً بأنهم مذنبون لأسباب يجهلونها] وحيث فرضية البراءة في حالة كل شخص تلغيها النظرية "الفسيفسائية" للحكومة التي تتطلب اعتقال الأشخاص بصفتهم قطعاً محتملة في قالب واسع من النشاط الإرهابي[30].

وفي 2 حزيران/ يونيو عام 2003 كشف قناع السرية بنشر تقرير عن معتقلي 11 أيلول/ سبتمبر على يد غلين فاين، المفتش العام بوزارة العدل، وهو من الموظفين الذين عينهم كلينتون.[31] وقد تأخر ذلك التقرير مدة عام تقريباً بسبب منازعات داخلية ضمن وزارة العدل حول قضايا المسؤولية، ومن سيتلقى اللوم على حالات التجاوز وسوء المعاملة الكثيرة الموثقة. ومع أن أسماء المعتقلين والمعلومات الأخرى المعرّفة بهم والمحددة لهم غائبة أو منقحة، فإن التقرير يعطي شرحاً مفصلاً عن الاعتقالات، والملاحقات، والاتهامات، وحالات "تبرئة" المعتقلين، وسياسة رفض وزارة العدل الإفراج عن أحد منهم بكفالة وتأخير نقلهم مدة طويلة. كما يصف التقرير حالات الاحتجاز في ظروف بالغة القسوة في مركز الاعتقال في حاضرة بروكلين الذي كان يرسل إليه الأشخاص "المثيرون للاهتمام جداً". والظروف الأفضل إلى حد ما في سجن مقاطعة باساييك في باترسون، بولاية نيوجرسي، الذي كان يرسل إليه المعتقلون "المثيرون للاهتمام"، أو "ذوو الاهتمام غير المبتوت فيه"، أو "الذين لم يعودوا موضع اهتمام".[32]

وكان معظم معتقلي "الاهتمامات الخاصة" الـ 762 قد تم التقاطهم في غمرة الفوضى التي أعقبت 11/ 9. وما إن حلّ يوم 18 أيلول/ سبتمبر سنة 2001، حتى كان مكتب التحقيقات الاتحادي قد تلقى أكثر من ستة وتسعين ألف إخبارية من عامة الناس،[33] وقرائن تتعلق بتفجير البرجين والبنتاغون ينجم عنها اعتقال شخص ما للاشتباه بارتباطه بتفجيرات 11 أيلول/ سبتمبر، بالرغم من أن مثل هذه القرائن كثيراً ما كانت ذات طبيعة عامة تماماً، كإبلاغ صاحب عقار عن نشاط مشبوه لمستأجر عربي عنده".[34] ويطرح التقرير مثالاً على ذلك حالة "رجل مسلم في الأربعينيات من عمره" ألقي القبض عليه "بعد أن أرسل أحد معارفه رسالة إلى ضباط تنفيذ القانون بأن ذلك الرجل قد أدلى بتصريحات معادية لأميركا". وكانت تلك التصريحات المذكورة في الرسالة ذات طبيعة عامة جداً ولا تنطوي على أي تهديدات بالعنف، ولا تشير إلى أي ارتباط مباشر بالإرهاب. ومع ذلك فقد تم الأخذ بمضمون هذه الرسالة... ونجم عنها اعتقال ذلك الرجل لبقائه بعد انتهاء مدة تأشيرته. ونظراً لاعتقاله بناء على قرينة متعلقة بتفجيرات البرجين والبنتاغون، فقد تم تصنيفه تلقائياً على يد مكتب التحقيقات الاتحادي بنيويورك ضمن فئة "المثيرين لاهتمامات خاصة". وبالرغم من إطلاق سراحه على يد الدائرة الميدانية لمكتب التحقيقات الاتحادي في منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2001، فإن مقر قيادة المكتب لم يفرج عنه إلاّ في أواخر شباط/ نوفمبر عام 2002، بسبب إهمال إداري".[35]

وقد اتهم معظم المعتقلين بانتهاكات مدنية لقانون الهجرة، مثل البقاء بعد انتهاء مدة تأشيرة الدخول، أو الدخول دون تفتيش، أو بوثائق غير صحيحة أو غير سارية المفعول، مما أتاح لوزارة العدل أن تستغني كلياً عن ضمانات العدالة الجنائية. ويؤكد تقرير المفتش العام تصريح وزارة العدل أمام لجنتي الشؤون القضائية التابعتين لمجلسي النواب والشيوخ بأنها لم تستخدم قانون الوطنية الأميركي (باتريوت) لاحتجاز معتقلين،[36] بل كانت تعتمد بدلاً من ذلك على قاعدة جديدة أصدرتها

إدارة الهجرة والجنسية في 20 أيلول/ سبتمبر، عام 2001، وجعلتها ذات مفعول رجعي يبدأ في 17 أيلول سبتمبر ومددت بموجبها المدة التي يمكن فيها اعتقال غير المواطنين دون اتهام من أربع وعشرين ساعة إلى ثمان وأربعين. ونصّت تلك القاعدة على إمكانية تمديد هذا الحد "في حالات الطوارئ أو الظروف الاستثنائية "لمدة إضافية معقولة من الزمن".[37] وقد فسرت الوزارة كلمة "معقولة" بحيث تعني أسابيع وحتى أشهراً.

وبالمثل، فقد غيرت القواعد التي تسمح بإبقاء شخص غير مواطن وراء القضبان حتى ولو أمر قاضي هجرة بإطلاق سراحه لنقص الأدلة. وهكذا صار يمكن احتجاز غير المواطن إلى أجل غير مسمى باعتباره خطراً على المجتمع أو هناك "مخاطر من هروبه"[38] بل إن إدارة الهجرة والجنسية "حاولت أن تحتجز دون كفالة أي أجنبي تم اعتقاله بتهم تتعلق بالهجرة إذا عبّر مكتب التحقيقات الاتحادي عن اهتمام به".[39] كما أنها منعت مغادرة كثير من المعتقلين الذين صدرت أوامر بإبعادهم، بينما كان مكتب التحقيقات الاتحادي ووكالة المخابرات المركزية منهمكين بإجراء تدقيقات مطولة في خلفياتهم من أجل "الإفراج" عنهم. واستنتج المفتش العام لوزارة الداخلية أن معدل الزمن الذي يستغرقه الإفراج عن معتقل كان ثمانين يوماً.

وكانت وزارة العدل قد زعمت أنها لا تستطيع الكشف عن أسماء المعتقلين لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وبحماية خصوصياتهم. وزعمت بالمثل أنها لا تستطيع الكشف عن الأسماء ولا الأعداد الدقيقة للمعتقلين بصفتهم "شهوداً ماديين" فيما يتصل بتحقيقات في الإرهاب، بالرغم من أنها تقول: "إن كل واحد من المعتقلين كونهم شهوداً ماديين حرٌّ في أن يعرّف عن نفسه علانية. وإن كون قليلين منهم فقط هم الذين اختاروا ذلك يشير إلى أنهم يرغبون في بقاء اعتقالهم مكتوماً عن عامة الناس".[41] وإن قانون الشهود الماديين الصادر عام 1984 كان المقصود منه، حسب

رأي فيل هايمان، أستاذ القانون بجامعة هارفارد، هو ضمان أداء الشهادة، وليس احتجاز الناس إلى أجل غير مسمى.(42)

وحسب رأي منظمة الرقابة على حقوق الإنسان، فإن كثيراً من الشهود الماديين قد تحملوا مدداً طويلة من الحبس الانفرادي تحت ظروف أمنية مشددة إلى الحد الأقصى، مع إبقاء الأضواء مشتعلة أربعاً وعشرين ساعة في اليوم دون السماح لهم بالخروج من زنزاناتهم إلا نادراً للتريض أو الاستحمام. ولقد أطلق سراح كثيرين منهم دون أداء شهاداتهم أمام هيئة المحلفين الكبرى على الإطلاق. وواجه آخرون اتهامات بجرائم تتصل بمخالفة تعليمات تأشيرات الدخول.

وهناك قضية مفصلة في كتاب منظمة الرقابة على حقوق الإنسان المعنون: افتراض الذنب: انتهاكات حقوق الإنسان لمعتقلي ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، تعطي نظرة داخلية معمقة على عالم كوابيس المعتقلين "المثيرين لاهتمامات خاصة" فيما بعد 11/ 9. فقد ذهب إياد مصطفى الرباح طوعاً إلى مقر مكتب التحقيقات الاتحادي في بريجبورت بولاية كونيكتيكوت (وهو فلسطيني يحمل جواز سفر أردني) وذلك بعد أن تعرف على أربعة من الخاطفين المزعومين على شاشة التلفزيون باعتبارهم كانوا يترددون على مسجده، وقد زاروه في بيته، وقادوا معه سيارات من فيرجينيا إلى كونيكتيكوت. فألقي القبض عليه فوراً ووضع في عزلة تامة طيلة أربعة أشهر بصفته "شاهداً محمياً" في هارتفورد، ثم في سجنين مختلفين بنيويورك. وقد زعم أنه تعرض للضرب، والاستجواب دون حضور محامٍ، والتهديد بإلقائه من النافذة. ولم يعين له محامٍ إلا قبل يوم واحد من التاريخ المفترض بأنه سيمثل فيه أمام هيئة المحلفين الكبرى، ولكنه لم يؤدّ شهادته أبداً. ثم نُقِلَ إلى فرجينيا، حيث وجهت له تهمه التآمر وتزوير وثائق لإعطاء معلومات زائفة على طلب رجل آخر للحصول على إجازة قيادة سيارة. وفي آخر الأمر قال بأنه مذنب بتزوير وثائق، فحكم عليه بالحبس مدة. وفي وقت كتابة تقرير منظمة الرقابة على حقوق

الإنسان، بعد ثمانية أشهر من ذهاب الرياح للتحدث مع مكتب التحقيقات الاتحادي، كان قابعاً في السجن في انتظار ترحيله[43].

أما مدى الاتساع الذي وصلت إليه هذه "الطبقة الضيقة من الأشخاص - الإرهابيين"، كما يحلو لآشكروفت أن يسميها، فقد فصّله مايك جونز، الناطق باسم مكتب المدعي الأميركي في فينكس، بولاية آريزونا، عندما كان يتحدث عن قضية مالك محمد سيف، الذي طار من مرسيليا بفرنسا، إلى فينكس لأنه سمع بأن مكتب التحقيقات الاتحادي يريد مقابلته بخصوص اثنين من الخاطفين المزعومين كانا يترددان على مسجده. فاعتقله هذا المكتب لتقديمه معلومات زائفة لإدارة الضمان الاجتماعي عام 1999، ولإدارة الطيران المدني. فأضرب عن الطعام ستة أسابيع في زنزانته بفينكس. وقال جونز: "إن التحقيق في الإرهاب قد ولّد قضايا إضافية ما كنا لنصادفها في سير الأحداث العادي الطبيعي؛ وقد نجمت عن سياسة المدعي العام القاضية بأن علينا أن نحدد أماكن الناس الذين خالفوا القوانين الاتحادية ونعتقلهم. وهكذا رحنا نمضي وقتاً كبيراً ونحن نفعل ذلك".[44]

الهجوم على امتياز حرمة علاقة المحامي بزبونه:

ما نوع المساعدة القانونية المتاحة للناس المشتبه بأنهم إرهابيون؟

في 31 تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2001 أصدر آشكروفت أمراً يسمح بمراقبة الاتصالات بين المحامين والمعتقلين الاتحاديين بمن فيهم المحتجزين كشهود ماديين إذا كان لدى المدعي "شك معقول للاعتقاد بأن معتقلاً معيناً قد يستخدم الاتصالات مع المحامين أو وكلائهم لتشجيع أعمال العنف أو الإرهاب أو تسهيلهما".[45] وبعد ذلك بأربعة أشهر، في 9 نيسان/ أبريل عام 2002، أعلن آشكروفت اتهام محامية الدفاع النيويوركية لين ستيورات بتقديم دعم مادي للإرهابيين، وقال: إن قضيتها تقع وراء قواعد المراقبة الجديدة. وزعم آشكروفت أنها قد ساعدت زبونها المسجون، الشيخ عمر عبد الرحمن، على إيصال رسائل إلى المنظمة الإسلامية التي كان

يقودها ذات يوم.[46] وفي 23 تموز/ يوليو عام 2003 أمر جون كويلتل، قاضي المنطقة الاتحادي، بإسقاط تهم تقديمها دعماً مادياً للإرهابيين، وتركها لتواجه اتهامات أقل بالتآمر بالاحتيال على الولايات المتحدة والإدلاء بتصريحات كاذبة كفيلة بأن تلقي بها في السجن عشرة أعوام. ثم وجه المدعي العام اتهامات جديدة للمحامية ستيورات وزملائها من المدعي عليهم، بأنهم قد تآمروا مع الشيخ عبدالرحمن لقتل أناس واختطافهم في بلد أجنبي.

ومهما تكن نتيجة محاكمتها، فإن سلطات المراقبة الجديدة التي تتمتع بها الحكومة سوف تؤدي - حسب عبارات ديبورا رودس، أستاذة القانون في جامعة ستانفورد - إلى تآكل "حماية خصوصية العلاقة المكفولة منذ زمن طويل في التعديل الرابع، وضمانات التعديل السادس للمساعدة الفعالة التي يقدمها المستشارون القانونيون". فاتهام المحامية ستيورات" يمكن أن يؤثر على استعداد المحامين للدفاع عن الفئات المحتقرة، مثل المشتبه بأنهم إرهابيون".[47]

مبادرة القبض على الفارين المختفين:

وبالإضافة إلى 1200 حالة أو تزيد من المعتقلين "المثيرين لاهتمامات خاصة" في الأشهر التي أعقبت 11/ 9، فقد اعتقل آخرون زاد عددهم على ألف شخص بحلول شهر أيار/ مايو عام 2003، كجزء من مرحلة أخرى من الحرب المحلية على الإرهاب.[48] وفي مذكرة مؤرخة في 25 كانون الثاني/ يناير عام 2002 صادرة من مكتب نائب المدعي العام إلى مفوض إدارة الهجرة والجنسية، وكل من مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، ومدير خدمات رؤساء الشرطة الأميركية، والمدعين الأميركيين، هناك أوامر لتلك الوكالات بإجراء اعتقالات ومقابلات "للفارين المختفين" ذوي الأهمية الأولوية في قائمة من 314000 شخص من "الهاربين الأجانب" من بلدان الشرق الأوسط ممّنْ بقوا في أميركا بعد انتهاء مدة تأشيرات دخولهم، ورفضوا الامتثال لأوامر إبعادهم أو لم يتلقوا أمراً نهائياً بإبعادهم.[49]

فكان على مكتب التحقيقات الاتحادي وإدارة الهجرة والجنسية أن يعملا معاً لاعتقال الفارين المختفين ومقابلتهم بخصوص معرفتهم بنشاط إرهابي. "ثم يقوم منسق لمكافحة الإرهاب بعد ذلك بتقرير ما إذا كان هؤلاء سيلاحقون قضائياً لرفضهم المغادرة أم سيتم إبعادهم ببساطة على يد إدارة الهجرة والجنسية. وما إن حل شهر شباط/ فبراير عام 2002 حتى كانت أسماء ستة آلاف شخص من بلدان يعتقد أن القاعدة تعمل فيها قد أدخلت إلى قاعدة البيانات التابعة للمركز الوطني للمعلومات الجنائية. وبدأت إدارة الهجرة والجنسية ومكتب التحقيقات الاتحادي بتجميع أولئك الناس.

وتم ضم كثيرين ممن اصطيدوا إلى المعتقلين "المثيرين لاهتمامات خاصة" في أماكن احتجاز سرية. بل إن بعضهم، مثل الفلسطيني الأعمى منير لامي، قد وضعوا على متن طائرات متجهة إلى أماكن لا يعرفون فيها أحداً[50]، فتركوا وراءهم أعمالهم، ومنازلهم، وأسرهم، بمن فيها من أطفال أميركيِّ المولد.

مشروع البحث والترقب:

وفي منتصف أيلول/ سبتمبر عام 2001 تم تجميع "قائمة مراقبة" لأناس يريد مكتب التحقيقات الاتحادي استجوابهم بخصوص هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وتم تعميم هذه القائمة على المصارف، ومؤسسات حجز تذاكر السفر، والمشاريع التجارية لبيانات المستهلكين، ومشغلي المقاهي والمقاصف، ووكالات تأجير السيارات والشاحنات، ومعامل الطاقة، والشركات التي تقدم حراساً أمنيين، والرابطة الدولية لإدارة الأمن، من بين منظمات أخرى.

وفي التقرير الذي قدمه المفتش العام لوزارة الداخلية عن معتقلي 11 أيلول/ سبتمبر، هناك مقارنة للطريقة التي أدار بها مكتب التحقيقات الاتحادي قائمة المراقبة التي لديه مع عملية "الإخلاء" غير الكفوءة للمعتقلين "المثيرين لاهتمامات خاصة". فعندما تضخمت القائمة حتى صارت تضم 450 اسماً، راح منسقها كيفن

بيركينز، رئيس قسم هيئة التفتيش في المكتب المذكور، يشعر بالقلق لأن القائمة "صارت تحمل أسماء أشخاص لا علاقة لهم بالإرهابيين. وعلى سبيل المثال، فبما أن الخطوط الجوية تستعمل نظاماً لسبر الأصوات لاستعادة الأسماء التي تتشابه طريقة نطقها، فقد أدى ذلك إلى ظهور أسماء على قوائمها شبيهة في لفظها بأسماء أخرى مختلفة عنها كلياً. وأعطى بيركينز أيضاً مثالاً عن مجموعة من الأسماء الداخلة في القائمة ولها الأسماء الأولى نفسها واسم أخير مشترك، ودون أي معلومات إضافية".[51] وادعى المفتش العام لوزارة الداخلية أن بيركينز قد تصرف عندئذٍ بسرعة لتقليص القائمة حتى لم تعد تحمل سوى عشرين إلى ثلاثين اسماً على وجه التقريب.

ولكن، حسبما ارتأت صحيفة وول ستريت جورنال، فإن القائمة اكتسبت بعد سنة من الزمن حياة خاصة بها. فراحت تتوالد منها نسخ متضخمة - ومليئة بالأخطاء يجري تداولها كأنها مقطوعات موسيقية مهربة... بل إن بعض الشركات قد غرست نسخة منها في قاعدة بياناتها وراحت تستخدمها الآن للتدقيق في طالبي العمل وفي الزبائن... وقد احتوت هذه النسخة على أسماء كثيرين ممن لم يكن مكتب التحقيقات الاتحادي يشك فيهم، بل كان يريد التحدث إليهم فقط... ومع ذلك فإن نسخة على موقع شبكة SeguRed.com (وهو تابع لشركة تعمل في المجال الأمني في أميركا الجنوبية حصلت على نسخة من ضابط أمن مصرف فنزويلي) كان عنوانها: "قائمة إرهابيين مشتبه بهم أرسلها مكتب التحقيقات الاتحادي إلى المؤسسات المالية".[52]

ويمضي المقال في وصف كيف أن بعض "الضربات الصائدة" في ظاهرها قد اتضح أنها أصابت الشخص الخطأ". فليست هناك شركات لديها مهارة التحقيق فيما إذا كانت هناك أخطاء في أسماء الأشخاص المنتمين إلى الشرق الأوسط، أو التدقيق في وجود بدائل شائعة لتهجئة تلك الأسماء. "فقد كان في التداول خمسون

نسخة من القائمة على الأقل، كلها مشوشة بحالات من سوء التحديد والتشخيص، ومشكلات من أسماء مركبة من عدة أجزاء منتمية إلى الشرق الأوسط... شوهتها الأخطاء المطبعية"، إضافة إلى حقيقة كون مكتب التحقيقات الاتحادي قد "برأ" كثيراً من الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة، ولكنه توقف عن استيفائها وتعديلها وتحديث المعلومات الواردة فيها. وبما أن كثيراً من الأسماء كانت واردة في القائمة دون عناوين محددة، أو أرقام لبطاقات الضمان الاجتماعي، فإن الأشخاص الذين يحملون اسم "عطا" في كنيتهم العائلية "لا يزالون يحاولون حذف أسمائهم من نسخ القائمة المزروعة على مواقع على شبكة الإنترنت الدولية في خمسة بلدان على الأقل".

بل إن تجربة مشروع البحث والترقب لم تمنع مركز التدقيق في الإرهاب (الذي يديره مكتب التحقيقات الاتحادي) من السعي إلى خلق قاعدة بيانات عملاقة عن "الإرهابيين المعروفين والمشتبه بهم" حول العالم. وذلك كي تستخدم في "البحث في جولة واحدة" من قبل عمال المطارات، وموظفي القنصليات، ووكلاء الحدود، ورجال الشرطة المحلية، والمؤسسات الصناعية الخاصة.[53] وهي قاعدة بيانات نقطتها الأولى هي قائمة وزارة الخارجية للإرهابيين المشتبه بهم، التي تضم 112000 اسم. وحسبما قالت النيويورك تايمز، فإن "المسؤولين يصرون على أنهم غير مهتمين بتعقب النشطاء السياسيين، عدا المتورطين في الإرهاب أو بدعمه. ومع ذلك، فإنهم يتوقعون أن تحتوي القائمة الرئيسة النهائية السرية على أسماء مئة ألف شخص على الأقل، بعد أن تتم غربلة القوائم المتداولة لإزالة الازدواج".[54]

مقابلات مكتب التحقيقات الاتحادي:

في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2001، أعلنت وزارة العدل أنها ستوزع على الفرق العملية المختصة بمكافحة الإرهاب التي تم تشكيلها مؤخراً في مكاتب الادعاء الأميركية الأربعة والتسعين قائمة بأسماء خمسة آلاف رجل أجنبي لمعرفة أماكن وجودهم ومقابلتهم. وبعد خمسة أشهر ضمت إلى القائمة ثلاثة آلاف من الأسماء

الإضافية. وكان أولئك الرجال المطلوبون، الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والثالثة والثلاثين، قد دخلوا الولايات المتحدة بتأشيرات دخول غير مخصصة للهجرة من بلدان معينة (لم تذكر أسماؤها) بعد أول يوم من كانون الثاني/ يناير عام 2000.

وقد تعرضت هذه المبادرة للنقد فوراً على أيدي بعض رؤساء الشرطة ومسؤولي مكتب التحقيقات الاتحادي السابقين. وقال رؤساء الشرطة في ديترويت بولاية ميتشغان وتاكسون بولاية أريزونا، وبورتلاند بولاية أوريغون إنهم لن يشاركوا في هذه العملية، إذ إن أقسامهم كانت لديها خطوط توجيهية صارمة ضد أي شكل من أشكال تجميع المعلومات العنصرية، وإن أولئك الرجال كانوا مستهدفين لا لشيء إلا بسبب بلدانهم الأصلية فحسب، وليس للاشتباه بارتكابهم أي عمل خاطئ.[55]

ولقد وصفت وزارة العدل مشروع المقابلات هذا بأنه عملية علاقات عامة ناجحة، فذكرت أنه قد عزز ارتباطها بالمجتمعات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة.[56] ولكن بتاريخ 9 أيار/ مايو 2003، تم الكشف علناً عن تقرير لمكتب المحاسبات العامة يثير شكوكاً حول مزاعم الحكومة بأن مقابلات مكتب التحقيقات الاتحادي قد ساعدت على إحراز تقدم في الحرب على الإرهاب. وكان التقرير المعنون أمن الوطن: مشروع وزارة العدل لمقابلة الأجانب بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001 يصف كيف تم تطوير مشروع المقابلات كدراسة ريادية تهدف إلى تجميع البيانات. وقد نفذه فريق العمل الخاص بتعقب الإرهابيين الأجانب، وإدارة الهجرة والجنسية، والمكتب التنفيذي للمحامين الأميركيين، ومكاتب المدعين الأميركيين، وفرقة العمل المختصة بمكافحة الإرهاب، ومكتب التحقيقات الاتحادي، والقسم الإداري بوزارة العدل، من بين هيئات أخرى. ومن بين 7602 من الأسماء التي جمعت بعد تفتيش قواعد بيانات لأناس من خمسة عشر بلداً كانت خلفياتهم شبيهة بخلفيات الخاطفين، تم تحديد أماكن 42 بالمئة فقط، أي 3216 شخصاً، فأجريت معهم المقابلات فعلاً. ومن ذلك العدد، تم اعتقال أقل من عشرين باتهامات لها

علاقة بقوانين الهجرة، وثلاثة أشخاص بتهم جنائية، ولم يكن منهم شخص واحد له أي علاقة بالإرهاب.

واكتشف مكتب المحاسبات العامة أن هناك مشكلات مع قواعد البيانات. كما استنتج بأنه بالرغم من "إجراء المقابلات بطريقة مهنيّة فيها احترام للناس، وبالرغم من عدم إرغام أي شخص على المشاركة فيها"، فإن الذين قوبلوا لم يكونوا يشعرون بأن المقابلات طوعية، "لأنهم شعروا بالقلق من ردود الفعل، مثل رفض إدارة الهجرة والجنسية تجديد تمديد مدة تأشيراتهم أو طلبهم الإقامة الدائمة في المستقبل إذا رفضوا الخضوع للاستجواب."[57] واستشهد التقرير بأقوال محامين حضروا جلسات المقابلة" وعبروا عن رأيهم بأن هذا المشروع كان له أثر صقيعي مثلوج على العلاقات بين المجتمع وسلطات تنفيذ القانون".[58] وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من نصف ضباط تنفيذ القانون الذين اشتركوا في تلك المقابلات قد عبروا عن قلقهم من "نوعية الأسئلة المطروحة، وقيمة الأجوبة التي تم الحصول عليها". فقد سُئل الناس عن سبب وجودهم في الولايات المتحدة، وعما إذا كانوا قد علموا بهجمات 11/ 9 أو أي أنشطة إرهابية أخرى، أو يعرفون أي شخص "قادر أو مستعد للقيام بأعمال إرهابية"، وما إذا كانت لديهم أي أفكار "حول كيفية منع أي إرهاب في المستقبل". أو يعرفون أناساً يجمعون أموالاً أو يتلقون تدريباً على نشاط إرهابي، أو إن كانوا يعرفون أي شخص لديه تعاطف مع الخاطفين أو يحث الناس على الانغماس في أعمال عنيفة ضد الولايات المتحدة، وما إذا كانوا يعرفون أي أشخاص آخرين قد يكون لديهم هذا النوع من المعلومات، أو إن كانوا يشعرون بأي نشاط إجرامي من أي نوع، بغض النظر عما إذا كانت له صلة بالإرهاب أم لم تكن".[59]

وقد لزمت وزارة العدل الصمت إلى حد كبير عن الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير، فلم تهتم إلا بتركيزه على حدود البيانات والقيود المفروضة عليها. فذكرت أن "بعض التفاصيل التي من شأنها توضيح فعالية البرنامج شديدة الحساسية بحيث يتعذر الكشف عنها".[60]

مشروع البحث الأخضر

في الكراس الرسمي الخاص بالتعاون فيما بين الوكالات، يجري الترويج لعملية البحث الأخضر باعتبارها "العثور على القطعة المفقودة من أجزاء لغز الإرهاب"، وهي خط سير الأموال. وقد أقامت وزارة الخزانة هذا البرنامج في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، وأشركت فيه ممثلين عن سلسلة واسعة من المنظمات، (بما فيها الجمارك؛ وإدارة الريع الداخلي؛ والشرطة السرية؛ ومكتب ضبط استعمال الكحول والتبغ والأسلحة النارية؛ ومكتب مراقبة الأرصدة الأجنبية؛ وشبكة توسع الجرائم المالية؛ ومكتب التحقيقات الاتحادي؛ وإدارة تفتيش البريد؛ وإدارة التحقيق في الجنايات البحرية؛ ووزارة العدل) في محاولة لفصل "العدو الماكر المراوغ" عن موارد تمويله. وحسبما جاء في الكراس، فإن مشروع البحث الأخضر على اتصال مستمر مع سلطات تنفيذ القانون، والمخابرات، والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، إذ إنه ينسق بين الوكالات الأعضاء فيه بينما هو يعيد توجيه الموارد لتحقيق أهداف الأمن القومي".[61] وقد تركزت جهوده التحقيقية على المنظمات الخيرية أو منظمات الإغاثة؛ "وشركات الواجهة" لأعمال تجارية مشروعة تولد أموالاً للإرهاب؛ وأنواعاً من الأعمال والصفقات المالية التي تعمل عمل"أعلام حمراء" تدعو أسرة المصارف والتجارة إلى المزيد من التدقيق عن كثب؛ والمشاريع المحرمة المحظورة، مثل سرقة بطاقات الهوية، والاحتيال في مجالات بطاقات الائتمان والتسليف، وإمدادات الإغاثة، وطوابع الأغذية؛ وتهريب السجاير بين الولايات؛ ومخططات ترويج سلع زائفة؛ وإيداع الأموال والعملات بلا ترخيص.

ومن الواضح أن هذا واحداً من مجالات النمو الكبرى لوكالات مثل: إدارة الجمارك، وأدى إلى فتح حوالي ست مئة تحقيق في حالات اشتباه بتمويل الإرهاب، والى إقامة مديرية مخابرات لاكتشاف إمكانية استخدام حوالات إسلامية (تحويلات مالية غير رسمية) لتسريب المال إلى الإرهابيين. وقد تذمر مسؤولو مكتب

التحقيقات الاتحادي من كون توسع إدارة الجمارك يمثل اقتناصاً للسلطة،[62] ينطوي - عند اقترانه بنصوص "الدعم المادي" الواردة في قانون عام 1996 لمكافحة الإرهاب وتنفيذ عقوبة الإعدام - على إمكانية تدمير حياة أناس لا علاقة لهم بالإرهاب.[63]

وقد ظلت عملية البحث الأخضر تنسق غارات على المنازل والمتاجر في سائر أنحاء البلد دون أن يخضع القائمون بها للمساءلة أو إنصاف المظلومين وتعويضهم. ففي شهر آذار/ مارس وصفت امرأة أميركية عربية في هيرندون بولاية فرجينيا كيف اقتحم بعض الرجال منزلها بتحطيم الباب وشهروا مسدساتهم على ابنتها البالغة من العمر 19 عاماً عندما حاولت الاتصال بالهاتف رقم 911 لطلب النجدة. ثم قيدوا يديها ويدي ابنتها ثلاث ساعات بينما راح المغيرون يبحثون في محتويات أدراجها، ثم أخذوا الحاسوب، وبطاقة الدفع المؤجل، وجواز السفر، والمعلومات المصرفية[64]. وتمت غارات متواقتة على أيدي عملاء مسلحين ضد منظمات مختلفة في فيرجينيا، وجورجيا، ومدينة واشنطن العاصمة في مقاطعة كولومبيا، بما في ذلك جمعية خيرية، ومؤسسة النجاح، وعصبة العالم الإسلامي، وأعمال تجارية شتى يملكها مسلمون[65]. وبعد ذلك بأشهر قليلة، في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو عام 2002، شنت غارات على دكاكين المجوهرات في نيويورك، وبنسلفانيا، وفلوريدا، وكاليفورنيا، وألاباما، وجورجيا، ونورث كارولاينا، وتكساس، وماساشوسيتس. واعتقل أكثر من ثلاثين من الرعايا الأجانب، بينما صادرت السلطات أقراص حاسوب ومواد أخرى للنظر فيما إذا كانت سلسلة أكشاك تجار المجوهرات المتآمرين قد سربت أموالاً للإرهابيين في الخارج.[66] وتركز الانتباه على حوالي خمس مئة مشروع للأعمال التجارية، معظمها من مخازن بيع الأشياء العادية التي تعتقد السلطات أنها "تولد عشرات الملايين من الدولارات كل عام للجماعات المتشددة". وذكرت الواشنطن بوست أن برمجيات التنقيب عن المعلومات كانت تستخدم "لتمييز الأنماط الخفية الخبيثة في عادات المحتالين الماليين المخادعين...

التي يمكن أن تشير إلى تحركات خفية للأموال". وقد شرح التقرير في الصفحة المذكورة أن مكتب التحقيقات الاتحادي "لا يعتقد أن المخططات المحلية التي يجري التحقيق فيها قد استخدمت لتمويل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر"[67]، بل إن الأموال يتم تسريبها إلى جماعات مثل حماس وحزب الله تظهر على القائمة الشاملة للإرهابيين والمجموعات المحددة بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224.[68]

وفي أواخر آذار/ مارس عام 2003، شنت غارات في لوس آنجيلوس، ومدينة نيويورك، ومينيا بولس، ونيوآرك، وديترويت كجزء من المحاولة الجارية في عملية البحث الأخضر لإغلاق الأنظمة المالية غير القانونية التي استخدمتها الجماعات الإرهابية في الولايات المتحدة في الماضي، حسبما هو وارد على موقع على الشبكة تابع لمكتب تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك. وقد شملت الأهداف محاولات إرسال الحوالات المالية والطرود المستعجلة إلى الأردن، ولبنان واليمن بطريقة تتجنب متطلبات إبلاغ الأجانب عن أعمالهم.[69]

وبموجب قانون الوطنية الأميركي (باتريوت)، فإن أي شخص غير مواطن يعطي دعماً مادياً حتى لأنشطة قانونية لجماعة مصنفة لدى وزارة الخارجية - بالتشاور مع المدعي العام ووزير الخزانة - على أنها منظمة إرهابية أجنبية، أو يدعم جماعة غير واردة في القائمة، ولكنها قد انغمست في وقتٍ مّا بنوع من النشاط العنيف الذي يمكن أن يجعلها مستحقة للإدراج في القائمة، يمكن اعتقاله وإبعاده.[70] وكما يلاحظ ديفيد كول، فإن قانون الوطنية الأميركي يعرّف "المنظمة الإرهابية" بأنها "أي مجموعة من شخصين أو أكثر تستخدم سلاحاً أو تُهَدِّدُ باستخدامه، مما يشمل حرفياً كل منظمة سبق أن تورطت في حرب أهلية أو جريمة عنف، من الجماعة المؤيدة لحياة الأجنة التي كانت ذات مرة تهدد العاملين في أي عيادة إجهاض، إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي... فبموجب القانون صار من الممكن اعتقال وطرد الألوف من غير المواطنين الذين كانوا يؤيدون النشاط القانوني غير العنيف للمؤتمر الوطني الإفريقي ضد الفصل العنصري باعتبارهم إرهابيين".[71] وأي أميركي

يعطي دعماً مادياً أو موارد يمكن تغريمه أو الحكم عليه بالحبس عشرة أعوام. وما إن يشار إلى منظمة مّا بأن لديها نوعاً من الارتباط بالإرهاب، مهما كان غامضاً أو ضعيفاً، حتى يتقدم التحقيق بصورة سرية تماماً، مع عدم إعطاء المنظمة أي فرصة لتبرئة اسمها وسمعتها[72].

وحسب تقارير وزارة العدل، فإن الحكومة الاتحادية كانت قد جمدت بحلول منتصف عام 2003 أكثر من ست مئة حساب مصرفي و 124 مليون دولار من الأرصدة والموجودات حول العالم، وأجرت سبعين تحقيقاً في حالات تمويل الإرهاب[73]. وقد تم تجميد أرصدة سبع عشرة مؤسسة خيرية إسلامية، بما فيها ثلاث في الولايات المتحدة، تصفها وزارة العدل بأنها مؤسستان خيريتان مقرهما في إيلينوي يشتبه بأنهما مرتبطتان بالقاعدة، (وهما مؤسسة النية الحسنة الدولية، ومؤسسة الإغاثة العالمية) وهيئة تكساسية يعتقد بأنها واجهة لحماس واسمها (مؤسسة الأرض المقدسة لتنمية الإغاثة)".[74] وهذه المنظمات الأميركية المقرات التي تضم مجالس إدارتها أعضاء أميركيين هي من بين أكبر المؤسسات الخيرية العربية الأميركية. فهي تتلقى تبرعات من المسلمين في طول أميركا وعرضها؛ وهم يعتبرون التبرع للأعمال الخيرية، الذي يسمى الزكاة، واحداً من أركان الإسلام الخمسة. وبموجب قانون الوطنية الأميركي فإن كل هؤلاء المتبرعين قد يتعرضون الآن للمخاطر. بل إن كثيراً من المسلمين صاروا يخشون تقديم المزيد من التبرعات لأي مؤسسة خيرية. وقد اقترحت عليهم وزارة الخزانة أن يستشيروا أدلتها التوجيهية لتقديم تبرعاتهم، وهي أدلة تنصح بالحصول على معلومات عن أسماء أعضاء تلك المؤسسات، وعن صفتهم القانونية، وعن المجموعات الخارجية التي تدير الأموال، قبل أن يقدموا أي تبرع.[75]

إن السياسة الخارجية الأميركية جزء مهم من عملية القمع المالي الصارم. ففي 26/ شباط/ فبراير 2003، بينما كانت التحضيرات جارية على قدم وساق لشن

الحرب على العراق، اعتقلت الحكومة ثلاثة رجال في سيراكيوز كانوا يديرون مؤسسة خيرية إسلامية غير مسجلة اسمها "مساعدة المحتاجين" ومقرها في نيويورك، فاتهموا بالتآمر لتحويل أموال إلى العراق، خلافاً للقانون الأميركي. وتقدم هذه المؤسسة الغذاء، والملابس، والمأوى للعائلات، والأدوية للمستشفيات.[76]

وفي ساعات الصباح الأولى من ذلك اليوم نفسه قام أكثر من مئة من عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي وإدارة الهجرة والجنسية بشن غارة على حرم جامعة آيداهو بمدينة موسكو في ولاية آيداهو، فاعتقلوا سامي عمر الحسيّن، الطالب من خريجي علم الحاسوب، والرئيس السابق المتمتع بشعبية كبيرة لرابطة الطلبة المسلمين. وكان الحسيّن قد نظم حملة للتبرع بالدم في الأيام التي أعقبت 11/ 9، وألقى محاضرات عن الإسلام في الجامعة وفي المدينة. وبعد اعتقاله شرع العملاء ينتقلون من باب إلى باب، فجمعوا عشرين على الأقل من الطلبة الأجانب الآخرين الذين شاء سوء طالعهم أن يكونوا ممن عرفوا الحسين، أو ممن ارتكبوا مخالفات طفيفة لقانون الهجرة. فتم استجوابهم على مدى خمس ساعات، وتمت مصادرة الأقراص الصلبة على أجهزة حواسيبهم.[77] أما الهدف الرئيس للغارة، والذي كان يعيش في وحدة سكنية للطلبة مع زوجته مها وأطفالهما الثلاثة، فقد نقلوه إلى زنزانة منعزلة، واتهموه بالمساعدة على إقامة مواقع على الشبكة لتشجيع العنف ضد الولايات المتحدة، بما فيها الموقع الذي تستخدمه مؤسسة "مساعدة المحتاجين" الخيرية. وقد ادعى الرئيس الحالي لرابطة الطلبة الجامعيين المسلمين أنه قد بحث عن المقال المحدد عن الهجمات الانتحارية الوارد ذكره في لائحة الاتهام، ولكن كل ما استطاع العثور عليه هو مقالات تنتقد سياسة الولايات المتحدة، وعزمها على غزو العراق.[78]

وفي نيسان/ أبريل سنة 2003، وجد قاضي هجرة اتحادي أن الحسين مذنب في تزوير تأشيرة دخول وأمر بإبعاده إلى العربية السعودية. وعند حلول مطلع

تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 كان الحسين ما يزال قابعاً في سجن أميركي، بالرغم من أن أحد القضاة كان قد أوصى بوضعه في الإقامة الجبرية بمنزله. وكان ينتظر محاكمته باتهامات جنائية بإدارة موقع على الشبكة تستخدمه جماعات إرهابية متشددة، بينما كانت زوجته وأطفاله يواجهون محاكمة خاصة بهم من أجل إبعادهم.

وكان من بين الآخرين الذين اعتقلوا بتهمة تقديم "مساعدة مادية" للإرهابيين جيسي معالي، وهو تاجر أميركي فلسطيني ثري كان قد تبرع بخمسة وعشرين ألف دولار للمساعدة على تمويل جناح مشفى في الضفة الغربية، وتبرع لمؤسسات إنسانية مثل جمعية إنعاش الأسرة في رام الله، وهي جمعية تقدم خدمات الرعاية اليومية للأسر المنكوبة. وقد اعتقل معالي بسبب "ارتباطاته المالية بمنظمات تشجع العنف في الشرق الأوسط"، على حد قول سينثيا هوكينز كولازو، نائبة المدعي العام الأميركي.[79]

أما ربيع حداد، العضو المؤسس لمؤسسة الإغاثة العالمية، والإمام المعروف جيداً في آن أربور بولاية ميتشغان، فقد أخذوه إلى معتقل سري في 14 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001. وفي اليوم نفسه جمدت أرصدة المؤسسة، وشن خمسة عشر عميلاً لمكتب التحقيقات الاتحادي غارة على مقرها في بريدجفيو، بولاية إيلينوي. كما شنت غارات على مكاتبها الميدانية في ألبانيا وكوسوفو، حيث تم ضرب اثنين من موظفيها واعتقالهما، ولكن لم توجه ضدهما أي اتهامات. وعند اعتقال حداد، كان منشغلاً بتقديم طلب للحصول على وضع مقيم دائم في أميركا. وبعد أن ظل محتجزاً عدة أشهر في حبس انفرادي تحت إجراءات أمنية مشددة جداً بتهمة مخالفة طفيفة لتعليمات تأشيرة الدخول، مع رفض التماسه حق اللجوء السياسي، تم إبعاده إلى لبنان في 14تموز/ يوليو عام 2003. ولم يتم إعلام زوجته ولا محاميه قبل إبعاده من البلاد.

وقد كافحت الإغاثة العالمية ومؤسسة الأرض المقدسة في محكمة اتحادية لإلغاء تجميد أموالهما، ولكنهما وجدتا أن من المستحيل إنجاح تحديهما لذلك الأمر أمام استخدام الحكومة لأدلة السرية جعلت محامي دفاعهما "يعملون في الظلام".[80]

التسجيل الخاص:

كانت قوانين الهجرة لعامي 1996 و 2000 وتعديلاتها بموجب قانون الوطنية الأميركي قبل أن يعلن عنه المدعي العام بتاريخ 6 حزيران/ يونيو عام 2002 تدعو إلى إقامة نظام أمني وطني لتسجيل الداخلين إلى أميركا والخارجين منها. فأضافت وزارة العدل إلى هذا النظام تسجيلاً "للزيارة" بدأت بتنفيذه في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2002. وكان هذا التسجيل الخاص يوجب على الزوار الذكور (بمن فيهم الطلبة الأجانب، وحملة تأشيرات الدخول سارية المفعول وذوي طلبات التأشيرة الجاري النظر فيها) ممن تزيد أعمارهم على ستة عشر عاماً من خمسة وعشرين بلداً إسلامياً، ومن بلدان الشرق الأوسط وكوريا الشمالية، أن يأتوا إلى مكاتب إدارة الهجرة والجنسية لأخذ بصماتهم، وصورهم، ولمقابلتهم واستنساخ المعلومات المالية عنهم، أو للتسجيل عند دخولهم أميركا، ومن ثم لإعادة تسجيلهم بعد ثلاثين يوماً.

ويتوجب على هؤلاء الرجال أيضاً أن يعيدوا تسجيل أنفسهم في كل مرة يغادرون فيها البلد، وهذا مطلب أدى إلى إغلاق الباب في وجه كثيرين، ومنهم يحيى جليل، الطالب المتخرج من كلية وارتون لإدارة الأعمال في جامعة بنسلفانيا، فلم يسمح له بدخول الولايات المتحدة بعد عودته من رحلة لمدة أربعة أيام إلى لندن في العطلة الربيعية؛ لأنه لم يسجل لدى إدارة الهجرة والجنسية يوم مغادرته لأميركا.[81] أما الطبيب الباكستاني شهيد محمود، فلم يسمح له بالعودة لخدمة مرضاه في نورث كارولاينا بعد زيارة قام بها إلى الخارج.[82] وكان عدم تسليم أنفسهم للتفتيش عند المغادرة يعد "نشاطاً غير قانوني" يمكن أن يمنعهم من دخول الولايات المتحدة إلا إذا "استطاعوا أن يقدموا سبباً وجيهاً لهذه المخالفة".[83]

ولم يتم القيام بأي عمل إعلامي لنشر متطلبات هذا البرنامج على الملأ، بل تم تقديمها بطريقة غامضة تؤدي إلى الخلط والالتباس. فقد كان من المتوقع من الذكور المستهدفين أن يمتثلوا لسلسلة من التواريخ النهائية السيئة الإعلام والتعميم

والمتدحرجة في اتجاهات مختلفة، وإلا واجهوا التعرض للاعتقال، والحجز، ودفع الغرامات، والترحيل. وصار من الممكن رفض أي طلب في المستقبل لاكتساب وضع المقيم الدائم أو الحصول على الجنسية بحجة فشل الطالب في تسجيل نفسه بحلول تاريخ معين. بل إن الذين عجزوا عن التسجيل صاروا عرضة للاعتقال في مخالفات مرورية بسيطة، نظراً لأن قاعدة بيانات إدارة الهجرة والجنسية قد تم دمجها في المركز الوطني للمعلومات الجنائية.

وفي سائر أنحاء البلاد، راحت مكاتب إدارة الهجرة والجنسية تأتي بطلباتها الخاصة ونهجها لتضيفها إلى عملية التسجيل الخاص. وراح الناس يتلقون أسئلة عن أسماء المساجد التي يترددون عليها، ونوعية الأنشطة اللاصفية التي يشاركون فيها في الجامعات. بل طلب من بعض الناس أن يسلموا دفاتر العناوين التي بحوزتهم. وفي كاليفورنيا اعتقل سبع مئة شخص بشكل فوري عند انتهاء مدة زيارتهم من العراق، وإيران، وليبيا، وسورية والسودان. وكان من بينهم أشخاص بقوا في البلاد بعد انتهاء تأشيرات دخولهم، وآخرون في تأشيراتهم شيء من الخلل، وأناس قدموا طلبات للحصول على البطاقة الخضراء وكانوا بانتظار الرد من إدارة الهجرة والجنسية، وشخص في السادسة عشرة من عمره دخل البلد بصورة قانونية بموجب تأشيرة طالب، وقدم طلباً للإقامة الدائمة.[84] وفي كولورادو، تم اعتقال ستة طلبة أجانب واجهوا احتمال الإبعاد لأنهم حضروا دورات تعليمية أقل من اللازم، بالرغم من أن جامعاتهم قد أذنت لهم بذلك. وفي مينيسوتا ألقي القبض على مهندس كهربائي حتى قبل فحص جواز سفره وأوراقه الأخرى. وعندما سأل العميلَ الخاص: "كيف يمكن أن أكون مخالفاً لوضعي بالرغم من أنني تقدمت بطلب تغيير وضعي إلى J2 لدى إدارة الهجرة والجنسية، التي معي منها وصل عليه رقم الـ LIN المؤرخ في 16 كانون الأول/ ديسمبر؟" قيل له: "هذا لا يهم؛ إن القواعد تتغير بصورة يومية".[85]

وقد نجم عن هذا كله أن ألوف الناس الذين كانوا يخشون الاعتقال بسبب بعض المخالفات في أوضاعهم راحوا يلتمسون اللجوء في كندا[86]. وهناك ثلاثة عشر ألف شخص ممن ذهبوا للتسجيل ينتظرون تواريخ مثولهم أمام المحاكم لمواجهة دعاوى لإبعادهم. وفي حالة واحدة على الأقل، هي حالة شاب يتيم من باكستان تربى في نيويورك على يد عمه ولديه أربعة أخوة من المواطنين المتجنسين، أثمر اهتمام الصحافة وجهود عضو دائرته في الكونغرس. وهكذا سمح لمحمد سار فراز حسين بالبقاء في الولايات المتحدة بعد أن كان قد قيل إنه سيطرد.[87]

وقد زعمت وزارة العدل أن التسجيل الخاص كان حالة نجاح كبرى، فقالت في 25 نيسان/ أبريل عام 2003 إنها قد سجلت 133000 من الزوار المؤقتين، واعتقلت أحد عشر شخصا "مشتبهاً بأنهم إرهابيون" وثمان مئة من المشتبه بأنهم مجرمون وتسعة آلاف أجنبي مقيمين بصورة غير قانونية[88] ولكن كثيراً من أعضاء الكونغرس، والجماعات الدينية وغيرها في مختلف أنحاء البلاد قد شجبوا التسجيل الخاص باعتباره إجراء تمييزياً بشكل فظ. وفي شباط/ فبراير عام 2003 وافق الكونغرس بعد تمنع على تمويل البرنامج في لائحة قانون التقديرات الشاملة الجامعة لمواد كثيرة، ولكنه طالب بتقرير مفصل عن أصول التسجيل الخاص، وكيف يتم تنفيذه، وكيف أحرز تقدماً في الحرب على الإرهاب[89] وحتى مطلع آذار/ مارس، وهو التاريخ النهائي الذي حدده الكونغرس لوزارة العدل، لم يكن ذلك التقرير قد برز للعيان.

وفي أول كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، أعلنت وزارة أمن الوطن أنها سوف تجمد من برنامج التسجيل الخاص تلك الأجزاء التي توجب على الذكور المستهدفين أن يعيدوا تسجيل أنفسهم لدى دوائر الهجرة المحلية في غضون أسبوع من مرور عام على تسجيلهم الأول. ولكن يتعين عليهم إشعار مسؤولي الهجرة في المطارات قبل مغادرتهم البلد، ومن الممكن استدعاؤهم لمقابلات خاصة في أي وقت. وحسبما يرى

آساهاتشينسون، مساعد الوزير لشؤون أمن الحدود والمواصلات، فإن برنامج التسجيل الخاص لم يحقق "أي مكاسب للأمن الوطني". كما أن المجرمين الـ 143 المعتقلين نتيجة للتسجيل الخاص ليس فيهم واحد يشتبه بأنه إرهابي.(90)

نظام تبادل المعلومات عن الطلبة والزوار:

تم تدشين نظام تبادل المعلومات عن الطلبة والزوار في شباط/ فبراير عام 2003 لمتابعة أكثر من مليون من الطلبة الأجانب المسجلين في كليات وجامعات أميركية. وبموجب قانون الوطنية الأميركي، فإن هذا النظام مستثنى من أحكام لائحة حقوق تعليم الأسرة وخصوصياتها لعام 1974 ، التي تمنع الكشف عن معلومات عن الطلبة دون موافقتهم. وهذا النظام يربط آليكترونياً بين الجامعات وبين وزارة أمن الوطن. وهكذا فإن المعلومات عن الطلبة الأجانب - مثل تخليهم عن دورة تعليمية مّا، أو تغييرهم للمادة الرئيسة في دراستهم، أو انتقالهم إلى منزل آخر، أو تلقيهم العقوبات المسلكية، أو اشتغالهم جزئياً بوظيفة ما - يتم بثها حالاً إلى موظفي الهجرة. كما أن الطلبة لا يستطيعون الوصول إلى ملفاتهم ليروا إن كانت المعلومات المدونة فيها دقيقة. فالمعلومات عند إدخالها في النظام لا يمكن تعديلها. بل إن البيانات الواردة في نظام تبادل المعلومات عن الطلبة والزوار حول مخالفي تعليمات تأشيرة الدخول يتم تقاسمها مع وكالات تنفيذ القانون الاتحادية والمحلية وعلى مستوى الولايات.

وفي آب/ أغسطس عام 2003، بدأ موظفو الهجرة يدققون في قاعدة بيانات نظام تبادل المعلومات المذكور ليحددوا أماكن وجود الطلبة المخالفين لأوضاعهم بموجب أحكام قوانين الهجرة، وكذلك الذين "يشتبه بأنهم يشكلون مخاطر على الأمن الوطني".(91) وقد أعطى كريس بنتلي، الموظف في مكتب تنفيذ أحكام قوانين الهجرة والجمارك "مثالاً افتراضياً" عن الموظفين الباحثين عن "أي مجموعات كبيرة من الطلبة من بلد غالبيته من المسلمين منهمكة في بحوث علمية حساسة في أي جامعة واحدة".

توسيع صلاحيات مكتب التحقيقات الاتحادي والشرطة:

وفي 30 أيار/ مايو عام 2002، أعلن المدعي العام تغييراً في الخطوط التوجيهية لمكتب التحقيقات الاتحادي تسمح له بالتجسس على أي نشاط قانوني محلي، ديني، ومدني، وسياسي دون وجود شك في أي عمل خاطئ. وكانت الخطوط التوجيهية السابقة قد صدرت في عام 1980، كرد فعل على تجاوزات مدة برنامج تجميع المعلومات عن الأنشطة المعادية COINTELPRO.

وعند إجراء هذا التغيير، أعلن المدعي العام أن الخطوط التوجيهية القديمة كانت رجعية أكثر من اللازم في وقت نحتاج فيه إلى "العثور على الإرهابيين وتحييدهم قبل أن يهاجموا" .كما أنها لم تكن تخول الوكلاء صلاحية واضحة لزيارة الأماكن العامة المفتوحة لكل الأميركيين".[92] أما الخطوط التوجيهية الجديدة فهي تتيح لمكتب التحقيقات الاتحادي أن يتسلل بحرية إلى المساجد، والكنائس، وغيرها من أماكن التجمع؛ وأن يتنصت على غرف الدردشة على الشبكة، ويتصيد معلومات من على الإنترنت، ويحصل على المعلومات من الشركات المنقبة على البيانات، ويجري تحقيقاً كاملاً لمدة عام دون وجود دليل على أن جريمة قد ارتكبت، ودون إشراف من مقر القيادة.

وقد صرحت وزارة العدل في تقريرها إلى لجنة الشؤون القضائية التابعة لمجلس الشيوخ أن أقل من عشرة من ضباطها الميدانيين الخمسة والأربعين قد "قاموا بأنشطة تحقيقية في المساجد منذ 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001" غير أن الوزارة لم تكن لديها إحصائيات عن عدد المرات التي قام بها مكتب التحقيقات الاتحادي بزيارة مساجد وأماكن وأحداثٍ عامة أخرى؛ لأنه "ليس مسموحاً لها أن تحتفظ بأية معلومات إلا إذا كانت لها علاقة بالإرهاب أو بنشاط إجرامي آخر"، وما دام هناك تحقيق قيد التنفيذ.[93]

إن مدى نفوذ مكتب التحقيقات الاتحادي وهيئات تنفيذ القانون آخذ بالتوسع أكثر؛ بسبب دمج قواعد بيانات أقسام الشرطة، ووكالات المخابرات، ووزارة

الخارجية. فالربط بينها في نظام حاسوب واحد يعطي الشرطة ومكتب التحقيقات المذكور (أي حوالي مئة ألف شخص) إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات عن خمسين مليون طلب أجنبي للحصول على تأشيرات دخول أميركية، بما في ذلك الصور - وهي معلومات لم تكن وزارة الخارجية تتقاسمها في السابق إلا مع إدارة الهجرة والجنسية فقط.[94] وحسبما ذكرت وزارة العدل، فإن بعض قواعد البيانات المكتومة التابعة للمخابرات "يجري استخدامها حالياً لاصطياد المعلومات وتمييز الأنماط والفئات".[95]

وفي 28 شباط/ فبراير عام 2003، دخل حيز التنفيذ أمر لوزارة الداخلية يخول كل عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي الأحد عشر ألفاً، وعدة آلاف من مدراء الشرطة، صلاحية اعتقال الناس بسبب مخالفات قوانين الهجرة، وهي صلاحية لم يكن يملكها من قبل هذا التاريخ سوى وكلاء إدارة الهجرة والجنسية، وحفنة من ضباط الشرطة في جنوب فلوريدا، وبعض وكلاء الجمارك.[96] وقد استخدمت هذه الصلاحية على الفور لاعتقال "عدة عشرات" من العراقيين الذين اعتبرتهم الحكومة خطراً في زمن الحرب، كجزء مما كان يدعى "المبادرة العراقية" (انظر الصفحة التالية).

ففي 14 نيسان/ أبريل، عام 2003 قام اتحاد الحريات المدنية الأميركي برفع دعوى للحصول على معلومات عن صلاحيات جديدة أعطيت للشرطة المحلية لتنفيذ قوانين الهجرة غير الجنائية. و عبر الاتحاد عن مخاوفه من السرية المحيطة بما يشاع عن قيام المدعي العام بتغيير السياسة الاتحادية المتبعة منذ زمن طويل، والتي كانت تبقي الشرطة المحلية و شرطة الولايات بعيدة عن تنفيذ قوانين الهجرة. وقد قللت وزارة العدل من شأن التغييرات في تقريرها إلى الكونغرس، و ذكرت أن صلاحية الولايات "تنطوي أصلا" على السماح لشرطة الولاية و الشرطة المحلية باعتقال الأجانب "المخالفين للأحكام الجنائية لقانون الهجرة و الجنسية، أو الأحكام المدنية التي تجعل الأجنبي مستحقاً للإبعاد، ممن أسماؤهم مدرجة في قوائم المركز

الوطني للمعلومات الجنائية.[97] و ذكرت وزارة العدل أن هذه الصلاحية "حساسة الأهمية لنجاح مبادرة حصر المختفين الهاربين".

كم سلطة لشرطة الولايات أو الشرطة المحلية تقوم الآن بتنفيذ قانون الهجرة؟ ليست المعلومات متوفرة أو جاهزة. فهذه القضية لا تحصل إلا نادراً على انتشار واسع كالذي حصلت عليه في مقال صحفي عن تمتع جنود ولاية آلاباما بصلاحية اعتقال الأجانب الداخلين بصورة غير قانونية، وتعلمهم كيفية استخدام قاعدة البيانات الحاسوبية الوطنية كي يكتشفوا إن كان أحد المهاجرين مقيماً بصورة قانونية، في الولايات المتحدة. و قد طلب السناتور جيف سيشينز (الجمهوري، من ولاية آلاباما) الحصول على مثل هذا التدريب "لتقليل عدد الأجانب غير القانونيّين في ولايته".[98]

المبادرة العراقية:

في الأشهر التي سبقت غزو أميركا للعراق، وفي أثناء أسابيع الحرب، قام مكتب التحقيقات الاتحادي بتفتيش ألوف من المهاجرين العراقيين غير القانونيين، وأجرى مقابلات مع عدد وصل إلى أحد عشر ألفاً من العراقيين المقيمين بصورة قانونية، والذين يقدر عددهم بخمسين ألفاً، بما في ذلك آلاف الطلبة. و قد تلقى المكتب المذكور أمراً باعتقال الناس بتهم تتعلق بالهجرة إذا ظن أنهم يشكلون خطراً في زمن الحرب[99]. و قد تم اعتقال عدة عشرات من الناس بموجب الصلاحيات الجديدة الممنوحة للمكتب. و كان من بين الذين أجريت معهم مقابلات بعض المواطنين الأميركيين، و منهم م.ج.الحبيب، أستاذ الاقتصاد في جامعة ماساشوسيتس، بمدينة آمهرست، الذي استجوبوه بخصوص بعض التعليقات "المعادية لأميركا" التي قيل إنه كان قد أدلى بها[100].

عملية درع الحرية:

انطلقت عملية درع الحرية من وزارة أمن الوطن، و هي "خطة وطنية شاملة مصممة لزيادة الحماية للمواطنين والبنى التحتية في أميركا، مع المحافظة على

التدفق الحر للبضائع والبشر عبر حدودنا". و كجزء من هذا الجهد لتعزيز الأمن الوطني، أعلنت الحكومة في 18 آذار/ مارس عام 2003 أن "ملتمسي اللجوء من البلدان التي عرف عن القاعدة أنها كانت تعمل فيها، و كذلك المتعاطفين مع القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى سوف يتم احتجازهم طيلة مدة معالجة معاملاتهم[101]". و لم تحدد وزارة أمن الوطن بالضبط ما هي البلدان التي تشملها القاعدة الجديدة، التي شجبتها منظمة العفو الدولية و غيرها من المنظمات الإنسانية. ورفضت الوزارة أيضاً تقديم أي معلومات عن الهجمات الثلاث التي قام بها مكتب التحقيقات الاتحادي باسم عملية درع الحرية لتجميع الشباب الذكور من العرب والمسلمين في الأشهر التي أعقبت 11 أيلول/ سبتمبر 2001 للجنة الشؤون القضائية المشتركة عندما سألتها، و كانت أحدث مرة سألتها هي في شهر آذار/ مارس عام 2003، و قالت الوزارة: إن هذه المعلومات سرية مكتومة.

قوائم الممنوعين من الطيران و النظام الثاني لتدقيق هويات الركاب مسبقاً بمساعدة الحاسوب:

إن كثيراً من المشكلات التي تعرضت لها قائمة المراقبة التابعة لبرنامج البحث والترقب مرتبطة بقوائم "الممنوعين من الطيران" التي تنفذها في المطارات إدارة أمن النقل التي هي جزء من وزارة أمن الوطن، فهل الأسماء التي يتم تجميعها من مصادر المخابرات و أجهزة تنفيذ القانون هي أسماء أشخاص يشكلون مخاطر مشروعة على الطيران؟ و لماذا توجد علامات ايجابية مزورة كثيرة جداً بينما تتم الإشارة بها مراراً و تكراراً إلى ركاب أبرياء، مع تفتيشهم، واعتقالهم في بعض الحالات؟ و حسبما كتبت آن ديفيس في وول ستريت جورنال فإن "نظام مطابقة الأسماء لا فائدة منه ببساطة مع أسماء أناس من الشرق الأوسط[102]".

وتنوي إدارة أمن النقل أن تلغي قوائمها الحالية عن "الممنوعين من الطيران"، كي يتحمل محلها النظام الثاني للتدقيق في هويات الركاب مسبقاً بمساعدة

الحاسوب، الذي يجري تطويره على يد شركة لوكهيد مارتن. و هذا النظام للتنقيب عن البيانات سيطابق أسماء الركاب مع مواد متوفرة في قواعد البيانات الحكومية، والمالية، والجنائية، و العامة للبحث عن أنماط مثيرة للشبهات. و سوف يعطى لكل مسافر اسم "شيفرة" يقوم على أساس وضعه الأمني المقدر.

فما الذي يستطيع أي مسافر عمله ليتحدى مثل هذا التصنيف؟ إن عمليات الدمج الجارية الآن بين عدد كبير من قواعد البيانات الحكومية والعامة الضخمة، لا يبدو أن إدارة بوش تهتم فيها كثيراً بواجبها في الخضوع للمساءلة. فعند طرح السؤال حول مشكلة الخطأ في البيانات التي يشتريها مكتب التحقيقات الاتحادي بموجب خطوطه التوجيهية الجديدة لاستعمالها من أجل استخراج "النشاط المشبوه" من مكامنه، قالت وزارة العدل: "إنَّ على الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قوائم تجميع تلك البيانات أن يسعوا إلى تصحيح الأخطاء أو المعلومات غير الدقيقة لدى الوكالات التي هي مصدر تلك المعلومات"(103). ورداً على سؤال محدد حول كيفية ضمان الحكومة أن تكون المعلومات المتجمعة لدى النظام الثاني لتدقيق هويات الركاب مسبقاً بمساعدة الحاسوب دقيقة، "و لا تشكل تجسساً غير لائق"، قالت الوزارة: إن تلك الأسئلة ينبغي توجيهها إلى إدارة أمن المواصلات(104). و بعدما قامت لجنة المخصصات التابعة لمجلس الشيوخ بحجب التمويل عن النظام المذكور ريثما يصلها تقرير من لجنة المحاسبات العامة حول تأثيره على خصوصيات الناس، أعلنت وزارة أمن الوطن أنها ستحذف ا لمعلومات الشخصية من هذا النظام بعد أن يتم الشخص المعني سفره.

عملية نظام المعلومات عن الإرهاب و منعه:

وبالرغم من أن برنامج المدعي العام الخاص بنظام تجسس المواطنين لتجميع معلومات عن الإرهاب و منعه (TIPS العملية) لم يتلق تمويلاً من الكونغرس، فإن فكرة تدريب الناس على المشاركة في "منع الإرهاب" يجري تقديمها عن طريق

محاولات حكومية و مبادرات عملياتيه مختلفة، مثل: معهد تدريب المجتمع على مكافحة الإرهاب (المعروف اختصاراً باسم "عيون القطط"). و قد بدأ مشروع عيون القطط في الأصل على أيدي شخصين عسكريين في نيوجرزي لتدريب رجال الشرطة و مجموعات مراقبة محلية في عدة ولايات، على أن يجند في آخر الأمر مئة مليون متطوع.(105) و هو يطلب من الناس أن يودعوا أي "مؤشرات على الإرهاب" قد يلاحظونها لدى موقع مكتب التحقيقات الاتحادي على الشبكة، و بذلك يزودون المكتب بتدفق مستمر من المعلومات عن "النشاط المشبوه" في سائر أنحاء البلاد.

وفي ماساشوسيتس، يتعين على جنود الولاية أن يستجيبوا لكل نداء على خط العملية TIPS الخاص بالولاية، بما في ذلك شكوى مجهولة تنبههم إلى مقال كتبه أستاذ بجامعة ماساشوسيتس بمدينة بوسطن في مجلة سوجورنر.(106) و في خلال شهر واحد هرع رجال الشرطة، و سيارات الإطفاء، و خبراء التخلص من القنابل إلى نادي BJ للبيع بالجملة بمدينة ستاوتون بولاية ماساشوسيتس عندما شوهد أربعة مسلمين يصلون عند غروب الشمس.(107) و عقد رجال شرطة بروكلين ومسؤولو مدارسها مؤتمراً صحفياً طارئاً لتطمين الأهالي المذعورين بعد ورود أخبار عن مشاهدة رجال ذوي ملامح يظهر أنها من الشرق الأوسط قرب المدارس المجاورة ومعهم خرائط. ثم اتضح أن الرجال الثلاثة، و هم من أصل تركي، كانوا يتحدثون مع الموظفين الإداريين للمدارس في بروكلين و نيوتن بولاية ماساشوسيتس كي يقرروا إلى أين ينتقلون مع عوائلهم.(108)

الكونغرس الأميركي:

وقد شعرت لجان الإشراف التابعة للكونغرس بالإحباط في محاولاتها الدستورية لممارسة "رقابة" كابحة على السلطة التنفيذية بسبب تكتم إدارة بوش. فقبل11/ 9، كان مكتب الحاسبات العامة مستعداً لإقامة دعوى على نائب الرئيس دك تشيني للحصول على أسماء الأشخاص الذين يعملون في فريقه السري المختص

بالطاقة، بعد تفهم شعور ذلك المكتب بالإحباط بسبب رفض نائب الرئيس كشف تلك المعلومات. و في شهر شباط/ فبراير 2002، أقام المكتب في آخر الأمر، و لأول مرة في تاريخه، دعوى ضد السلطة التنفيذية. و ظل تشيني يماطل، حتى رفضت محكمة اتحادية دعوى المكتب في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2002.

وقال هنري واكسمان، عضو مجلس النواب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا:

"إنه قرار التفافي صادر عن قاض جمهوري يعطي تشيني و بوش مناعة تكاد تكون كلية ضد الرقابة".[109]

وهذه "المناعة ضد الرقابة" بلاء تعرضت له محاولات اللجنة القضائية كي تعرف كيفية استخدام السلطة التنفيذية للصلاحيات الممنوحة لها بموجب لائحة قانون الوطنية الأميركي، التي كانت الإسهام الرئيس للكونغرس في "الحرب على الإرهاب". وكان النائب جيمس سينسنبرينر (الجمهوري عن ولاية ويسكونسين) رئيس اللجنة القضائية التابعة لمجلس النواب، قد عبر مراراً عن شعوره بالإحباط من رفض وزارة العدل تقديم تقاريرها إلى اللجنة بطريقة حسنة التوقيت، وزعمها أن كثيراً من المعلومات التي تبحث عنها اللجنة هي "سرية مكتومة". وأدى تسرب 87 صفحة من مسودة أعدتها وزارة العدل بعنوان "لائحة تعزيز الأمن المحلي لعام 2003" (وهي التي كثيراً ما يشار إليها على أنها "قانون الوطنية الثاني") في السابع من شباط/ فبراير عام 2003، إلى تنبيه الكونغرس إلى القائمة التي يرغب فيها المدعي العام لإحداث مزيد من التوسع في صلاحيات السلطة التنفيذية. وهي تشمل النص على الإبعاد السريع دون أي دليل على جريمة أو قصد جنائي للمقيمين الدائمين في أميركا بصورة قانونية، أو لآخرين يقول عنهم المدعي العام إنهم يهددون الأمن القومي (القسم 503) وصلاحية التجريد من الجنسية الأميركية لمن يقدمون دعماً حتى للأنشطة القانونية لمجموعة مصنفة على أنها "إرهابية" (القسم 501).[110]

وبفضل حركة متنامية إلى حد كبير على مستوى القواعد الشعبية تطالب الحكومة باحترام الدستور، وطي أحكام قانون الوطنية الأميركي التي تقوض الحقوق

والحمايات الدستورية، فقد راح أعضاء الكونغرس يحاولون على نحو متزايد أن يتصرفوا لإيقاف التوسع المطرد في صلاحيات السلطة التنفيذية.[111] وهكذا رفضوا تمويل العملية TIPS ونظام الوعي بمعلومات عن الإرهاب واستطاعوا (مؤقتاً على الأقل، في جلسة مغلقة للجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ) أن يوقفوا اقتراحاً للإدارة يتيح لوكالات المخابرات المركزية وللعسكريين استخدام طريقة غير معروفة اسمها "رسائل الأمن القومي" لإرغام مخدمي شبكة الإنترنت، وشركات بطاقات الائتمان، والمكتبات، وغيرها من المنظمات والمؤسسات التجارية على تسليم سجلاتها. وفي الوقت الراهن فإن مكتب التحقيقات الاتحادي هو وحده القادر على استخدام "رسائل الأمن القومي"، التي يمكن أن يصوغها آشكروفت نفسه ولا حاجة لأن توافق عليها أي محكمة. وقد دحر الكونغرس محاولات الحكومة لإعادة فرض الكتمان على تقرير من حوالي 900 صفحة جمعته لجنة المخابرات المشتركة التابعة للكونغرس بخصوص فشل الحكومة في منع هجمات 11/ 9. وقد هدد محامو الرئاسة بالاحتماء بامتياز السلطة التنفيذية لمنع الجمهور من معرفة القائمة الطويلة من تقصيرات رجال المخابرات وأخطائهم التي مهدت الطريق للهجمات. وهكذا فإن التقرير، المؤرخ في كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، تم نشره أخيراً على الملأ في 24 تموز/ يوليو، عام 2003 [112]

لائحة قانون الوطنية الأميركي:

وقد أوقف الكونغرس أيضاً محاولة السيناتور أورين هاتش (الجمهوري عن ولاية يوتاه) لتحويل أجزاء قانون الوطنية الأميركي التي ينتهي مفعولها عند نهاية عام 2005 إلى أجزاء دائمة. ويبدو أن بعض أعضاء الكونغرس راحوا يراجعون أفكارهم حول حكمة سن مثل هذا التشريع الكاسح الشامل دون قراءته ومناقشته بصورة كافية وملائمة. ففي 22 تموز/ يوليو 2003، انضم 113 عضواً من الحزب الجمهوري إلى الأغلبية في تصويت كاسح كالانزلاق الأرضي بغالبية 309 أصوات

ضد 118 صوتاً ضد القسم 213 من قانون الوطنية الذي كان يسمح بعمليات التفتيش "السرية المتسللة الخاطفة". وعلى مدى الأشهر التالية أثيرت تحديات مهمة أخرى ضد قانون الوطنية فوضعت على جدول الأعمال التشريعي.

وكانت لائحة الوطنية الأميركية قد تم التوقيع عليها لتصبح قانوناً في 26 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001 [113]، بعد أن تدخل آشكروفت بنفسه شخصياً للإبقاء ضمن اللائحة على نصوص كان مجلس النواب مستعداً لإسقاطها احتراماً لهموم الحريات المدنية. وليس في نطاق هذا الفصل تلخيص هذا القانون ذي الأثر البعيد، الذي يمنح السلطة التنفيذية ووكالات تطبيق القوانين صلاحيات كاسحة لاعتقال الناس والتجسس عليهم، ويحرم المحاكم من أي إشراف قضائي ذي معنى لضمان عدم إساءة استخدام هذه الصلاحيات الجديدة. إن كل شيء في البلد يحتمل أن يتأثر من الصلاحيات الواسعة الجديدة للتفتيش وتقاسم المعلومات المعطاة إلى وكالات حكومية متنوعة، وتآكل الحمايات الممنوحة لخصوصيات الناس. وهناك أحكام ونصوص معينة لها أهمية خاصة لغير المواطنين، ومنها: صلاحيات الاستطلاع الموسعة تحت العنوان الثاني بموجب قانون استطلاع المخابرات الخارجية؛[114] و التركيز تحت العنوان الثالث على الجرائم المالية (التي تخوّل الحكومة صلاحية تجميد كل أرصدة منظمة ما والدفاع عن عملها هذا على أساس أدلة سرية)، وتجنيد خدمات المصارف في نشاط لمكافحة الإرهاب؛[115] وأحكام الهجرة تحت العنوان الرابع، بما في ذلك وجوب اعتقال المشتبه بأنهم إرهابيون؛ وتعزيز قوانين العنوان السابع الجنائية ضد الإرهاب.

وبموجب لائحة قانون الوطنية الأميركي هناك تعريف واسع فضفاض "للنشاط الإرهابي" يسمح بإبعاد غير المواطنين بسبب نوع النشاط الترابطي السلمي غير العنيف كلياً، والذي يحميه التعديل الأول، واحتجازهم إلى أجل غير مسمى - وربما طوال حياتهم - بناء على مجرد الشك، ودون تهم ولا محاكمة. فغير المواطنين يمكن

اعتقالهم وإبقاؤهم محتجزين حتى يتم إبعادهم إذا كانوا أعضاء في منظمة يصنفها وزير الخارجية حسب مزاجه على أنها "إرهابية"، أو إذا جمعوا أموالاً أو قدموا نوعاً من الدعم المادي حتى للنشاط القانوني لتلك المنظمة أو لمنظمة لم تصنف على أنها إرهابية، ولكن قد تظهر على القائمة في المستقبل. ومن الممكن الاستمرار في حجز غير المواطنين إذا لم يكونوا قد أدينوا بجريمة أبداً، بل لمجرد أن "يؤكد" المدعي العام أن لديه "أساساً معقولاً للاعتقاد" بأن الإفراج عنهم سيهدد بالخطر "أمن الولايات المتحدة القومي، أو سلامة المجتمع، أو سلامة أي شخص". وبعد أن يتم اتهامهم في غضون سبعة أيام بمخالفة قوانين الهجرة أو بأي جريمة، فإن من الممكن احتجاز غير المواطنين إلى أجل غير مسمى، على أن يراجع المدعي العام الوثائق الخاصة بهم كل ستة أشهر. فإذا صدر الأمر بإبعادهم ولكن لم يقبل أي بلد أن يستقبلهم، فإن من الممكن حبسهم في الولايات المتحدة مدى الحياة.

ما مدى أهمية قانون الوطنية الأميركي لهجمة الإدارة على الإرهاب؟ لقد أعلمت وزارة العدل الكونغرس بأنها لم تكن تستخدم صلاحيات هذا القانون باعتقال المشتبه بهم: لأنها تستطيع أن تفعل ذلك بموجب قواعد إدارية أخرى. غير أنها تستفيد جيداً من أحكام إليكترونية ومالية جديدة، وعمليات "التفتيش التسللي الخاطف" واقتسام المعلومات فيما بين الوكالات المختلفة. وقالت وزارة العدل للجنتين القضائيتين التابعتين لمجلسي الشيوخ والنواب: "إننا نرى نجاح الحكومة في منع هجوم كارثي آخر على الوضع الأميركي في الشهور العشرين التي أعقبت 11 أيلول/ سبتمبر، 2001 كان سيصبح أصعب بكثير، إن لم يكن مستحيلاً، دون قانون الوطنية الأميركي".[116] وللتدليل على هذا التصريح، أشارت الوزارة إلى أن القسم 218 من ذلك القانون قد سهل التحقيق في النشاط الإرهابي لسامي العريان وغيره من أعضاء إحدى خلايا الجهاد الإسلامي الفلسطينية". -كان ذلك هو الذكر الثاني لسامي العريان في تقرير لا يشير إلا نادراً إلى القضايا بأسماء أشخاص. "وأضافت الوزارة بأن" قانون الوطنية الأميركي ذو أهمية حساسة لتمكين الوزارة من حماية أمن الأمة بتوجيه اتهامات جنائية ضد العريان".[117]

كان سامي العريان أستاذاً سابقاً لهندسة الحاسوب في جامعة فلوريدا الجنوبية، وشارك في حملة جورج بوش في انتخابات الرئاسة عام 2002، وحصل على ترخيص من السلطات الأمنية لزيارة البيت الأبيض في 22 تموز/ يوليو عام 2001 كعضو في وفد من المجلس الإسلامي الأميركي[118]. وهو مدافع عالي الصوت عن القضية الفلسطينية، وكان بيته ومكتبه قد تعرضا عام 1993 لغارات شنها مكتب التحقيقات الاتحادي، ولكن لم توجه له أية تهمة آنذاك. وفيما بعد برّأته جامعته من أي عمل خاطئ، وفي عام 2000 أعلن أحد القضاة أنه ليس هناك أي دليل يدعم الإرهاب.

وفي شباط/ فبراير عام 2003، اتهم مع سبعة أشخاص آخرين بالابتزاز وبالمساعدة على تمويل مجموعة إرهابية فلسطينية هي الجهاد الإسلامي. ولم تكن علاقة تلك المجموعة "بالأمن القومي" الأميركي واضحة على الإطلاق. فأدلة الحكومة ضدها، على أساس التجسس على هواتفها، كان قد تم تجميعها في منتصف تسعينيات القرن العشرين على أيدي وكلاء مخابرات يستخدمون صلاحية بموجب قانون استطلاع المخابرات الخارجية. و بفضل القسم 218 من قانون الوطنية الأميركي، صار بالإمكان استخدام مثل هذه الأدلة في ملاحقات جنائية، تمكن الحكومة من الالتفاف على التعديل الرابع من أطرافه.[119] و ذكرت وزارة العدل أنها تقوم الآن بتقاسم مع المدعين الجنائيين لمحتويات 4500 ملف مخابرات بهدف إقامة المزيد من الدعاوى. و تبعات هذا كله خطيرة بالنسبة للناس المرتبطين بمنظمات أو بقضايا لا تحبها الحكومة.[120]

المحاكم:

"يجب أن تكون الأولوية الأولى للسلطة التنفيذية هي ضمان كون حكومتنا تعمل دائماً ضمن القيود القانونية و الدستورية التي تميز الديمقراطية عن الدكتاتورية".

القاضية غلا ديس كيسلر و شركاؤها، من مركز دراسات الأمن القومي، ضد وزارة العدل الأميركية.

تكتم السلطة التنفيذية:

في بعض القضايا القانونية، حاولت المحاكم الاتحادية على المستوى الأدنى أن تعيد التوازن الدستوري، و أن "تلجم" الصلاحيات المفرطة التي أصرت عليها السلطة التنفيذية في "الحرب المحلية على الإرهاب". و قد أدى رفض وزارة العدل الالتزام بهذه القواعد إلى تقليص تأثير تصريحات لتصريح القاضية كيسلر. ففي قرارها الصادر بتاريخ 2 آب/ أغسطس في قضية مركز دراسات الأمن القومي وشركاه ضد وزارة العدل الأميركية،[121] أمرت القاضية كيسلر وزارة العدل بالكشف عن أسماء أكثر من ألف شخص اعتقلوا في أعقاب 11/ 9، غير أنها لم تأمر بالإعلان عن تلك الأسماء على الفور، ثم أمهلت الوزارة وقتاً إضافياً كي تدافع عن قضية وجوب إبقاء تلك الأسماء مكتومة. و في 15 آب/ أغسطس 2002 أصدرت تأكيداً لأمرها الأصلي بانتظار حكم محكمة الاستئناف بدائرة مقاطعة كولومبيا في القضية. و في 27 حزيران/ يونيو عام 2003 حكمت المحكمة بصوتين مقابل صوت واحد بتأييد رفض الحكومة الكشف عن الأسماء.[122] فبينما زعم القاضيان ديفيد سنتيل وكارين هندرسون بأن السلطة القضائية ليست قادرة على إقناع الحكومة "بتغير موقفها" من قضية تمس بالأمن القومي، جادل القاضي المخالف لهما، ديفيد تاتل، بأن هذه المحكمة، بقبولها مزاعم الحكومة الغامضة، السيئة التوضيح...... قد حولت الاحترام إلى خنوع"[123]

وفي 27 آذار/ مارس 2002 وصف آرثر ديطاليا، قاضي المحكمة العليا بنيو جيرزي الاعتقالات السرية بأنها شيء "بغيض مقيت للديمقراطية"، وأمر بالكشف عن أسماء جميع معتقلي إدارة الهجرة والجنسية المحتجزين في سجون هدسن ومقاطعة باسايك في نيوجيرزي[124] وقد أعطيت الحكومة مهلة لتنفيذ الأمر كي تتمكن من الاستئناف. وفي 22 نيسان/ أبريل عام 2002 أصدرت وزارة العدل تعليمات مؤقتة تمنع الموظفين المحليين وموظفي الولايات من الإعلان عن أسماء معتقلي إدارة الهجرة والجنسية المحتجزين في مقراتهم.

وقد أقيمت أيضاً دعاوى قانونية ضد النظر في القضايا المرفوعة ضد "مثيري الاهتمامات الخاصة" بصورة سرية. وقد نجحت دعوى صحافة ديترويت الحرة ضد آشكروفت[125]، التي أقيمت كَرَدّ فعل على منع الصحافة، والنائب الديموقراطي جون كونيرز عن ولاية ميتشغان من حضور دعوى إبعاد ربيع حداد، على مستوى محكمة المقاطعة. فحكمت القاضية نانسي آدموندز في 3 نيسان/ أبريل 2003 بأن "من المهم بالنسبة لعامة الناس، وخاصة الأشخاص الذين يشعرون بأنهم مستهدفون من قبل الحكومة نتيجة الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر، أن يعلموا بأن الحكومة - حتى في هذه الأوقات الحساسة - تلتزم بإجراءات قوانين الهجرة وتحترم حقوق الأفراد". ولقي رأيها هذا تأييداً إجماعياً من هيئة من ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف الجوالة السادسة، بحيث أعلن القاضي دامون كيث "إن الديموقراطيات تموت إذا وضعت خلف أبواب مغلقة"[126].

ولكن محكمة الاستئناف الجوالة الثالثة كانت قد أصدرت حكماً مختلفاً في قضية أخرى تتعلق بإغلاق النظر في دعوى خاصة بقوانين الهجرة، وهي قضية المجموعة الإعلامية المتحدة في نورث جيرزي وصحيفة نيوجيرزي القانونية ضد آشكروفت[127]. فبعد أن رفض قاضي محكمة محلية الحظر الحكومي الشامل على السرية حكمت هيئة من ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف الجوالة الثالثة بأغلبية صوتين ضد صوت واحد بدستورية النظر في قضايا الهجرة سراً. أما المحكمة الأميركية العليا فقد كان من المتوقع أن تفصل بين الآراء المتناقضة في المحاكم الإقليمية، ولكنها اختارت أن لا تتدخل. ولم يكن واضحاً أيهما كان الحافز الأكبر للقضاة: وهل هو زعم وزارة العدل أنها كانت بصدد الانتهاء من محاكماتها السرية، أم رغبتهم في الإبقاء على تماسك ما أسماه جون آشكروفت "أداة دستورية مهمة في زمن الحرب هذا"[128].

اعتقالات الشهود الماديين:

في 30 نيسان/ أبريل عام 2002، حكمت شيرا شيندلين، قاضية المحكمة الأميركية الإقليمية للمقاطعة الجنوبية من نيويورك في قضية الولايات المتحدة ضد أسامة عوض الله،[129] بأن الحكومة لا تستطيع أن تستخدم القانون الذي يسمح باحتجاز الشهود الماديين كي تبقي الناس رهن الاعتقال إلى أجل غير مسمى من أجل تحقيقات هيئات المحلفين الكبرى. فقالت في حكمها: "إن الاعتماد على قانون الشهود الماديين في احتجاز أناس المفروض أنهم أبرياء بموجب دستورنا من أجل منع جرائم محتملة هو استعمال غير مشروع للقانون. فإذا كان لدى الحكومة سبب محتمل للاعتقاد بأن شخصاً ما قد ارتكب جريمة، فإن لها أن تعتقل ذلك الشخص. ولكن منذ عام 1789 لم يحدث أن منح أي كونغرس للحكومة صلاحية سجن شخص بريء كي تضمن أنه سيشهد أمام هيئة محلفين كبرى تجري تحقيقاً جنائياً".

وفي 7 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003، ألغي هذا الحكم على يد محكمة الاستئناف الأميركية الجوالة الثانية، التي حكمت بأن احتجاز عوض الله كشاهد مادي كان صحيحاً وأنه لم يتم "تطويله بشكل غير معقول".

كان عوض الله يدرس في كلية سان دييغو، فاعتقل في 21/ سبتمبر عام 2001، وظل محتجزاً في الحبس الانفرادي في سجون شديدة القيود الأمنية على مدى عشرين يوماً، ويده مقيدة إلى كرسي. وظل محتجزاً حتى 13 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001 وقد أدلى بشهادته أمام هيئة المحلفين الكبرى في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2001 بتهم إعطاء شهادة زور، وهي تهم أسقطتها القاضية شيندلين.

توسيع صلاحيات التجسس بقانون استطلاع المخابرات الخارجية:

هناك تركيب هيكلي لمحاكم لا يعرف الأميركيون حتى بوجوده، يحتمل أن يلعب دوراً متزايد البروز إذا أصر النظام الطبيعي للمحاكم الاتحادية على صلاحياته "لإيقاف" سلطة الحكومة. فقد ألقى عامة الناس مؤخراً أول نظرة لهم على أعمال

محكمة استطلاع المخابرات الخارجية، التي تأسست بموجب قانون استطلاع المخابرات الخارجية في عام 1978 لمراجعة تطبيقات الحكومة لتراخيص إجراء استطلاع للمخابرات الخارجية. واستجابة لإصرار وزارة العدل على صلاحيات واسعة جديدة بموجب قانون الوطنية الأميركي، أذهلت محكمة استطلاع المخابرات الخارجية الدوائر القانونية بكتابة "مذكرة رأي" في 17 أيار/ مايو عام 2002 انتقدت فيها مكتب التحقيقات الاتحادي لرفضه الالتزام بالقواعد في تطبيقاته لتراخيص قانون استطلاع المخابرات الخارجية، ولتفسيره للقسم 218 من قانون الوطنية الأميركي. وأرسلت المذكرة إلى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ، التي نشرتها على الملأ.

وللوقوف ضد هذا الحكم العجيب من محكمة لم يسبق لها أبداً أن أدلت بتصريح عام، استدعت وزارة العدل إلى الوجود هيئة لم يسبق لها أن اجتمعت من قبل على الإطلاق - وهي محكمة إعادة النظر في استطلاعات المخابرات الخارجية، وهي مؤلفة من ثلاثة قضاة. وقد انحاز مقال افتتاحي في النيويورك تايمز إلى محكمة استطلاع المخابرات الخارجية، مجادلاً بأن "ما كشفه من الأساليب التكتيكية لمكتب التحقيقات الاتحادي هو تذكير قوي بحاجة عامة الناس إلى معرفة المزيد عن كيفية متابعة الحكومة للحرب على الإرهاب".[130] وفي 18 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2002 أعطت هذه المحكمة في جلستها البكر ما كانت الحكومة تريده، قائلة إنه ليس في صلاحيات الاستطلاع الموسعة بموجب قانون الوطنية الأميركي أي شيء يناقض قانون استطلاع المخابرات الخارجية أو الدستور الأميركي.

"مقاتلو العدو":

هل يمكن تجريد المواطنين الأميركيين من حقوقهم إذا اعتبروا "مقاتلين للعدو غير قانونيين؟" في نورفولك، بولاية فيرجينيا، أصدر القاضي روبرت دومار في المحكمة الإقليمية أمره مرتين للحكومة بالسماح لمحام بزيارة ياسر حمدي، المواطن

الأميركي المقبوض عليه في أفغانستان. وفي أثناء النظر في قضية ياسر حمدي ضد رونالد رمسفيلد[131]، رفضت الحكومة تزويد القاضي بوثائق تدعم تأكيدها بأن حمدي كان من "مقاتلي العدو"، مجادلة بأن السلطة القضائية لا يحق لها التدخل في إدارة الحرب. وفي آخر الأمر قدمت الحكومة "إعلان موبز" - وهو تصريح من مايكل موبز، المعرف بأنه المستشار الخاص لمساعد وزير الدفاع في مجال شؤون السياسة، يقول فيه: إن حمدي يجب احتجازه بشكل انفرادي ويمنع الاتصال به. فألحّ القاضي في طلب أدلة إضافية، فلجأت الحكومة إلى المحكمة الجوالة الرابعة.

وفي 8 كانون الثاني/ يناير عام 2003، حكمت محكمة الاستئناف الجوالة الرابعة بأنه ليست هناك حاجة إلى المزيد من الأدلة لإلصاق لقب "أحد مقاتلي العدو" بحمدي، وبأن اعتقاله إلى أجل غير مسمى دون السماح بوصول محام إليه، ودون محاكمة "يتمشى مع ممارسة مشروعة" لصلاحيات الحرب على يد السلطة التنفيذية. وبأنه لا يمكن إجراء "مراجعة فاحصة" لحقائق محددة في القضية، لأن ذلك اعتداء على صلاحيات السلطة التنفيذية في شن الحرب. وبما أن حمدي لم يتهم بجريمة، فإنه لا يحق له الوصول إلى مقاضاة قانونية عادلة بموجب نظام العدالة الجنائي.

وفي 3 كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، قدمت إدارة بوش مذكرة أمام المحكمة الأميركية العليا جادلت فيها بأن القضاة ينبغي أن يرفضوا النظر في استئناف المحكمة الجوالة الرابعة في قضية حمدي؛ لأن ذلك تدخل في صلاحيات الرئيس الحربية. وفي هامش على المذكرة، ذكر أن وزارة الدفاع قد قررت السماح لحمدي بالوصول إلى محام - لا لأن ذلك حق دستوري له، بل لأن الوزارة رأت أن ذلك مناسب كقضية سياسية عسكرية[132].

أما المواطن الأميركي الآخر المحتجز بمعزل عن أي اتصال فهو خوزيه باديلا (عبد الله المهاجر)، وهو عضو عصابة سابق في شيكاغو اعتنق الإسلام. وقد ألقي

القبض عليه في 8 أيار/ مايو عام 2002 في مطار أوهير الدولي بشيكاغو. وبعد شهر كامل قام المدعي العام آشكروفت بإعلان ذلك بصورة دراماتيكية مفاجئة في مؤتمر صحفي في العاصمة الروسية موسكو، حيث زعم آشكروفت أن الولايات المتحدة قد "اخترقت وأحبطت خطة إرهابية تكشف عن مؤامرة لمهاجمة الولايات المتحدة". وبعد ذلك بوقت قصير صرح بول وولفوفيتز لتلفزيون شبكة إذاعة كولومبيا قائلاً: "أعتقد أنه كانت هناك مؤامرة في الحقيقة، عدا بعض الكلام المنفلت المتناثر، ومجيء (المهاجر) إلى هنا حيث كان من الواضح أنه يخطط لمزيد من الأعمال.[134] غير أن الرئيس بوش أعلن بإصرار: "إن هذا الشخص باديلا هو شخص سيئ".[135] وكان قد تم احتجاز باديلا أول الأمر كشاهد مادي، ثم أعلن الرئيس أنه من "مقاتلي العدو" وتم احتجازه عسكرياً في سجن تابع للأسطول في تشارلستون بولاية كارولاينا الجنوبية.

وأعلنت النيويورك تايمز في افتتاحيتها في 12 حزيران/ يونيو عام 2002: "إن دستورنا يضمن أن الذين يشتبه بارتكابهم جريمة يجب إعلامهم بالتهم الموجهة إليهم، وتمكينهم من مواجهة متهميهم، والتشاور مع محام، ومحاكمتهم بطريقة سريعة وعلنية ومفتوحة. ولكن هذا كله لا يعني شيئاً ما دامت الحكومة قادرة على إلغاء كل هذه الحقوق. بمجرد إلصاق لقب المقاتل بالشخص المتهم. وكما يتضح من قضية عبد الله المهاجر، فإن الحكومة مستعدة لتجريد المواطنين الأميركيين من حقوقهم تماماً كما هي مستعدة لعمل ذلك بغير المواطنين".

وقد قام مايكل موكاسي، قاضي مقاطعة نيويورك الجنوبية، بالحكم مرتين بأن باديلا يجب السماح له باستشارة محام كي يتمكن من تحدي تصنيفه كأحد "مقاتلي العدو".[136] أما الحكومة فإنها تأمل أن يكون حكم المحكمة الجوالة الرابعة في قضية حمدي منطبقاً على حالة باديلا كذلك، بالرغم من أنه لم يؤسر في "منطقة عمليات قتالية فعالة"، وبالرغم من أن هيئة المحكمة المذكورة قد رفضت النظر في

إلصاق لقب أحد مقاتلي العدو بمواطن أميركي تم اعتقاله على التراب الأميركي". غير أن القضاة كرروا التأكيد على الحاجة إلى إعطاء مرونة قصوى للقائد العام للقوات المسلحة [الرئيس بوش] ما دام قد قرر بأننا لا نزال في حالة حرب. وقد كتب ج. هارفي ويلكينسون الثالث، القاضي الرئيس في تلك المحكمة: "مع تطور طبيعة التهديدات لأميركا، فإن طبيعة مقاتلي العدو قد تتغير أيضاً".

وإن المرء ليتساءل في عجب إن كانت الحكومة ستلصق لقب "مقاتلي العدو" بالمواطنين الأميركيين، بالعناية نفسها التي حرصت عليها في إعلانها بأن الفلاحين، وسواق التكسيّات والعمال الأفغان والباكستانيين هم من "مقاتلي العدو" قبل أن تشحنهم جملة وتفصيلاً إلى موطن الإهمال والنسيان الذي لا يصل إليه القانون في سجن كامب دلتا في خليج غوانتانامو بكوبا.[137] وقد كتب غريغ ميلر نقلاً عن مصادر عسكرية في صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن تسعة وخمسين من أولئك السجناء على الأقل لم تكن لهم أي علاقة بالإرهاب، بل تم شحنهم إلى غوانتانامو بالرغم من اعتراضات ضباط المخابرات في أفغانستان الذين كانوا قد أوصوا بإطلاق سراحهم. وقال أحد الضباط: "إن هناك عددا كبيراً من المذنبين، ولكن هناك أيضاً عدداً كبيراً من المزارعين".[138]

التهرب من النظام القانوني بالمخادعة:

في 20 حزيران/ يونيو عام 2003 علم الناس بأن سائق شاحنة من أوهايو يدعى أيمن فارس (واسمه السابق محمد رؤوف) قد اعترف بأنه مذنب بدعمه للقاعدة وتآمره لتخريب جسر بروكلين[139]. وقال المدعي العام آشكروفت: إن هذا الاعتراف (الذي حاول المتجنس الأميركي أن يسحبه فيما بعد) قد ظل سراً مكتوماً لمدة سبعة أسابيع، لتجنب إعطاء معلومات مفيدة لنشطاء القاعدة الآخرين، وإن عدداً يصل إلى خمسة عشر شخصاً آخرين كانوا على شاشات رادار الحكومة تحت المراقبة[140]. وحسبما جاء في عدد 23 حزيران/ يونيو عام 2003 من مجلة

نيوزويك، فإن وزارة العدل كانت "تعمل في الظلال" لتعقب المشتبه بأنهم من أعضاء القاعدة، واعتقالهم في مواقع سرية، والضغط عليهم لقبول صفقات يعترفون فيها بذنوبهم". إن وزارة عدل بوش تمانع في رمي المشتبه بأنهم إرهابيون في نظام العدالة الجنائية الأميركي، حيث يستطيعون أن يستفيدوا من المحامين ويستخدموا حقوقهم لتعقيد مهمة المدعين".[141]

وكانت المجلة في عددها الصادر في 18 حزيران/ يونيو قد ذكرت اسم فارس باعتباره واحداً من "العملاء النائمين" الذين حددهم عضو القاعدة خالد الشيخ محمد، الذي كان قد ألقي القبض عليه في باكستان في آذار/ مارس عام 2003. وبعد أن عجز صحفيو نيوزويك عن العثور على أي أثر لفارس قالت لهم مصادر المخابرات وهيئات تنفيذ القوانين إنه "ربما كان واحداً من مجموعة صغيرة من المشتبه بأنهم إرهابيون، ممن ألقي بهم فيما سماه أحد الموظفين" مكان اعتقال منعزل مهمل- وهذا نوع جديد يبدو أنه آخذ في التطور بعيداً عن نظام العدالة الجنائية".[142] وحسب رأي كيت مارتن، مديرة مركز دراسات الأمن القومي، فإن ابتعاد وزارة العدل عن حكم القانون "يثير شبحاً مخيفاً من كون موظفيها قادرين على اعتقال أي شخص يريدونه بشكل سري، مع عزله عن أي اتصال ومنعه من الوصول إلى محام".[143]

وعند ربط فارس علناً بالقاعدة على يد آشكروفت لم يعرب أحد عن القلق من أساليب الحكومة. فأثار ذلك فزع جيمي برسلين، كاتب العمود الصحفي القديم. فأفصح عما لم يكن أحد يقوله، وكتب يقول في صحيفة نيوزدي النيويوركية:

يوم الجمعة ذكرت الصحف والتلفزيون القضية التالية دون غضب، ودون عمل أي شيء سوى خدمة الحكومة ككتاب اختزال: في الأول من آذار/ مارس 2003، أو قبل ذلك أو بعده بيوم واحد، في كولومبوس بولاية أوهايو، اعتقل مكتب التحقيقات الاتحادي مواطناً أميركياً يقولون إنه أيمن فارس. ولم ينطق أحد بكلمة. فقد اختفى

الرجل تماماً. ولم يتم إشعار أي محام بذلك. ولم يقم فارس بأي مكالمة هاتفية ولم يرسل أي بطاقات بريدية أو رسائل. إنه مواطن أميركي اختفى دون ترك أي أثر في عالم سرّيّ من المعادن... فقد احتجزوه سراً في عالم حديدي لمدة ستة أسابيع، وهذه مدة كافية لتعريضه لضرب مبرح هائل... وفي منتصف نيسان/ أبريل، ومرة أخرى وسط تكتم شديد، تقول الحكومة إنها سمحت لفارس بالاعتراف بأنه مذنب في التخطيط لهدم جسر بروكلين أو نسفه... إنّ اختطاف هذه الحكومة لفارس/ رؤوف ينتهك القوانين التي وصلت إلينا من ماديسون، وجيفرسون ومارشال. إن جون آشكروفت المهووس الديني الصغير يأخذ قوانينهم وشجاعتهم العظيمة ليحولها إلى فاشية، مستخدماً في ذلك قانون الوطنية الجديد عندنا... وليس هناك حتى بداية للغضب من اختطاف أميركي على يد حكومته، ومن الحرية المخطوفة منا جميعاً، وإنني أراهنكم على أننا لن نرى عودة هذه الحرية إلينا.[144]

وفي عدد 23 حزيران/ يونيو عام 2003، كشفت نيوزويك للناس قضية "عميل نائم" مزعوم آخر هو: علي س. المري، المواطن القطري الذي كان قد اعتقل كشاهد مادي في كانون الأول/ ديسمبر عام 2001، ثم مثل فيما بعد أمام هيئة محلفين كبرى بتهمة الاحتيال ببطاقة ائتمانية مزورة والإدلاء بتصريحات زائفة لمكتب التحقيقات الاتحادي. وكان يواجه محاكمة أمام محكمة اتحادية في إيلينوي، عندما أعلن المدعي العام في 23 حزيران/ يونيو بأن الاتهامات الجنائية ضد المري قد أسقطت. وبالرغم من أن المدعين قالوا إنه لم يكن هناك شيء يربط المري مباشرة بهجمات 11/ 9، وإنه "لم يكلف على وجه التحديد" بالتخطيط لهجوم بالأسلحة الكيميائية والحيوية في الولايات المتحدة، بل تم وصفه بأنه من نشطاء القاعدة وأعطي له لقب "أحد مقاتلي العدو".[145] وقد ادعى محاميه، لورانس لستبيرغ بأن الحكومة قد أعطته هذا اللقب لأننا "قد أثرنا تحديات قانونية قوية" ضد مزاعم الحكومة. وحسب رأي لستبيرغ فإن تصنيف الحكومة للمري كأحد "مقاتلي العدو"، وحرمانه من حقوقه القانونية يرقى إلى "تهرب من النظام القانوني بالمخادعة".[146]

الحرب المحلية على الإرهاب: هل نحن على الطريق الصحيح؟:

إن انتهاك الحقوق في أوقات الخطر المتصور هو تقليد أميركي قديم صار في العادة مصدراً لندمنا.[147] واليوم، تماماً كما في المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة، يشعر المهاجرون بوطأة القمع الحكومي. ولكنهم ليسوا وحدهم في ذلك؛ إذ إن "الإدانة بالذنب عن طريق القرينة" تلقي بشبكة واسعة قد يقع في حبائلها أي مواطن مسلم يتبرع للمنظمة الخيرية "الخطأ"، وأي مواطن عربي أميركي يرفع صوته ضد السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وأي شخص قد يلفت مظهره نظر أي مواطن فضولي متطفل، أو أي شخص قد تؤدي المعلومات المجمعة عنه آليكترونياً إلى لفت الأنظار إليه. فعملية الاستهداف حسب الدين والأصل القومي، التي صارت سلاح الحكومة المنتقى في محاربة الإرهاب، وصلت في تسلسلها نزولاً إلى الولايات، وتضخمها أجهزة الإعلام،[148] ولها نظيرها الضاغط في "القطاع الخاص". ففي الشوارع، وعلى متن الطائرات، وفي أماكن السكن، والمدارس، وفي أماكن العمل، صار المسلمون، ومواطنو الشرق الأوسط، والآسيويون الجنوبيون ضحايا جرائم الكراهية والتمييز على نحو متزايد، ويشهد على ذلك بشكل وفير التقرير الذي أصدرته اللجنة الأميركية – العربية ضد التمييز في عام 2003 تحت عنوان "تقرير عن جرائم الكراهية والتمييز ضد العرب الأميركيين: ردة فعل ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر".[149]

وتكشف دراسة مفصلة عن تجميع المعلومات العنصرية تعتمد على إحصاءات هيئات تنفيذ القوانين أن تجميع المعلومات طريقة عاجزة جداً عن مكافحة الجريمة.[153] فهي نهج عشوائي مبعثر لكشف الأعمال الخاطئة. ينفر المجتمع من موظفي تنفيذ القانون بدلاً من بناء نوع الثقة التي هي أساس أي مجتمع صحي، وجزء مهم من تجميع معلومات المخابرات.

وتواجه الإدارة الآن مشكلة متعاظمة تنخر مصداقيتها بسبب افتقارها للشفافية، وعدم خضوعها للمساءلة، واعتمادها الزائد عن اللازم على شكوك لا

أساس لها وتصيد "للعدو القابع في الداخل" بطرق خطرة. ففي 11 آذار/ مارس عام 2003، قام السناتور راسل فينغولد (الديموقراطي عن وسكونسين) (وهو السناتور الوحيد الذي عارض لائحة قانون الوطنية الأميركي) بكتابة رسالة إلى روبرت مويلر، المدعي العام، ورئيس مكتب التحقيقات الاتحادي "عن بعض تصرفات وزارة العدل فيما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، وتنفيذها الانتقائي لقوانين الهجرة، وتصيّد واعتقال أناس معظمهم من الذكور العرب والمسلمين، والاستهداف الشامل للمساجد والأميركيين المسلمين لأغراض التجسس. إنّ الاعتقال بالجملة لأغراض العلاقات العامة، والتقديرات المتضخمة لعدد الإرهابيين في بلدنا يمكن أن يحرض على الكراهية والعنف ضد الأميركيين العرب والمسلمين، ويزيد اشتعال الشكوك في العالم الإسلامي بأن أمتنا تخوض حرباً على الإسلام".[151] وأشار إلى رسالة كانت كولين راولي، عميلة المكتب الخاصة ونذيرته، قد كتبتها لمويلر في 26 شباط/ فبراير عام 2003، زعمت فيها أن مكتب التحقيقات الاتحادي قد راح في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر "يشجع المزيد والمزيد من الاعتقالات من أجل ما يبدو أنه أغراض العلاقات العامة بصورة جوهرية"، وأنه قد يكون "من المطلوب إبداء يقظة خاصة لتجنب الضغط الزائد (بما في ذلك التشجيع الخفي) من أجل اعتقال المشبوهين أو "تجميعهم"، وخاصة من ذوي الأصل العربي". وقد تشككت كولين راولي أيضاً بتقديرات المكتب بأن هناك حوالي خمسة آلاف من إرهابيي القاعدة في الولايات المتحدة، وذكرت مويلر بأنه كان قد شهد أمام لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ في 11 شباط/ فبراير عام 2003 بأن هناك "بضع مئات" من الأشخاص المرتبطين بالقاعدة في البلد.

ثم إن مصداقية وزارة العدل لم تساعدها التقارير القائلة إنها تبالغ في وصف حالات نجاحها في الحرب على الإرهاب. ففي شهر كانون الثاني/ يناير عام 2003، ذكر مكتب المحاسبات العامة بأن ثلاثة أرباع الإدانات "بالإرهاب الدولي" في عام 2002 قد تم تصنيفها خطأ، وأن المبالغة قد منعت الكونغرس وعامة الناس من فهم

كمية أموال دافعي الضرائب التي كانت تصرف على ملاحقة الإرهاب.[152] وكان من بين حالات "الإرهاب" حالة ثمانية أشخاص من بورتوريكو اتهموا بالتخطي والتعدي على جزيرة فيكيز، التي كانت مسرحاً لاحتجاجات متكررة ضد الأسطول الأميركي. وقد نظرت صحيفة فيلادلفيا إنكوايرر في الحالات الستة والخمسين التي ألصقت بها وزارة العدل صفة "الإرهاب" والتي أثيرت دعاواها في الشهرين الأولين من عام 2003، فوجدت أن "41 منهم على الأقل لا علاقة لهم بالإرهاب - وهذه نقطة يعترف بها المدعون أنفسهم في هذه القضايا". ويزعم المدعون في نيوجيرزي أنهم قد وجهوا اتهامات "بالإرهاب الدولي" في اثنتين وستين حالة في عام 2002، ولكن التفحص الأدق لهذه القضايا يبين أنها كلها - عدا اثنتين منها فقط - هي حالات رجال من الشرق الأوسط دفعوا أموالاً لأناس آخرين كي يقدموا نيابة عنهم امتحاناتهم باللغة الإنكليزية، ولم يكونوا مرتبطين بالإرهاب بأي حال من الأحوال.[153]

وهناك تشكك متزايد في تصنيف وزارة العدل للقضايا، يمتد ليطاول ملاحقتها للحالات المتصلة بالإرهاب: ففي نيسان/ أبريل عام 2003 قام أحد قضاة المحكمة الإقليمية في دنفر بولاية كولورادو بالنظر في شهادة مكتب التحقيقات الاتحادي ثم حكم بأنه يجب عدم حرمان اثنين من الرعايا الباكستانيين من إطلاق سراحهما بكفالة ما دامت الحكومة قد فشلت في إثبات ادعائها بأن هذه قضية إرهاب.[154] وفي إيفانزفيل بولاية إنديانا اعتذر مكتب التحقيقات الاتحادي علناً من ثمانية أشخاص تم تصنيفهم للاستعراض كإرهابيين، واعتقالهم كشهود ماديين في سجون ذات قيود أمنية قصوى بعد أن اتضح أن زوجة غاضبة نافرة قد وجهت إليهم اتهامات زائفة.[155] وفي 30 آذار/ مارس 2003 كانت عناوين الصفحة الأولى من النيويورك تايمز تشهق بهذه العبارات: "لغز محير حول دوافع ستة رجال من لاكاوانا: إرهاب أم حماقة؟" عن حالة صفقة اعتراف بالذنب قبلها أميركيون من أصل يمني باعترافهم بأنهم حضروا تدريبات في معسكر للقاعدة في أفغانستان. ولم تكشف

الحكومة أبداً أي دليل يدعم ادعاءاتها العلنية الواسعة الانتشار بأنهم كانوا أعضاء "خلية نائمة". وكما كتب ماثيو برودي في النيويورك تايمز، فإن الحبس عشرة أعوام هو حكم قاسٍ، ولكن الثلاثة أقروا بأنهم مذنبون بعد أن أوضح لهم المدعون أن الحكم يمكن أن يصبح أسوأ... فقد يواجهون حكماً قد يصل إلى الحبس ثلاثين عاماً بتهمة امتلاك بنادق... بل إن محامي الدفاع كانوا يخشون أن يواجه موكلوهم اتهامات بالخيانة، تصل عقوبتها إلى الإعدام... وقد عقد المدعون مناقشات... حول تسمية أولئك الرجال "من مقاتلي العدو" ونقلهم إلى خارج النظام القضائي المدني" وفي 12 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، خصصت الصحيفة المذكورة أكثر من ثلاث صفحات "للخطر غير الواضح" الذي تمثله مجموعة لاكاوانا، وأظهرت أن "وراء إعلانات واشنطن الكاسحة نصرًا أكثر تحفظاً على خطر غامض على نحو عميق".[156]

وفي قضية الإرهاب في ديترويت بولاية ميتشغان، حيث ثبت أن شاهد الحكومة الرئيسي شخص لا يوثق به ولا يعتمد عليه، وفي القضية المنطوية على حالة مزعومة "لخلية نائمة" في أوريغون، حيث كان جيمس أو جمعه، الأميركي الإفريقي الذي اعتنق الإسلام قد وافق أيضاً على صفقة الاعتراف بأنه مذنب، وتبقى هناك شكوك قوية بشأن الاتهامات التي تبدو لبعض النقاد "منفوخة ومضخمة جداً". ويردّ مكتب التحقيقات الاتحادي بأنه لا يستطيع الكشف علناً عن جميع أدلته.[157]

فهل يستطيع المكتب حتى هضم مقولته هذه بشكل مناسب؟ فمثلما يغرق ضباط الهجرة في عاصفة من استمارات تغيير العناوين، تقول التقارير أيضاً: إن ضباط مكتب التحقيقات الاتحادي يكافحون للتمكن من معالجة الحجم المتضخم من الأشرطة، والنسخ، والصور الناجمة عن عمليات الاستطلاع التجسسية الآخذة في التوسع باطراد. فلم يكن بين موظفيه من يتقن العربية قبل 11/ 9، فأضاف إليهم بضع مئات من المترجمين الجدد في مساعيه الخاصة بمكافحة الإرهاب، منهم 121

مترجماً من العربية و 25 مترجماً من الفارسية[158] وحسبما هو وارد في دراسات متنوعة، لا تزال هناك مشكلات مؤسسية كثيرة. وعلى سبيل المثال: فإن "المناطق الآمنة" في المطارات لا تزال غير آمنة. كما أن الموانئ ومعامل الطاقة النووية لا تزال عرضة للعطب. وكما ذكر مكتب المحاسبات العامة، فإن هناك تسع وكالات اتحادية لا تزال تحتفظ باثنتي عشرة قائمة منفصلة "للمراقبة"، فيها أنواع مختلفة من المعلومات عن إرهابيين أو مشبوهين معروفين، ولديها سياسات مختلفة حول اقتسام القوائم، ولا تزال مبتلاة بمشكلات حاسوبية واتصالات سيئة.[159]

وبعد عامين من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لم تقترب الأمة من فهم سبب حدوثها، ولا من معرفة ما الذي يمكن عمله لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وبدلاً من التركيز على حلول عملية ناجعة - لإصلاح عيوب محددة في النظام، وبناء علاقات تعاون وثقة، ومتابعة القرائن الملموسة - اتبعت الحكومة نهج اعتبار الناس "مذنبين حتى تثبت براءتهم" من أجل تصيد "العدو القابع في الداخل". وخلال هذه العملية دمرت حياة أناس كثيرين، وتآكلت كل حقوقنا، من مواطنين وغير مواطنين على حد سواء. وحسبما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2002، فإن هذا كله قد جعل العالم مكاناً أكثر خطراً وأكثر قمعاً.

بعد الحرب العالمية الأولى، عندما كانت أميركا تعاني من هجمات إرهابية على شكل قنابل فوضوية، أمر المدعي العام آنذاك، آ. ميتشيل بالمر، بشن غارات كثيفة على البيوت، وأماكن التجمع وقاعات السباحة والرياضة في عشرات المدن، فتم اعتقال حوالي عشرة آلاف شخص، معظمهم دون إذن إلقاء قبض ودون أي نوع من الأسباب المحتملة، وتسفير عدد وصل إلى ألف من المهاجرين. وفي افتتاحية لمجلة نيشن بتاريخ 17 كانون الثاني/ يناير عام 1920 بعنوان "زرع الريح لحصاد العاصفة" وصفت المجلة ولايات متحدة خائفة يتم تجميع مئات من غير المواطنين فيها، واحتجازهم دون مثول أمام المحاكم أو كفالة، ودون إعطائهم فرصة بناء دفاع عن أنفسهم ولا يسمح لهم بالاتصال بعوائلهم.

إذا كان أي واحد من الأشخاص - من الأجانب أم من غيرهم - الذين تنقض عليهم وزارة العدل، قد خرق قانونا مّا، فيجب توجيه الاتهام إليه، ومحاكمته، ومعاقبته على جريمته... أمّا الاعتقالات والطرد بالجملة كما نراها الآن فإنها لن تولد احتراماً لحكومتنا... بل إنها ستزيد حجم حالات السخط أضعافاً كثيرة... إننا لن نحافظ على الحرية بقمعها. وإن الطريقة الوحيدة لإنهاء السخط الخطير... هي إزالة أسبابه. وما لم نفعل ذلك فإن الذين يزرعون الريح اليوم سيحصدون العاصفة عما قريب.[160]

هذه كلمات حرية بأن يتردد صداها عالياً في زمننا هذا.

*****

خاتمة

عند بداية شهر شباط/ فبراير عام 2004 - بعد حوالي ثمانية أشهر من صياغة مسودة هذا الفصل لأول مرة - كانت شرائح متنامية من عامة الناس تتحدى نسخة الحكومة من "الحرب على الإرهاب". فقد قامت ثلاثة مجالس تشريعية للولايات، وحوالي 240 مدينة وبلدة في طول البلاد وعرضها تمثل خمسة وثلاثين مليون نسمة، باتخاذ قرارات ضد إجراءات الحكومة التي تنتهك الحريات المدنية والحمايات الدستورية الأساسية.

وكانت القرارات التي اتخذتها مدن ذات أعداد كبيرة من السكان المهاجرين صريحة في إدانتها لتجميع المعلومات العرقية والدينية. وعلى سبيل المثال: فإن قرار مدينة لوس أنجيلوس الذي تم اعتماده بأغلبية تسعة أصوات مقابل صوتين في 21 كانون الثاني/ يناير عام 2004، يشجب أجزاء من قانون الوطنية الأميركي تمنح المدعي العام صلاحية "تعريض رعايا أمم أخرى للاعتقال إلى أجل غير مسمى أو للإبعاد حتى إذا لم يكونوا قد ارتكبوا جريمة". وتفسيرات وزارة العدل لذلك القانون والأوامر التنفيذية المتصلة به التي تشجع "تجميع المعلومات العنصرية على أيدي هيئات تنفيذ القانون، وجرائم الكراهية التي يرتكبها أفراد في مجتمعنا".

وكانت أحكام المحاكم الدنيا في أواخر عام 2003 وأوائل عام 2004 تحمل أملاً بأن حكم القانون قد يعود إلى إثبات نفسه فيترسخ. ففي 27 كانون الثاني/ يناير عام 2004 حكمت القاضية المحلية اودري كولينز، من مقرها في لوس أنجلوس بأن نص قانون الوطنية الأميركي الذي يمنع "تقديم النصيحة والمساعدة من الخبراء"، "للجماعات الإرهابية" الأجنبية هو خرق واجب الإلغاء وانتهاك للتعديلين الأول والخامس.

وهناك قراران لمحاكم استئناف اتحادية تم اتخاذهما في 18 كانون الأول/ ديسمبر عام 2003 فوضعا وزارة العدل في موقف الدفاع أيضاً. فقد حكمت هيئة محكمة الاستئناف الجوالة الثانية بأغلبية صوتين ضد صوت واحد بأن الحكومة لا يحق لها أن تستمر في احتجاز المواطن الأميركي خوزيه باديلا بمعزل يمنع اتصاله مع أي أحد باعتباره "من مقاتلي العدو". وقالت المحكمة: إن اعتقاله إلى أجل غير مسمى هو انتهاك لقانون عدم الاعتقال الصادر عام 1971 والذي يمنع الاحتجاز غير المحدد للمواطنين في زمن الحرب أو أزمة وطنية دون لائحة من الكونغرس. وقد بادرت الحكومة فوراً إلى استئناف هذا الحكم لدى المحكمة الأميركية العليا، التي كانت قد وافقت على النظر في قضية اعتقال ياسر حمدي كواحد "من مقاتلي العدو".

وفي اليوم نفسه، حكمت هيئة المحكمة الجوالة التاسعة بأغلبية صوتين ضد صوت واحد بأن احتجاز السجناء في غوانتانامو دون وصول إلى الحمايات القانونية الأميركية هو عمل غير دستوري، وانتهاك للقانون الدولي. وبينما كانت الإدارة منهمكة في إقامة سجن دائم وغرفة إعدام في غوانتانامو وتتهيأ لمحاكمة بعض معتقلي غوانتانامو أمام لجان عسكرية، كانت سياساتها تتعرض للشجب، ليس فقط من قبل جماعات حقوق الإنسان والقاضي البريطاني، اللورد شتاين، الذي وصفها بأنها "إجهاض وحشي فظيع للعدالة"، ولكن أيضاً من قبل المتدربين المرتدين للزي العسكري الذين عينهم البنتاغون لتمثيل بعض المحتجزين. فقد رفع خمسة منهم مذكرة إلى المحكمة العليا في منتصف كانون الثاني/ يناير عام 2004 أطلقوا فيها

على إدارة بوش اسم "النظام الملكي" الذي خلق "ثقباً قانونياً أسود" يمارس فيه شخص واحد هو الرئيس، صلاحيات الادعاء، والمحاكمة، وتنفيذ الأحكام.

فهل تختار المحكمة الأميركية العليا التي عينت بوش رئيساً أن توقف صلاحيات الرئاسة الإمبراطورية في مدة حكمها الثانية التي تبدأ مع نهاية عام 2004؟ بعد أن وافق القضاة على إعادة النظر في قضية حمدي وعلى الحكم في الموضوع الضيق الخاص فيما إذا كان يمكن لمعتقلي غوانتانامو أن يمثلوا أمام المحاكم الأميركية، رفضوا دون أي تعليق أن ينظروا في قضية تتحدى رفض الحكومة الكشف عن أسماء مئات من معتقلي ما بعد 11/ 9. وبهذا السماح بسيادة التكتم، هل تشير المحكمة العليا إلى أنه ليس هناك من حاجة إلى الإشراف القضائي - والعام - على كيفية إدارة السلطة التنفيذية "لحربها المحلية على الإرهاب"؟

وبينما ننتظر أحكام المحكمة العليا التي يكاد يكون مؤكداً أنها ستنجم عنها تبعات بعيدة المدى على نظامنا الدستوري يظل "العدو القابع في الداخل" مراوغاً وبعيداً عن قبضتنا. فبعد اعتقال قسيس غوانتانامو، النقيب جيمس يي واثنين من المترجمين إلى اللغة العربية بشبهة التجسس "ومساعدة العدو"، راحت التهم ضدهم تتراجع باطراد ثابت. فخرج النقيب يي من ستة وسبعين يوماً في الحبس الانفرادي ليواجه تهماً بالزنا وبالاحتفاظ بأفلام جنسية فاضحة على حاسوبه، وسط تقارير إعلامية بأن الوثائق التي عثر عليها في حقائبه في أثناء مغادرته غوانتانامو ربما لم تكن حتى مكتومة.

وعند نهاية عام 2003 تعرضت ملاحقة الحكومة وسط ضجة إعلامية لما سمي بالخلية النائمة في ديترويت إلى خلل واضطراب بعد اعترافها بأنها قد حجبت أدلة بأن شاهدها الأكبر (المحتفى به كنجم) يوسف هميمسة كان هو الذي لفق جزءاً كبيراً من القصة المستخدمة لإدانة اثنين من المتهمين. وبينما راحت القضية تتكشف، أدان قاضٍ اتحاديٌ المدعيَ العامَّ جورج آشكروفت لانتهاكه مرتين أمراً بالصمت

فرضته المحكمة، فأدلى آشكروفت بتصريحات متحاملة حول القضية، وأجرى مكتب التحقيقات الاتحادي تحقيقاً داخلياً لفرعه في ديترويت.

وبالرغم من هذه النكسات، ليس هناك ما يشير إلى أن الحكومة تتحرك بشكل أكثر حذراً في استهدافها للمسلمين والناس ذوي الأصل العربي. ففي رسالة مؤرخة في 22 كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، طلبت اللجنة المالية التابعة لمجلس الشيوخ أن تقوم إدارة الريع الداخلي بتسليمها قوائم المتبرعين والسجلات الضريبية والمالية السرية لسبع وعشرين منظمة ومؤسسة خيرية إسلامية على الأقل، على أساس أنها "تقوم بتمويل الإرهاب وإدامة العنف" وبعد ذلك ببضعة أسابيع، قام مكتب التحقيقات الاتحادي، مزوداً "بأدلة" قدمها مشروع تحقيقي مقره بواشنطن بتتبع آثار "طريق المال الإرهابي" إلى كليفلاند بولاية أوهايو، فألقى القبض على فواز ضمرة، إمام المركز الإسلامي في كليفلاند، فاتهمه بالتقاعس عن الكشف عن ارتباطاته بجماعة الجهاد الإسلامي الفلسطينية عندما تقدم للحصول على جنسية الولايات المتحدة عام 1993، أي قبل أربعة أعوام من وضع تلك الجماعة على قائمة الحكومة للمنظمات الإرهابية. وقالت لائحة الاتهام التي وجهتها إليه هيئة المحلفين الكبرى أيضاً أنه لم يكشف عن انتمائه إلى جماعات كانت تدعم المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي، وكانت تلك القضية عزيزة على قلب أميركا آنذاك. فإذا أدين هذا الأميركي الفلسطيني فإنه يواجه حكماً حده الأقصى خمسة أعوام في السجن، وقد يجرد من جنسيته الأميركية ويبعد عن البلد.

ولقد علمنا من مسودة تشريعية متسربة معنونة باسم لائحة توسيع الأمن المحلي لعام 2003 أن لائحة رغبات وزارة العدل تتضمن صلاحية سحب الجنسية الأميركية ممن يقدمون الدعم حتى للأنشطة القانونية لمنظمة مصنفة على أنها

"إرهابية". فهل تستخدم الحكومة قضية ضمرة لاختبار القبول العام والقضائي لصلاحياتها بتجريد الناس من الجنسية حتى ولو لم تصبح مسودة لائحة الوطنية الثانية قانوناً يحكم البلد؟

ربما نكون "نحن الشعب" قد بدأنا نكتشف مدى حقيقة ضعفنا وانكشافنا وتعرضنا للعطب.

نانسي موراي

2 شباط/ فبراير سنة 2004



الباب الثاني

إدامة وتعزيز تشبيه العرب والمسلمين بالشياطين:

صناعة الصور العنصرية للعرب والمسلمين



الفصل الثالث

أعداؤنا بين ظهرانينا!
تصوير الأميركيين العرب والمسلمين
في أجهزة الإعلام الأميركية بعد 11/ 9

بقلم روبرت مورلينو[1]

مقدمة: إنذار بعاصفة ميتشيغان

بالنسبة للذين صبوا جام غضبهم، وخوفهم، وصدمتهم في الساعات التي أعقبت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في قنوات من الكره المركز، كانت الأهداف الضرورية سهلة التحديد معروفة المكان. فوجد بعضهم أسامة سيبلاني في ديربورن، بولاية ميتشيغان، حيث تستقر أكبر مجموعة من السكان الأميركيين العرب وأكثرها تركيزاً في الولايات المتحدة. وهكذا ارتفعت أصوات هؤلاء الغاضبين بالتهديد، بل والوعيد بتوجيه مزيد من العنف نحوه.

وبالرغم من أن الرئيس بوش وقف في المركز الإسلامي بالعاصمة واشنطن في مقاطعة كولومبيا بعد ذلك بستة أيام، مؤكداً للعالم بأن الحرب على الإرهاب لم تكن الحرب على الإسلام أيضاً، فإن كلماته لم تفعل شيئاً في الصدى الشاسع في ردهات أجهزة الإعلام لمعاكسة أصوات كثيرة أخرى، وبعضها أصوات كان من المحزن أن عامة الناس تثق بها، وهي أصوات صدرت عنها تعليمات أخرى.

فكان هناك العمود المشهور المعنون: "اقتلوا أبناء الزنا ببساطة " الذي كتبه ستيف دنليفي في عدد 12 أيلول/ سبتمبر عام 2001 من النيويورك بوست، صحيفة الإثارة الشعبية التي تشترك في ملكيتها قناة فوكس الإخبارية التلفزيونية، وتابع

دنليفي يقول: "أما المدن والبلدان التي تؤوي هذه الديدان فاضربوها بالقنابل حتى تستحيل إلى ملاعب لكرة السلة".[2]

وفي الناشنال ريفيو كانت هناك آن كولتر، التي كتبت تقول: "ينبغي علينا أن نغزو بلدانهم، ونقتل قادتهم، ونرغمهم على اعتناق المسيحية.... لقد فرشنا المدن الألمانية بسجادات من القنابل، وقتلنا مدنيين. كانت تلك حرباً. وهذه حرب".[3]

وكتب ريتش لوري، رئيس تحرير الناشنال ريفيو إلى صحيفة الواشنطن بوست: "إذا سوينا بالأرض جزءاً من دمشق أو طهران، أو مهما كلف ذلك، فإنه سيكون جزءاً من الحل".[4]

وحول موضوع الانتقام، وجه ممثل لمعهد الدقة العامة سؤالاً إلى بيل أوريلي: "من ستقتل في هذه العملية؟". فأجاب أوريلي: - "لا فرق لدي أبداً".[5]

وفي منتصف عام 2003 نشرت الجمعية العربية - الأميركية ضد التمييز من مقرها في واشنطن بمقاطعة كولومبيا تقريراً مفصلاً يوثق العنف الموجه إلى أناس من المتصور أنهم عرب أو مسلمون في أثناء العام الأول الذي أعقب 11/ 9. فأبلغت هذه الجمعية عن أكثر من سبع مئة حادثة عنف في الأسابيع التسعة الأولى وحدها، وأكثر من ثمان مئة حالة تمييز في العمل[6]

فهل كان هذا ما قصده دانييل بايبس عندما كتب في صفحات سيتي جورنال التابعة لمعهد مانهاتن: "لحسن الحظ أن بعض الأميركيين المسلمين... يفهمون أنهم بقبولهم شيئاً من المضايقات الشخصية - ولنكن صريحين، وشيئاً من الإذلال- فإنهم يساعدون على حماية البلد وحماية أنفسهم" وذلك في مقال له بدأه بالسؤال: "كيف يجب على الأميركيين الآن أن ينظروا إلى السكان المسلمين المقيمين في وسطهم وكيف يعاملونهم؟"[7].

لقد أجيب هذا السؤال بصورة يومية منذ أن طُرِحَ، ولم تكن الإجابات في صالح الذين كانوا موضوعاً للسؤال.

والإجابات مستمرة...

وكمثال حديث على ذلك، كان هناك قاضٍ في تيري تاون بولاية نيويورك سأل امرأة أميركية لبنانية مثلت أمام محكمة لحل مشكلة مخالفة مرورية حول إيقاف سيارة إنْ كانت إرهابية. وكانت المرأة في المحكمة لتشكو ازدواج الغرامة المطلوب دفعها لمخالفة واحدة وكانت معها نسخة من بطاقة المخالفة (ولكن ليس الأصل)، فأذهلها سؤال القاضي ولم تقل شيئاً. ولكنها ذكرت أن القاضي كرر اتهامه لها بعد ذلك بقوله: "لديك مال لدعم الإرهابيين، ولكنك لا تريدين دفع غرامة المخالفة". وعند تلك النقطة انهارت المرأة. ولم تكن هناك نسخة مكتوبة عن وقائع جلسة المحكمة. وكان القاضي فيها هو وليام كروسبي، البالغ من العمر 79 عاماً. وقد اعترف بعبارته الأولى، ولم يعترف بعبارته الثانية. وفي آخر الأمر، بعد أن كتبت الصحف وأجهزة الإعلام عن هذه الواقعة، قدم استقالته[8]

ومن الواضح أن معظم الأميركيين لم تتحسن معلوماتهم عن الحضارات العربية والإسلامية عما كانت عليه عندما ألف إدوارد سعيد كتابه عن تغطية الإسلام[9] في أجهزة الإعلام الأميركية، في عام 1981. إن عدم تعلم الدرس الوارد في ذلك الكتاب وعدم الانتباه له في السياق الرئيس لصحافة أميركا هو حقيقة ازدادت تعقيداً في العامين اللذين أعقبا هجمات 11/ 9 في التغطية الإخبارية المهووسة المبتلاة بالهستريا، وصرخات الإثارة، والغوغائية الفظة.

إن تصوير أجهزة الإعلام للأميركيين العرب والمسلمين فيما بعد 11/ 9 له أهمية كبرى لا يمكن المبالغة فيها على ضوء تقرير اللجنة الأميركية - العربية لمكافحة التمييز. والواقع أن نظرة شاملة على هذا الموضوع تكفي في حد ذاتها لتملأ مجلداً كاملاً. ويقدم هذا الفصل دراسة معمقة لحالة واحدة تكررت فيها الأخطاء

مـرات لا تحـصى في حـالات عـديدة أخـرى في المجـرى الـرئيس لأجـهـزة الإعـلام الأمـيـركـيـة: فـهناك الانـدفـاع إلى إصـدار الأحكام؛ والى افـتـراض الـذنب سلفـاً عند الكتـابة عن الأمـيـركـيين المسلمين والـعـرب؛ والربط الـقـسـري المصطنع بين العـقـيـدة الإيمانية الإسـلامـيـة والإرهـاب؛ والتقاعس عن الإبلاغ عن الحقـائق كلها برغم توفرها بسهولة؛ والتـردد الممتنع، بل الرفض العنيد لتصحيح الكتـابات الخاطئة؛ والانغماس في التكهنات وتشويه سـمـعـة الناس والتشـهـيـر بهم اعـتـمـاداً على التحامل المنحاز والجهل الفاضح. وبعد دراسة الحالة هناك تفحص واسع للقضايا التي تثيرها.

حادثة بتيك Ptech:

هناك موقع على الشبكة لشركة بِيتِكْ المتحدة، وهي شركة برمجيات مقرها بولاية ماساشوسيتس متخصصة بتكنولوجيا المشاريع المعمارية. ويحتوي هذا الموقع على عدة بيانات صحفية تشكل معالم طريق متنوعة، أحدها مؤرخ في 28 كانون الثاني/ يناير عام 2002 يعلن اعتراف مجلة KM World Magazine بالشركة كواحدة "من مئة شركة مهمة". وذلك للسنة الثانية على التوالي. ومن كانون الأول/ ديسمبر عام 2001 هناك صورة قلمية تصف الشركة ورئيس موظفيها التنفيذيين في صحيفة باتريوت ليدجر تحت عنوان:"قبل المنعطف: شركة بتيك التي مقرها في كوينسي تساعد المؤسسات التجارية الكبرى على البقاء متيقظة". ومؤلف هذه الصورة، كيث ريغان، يصف بتيك بأنها آخذة في كسب "اهتمام على نطاق عالمي كشركة برمجيات ساعدت وكالات حكومية كبرى، بما فيها بعض الفروع العسكرية، ومئة شركة مالية، على أن تصبح أكثر فاعلية وكفاءة".[10]

غير أن من المفهوم أنه ليس هناك تصريح صحفي يلاحظ بروز ذكر الشركة في البرنامج التلفزيوني الذي تبثه شبكة ABC بعنوان صباح الخير يا أميركا، في أواخر عام 2002.

"جاءنا الآن ما يلي":

في صباح يوم الجمعة 6 كانون الأول/ ديسمبر 2002، بدأ برنامج صباح الخير يا أميركا بقيام المضيفين دايان سوير وتشارلز جيبسون بإعلام المشاهدين بحدوث تطور درامي مفاجئ جديد في الحرب على الإرهاب. وبدأ جيبسون بسؤال مفزع: "هل اخترقت القاعدة برامج حاسوب مكتب التحقيقات الاتحادي؟" ثم أعطى المشاهدين هذا العنوان: "في سكون الليل أغار عملاء المكتب على شركة برمجيات بمنطقة بوسطن يشتبه بأن لها ارتباطات مع جماعة إرهابية". وأطلق جيبسون على خبره هذا لقب "قصة مثيرة للاهتمام"، ثم تابع إثارة اهتمام مشاهدية بالتقرير الإخباري التالي بوصفه "غارة في منتصف الليل" على شركة برمجيات تدعى بتيك، مقرها في كوينسي، بولاية ماساشوسيتس.

كانت تلك اللغة المشحونة مطلوبة لتقديم قصة مثيرة. فباستعمال كلمات مثل غارة. القاعدة. اختراق. إرهاب. بوسطن. صار لدى برنامج صباح الخير يا أميركا قصة حيوية الحركة مثيرة لانتباه مشاهديه. وبينما كان مراسل شبكة ABC برايان روس يتهيأ لملء الفراغات بالتفاصيل طرحت عليه مضيفة البرنامج دايان سوير السؤال التحريضي التالي: "ما الذي بحق السماء يحث موظفي تنفيذ القانون على التحرك ضد شركة أميركية، والتحرك بهذه السرعة، وبهذه الطريقة؟"

فأجاب سوير: "انظري إلى هذه اللقطات اللافتة للنظر" وراح يصف غارة الهزيع المتأخر من الليل وسط عاصفة ثلجية كاسحة، وهي غارة شنها فريق من وكلاء الجمارك الأميركية – كتتويج لعملية بالغة السرية نسقها البيت الأبيض وسط مخاوف من كون الشركة واقعة تحت السيطرة السرية لنشطاء القاعدة أو المتعاطفين معهم".

وبعد تثبيت التفاصيل المهمة، انتقل روس إلى تحديد الأمور بدقة. وأوضح أن ياسين القاضي، المليونير السعودي، وأحد "رجال المال" التابعين لأسامة بن لادن، له علاقات مالية بالشركة، وأن خبر هذه العلاقة قد استدعى إجراء تحقيق له "أعلى درجات الأولوية" في صفوف الحكومة.

ثم كانت هناك التفاصيل الأخيرة الحارقة، وهي أن من بين زبائن الشركة هيئات حكومية مهمة ذات صلة - منها: مكتب التحقيقات الاتحادي، والقوة الجوية الأميركية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس النواب الأميركي، ووزارة الطاقة، من بين هيئات أخرى. فقالت سوير: "إنه لمذهل حقاً أن يفكر المرء بأن نشطاء القاعدة استطاعوا الوصول إلى أجهزة حاسوبية مركزية".[11]

وأثارت هذه التعليقات سلسلة من تقارير التغطية في الصحف، والإذاعة، وشبكات بث الأخبار وركز كثير منها على مقاطع القصة نفسها كما قدمها برنامج صباح الخير يا أميركا. لقد كان الشيء المثير للذهول أكثر حتى من الاحتمالات المرعبة التي تأملتها تلك التقارير الإعلامية هو أن التوصيف الرئيس الوارد في تلك الأجهزة لما حدث بالفعل كان خاطئاً تماماً.

فبعد مرور أقل من شهرين على أحداث 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 2002 ظهرت رواية مختلفة كلياً عما حدث في مقر شركة بتيك في تلك الليلة، وذلك في النشرة الصناعية الدورية كومبيوتر وورلد (عالم الحاسوب)، التي كانت قد نشرت قبل ذلك تقريراً مشابهاً لما أذيع في برنامج صباح الخير يا أميركا، وغيره من المنافذ الإعلامية الكبرى. وقدمت هذه القصة الجديدة عدة تفاصيل مهمة ليس أقلها أنه - حسب رواية ممثلين عن شركة بتيك - لم تكن هناك غارة مفاجئة على مكاتب الشركة على الإطلاق.

وفي قصة كومبيوتر وورلد، قدم أسامة زياد، المسؤول التنفيذي الرئيس لشركة بتيك، روايته عن القصة التي أذيعت في كانون الأول/ ديسمبر المنصرم. وزياد مواطن لبناني الأصل، فاخبر كومبيوتر وورلد أن ياسين القاضي كان واحداً من أوائل المستثمرين الداعمين للشركة "بنفوذهم" في الشركة عام 1994، ولكنه لم يكن أبداً من المستثمرين ذوي السجل المهم. وبعد ذلك بعدة أعوام، وفي أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر شاهد موظف سابق في الشركة قصة في شبكة CNN عن رجل

الأعمال السعودي المذكور وارتباطاته المالية المزعومة بمنظمات إرهابية. فبعث ذلك الموظف السابق رسالة آليكترونية إلى مكتب التحقيقات الاتحادي يعرفهم فيها على كون القاضي مستثمراً في شركة بتيك. وفي يوم الخميس في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2002، ذهب عملاء المكتب إلى مقر شركة بتيك، ومعهم إذن طلبوا بموجبه التحقيق في علاقات القاضي بالشركة. فسمح لهم زياد بذلك على الفور. وفي مقابل ذلك وعدته الجمارك الأميركية أنه لن تخرج إلى العلن كلمة واحدة عن التحقيق. بل إن العملاء الميدانيين الموجودين في ذلك المكان ذهبوا في التكتم إلى حد إيقاف سياراتهم بعيداً عن مبنى الشركة ودخلوا مكاتبها واحداً بعد الآخر من المدخل الخلفي، يصحبهم زياد. وفي تلك الليلة نفسها، التقى زياد بالسلطات الاتحادية في مكتب محاميه. فأكد الموظفون الاتحاديون له بأن شركته وموظفيها ليسوا مستهدفين في ذلك التحقيق.

وأعادت كومبيوتر وورلد بالتفصيل رواية الظروف التي ربطت بين القاضي وشركة بتيك، مالياً على الأقل:

ثم قال زياد: إنه قد أخبر المحققين أن القاضي كان عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى وأنه قد استثمر في بتيك عند بداية انطلاقها عام 1994. وقد جاء الاستثمار الأول في بتيك من مجموعة رأسماليين مبادرين في مشروع نيوجيرزي.

وكان زياد الذي جاء إلى الولايات المتحدة من لبنان عام 1985 يملك اتصالات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد قام برحلته الأولى إلى السعودية عام 1995 سعياً للحصول على تمويل إضافي لشركته الشابة. وكان قد قيل له إنه يوجد رأسمال يمكن الحصول عليه لمشروعه هناك، وهكذا ذهب إلى هناك.

وقد التقى عندئذٍ بالقاضي وبواحد من أكبر الصيارفة المستثمرين في السعودية. ولدهشته فقد وجد 6 شركات أميركية أخرى للبرمجيات والتكنولوجيا هناك تبحث كلها عن المال أيضاً.

وقال زياد: "وعندما كنت هناك، حضرت اجتماعاً لتجميع الأموال لخمس شركات أميركية وكان هناك مستثمرون لديهم استثمارات مشتركة في عشرات الشركات الأميركية". وقال: إن الشركات ذات أسماء معروفة متداولة في أوساط الصناعات التقنية العليا، بالرغم من أنه رفض أن يذكر أسماءها.

ولم ينجح زياد في إقناع القاضي باستثمار مزيد من الأموال في بتيك. وعندما فاتح رجل الأعمال السعودي بذلك بعد مرور عام، قيل له أن يبحث عن مستثمرين في الولايات المتحدة. فالقاضي كان قد نفض يديه من الشركة.

وفي عام 1999 قامت بتيك باندفاع كبير آخر للحصول على مزيد من الأموال - وفاتحت القاضي بالأمر مرة أخرى. وهكذا عاد زياد إلى السعودية، ومعه موظفوه التنفيذيون، الذين كان كثير منهم أمريكيين يرتدون الأزياء الأميركية النموذجية من الملابس، كي يشرحوا للقاضي وغيره ظروف تقدم الشركة. وعندما انتهوا من التوضيح وعدهم القاضي باستثمار ثلاثة ملايين دولار إضافية. ولكن هذا المبلغ لم يصل إليهم أبداً.

ويشرح زياد انه عند انتهاء وقت مقابلته مع المحققين، انتهى أيضاً تفتيش مكاتب شركة بتيك، وذلك في الصباح الباكر من يوم 6 كانون الأول/ ديسمبر. فوجد أن مواقف السيارات خارج مكاتب الشركة راحت تمتلئ بالمراسلين الصحفيين الذين علموا بخبر التحقيق.[12] وفي هذا الوقت بالذات كان برنامج صباح الخير يا أميركا يثير فزع مشاهديه في جميع أنحاء البلاد بإخبارهم أن المجموعة الإرهابية المخيفة ربما تكون قد تمكنت من الوصول إلى بنية الحكومة الإليكترونية التحتية.

ولم تستغرق القصة وقتاً طويلاً في انتشارها عبر الولايات المتحدة وحول العالم عن طريق شبكات الأخبار، حيث وصفت زيارة الحكومة للشركة في الغالب الأعم من الحالات بأنها غارة شديدة، ووضعت كثير من المنافذ الإعلامية بعض الكلمات الطنانة في عناوين صفحاتها الأولى. فكتبت وكالة يونايتد برس انترناشينال: "الوكلاء

يبحثون عن صلة إرهابية في شركة تقنية". [13] أما صحيفة ديزيريه نيوز في مدينة صولت ليك بولاية يوتاه، فقد التقطت قصة وكالة أسوشييتدبرس المعنونة: "وكلاء الجمارك يغيرون على شركة برمجيات أميركية" [14] وتبعت منافذ الأخبار التقنية خط إثارة مماثل، فكتب موقع مجلة الحاسوب الشخصي على شبكة الإنترنيت: "العملاء الاتحاديون يغيرون على مؤسسة برمجيات" [15]. واستخدمت وكالتا الأنباء الألمانية والفرنسية كلمة "الغارة" في عناوينهما [16]. وكذلك فعلت وكالة اسوشييتدبرس في الولايات المتحدة. وفي برقيتها الأولى نقلت الوكالة عن برنامج صباح الخير يا أميركا، التابع لشبكة ABC قوله إن الشركة قد تعرضت لغارة. (وجاءت قصة لاحقة لأسوشييتدبريس أرسلها كيرت أندرسون مع متابعة لها في اليوم التالي وقد حذفت منها كلمة "غارة" مع ملاحظة ان بتيك قد "وافقت" على التفتيش).

غير أن بعض المنافذ استغنت عن وصف الواقعة بأنها "غارة" فذكرت وكالة كوكس للأخبار أن تحقيقاً، استغرق ثلاثة أشهر فد نجمت عنه عملية تفتيش. وأقامت نيوزويك قصة على موقعها على الشبكة لاحظت فيها "أن مصادر تنفيذ القانون ذكرت أن التفتيش قد تم بعد أن قدم شاهد متعاون وصولاً للمحققين إلى المبنى ليلة الخميس". واحتوت القصة على تفصيل كان غائباً عن كثير من القصص:

ربما تكون بيتك قد اتخذت مؤخراً خطوات للتقليل من شأن علاقاتها المحتملة مع القاضي. ففي الشهر الأخير كانت قصة حياة حسين إبراهيم، العالم الرئيس للشركة تصفه على موقعها من الشبكة بأنه نائب رئيس سابق لشركة تسمى مجموعة BMI، للتمويل والاستثمار، وزعم تقرير في وول ستريت جورنال مؤخراً أن القاضي كان مستثمراً في BMI، وأكد ذلك محاميه. واعتباراً من اليوم، فقد تم حذف الإشارة إلى عمل إبراهيم السابق في BMI من قصة حياته [18]

وبالرغم من أن هذه الصياغة توحي بجهد سري من جانب بتيك، فقد أُعطيَ هذا التفصيل أولوية منخفضةً في القصة. وهو يوضح حقيقة مهمة عن التغطية

الإخبارية المباشرة، وحجة الاهتمام غير المتناسب في الإبلاغ وفي الهجمة المسرعة لتثبيت الحقائق عن شركة بتيك. وقد بولغ بهذا التباين على شبكة أخبار CNN.

وفي أثناء أمسية 6 كانون الأول/ ديسمبر دخل إلى القصة برنامج الاستعراض الكلامي المعنون بوكانان والصحافة، الذي تبثه شبكة MSNBC مع ستيف ايمرسون، "خبير الإرهاب" المقيم التابع للشبكة، وهو يكاد يكون توأماً مستنسخاً لبرنامج كروسفاير (في خط النار) الذي تبثه شبكة CNN. فطلب مضيف ذلك البرنامج المتحرر، بيل بريس، من إيمرسون أن يخبر المشاهدين أولاً عن القاضي، وعضويته في "دزينة القذرين"، وهم مجموعة من المولين السعوديين تشك الولايات المتحدة في أنهم يمولون شبكة أسامة بن لادن الإرهابية، فسأله بطريقة متعمدة لافتة للنظر: "إذا كان [القاضي] عضواً في هذه المجموعة، فلماذا نتعامل تجارياً مع شركة برمجياته؟"

وبغض النظر عن عدم وجود أي دليل يدعم تصنيف شركة بيتك على أنها ملك للقاضي بأي حال من الأحوال، فبعد مناقشة دزينة القذرين، انغمس إيمرسون على الفور في تكهنات شجب وإدانة قبل قطع البث نظراً لصعوبات تقنية.

إيمرسون: إن السؤال هو: كيف يتم تنفيذ هذه العقود في الحكومة الأميركية على أساس المستويات دون أن يقوم أحد بإظهار المتابعة اللازمة للأمر؟.

بريس: نعم.

إيمرسون: هذا هو السؤال الذي نريد معرفة جوابه على ما أعتقد. وأنا لا أستطيع الإجابة إلا بالقول إن هذا هو - نوع الـ... كما أعتقد المفهوم الكامن وراء 11/ 9. فأنتم تختفون تحت شاشة الرادار، فتضعون أنفسكم وراء واجهة غطاء مشروع. فبتيك هي شركة مشروعة بلا شك، ولكن أفضل سيناريو للحالة هو أن الأموال التي كانت هذه الشركة تكسبها كانت تتسرب أرقامها [كذا] إلى القاعدة. أما أسوأ سيناريو لم يثبت حتى الآن فهو أنه كانت هناك دسيسة أو حصان طروادة في البرمجيات.

بريس: حسناً، هذا ما أريد أن أسالك عنه يا ستيف. لأن السؤال المهم الآخر كما أعتقد هو: أيمكن أن يكونوا قد استطاعوا الدخول إلى هذه الوكالات بتجهيزها بنوع من البرمجيات المدفون فيها ما يسمى بأبواب المصايد، أي حصان طروادة كما تقول، مما يعطيهم وصولاً إلى المواد الشديدة السرية داخل كل هذه الوكالات الحكومية؟

إيمرسون: أعتقد أن هذا كان حقيقياً، أقصد خوفاً أرعب المحققين - فيما إذا كان هناك شيء مدفون في لغة البرمجيات المشفرة. وحتى الآن، وبقدر فهمي، فإنه لم يعثر على شيء يؤكد ذلك. ولكن التحقيق لا يزال مستمراً، بخصوص تحليل هوية البرمجيات، ولكن المشكلة الأخرى هي...

بريس: أخشى أن نكون قد فقدنا اتصالنا هنا مع ستيف إيمرسون.

وعلى ضوء كل البيانات التي أصدرتها الوكالات المحققة، حتى في تلك المرحلة المبكرة في 6 كانون الأول/ ديسمبر، فإن أفضل سيناريو لشركة بتيك (لا بل واحداً من سيناريوهات عديدة كلها أفضل من سيناريو إيمرسون) كان هو أن الشركة قد تلقت في إحدى المراحل تمويلاً لم يكن مرتبطاً بنشاط إرهابي بأي حال من الأحوال (وهذا ما سيثبت في آخر الأمر أنه أرجح الاحتمالات). وعلاوة على ذلك فإن وكالة فوكس الإخبارية، منافسة شبكة MSNBC قد ذكرت في مساء يوم 6 كانون الأول/ ديسمبر أن الحكومة قد برأت برمجيات الشركة[20] ولكن أحداً من المشاركين في برنامج بوكانان والصحافة الذي تبثه شبكة MSNBC لم ير أن من المناسب الإشارة إلى تلك الحقيقة.

وكان لدى شبكة CNN آنذاك برنامج (انقرض الآن) يشارك فيه المشاهدون في الاستديو وعنوانه توك باك لايف (الرد على المتكلم على الهواء) يبث في الوقت نفسه مع برنامج بوكانان والصحافة التابع لشبكة MSNBC وكان برنامج الرد على المتكلم على الهواء هذا يذاع من مدينة أطلنطا، وهو يشبه برامج الأحاديث الاستعراضية اليومية في إطاره - وفيه مضيف يجري مقابلة مع ضيوف ذوي خلفيات وآراء

متنوعة، ومشاهدون تتاح لهم فرصة طرح الأسئلة والتعليق على الموضوعات المطروحة في بث حي على الهواء مباشرة. وكانت القصص الإخبارية الكبرى تشكل موضوعات النقاش في هذا الاستعراض. وفي مساء يوم الجمعة، قامت مضيفة البرنامج آرثيل نيفيل باستعراض تقرير على الهواء من المراسل بيل ديلاني بإخبار المشاهدين بأن شركة برمجيات في ماساشوسيتس قد تعرضت لغارة في أثناء الليل. وعندما قدم ديلاني تقريره، اختلف مع المضيفة على كلمة "غارة":

ديلاني: لقد استعملتِ كلمة "غارة" يا آرثيل، لعل من الأفضل أن نكون حريصين، لأننا علمنا في الساعة الماضية أن من الصعب أن نسمي ما حدث غارة في الحقيقة. والشركة لا تعتقد أنه ينبغي تسميته غارة ما دام كبير موظفيها التنفيذيين قد رافق مسؤولي الجمارك إلى مكاتب الشركة الليلة الماضية، عندما بدؤوا بتفريغ البرمجيات.

وقد فعلوا ذلك للتأكد مما إذا كان من الممكن العبث بهذه البرمجيات بأي طريقة قد تمكن المخربين من الوصول إلى أي واحدة من الوكالات التي تباع لها هذه البرمجيات. وقد أعلن شخص مهم هو توم ريدج، رئيس مكتب أمن الوطن الأميركي نفسه في أثناء الساعة أو الساعتين الماضيتين أنه لا يوجد أي دليل أبداً على أن أياً من هذه البرمجيات تستخدم، أو استخدمت، أو يمكن أن تستخدم لمثل تلك الأغراض.[21]

إن ملاحظة ديلاني المبدئية حول تسمية عملية التفتيش "غارة"، تبرز بشكل كامل انعدام الحرص وضبط النفس لدى مراسلي المنافذ الإعلامية الأخرى، وحتى بين صفوف الآخرين من العاملين في شبكة CNN كما أن من الجدير بالذكر أنه في ذلك الحين، وبعد ساعات قليلة فقط من إذاعة برنامج صباح الخير يا أميركا، كان التحقيق الكامل في رواية الخبر يؤكد صحة وصف زياد للأحداث كما نشرته مجلة كومبيوتر وورلد في مقال لها بعد ذلك بأشهر – وهو وصف كان غائباً من القصص الإخبارية الأولى لهذه القضية.

وقدم ديلاني أيضاً وصفاً هادفاً وأقل إثارة للفزع لتسلسل الأحداث الذي أدى إلى تفتيش مقر شركة بتيك. وكانت تقارير أخرى قد ألمحت إلى توسلات "يائسة" لموظفي الشركة التمسوا فيها من مكتب التحقيقات الاتحادي أن يحقق في الارتباطات بالإرهاب ضمن مكاتبهم. وقد أزال تقرير ديلاني هذا الهاجس غير السوي وقدّمَ سيناريو أهدأ بكثير:

ديلاني: إن ياسين القاضي كان مستثمراً في بتيك، وفيما عدا ذلك فقد علمنا أن كيلي آرينا العامل في شبكة CNN قد تحدث مع مصادر قريبة من التحقيق وعلم منها أن الحكومة الأميركية كانت تفحص علاقات بتيك مع ياسين القاضي منذ الأيام التالية لـ 11/ 9.

وسبب ذلك أنه بعد 11/ 9 مباشرة اتصل موظفو هذه الشركة الصغيرة بموظفي تنفيذ القوانين الأميركيين وقالوا لهم: "لقد سمعنا أن ياسين القاضي - الذي كان اسمه كثير التداول منذ 11/ 9 - "هو على قائمة الموضوعين تحت المراقبة. حسناً لقد التقينا بهذا الرجل في السعودية عندما كانت شركتنا الصغيرة في جولة هناك منذ مدة، وقد تم تقديمه لنا"، وقال موظفو بتيك للمسؤولين الحكوميين بعد أيام قليلة من 11/ 9: إن ياسين القاضي قد قدم إليهم في السعودية باعتباره أحد مالكي شركتهم.

وقد أقلقهم ذلك بحيث اتصلوا بالمحققين. وكان التحقيق في علاقات بتيك مع ياسين القاضي قد بدأ قبل ذلك بزمن طويل، منذ الأيام التالية لـ 11/ 9. واستمر حتى بلغ ذروته في الليلة الماضية، عندما قام أسامة زياد، كبير الموظفين التنفيذيين لهذه الشركة، باستقبال موظفي الجمارك هنا.[22]

وقد تضمن تقرير ديلاني أيضاً تعليقاً من جوزيف جونسون نائب رئيس بتيك، الذي تحدث عن قضية كامنة مهمة حول الواقعة بأكملها، وهي الانتماء الديني والعرقي لبعض موظفي الشركة، ومنهم زياد، كبير موظفيها التنفيذيين. وقد أشارت

معظم القصص التي نشرت في الأيام القليلة الأولى إلى أن كثيراً من موظفي بتيك كانوا مسلمين حقاً، ولاحظت إحدى الروايات أن المكتب كانت فيه غرفة منفصلة كمصلى مخصص لذوي العقيدة الإسلامية. (والحقيقة أنه حسبما جاء في تصريح أرسلته الشركة إلى وسائل الإعلام فإن الشركة كان فيها أقل من خمسةٍ وعشرين موظفاً من ذوي الأصول العربية أو العقيدة الإسلامية، من بين أكثر من مئتي شخص استخدمتهم شركة بتيك على مدى تسعة أعوام). ولهذه التفاصيل وقيمتها في سوق الأخبار الآسرة أهمية كبرى لا يمكن الانتقاص منها عندما يأخذ المرء في الحسبان مسارعة كثير من أجهزة الإعلام في المجرى الرئيس إلى وصف التفتيش في شركة بتيك بأنه نقطة تحول دراماتيكي مفاجئ جديد في الحرب على الإرهاب:

ديلاني: والآن، فيما يتعلق برد فعل الشركة أمام عدسات التصوير، فإن ما حصلنا عليه حتى الآن ليس سوى رد فعل نائب رئيسها، جو جونسون:

جونسون [تعليقات مسجلة]: إن ذلك لم يكن مفاجأة لنا. وكما تعرف فإنه كان متوقعاً. فإننا نعيش في زمن من نوع مختلف الآن. فهل تعلم؟ إننا شركة أميركية، وقد مضى علينا في عملنا تسعة أعوام تقريباً. ولدينا أناس مسلمون هنا. وهم مواطنون أميركيون.

ولكننا كنا نتوقع ذلك تماماً. وهكذا فإنني لا أعتقد أن هذا الأمر مختلف أبداً عما يحدث عندما تذهب إلى المطار اليوم، حيث تتعرض لمزيد من الإجراءات الأمنية. وكما تعلم، فقد شككنا بأن شيئاً من هذا القبيل سوف يحدث. ولسوف يحدث. فكان علينا أن نتجاوزه ونتابع عملنا.[23]

وفيما بعد في روايات مجلة كومبيوتر وورلد، وكذلك في عدة روايات في الصحيفة المحلية باتريوت ليدجر، أعيد طرح هذه الموضوعات، في أعقاب تضاؤل أهميتها في أجهزة الإعلام. حيث أعطي وزن كبير لولاء زياد ووطنيته يعادل أهمية مادة القصة الفعلية. ومع ذلك فإن تقرير ديلاني في برنامج توك باك لايف قد

استكشف كثيراً من الموضوعات الحساسة المرتبطة بنوع العمل الصحفي المتهور غير المسؤول الذي تمت ممارسته طيلة استمرار هذه القضية. فبعد اختتام ديلاني لتقريره، استدارت المضيفة آرثيل نيفيل إلى هيئة ضيوفها لسماع تعليقهم، فبدأت بريتشارد بي وهو من المتحدثين في التلفزيون والإذاعة، فأبدى ملاحظة حادة لاذعة:

نيفيل: وأتوجه الآن إلى هيئة ضيوفي، وأبدأ بريتشارد بي فأسأله عن هذه النقطة. عندما تسمع عن هذا التحقيق، ما هي الأفكار التي تخطر ببالك؟

بي: حسناً، يبدو كما لو أن هناك – اسمعي، في أيامنا هذه وعصرنا هذا، فإن كل شيء يستحق أن يجرى التحقيق فيه إن كان هناك أي نوع من القرائن.

ولا يبدو أنه توجد قرائن تذكر ههنا.

وإني لأتساءل إن كانوا سيتفحصون شبكة أخبار فوكس كذلك، فالشركة التي تملكها، وهي نيوز كوربس، يملك السعوديون عشرين بالمائة منها أيضاً؟ فلعل فيها شيئاً شائناً شنيعاً يجري، مع منافستكم لها. فهل أستطيع أن أقول ذلك؟

نيفيل: يمكنك أن تقول أي شيء ترغب فيه يا ريتشارد.

بي: شكراً لك.[24]

وعلى وجه العموم، وبالرغم من وصف المضيفة نيفيل لهذا التفتيش في بادئ الأمر، فإن شريحة الـ CNN قدمت تفحصاً معقولاً ومتوازناً للخبر حتى في أثناء تقديم تقرير شبكة الـ MSNBC لشيء معاكس لذلك. وبعد ذلك ببضع ساعات كان لدى برنامج فوكس الإخباري: القصة الكبرى مع جو جيبسون تقريره الخاص به. فقد وصف المضيف ديفيد آسمان الحادثة أيضاً بأنها "غارة". وكان من الجدير بالملاحظة في هذه الرواية التأكيد الذي وضعه المراسل غريغ جاريت على تشخيص برمجيات الشركة بعد تحقيق مكتب التحقيقات الاتحادي، بالرغم من إصراره على وصف مكاتب الشركة بأنها كانت "تعج بجموع" المحققين:

جاريت: يا ديفيد، كان وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي يتدفقون بجموعهم على المبنى الخلفي، وهو المقر الرئيس لشركة بتيك، التي هي شركة برمجيات مهمة. وكان ما فعلوه هو أنهم جاؤوا بحواسيبهم الخاصة بهم. فلم يستولوا على أية أجهزة، ولم يصادروا أي أقراص صلبة، ولكنهم أفرغوا برمجيات بتيك، ثم قاموا بفحصها اليوم.

وهنا يأتي أهم جزء في القصة. فحسب رواية الحكومة الاتحادية، تم فحص كل البرمجيات. فاتضح أنها نظيفة. فلم تكن هناك أضرار أمنية. وكانت الحكومة تخشى أن تكون القاعدة قد استطاعت عن طريق هذه الشركة أن تصل إلى معلومات مخابراتية شديدة السرية عن العسكريين وعن الحكومة الاتحادية.[25]

وقد تضمن تقرير جاريت جزءاً من تصريح أدلى به بليك بيسون، وهو نائب آخر لرئيس بتيك وصفه جاريت بأنه "مرتاح جداً" ولاحظ أنه خص زميلته في شبكة فوكس، كاترين هيريدج، بخبر تبرئة شركته وإعطائها شهادة بجودة صحتها الأليكترونية.

بيسون: حسب تقرير قناة فوكس الإخبارية الذي صدر في أوائل مساء يوم الجمعة في 6 كانون الأول/ ديسمبر، قالت الحكومة إن برمجيات بتيك سليمة، بعد دراسة شيفرتها بحثاً عن أدلة بأنها تفعل أي شيء غير ما هو معلن عنه، مثل السماح لموظفيها الداخليين بقراءة بيانات حساسة.[26]

ولقد كانت التباينات في تغطية هذه الواقعة على شبكات الأخبار في أوج حدتها في ذلك اليوم الأول من القصة. ولسوء حظ بتيك، فإن منافذ الإعلام المطبوع كانت لديها مساحة أطول لإثارة الاهتمام. فقد نشرت طبعة يوم السبت، 7 كانون الأول/ ديسمبر من النيويورك بوست قصة عن بتيك مليئة بتشويهات خاطئة عما حدث في مكاتب الشركة. فوضعت للقصة عنوانا مثيراً يقول: "غارة مضادة للإرهاب على برمجيات شركة مقرها في ماساشوسيتس". ومنذ البداية أكد مقال الصحيفة على احتمال كون بتيك تعمل بصفةٍ ما كخلية تمويل للقاعدة:

شن وكلاء اتحاديون أمس غارة على مؤسسة للبرمجيات عالية التقنية وفتشوا مكاتبها وملفات حواسيبها بحثاً عن علاقات تربطها برجل أعمال سعودي له ارتباطات مشكوك بها مع شبكة إرهاب القاعدة التابعة لأسامة بن لادن.

وقال مسؤولون اتحاديون إنهم يحققون في المزاعم بأن مالكي بتيك وبعض موظفيها في مقرها في ماساشوسيتس ربما يكونون قد سربوا أموالاً للإرهابيين.

إن فكرة الارتياب في كون مالكي بتيك وموظفيها قد سربوا أموالاً إلى القاعدة، وهي فكرة نسبتها الصحيفة إلى "مسؤولين اتحاديين" غامضين، تناقض رواية زياد الواردة في مقال كومبيوتر وورلد. فهو يقول إن مكتب التحقيقات الاتحادي قد أكد له أنه لم يكن يشتبه بأي واحد من موظفي بتيك آنذاك، ولا بالشركة نفسها. وقد احتوى مقال البوست على تشويه آخر للحقائق: "وقيل بأن بتيك يسيطر عليها ياسين القاضي، رجل الأعمال السعودي الذي جمدت إدارة بوش أرصدته في الولايات المتحدة بعد 11/ 9 بسبب دوره المشبوه كممول للإرهاب". وكانت هذه العبارة، غير المنسوبة لأي أحد، غير مدعمة بأي طريقة.[27]

وفي اليوم نفسه، نشرت النيويورك تايمز قصة كررت المواصفات المشكوك فيها نفسها لتلك الواقعة، بالرغم من أنها قدمت نسخة مبطنة متعددة الطبقات والتلميحات من القصة. ومع ذلك فقد بدأت بخبر غارة شنها عملاء اتحاديون على شركة برمجيات صغيرة في ماساشوسيتس. وكما في مقال البوست، كان هناك اقتباس منقول عن مصدر حكومي غير مسمى يكرر الزعم بأن القاضي له مصلحة جارية ومسيطرة في الشركة، وهو زعم لم يدعم بأي إثبات على الإطلاق:

"إن الشيء المهم هنا هو أن القاضي مدرج على قائمة ممولي الإرهاب، والهيئات الأميركية محظورة بموجب القانون أن تكون لها أي معاملة تجارية مع أي شخص في القائمة" - هكذا قال مسؤول كبير من منفذي القانون تحدث بشرط كتمان هويته.

وقال المسؤول: "إننا متأكدون بأنه هو الممول الرئيس للشركة"، بالرغم من أن المسؤول رفض تقديم أي دليل مفصل يدعم ذلك الاعتقاد. "والسؤال هو: هل كانت الشركة تعلم أن اسمه مدرج على القائمة، وهل استمرت في التعامل معه بالرغم من ذلك؟"(28)

ولكن التايمز نشرت أيضاً تعليقات أدلى به مايكل ج. سوليفان، المدعي الأميركي في بوسطن، وهي تعليقات كانت على طرفي نقيض مع اللهجة المفزعة التي ميزت كثيراً من التغطية، بدءاً من برنامج صباح الخير يا أميركا:

غير أن السيد سوليفان قد أصدر بياناً هذا المساء يقلل فيه من شأن احتمال كون برمجيات بتيك قد استخدمت للوصول إلى بيانات حكومية.

وجاء في البيان: "لقد تم التفتيش في سياق تحقيق جنائي مالي يجري حالياً. وإن تصنيفات أجهزة الإعلام له على أنه تحقيق بأعمال إرهابية هي تصنيفات سابقة لأوانها".

وقال السيد سوليفان أيضاً إن النظر في أنظمة بتيك الحاسوبية "لم يعثر على سبب للاعتقاد بأن لتلك البرمجيات أغراضاً ثانوية أو شيفرة خبيثة، أو أن هناك مخالفة من أي نوع".

وقال: "لم يتم تحديد أي نقاط ضعف وانكشاف فيما يخص أي منتجات تقدمها بيتك. وليس هناك دليل يوحي بأن نظامها معرض لأي ضرر أو يشكل أي مخاطر أمنية".(29)

ولقد تركزت روايات عديدة نشرت في غضون يومين من الواقعة على أن البحث في مكاتب بتيك كان جزءاً من تحقيق أوسع في علاقاتها المالية مع القاضي. وتم التأكيد على تصريحات المسؤولين من أمثال سوليفان بأنه لم يتم العثور على أضرار أمنية في برمجيات الشركة وأن الجانب "الإرهابي" في القصة سابق لأوانه فيما يتعلق بالشركة. أما قصة الاسوشييتدبريس التي جاء بها كيرت أندرسون في

7 كانون الأول/ ديسمبر، والمذكورة آنفاً، فقد تخلت عن كلمة "غارة" ووصفت الحادثة بأنها تفتيش "وافقت عليه" بتيك.

غير أن منافذ إعلامية أصغر ظلت تستخدم هذه الكلمة، وبالرغم من كثرة التقارير التي يجب أن تطمئن القراء، فقد كانت هناك ردة فعل راحت تتطور بسرعة. فقد ظهر مقال في مجلة بروفيداس جورنال بولتين الصادرة في رود آيلاند فيه تصريح منقول عن هيو ماكلير، رئيس تحرير مجلة KM World هي النشرة المذكورة آنفاً، والتي صنفت بتيك كواحدة من "مئة شركة مهمة" قال فيه: "إن بتيك ليست شركة ظلال مشبوهة. إنها منظمة مشروعة."[30] ومع ذلك فقد ذكرت البوسطن غلوب في 8 كانون الأول/ ديسمبر أن الشركة راحت تتلقى سيلاً دافقاً من بريد الكراهية.[31] كما أن الباتريوت ليدجر، الصحيفة اليومية الصادرة في كوينسي، ذكرت أن الشركة قد خسرت لتوها عقداً بمليون دولار، وأنها معرضة لخسارة المزيد من الأعمال التجارية في غمرة الهستريا التي خلقتها حمى أجهزة الإعلام المسعورة[32] كانت آثار التغطية الأولى الساعية للإثارة قد بدأت تكشف عن نفسها فعلاً.

التركيز على الأخبار المحلية، ضد الأخبار الوطنية:

ومع مرور الأيام وعدم ظهور دليل على عمل خاطئ من جانب أي واحد من موظفي بتيك، تخلت منافذ الإعلام الوطنية عن القصة أو كادت، تماماً مثلما اعتادت أن تفعل في كثير من الحالات ببساطة، عندما لا يكون هناك شيء جديد أو آسر يشد اهتمام المشاهدين. غير أن إحدى المطبوعات على المستوى المحلي ظلت تتابع قصة بتيك شهوراً عديدة – وهي باتريوت ليدجر الصحيفة اليومية الصادرة في كوينسي، بولاية ماساشوسيتس.

فبالنسبة لمراسلي باتريوت ليدجر، كانت حالة بتيك تمثل بئراً يمكن القيام برحلات كثيرة إليه لأن من المحتمل أن يدوم اهتمام قرائها به إلى أبعد بكثير من اهتمام الجمهور على المستوى الوطني. وقد استفادوا كثيراً بالتأكيد من وجود

موضوع بتيك لديهم كي يكتبوا عنه بشكل مستفيض. ومع ذلك، كانت التغطية في باتريوت ليدجر حيوية من ناحيتين:

فأولاً: عالجت الصحيفة على الصعيد المحلي الضرر الذي لحق بسمعة الشركة: فاستكشفت أبعاد ما حدث في أعقاب الاهتمام المحموم بالقصة في أجهزة الإعلام الوطنية، ولو كان ذلك الاهتمام قصيراً؛ وأثارت أسئلة حول معالجة الوكالات الوطنية للقضية: وأفسحت مجالاً لبروز أصوات موظفي بتيك.

وثانياً: فعلت الصحيفة بالضبط ما لم تفعله أجهزة الإعلام الوطنية، فأمضت وقتاً لتغطية القصة بأكملها ولم تقتصر على الأجزاء التي تشد انتباه أكبر عدد ممكن من القراء والمشاهدين. إن الفرق بين التغطية المحلية والتغطية الوطنية في هذه القضية مهم؛ لأن الشمولية في الأولى تفضح عيوب الأخيرة.

وكانت الباتريوت ليدجر قد كتبت عن بتيك أولاً وقبل عام كامل من التفتيش في 7 كانون الأول/ ديسمبر عام 2002. ففي عدد 27 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001، صور مقال في القسم التجاري من الصحيفة نمو الشركة من مشروع مكافح إلى شركة متحدة ناجحة قادرة على المنافسة لها زبائن بارزون من أمثال إدارة الطيران الاتحادية. ففي المقال المعنون "قبل المنعطف"، أجرى كيث ريغان مقابلة مع جورج باترسون، كبير الموظفين الماليين والمنسق الرئيس في شركة بتيك، الذي أوضح أن إحدى زبائن بتيك، وهي شركة مرافق كبرى، قد وفرت سبعة وأربعين مليون دولار من تكاليف التشغيل بعد تطبيقها لبرمجيات بتيك في قسم تقانة المعلومات فيها؛ مما أعطى مردوداً للاستثمار قدره 3500 بالمائة. وقال بيترسون لصحيفة باتريوت ليدجر: "إن أرقاماً كهذه تبيع نفسها بنفسها" (أي تجد رواجاً). وقد احتوى ذلك المقال في عام 2001 كذلك تعليقات عديدة من مؤسس الشركة ورئيس موظفيها التنفيذيين، أسامة زياد. وفي ذلك الحين، لم تكن هناك أهمية لتفاصيل مثل بلد زياد الأصلي أو انتمائه الديني. فلم يشملهما المقال، لأنه كان يركز في آخر الأمر على الناحية العملية التجارية فحسب.

ولكن هذا كله قد تغير بالطبع في العام التالي، عندما انقض وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي على المدينة وتبعتهم على الأثر فرقة طوارئ كاملة من مراسلي أجهزة الإعلام الوطنية. ولقد نشرت الباتريوت ليدجر قصتها الأولى عن الواقعة يوم الجمعة في 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 2002 فذكرت غارة بعد منتصف الليل على الشركة، وضمنتها معظم التفاصيل الموجودة في رواية وكالة الأسوشييتد بريس وقصص المنافذ الإعلامية الوطنية الأخرى، مثل تراث زياد اللبناني. وكانت لمراسلي الصحيفة المحلية ميزة معرفة البلدة على نحو حميم أكثر التصاقاً. فشملت قصتها تعليقات من مصادر محلية عن خاتمة القصة.

"كان يبدو أنهم أناس شرفاء، فلم تكن تحوم حولهم أي شبهة"، كما قال توماس أوكونيل مدير الخدمات الإدارية لخليج مارينا، التي كانت تؤجر مساحة لمكاتب بتيك.

وقال أوكونيل: إنه لم يساعد وكلاء الجمارك على دخول مكتب الشركة في الليلة الماضية. وقال عن زياد: "يبدو أنه رجل أعمال ذكي فطن، ولم تكن لنا أي مشكلة معه على الإطلاق".

أما آماندا إنغلز، النادلة في دكان شطائر خليج مارينا في بناية فيكتوري رود، فقد قالت: إن شقيق زياد كثيراً ما كان يأتي للحصول على غداء شقيقه. وقالت: إن أسامة زياد لم يكن ودوداً.

وقالت: إنهما كانا يأتيان بانتظام، ولكنهما توقفا عن ذلك قبل حوالي شهرين.(34)

كان الكلام المنقول عن أوكونيل له صلة بالموضوع، ولكن إضافة تقييم أنغلز لسلوك شقيق زياد في هذا الوقت بالذات هو شيء يثير الشكوك. فقد أسهمت تعليقاتها، ولو عن غير قصد، في سحابة الريبة التي كانت تتشكل بسرعة فوق رئيس موظفي بتيك التنفيذي. إذ ما هي النسبة المئوية للزبائن الذين يصفهم مستخدمو مطاعم الوجبات السريعة، عند الضغط عليهم بالسؤال، بأنهم "ودودون"؟ وما الذي

قصدته النادلة آنغلز بقولها إن زياداً لم يكن كذلك؟ وما أهمية كون زياد قد تخلى عن رعاية دكان شطائر خليج مارينا؟ فلعل الأخوين قررا تجربة مؤسسة أخرى، أو أنهما ببساطة لم يعودا يستسيغان شطائر ذلك المخزن. لم تكن هناك طريقة لمعرفة حقيقة الأمر بالرغم من أن هذه المسألة لم تكن لها علاقة بالقصة في آخر الأمر، فإنه في غمرة دوامة الذعر التي بدأتها رواية صباح الخير يا أميركا، كانت التفاصيل التافهة والضئيلة وحتى غير ذات الصلة قد تكتسب مغزىً مصطنعاً تماماً وينذر بالشؤم. فالمشاهد الذي يرى التقارير على تلفزيون شبكة ABC أو شبكة MSNBC ثم يلتفت إلى صفحات باتريوت ليدجر قد يجد بعض الأهمية في هذا التغيير المفاجئ الذي يبدو جذرياً وكبيراً في عادات الأكل لدى زياد وأخيه، ولكن لو كانت هناك صلة تبرز احتواء القصة على هذه الأمور، فقد كان على المراسلين أن يوضحوا هذه الصلة.

وكانت طبعة اليوم التالي من باتريوت ليدجر تحتوي على ما لا يقل عن خمس قصص كاملة عن قضية بتيك، وكلها على الصفحتين الأوليين -. فبالنسبة للصحيفة كانت القصة تعادل في حجمها حجم أي خبر تحصل عليه مدينة كوينسي. وكانت القصة الافتتاحية المعنونة: "الشركة التي تعرضت للغارة تنكر صلتها بالإرهاب"، تبدأ من حيث انتهت قصة اليوم الأسبق فتجري تفحصاً إضافياً لاستثمارات القاضي وتعترف بالفوضى الملتبسة التي تحيط بهذه القضية.

قال مسؤولو بتيك: إنهم قد تعاونوا بشكل كامل مع التحقيق، وأنكروا كل التقارير السابقة عن غارة سرية شنتها السلطات الاتحادية في الهزيع الأخير من الليل. فقد سمح أسامة زياد، الموظف التنفيذي الرئيس، للمحققين بدخول المبنى في حوالي الثامنة مساء يوم الخميس كي يقوموا بالتفتيش. وتنوي الشركة أن تستمر في مساعدة التحقيق الحكومي، كما قال جونسون.[35]

وفي ذلك الحين كان اهتمام أجهزة الإعلام نفسه قد صار جزءاً من القصة. فقد احتوى المقال على ملاحظة كيفية سعي بتيك المحموم للاحتفاظ بالزبائن وسط

معمعة هذا النزاع. وقد أخبرت الشركة المراسلين عند تلك النقطة أن هناك عقداً مهدداً بالخطر قيمته مليون دولار. كما خرجت على الناس رواية صباح الخير يا أميركا - هي الأخرى:

تنظر الشركة في مسألة طلب اعتذار من شبكة ABC الإخبارية، التي كانت أول من أذاع القصة عن التفتيش الحكومي ضمن برنامجها صباح الخير يا أميركا يوم الجمعة، وقال بليك بيسن نائب رئيس مبيعات الشركة: "إن هذه القصة لم تكن حقيقية. بل إن من الواضح أنها أفضل مثال على الصحافة الصفراء. وهذا شيء محزن حقاً".[36]

وقد شملت القصة كذلك تعليقات مايكل سوليفان حول كون وصف أجهزة الإعلام للتفتيش بأنه تحقيق في الإرهاب هو وصف سابق لأوانه. وخصصت إحدى القصص في طبعة النهار لمعالجة حصرية لما نجم عن التغطية الإعلامية من آثار. وأظهرت القصة على وجه التحديد التأثيرات السلبية السيئة الحظ لما تنشره أجهزة الإعلام الوطنية.

واتصل بالشركة زبائن آخرون قائلين: إنهم يخططون لسحب معاملاتهم التجارية معها. وتلقت بتيك سيلا من بريد الكراهية الإليكتروني يحذر موظفيها، حسب قول جونسون، بعبارة:"عودوا إلى الشرق الأوسط، أيها الإرهابيون".[37]

وتتفحص المقالات الباقية في 7 كانون الأول/ ديسمبر الجوانب المختلفة من القضية: فيعالج أحدها المسائل التقنية المتعلقة ببرمجيات بتيك، ويشمل رأي خبير يقول لعله لا يوجد أي خطر في استعمال تلك البرمجيات.[38] وكانت إحدى القصص الأخرى متابعة بطريقة مّا للصورة السابقة المنشورة في كانون الأول 2001، تركز على زياد، مع فارق أن انتماءه الإسلامي صار جزءاً من الصورة هذه المرة.

وزياد، المسلم، هو عضو نشيط في مركز ولاية نيو إنغلاند في كوينسي بوينت، يحضر الصلوات الدينية في معظم أيام الجمعة، التي هي عطلة المسلمين

الأسبوعية. وقد وصفه أحد الذين يحضرونها هناك بأنه تقي. وقال زائدة حسن شو، مدير مكتب المركز:"إنه رجل لطيف جداً ورائع. ويؤدي صلواته هنا على الدوام".[39]

وما إن حل يوم التاسع من كانون الأول/ ديسمبر حتى كفّت الباتريوت ليدجر عن تسمية التفتيش غارة، وأبعدت تركيزها عن التحقيق الذي تناقصت أهميته، وركزت بدلاً من ذلك على تأثير الاهتمام السلبي المنصب على الشركة. وفي 10 كانون الأول/ ديسمبر نشرت افتتاحية حول القضية بدأتها بالقول: "إن عملية التفتيش في شركة البرمجيات في خليج مارينا يوم الخميس الماضي بدت في أول الأمر كأنها قصة كبيرة"، ثم أثارت الصحيفة أسئلة لم تلق إجابة عن التحقيق، ودعت إلى محاسبة الحكومة على واقعة تركت هدفها "يتلوى في الريح" فقالت في الافتتاحية:

لقد تضررت بتيك. وأخذت تعاني من أسوأ علاقة ممكنة في أعين عامة الناس وهي الاشتباه بعلاقتها مع الإرهابيين. وعندما تراجع الناطقون الحكوميون عن شبهاتهم في وقت متأخر من يوم الجمعة، كانت القصة قد صارت من الأخبار الوطنية طيلة ذلك النهار.[40]

وكان من المثير للاهتمام أن افتتاحية 10 كانون الأول/ ديسمبر قد وضعت عبء تبرئة اسم بتيك على كاهل الحكومة تماماً. بالرغم من أنها أشارت إلى التقارير المفرطة التحمس في أجهزة الإعلام وآثارها الضارة. وقدر للتغطية في الصحيفة أن تستمر أشهراً عديدة على أية حال. وكانت هذه هي النقطة الحساسة التي افترقت عندها طرق الصحافة المحلية والصحافة الوطنية.

فبينما استمرت الباتريوت ليدجر في متابعة القصة عندما تناقصت الإثارة فيها كثيراً، تخلت عنا الصحافة الوطنية ببساطة وانتقلت إلى غيرها، فلم تعد تهتم بالتريث عند قصة اتضح أنها لم تكن مليئة بالدراما كما كان المحررون يظنون. ومن جهة، يمكن توضيح ذلك بسهولة، إذ إن تأثير الاهتمام الإعلامي في شركة مقرها

في كوينسي قد يكون مثيراً لاهتمام الناس في كوينسي. ولكن في سائر أنحاء البلاد كانت تحدث أخبار أهم. ومن الجهة المعاكسة، فقد كانت عناصر النسخة الأولية وغير المذكورة في التغطية من القصة هي الأجدر بشد الانتباه الوطني. وكانت تلك العناصر هي التي سببت أكبر الأضرار. ويكاد يكون من المؤكد أن البريد الإليكتروني الذي أرسل إلى بتيك كما هو موصوف أعلاه قد نجم عن التغطية الوطنية للواقعة في 6 كانون الأول/ ديسمبر. ولن يكون مدهشاً للمرء أن يعلم أن معظم كتاب ذلك البريد لم يكونوا قد سمعوا بالشركة من قبل على الإطلاق.

وقد ذكرت المقالات اللاحقة في باتريوت ليدجر المشكلات المالية داخل بتيك، ورد الفعل المستمر والاستجابات من المجتمع المحلي المسلم، ومتابعات ما يستجد في وضع التحقيق. ومن الغريب أنه بحلول يوم 22 كانون الثاني/ يناير عام 2003 كانت الصحيفة قد عادت إلى الإشارة إلى الحادثة على أنها غارة.[41] وفي اليوم التالي، ذكرت أن السناتور تشارلز ي. غراسلي (الجمهوري عن ولاية آيوا) كان يدعو مكتب التحقيقات الاتحادي إلى إجراء مزيد من التدقيق في برمجيات بتيك بحثاً عن علاقات محتملة بالإرهاب، وذلك بالرغم من أن توم ريتش، مدير أمن الوطن، كان قد برأ برمجيات الشركة[42].

ثم استخدمت الباتريوت ليدجر حالة بتيك في أيار/ مايو عام 2003 كجزء من تحليلها لتأثير لائحة قانون الوطنية الأميركي على الحريات المدنية. ونقلت عن زياد قوله: انه لا يعتقد بأن تجميع المعلومات العنصرية قد لعب دوراً في واقعة كانون الأول/ ديسمبر المنصرم.

قال أسامة زياد، صاحب شركة بتيك لتطوير البرمجيات في كوينسي: إن تجميع المعلومات العنصري لم يلعب دوراً في تفتيش السلطات الاتحادية لشركته في الشتاء الماضي.

ومع ذلك فإنه يعترض على أحكام قانون الوطنية التي يعتقد بأنها تعتدي على حريات الأميركيين المدنية.

وقال زياد في مقابلة معه هذا الأسبوع: "لا أعتقد أن هذه هي الطريقة التي تعالج بها القضية الراهنة. بل هذا ما يريده الإرهابيون - أن نخسر قيمنا. فعلينا أن لا نضحي بحرياتنا وحقوقنا المدنية أبداً".

وكانت شركة زياد قد تعرضت للتفتيش في كانون الأول/ ديسمبر الماضي بسبب الاشتباه في ارتباطها بممول للإرهاب من السعودية. وقد أنكر زياد الارتباط بعنف. ولم توجه أي اتهامات إليه أو إلى المسؤولين في شركته.

وقد أمسك الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ومجموعات أخرى بقضية بتيك وغيرها في سائر أنحاء البلاد كأمثلة على تعسف الحكومة الناجم عن قانون الوطنية.

وقالت كارول روز المديرة التنفيذية للاتحاد: "إن ما نشهده هو كمية لا مثيل لها من السلطة تتجمع في يد الفرع التنفيذي من الحكومة. فقد حدث تغيير جذري في نظام الضوابط والموازين الذي كان يحمي حقوقنا المدنية طيلة القرنين الماضيين".(43)

ولئن كان هناك أي شخص في موقع يمكنه البت فيما إذا كان تجميع المعلومات العنصرية قد لعب دوراً في قيام الحكومة فعلاً بالتفتيش، فإن هذا الشخص هو زياد. ويبدو اعتقاده مبرراً على ضوء التغطية التي تم تحليلها حتى الآن. وبدلاً من ذلك فإن أجهزة إعلام مفرطة التحمس قد جعلت شركته وموظفيها ضحايا لما ساد البلاد من الهستريا في أعقاب 11/ 9 - حتى وان لم تكن تلك الأجهزة مدفوعة بنزعة التمييز بل بمزيج من التصعيد الدائم لقصة مثيرة تزيد التوزيع، ونزعة إرضاء تحيزات جمهورها المتحامل.

غير أن المشكلات لم تنته عند هذا الحد. بل كان هناك عنصر آخر في تغطية أجهزة الإعلام الوطنية الفورية المباشرة للتحقيق في شركة بتيك، ولعله هو العنصر الأكثر مدعاة للقلق. ذلك أن هيوارد كيرتز، كاتب العمود الصحفي في الواشنطن بوست ومضيف البرنامج الإعلامي مصادر موثوقة الذي تبثه شبكة CNN، كتب عن

جانب من التحقيق لم يرد له ذكر في أي مكان آخر، بعد يوم واحد فقط من نشر القصة لأول مرة في صباح الخير يا أميركا، وتصور الأسرار التي يكشفها تقرير كيرتز تنافس المنافذ الإعلامية - المستعجلة لاقتناص قصة كبرى - على الدخول في ترتيبات لتبادل الخدمات واحدة بواحدة مع مكتب التحقيقات الاتحادي، حتى قبل وقت طويل من وصول أول الوكلاء إلى مكاتب بتيك أصلاً.

وليس من غير المألوف أن يجري المراسلون المكلفون بتغطية أخبار تحقيقات جنائية بعض الترتيبات مع الوكالات التي تقوم بالتحقيق، وهي صفقات يوافق فيها المراسل على إيقاف نشر القصة حتى تصبح الوكالات جاهزة للتحرك، وفي المقابل تعده الوكالات بمنحه تغطية حصرية لا تعطى لغيره، أو تعطيه إنذاراً مبكراً قبل اعتقال شخص ما (وكان هذا النوع من الترتيب جزءاً بارزاً من نهاية فيلم "الشخص الداخلي" في عام 1999، الذي يصور بطريقة دراميــة محاولات منتج برنامج 60 دقيقة، لويل بيرغمان، لبث مقابلة مثيرة للجدل والخلاف على شاشة التلفزيون. وفي الفلم يكتشف بيرغمان (الذي يصور شخصيته الممثل آل باسيتو) أن وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي على وشك اعتقال شخص ما في قضية تفجير قنابل، فيتحدث هاتفياً مع قائد التحقيق، الذي يحذره من نشر كلمة واحدة، وفي المقابل يعده بأن "يخصه وحده" بالخبر. وهكذا ينتهي الأمر بانفراد شبكة كولومبيا الإذاعية (CBS) بتغطية حصرية لعملية الاعتقال، فتسبق الشبكات الأخرى إلى القصة).

وفي حالة بتيك، كما جاء في مقال كيرتز، كان يبدو أن ما لا يقل عن ثمانية منافذ إخبارية - بما فيها شبكات الإذاعة الإخبارية الكبرى الثلاث كلها - كانت تعلم بالتحقيق قبل وقت طويل من عملية التفتيش الفعلية في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2002. وفي المقال المعنون: "ثغرة تفسد سبقاً صحفياً: عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي يفشلون في الوفاء بوعد إخباري" كتب كيرتز:

"كانت ثماني منظمات إخبارية تعلم سلفاً بأمر التحقيق، وقد وافقت على إيقاف نشر القصة، حسبما قالت مصادر حكومية. ولكن المنفذ الإخباري الذي ظل منشغلاً

بالقضية أطول من غيره، وهو محطة CBS في بوسطن، لم يخبر بأن الغارة كانت وشيكة.

وقال جو برغانتينو، المراسل في تلفزيون WBZ ببوسطن: "لقد وعدونا لأننا وافقنا على التريث بإعلامنا قبل شن الغارة. وفي النهاية لم يحدث ذلك. ولقد أصبنا بخيبة أمل بالتأكيد. فقد كذبوا علينا. فكان ذلك تطوراً مثيراً للقلق والإزعاج".

وحسبما جاء في المقال، فإن محطة تلفزيون WBZ المتفرعة من شبكة CBS بدأت تحقق بوضع شركة بتيك عندما اتصلت امرأة أعمال محلية بالمحطة لتستفسر عن مشروعية الشركة بعد أن كانت قد اتصلت بمكتب التحقيقات الاتحادي للغرض نفسه فلم تحصل على جواب. وعندما علمت السلطات بأن برغانتينو كان يتشمم الأخبار فيما حوله، أمرته وزارة الخزانة أن يتريث لأسباب تتعلق "بالأمن القومي". وفي المقابل وعدته بأنه سيتلقى إنذاراً مسبقاً بعملية التفتيش.

ولا يذكر مقال كيرتز حقيقة أنه لم تكن هناك غارة أبداً، بالرغم من أن تقريراً أذيع في اليوم السابق على شاشة CNN قد أثار مشكلة حول كلمة "غارة". والواقع أن كيرتز يكتب أن الشركة قد تعرضت لغارة، وأنه يقال إن بتيك يمولها القاضي، هكذا باستخدام الفعل المضارع للزمن الحاضر آنذاك.

وكان أكثر الأشياء إثارة للأعصاب فيما تكشف عنه المقال هو أن فراغ صبر المنظمات الإخبارية قد أثر بالفعل على تسلسل الوقائع التي حدثت في مكاتب بتيك.

لعل أجهزة الإعلام قد حرضت السلطات على عمل في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقد قال برغانتينو: "لقد ناقشنا معهم نفاد صبرنا حول هذا الأمر. وعند إحدى النقاط قلنا لهم إننا ننظر في أمر النشر في الأسبوع التالي. ولم يكن هناك أي تهديد".

وتلقى براين بروس، مراسل الـ ABC خبراً من مصادره يوم الخميس بأن "منظمات إخبارية أخرى قد خرقت الاتفاق، وإننا ينبغي أن نعي بأن شيئاً ما قد

يحدث في الساعات الأربع والعشرين التالية". كانت عاصفة ثلجية كبرى قد أغلقت مطارات نيويورك، وهكذا أرسلت شبكة ABC موظفيها بالقطار على عجل إلى ساحة وقوف السيارات خارج مكاتب بتيك في كوينسي.

وتابع برغنتينو التذمر من كونه قد ترك خارج الحلبة ففاته تصوير لقطات لعملية تفتيش منتصف الليل، التي لا بد أنها شكلت بالنسبة لشبكة CBS إذاعة خبر يعادل الدفع بالقاذورات. وقد اختتم كيرتز قصته بملاحظة أن "حقوق التبجح مهمة في التلفزيون. فقد تبجح موقع المحطة على الشبكة بأن "الغارة نتيجة مباشرة لتحقيق قام به فريق تابع للقناة الرابعة في محطة WBZ الأولى".(44)

وبعبارات أخرى، فإن هذه المحطة التابعة لشبكة CBS كانت تدعي الفضل في اختلاق خبر لم يحدث. وبالرغم من الخبر الذي لم يحدث – إذ لم يطرح اسم أي شخص في الشركة كمشتبه به، ولم تذكر وكالات التحقيق مثالاً واحداً كانت فيه منتجات الشركة تعد غير سليمة بأي حال من الأحوال – فإن الضرر المالي الناجم عن مجرد تصور وجود عمل خاطئ كان حقيقياً جداً. فقد ضاعت ملايين الدولارات على الفور، حسبما جاء في تصريح أصدرته الشركة لوسائل الإعلام، وضاعت كذلك عشرات الملايين من الربح المحتمل. ومن غير المحتمل أن تكون شبكة CBS مستعدة لقبول كونها صاحبة الفضل في ذلك.

وكما اتضح في عدد كبير من الحالات البارزة إعلامياً، والتي كانت أحدثها حالتا ريتشارد جيويل ووين هولي، فإن قوة حملة لتشويه السمعة جيدة التوجيه والتركيز في أجهزة الإعلام الوطنية هي قوة كاسحة غلابة حقاً، والسبب في ذلك بسيط تماماً كما هو مثير للغيظ.

إن هناك فرقاً حرجاً حساساً بين التحقيق الجنائي وبين الإبلاغ عنه في وسائل الإعلام. فأدوات القانون التي تلاحق المشبوهين مثلومة متبلدة الإحساس، وقد تخطئ كما ثبت في مناسبات لا حصر لها. ومع ذلك فإن هناك عقداً إلزامياً بين

تلك الأدوات وأي شخص يتعرض للتحقيق، أي إن إجراءات المقاضاة الأصولية سوف تتبع، فإذا كانت الأدلة في صالح المتهم فإن اسمه سوف يتبرأ. أما مع وسائل الإعلام فليس هناك عقد كهذا. فالصحيفة، أو البرنامج الإخباري التلفزيوني يستطيعان، حسب مزاجيهما، أن يسلطا الانتباه الوطني على شخص مشتبه بجريمة، فيعطيان مصداقية للتحقيق بمجرد الإبلاغ عنه. فإذا ارتأى (صباح الخير يا أميركا)، أو (نيويورك تايمز) أو (بوكانان والصحافة) أن من المناسب أن يخصصوا مواردهم النفيسة من الوقت والطاقة لتحقيق ما، فإن من المؤكد أنه يجب أن يكون لذلك سبب وجيه. فإذا لم يسفر التحقيق عن شيء، فإن تلك الوسائط الإخبارية ليست ملزمة بأن تنفق أي وقت في الإبلاغ عن المحصلة كالوقت الذي أنفقته على الإمكانية المجردة لجريمة مشتبه في أمرها. فليس هناك عقد. وهذا ما تعلمته بتيك، ورئيسها وموظفوها. فبرغم كل التغطية التي حظيت بها القصة في ذينك اليومين الأولين، لم تظهر سوى قصاصة جزئية صغيرة فيما يخص العواقب. فلم يقم أحد بإجراء تصحيح كلمة "غارة". وبالرغم من كل التفاصيل الفوضوية المربكة، وتشغيل أجهزة الإنذار، والتحذيرات المبالغ فيها من كارثة، فإن حالة بتيك تظهر بشكل جلي قوة الكلمة الخطأ.

وأخيراً، ففي حالة ما إذا كان أي شخص قد أخطأ فهم هذه النقطة بشكل كلي، فإننا نورد تعريف كلمة الغارة:

غارة (اسم):

1- هجوم مفاجئ تشنه قوى مسلحة صغيرة.

2- دخول مفاجئ بالقوة إلى مكان ما تقوم به الشرطة: كالغارة على وكر للقمار.

3- دخول إلى منطقة شخص آخر بغرض الاستيلاء على سلع أو نفائس.

4- عملية افتراسية تشن ضد خصم منافس، وخاصة في محاولة اجتذاب موظفي منظمة منافسة أو أعضائها.

5- محاولة لفرض السيطرة على شركة، كما في الحصول على غالبية أسهمها.

6- محاولة المضاربين تخفيض أسعار الأسهم بعمليات بيع منسقة.

المصدر: (الطبعة الرابعة من قاموس التراث الأميركي للغة الإنجليزية).

"ثالوث شوني": الاقتراب من الجنون وأجنحته
في برامج العروض الكلامية:

كانت مناسبة مرور العام الأول على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر حدثاً إعلامياً هائلاً كالقنبلة. فقد أولته شبكات الأخبار المتلفزة تغطية على مدار الساعة. وأدى قيام الحكومة الاتحادية برفع درجة الإنذار من خطر الإرهاب إلى مستوى اللون البرتقالي لأول مرة في تاريخ جهاز الإنذار بالألوان المشفرة إلى إضافة شعور بالرعب إلى العواطف التي كانت معقدة طوال الأسبوع بكامله. وفي وسط هذا الجو المشحون بتوتر عالٍ حدث شيء ما في مطعم شوني بمدينة كالهون في ولاية جورجيا.

كان ثلاثة رجال يدل مظهرهم بوضوح على أنهم من أصل عربي يتناولون وجبة في صباح يوم 13 أيلول/ سبتمبر عام 2002 في مطعم شوني. وتصادف أن كانت تتناول الغداء في الوقت نفسه ممرضة من كارترزفيل بولاية جورجيا تدعى يونيس ستون مع ولدها. وعند نقطة ما، اقتنعت هذه المرأة بأن الرجال الثلاثة، الذين كانت تسمع حديثهم بشكل متقطع، كانوا منهمكين إما بالتخطيط لهجوم إرهابي على الولايات المتحدة، أو برواية النكت عن مرور عام على هجمات 11/ 9. فاتصلت ستون هذه بالسلطات. وفي غضون ساعات أوقفت سيارتا الرجال الثلاثة - الذين تبين أنهم طلبة يدرسون الطب - بالقوة على امتداد لطريق فلوريدا يعرف باسم درب التمساح (آلليغاتور آلي).

ونجم عن هذه الحادثة سيرك إعلامي، فقد جاءت في أعقاب الذكرى السنوية. فقطعت البرامج التلفزيونية في صباح الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2002

بصور حية على الهواء مباشرة من الجزء المنغلق من الطريق الذي أوقفت فيه سيارتا الرجال الثلاثة، وراح فريق الخبراء يفتش في حذر عن متفجرات فيها.

فلم يعثر على شيء. وعند نهاية اليوم كانت سلسلة الأحداث كلها قد وقعت في الوقت نفسه تحت الأضواء المركزة والنزاع. فقد أنكر الرجال الثلاثة - وهم قمبيز بط، وأيمن غيث، وعمر شوداري - أنهم كانوا يعلقون - بالمزاح أو غير المزاح - على الهجمات الإرهابية أو على الذكرى السنوية لـ 11/ 9، وقالوا لأجهزة الإعلام: إن ستون قد اجتزأت محادثتهم وأساءت تفسيرها؛ وعلى الأخص إشارتها لتعليقات حول عبارة "هدمها" التي ربطتها بالبنايات، بينما كانوا يقصدون سيارة. وتحدثت يونيس ستون بدورها إلى الصحافة فدافعت عن عملها، وأصرت على أن أولئك الرجال كانوا يناقشون مؤامرة إرهابية بالفعل، وربما على سبيل النكتة كرد فعل على النظرات التمييزية التي كانت توجهها إليهم ستون وزبائن آخرون. وفي آخر الأمر لم توجه اتهامات للرجال الثلاثة، بالرغم من أن ملف التحقيق معهم ظل مفتوحاً حتى شهر حزيران/ يونيو عام 2003.

وكما في حالة بتيك، فإن كثيراً من المنافذ الإخبارية أبلغت عما تبين أنه معلومات خاطئة في وقت سابق، حتى بعد أن راحت القصة تتطور. فكانت هناك قضية ما قيل عن اصطدام السيارة الأولى من السيارتين بكوة دفع الرسوم على الطريق قبيل إيقافها. فعند نقطة مّا في أثناء إرسال التقارير الإخبارية الأولى برزت هذه التفاصيل، وتم الإبلاغ عنها في كثير من الحالات على أنها حقائق، فكتبت الواشنطن بوست في 14 أيلول/ سبتمبر: "بدأت هذه القصة المليئة بالمشاحنات بعد منتصف الليل في بكرة هذا الصباح عندما أسرعت سيارة فاخترقت كوة الرسوم خارج مدينة نابولي بولاية فلوريدا دون دفع الرسم المطلوب وهو 75 سنتاً".[45] وقد أنكر الرجال الثلاثة أن تكون سيارتاهم قد نسفتا تلك الكوة في مرات عديدة ظهروا فيها على شاشة التلفزيون على مدى الأيام التالية. وواجهوا في بعض الحالات

تشككاً وردود فعل عدوانية تماماً من الذين أجروا المقابلات معهم بشأن هذه النقطة. فكانوا يقولون للعرب: إن الشرطة هي التي قالت: إنهم نسفوا كوة الرسوم. ومن المؤكد أن الشرطة لا تكذب. والواقع انه عندما أذيع شريط الفيديو الذي التقط للكوة تلك الليلة، اتضح أن التهمة كانت زائفة. فكان من المذهل أن مقال الواشنطن بوست قد عالج مسالة الإرهاب بتشكك في صحتها ومع ذلك كان فهمه للأمر خاطئاً: "ولكن هناك أشياء كثيرة لا تستقيم. فإذا كانوا إرهابيين فلماذا يتكلمون بصوت عال عن خططهم في مكان عام؟ ولماذا يدفعون ثمن وجبتهم ببطاقات الائتمان؟ ثم لماذا يحرثون طريقهم عبر صدم كوة الرسوم على الطريق؟".(46)

ويبدو أن كثيراً من المراسلين قد سلموا بصحة الفرضية القائلة بأن الرجال كانوا يتفكهون بالنكت، متجاهلين ما يبدو أنه التفسير الأرجح لما حدث: فقد لاحظت يونيس ستون الرجال الثلاثة، ورأت أنهم عرب في مطعم لعله لم يكن يستقبل كثيراً من العرب. فأساءت فهم الأجزاء التي سمعتها من محادثتهم كما تبينتها. وكما أمرت الحكومة المواطنين الأميركيين في مناسبات عديدة، فقد اتصلت بالسلطات لتشاطرها قلقها ومخاوفها. فحققت السلطات بالأمر ووجدت أنه كله سوء فهم.

فلم تكن هناك مشكلة إذن، إلا عندما تدخلت أجهزة الإعلام. ونتيجة للتغطية الهستيرية، التي من الإنصاف القول إنها ركزت بقدر متساو على احتمال كون يونيس ستون امرأة متحاملة اختلطت عليها الأمور، واحتمال كون الرجال الثلاثة يهددون بنسف بناية (وكان التركيز غير عادل ولا منصف في الحالتين) فقد طرد الرجال الثلاثة من كلية الطب التي كانوا مسجلين فيها. وانتهى الأمر بالسيدة ستون في المشفى للعلاج من آلام في صدرها. وسيتم نسيان المعمعة كلها. ولكن الجدير بالتذكر هو المدى الذي كان يسمح للبعض بالوصول إليه في أجهزة الإعلام بلا عقاب.

ولقد كان أبشع عمل ارتبط بقصة شوني هذه، وأحد أسوأ الكتابات المعادية للعرب بفظاظة في أعقاب 11/ 9 هو الذي جاء من آن كولتر إياها، المحافظة المتعالمة

الجدلية التي صار شعارها الشنيع مشهوراً بيشاعته في أعقاب 11/ 9 مباشرة عندما هتفت: "أن نغزو بلادهم، ونقتل قادتهم ونرغمهم على اعتناق النصرانية." (وقد أنهت مجلة ناشنال ريفيو علاقتها مع كولتر بعد ذلك بوقت قصير.)

فكتبت كولتر عن الحادثة في عمودها المسمى "القانون والحرية" على موقع وورلدنيت ديلي مستودعاً من النزعة المحافظة ونشرت عمودها على الموقع في الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2002، بعد ما يقرب من أسبوع كامل من تلك الواقعة وجعلت عنوانه "وهكذا يدخل ثلاثة عرب مقصفاً". . . . ، ثم انحدرت إلى جعجعة تافهة لا طعم لها. فبدأت تصف الحادثة باستعارة بعض كلمات يونيس ستون عن أقوال الرجال الثلاثة، فابتعدت بها عن السياق ولم تنسبها لأحد، بل كأنها كانت تنقل عن نص حرفي لواقعة شهدتها بنفسها، فكأنها سمعت الرجال يقولون:

"إذا كان الناس يظنون أن 11/ 9 هي شيء خطير، فلينتظروا حتى يروا 13/ 9".

"هل تعتقد أنه سيتهدم؟"

"حسناً، إذا لم يتهدم فإن لي اتصالاتي. ولسوف أجلب ما يكفي لهدمه".

وكانت العبارات التالية لذلك وضيعة وبشعة: "وقد أخذت الوطنية يونيس ستون أرقام سياراتهم واتصلت بالشرطة بينما غادر المسلمون المرحون (وكان بودي أن أعطيكم أسماءهم، ولكنها في غاية التعقيد. ولحراس غوانتانامو سبب وجيه لاستخدام الأرقام بدل الأسماء.)"[47] فهذا النوع من اللغة الملتهبة المتعصبة العمياء هو وسيلة كولتر المفضلة الخطابية الطنانة، التي أكسبتها الملاحظة التالية من مراسل الغارديان جوناثان فريدلاند: "إنها تستطيع بجملتين فقط أن تعزف على وتر التعصب المفضوح، ثم تلينهما بسطر فيه من الاستفزاز ما يجعل القارئ يظن أنها تمزح، ثم تختتم أداءها بتشنيع كاسح التلطيخ للعدو المتحرر. لقد حولت هذه الأنغام المتكررة إلى شكل من أشكال الفن".[48]

وعلى أية حال، فقد ارتأت كولتر أن من المناسب أن لا تذكر أسماء الرجال الثلاثة في عمودها بأكمله، وراحت تشير إليهم بدلاً من ذلك بكلمة "المسلمين" فكررتها ما لا يقل عن عشر مرات. وأشارت إليهم بعبارة "الجواسيس الثلاثة"، وكررت عبارة صدمهم لكوة الرسوم على الطريق: "في تلك الليلة، بعد منتصف الليل، قامت إحدى السيارتين اللتين يقودهما المسلمون بصدم كوة رسوم – على الأقل حسب رواية الجميع ما عدا منارات الصدق هؤلاء". وبالطبع، في هذه النقطة ثبت أن الرجال الثلاثة كانوا منارات صدق بالضبط.

ثم اتهمت كولتر هؤلاء الرجال بأنهم "اتهموا الأميركيين، ولاسيما الجنوبيين منهم، بأنهم عنصريون جهلة" ولكي تدعم ادعاءها اقتطفت عبارة من "شقيقة واحد" (من المسلمين البغيضين الذين لا أسماء لهم)، ولكن العبارة المقتبسة لم يكن فيها مثل هذا الاتهام، ولم يكن ذلك عجيباً.

وهكذا يستمر عمودها بقولها:

والحقيقة أن عدم القراءة هو الذي ضلل الأميركيين فجعلهم يتشدقون بالهتاف الغوغائي الأجوف عن كون الإسلام "دين سلام"...

إن المسلمين غير الإرهابيين يطلقون إشارة خطر كاذبة عندما يلعبون هذه الألعاب... وبدلاً من الاغتذاء بكراهية أميركا للتحامل، ينبغي على هؤلاء الأولاد التافهين أن يستفيدوا من قدرة أميركا على المغفرة، ويعترفوا بأنهم فعلوا شيئاً غبياً بالفعل، ويكفوا عن الكذب.[49]

إن آراء كولتر لها ما يبررها كلما ظهرت على شاشات شبكة فوكس الإخبارية أو شبكة MSNBC، وكتبها تباع منها نسخ كافية إلى درجة أن دار نشر راندوم قد أعلنت في حزيران/ يونيو عام 2003 أن قسم كراون للنشر التابع لها سوف يدشن إعادة طبع لكل مؤلفاتها ذات النزعة المحافظة المتشددة، بدءاً بآخر هدية من كولتر للعالم وهو كتابها المعنون: "الخيانة: خيانة الأحرار من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب".[50]

وعند النظر إلى الصورة الأوسع، فإن من السهل أن يتبع المرء، صعداً على منحدر شديد الانزلاق، المواقف التي تشكل بيئة إعلامية مع كولتر. ففي تموز/ يوليو عام 2002 شعر بيل أوريلي، مضيف برنامج الاستعراض الكلامي على شبكة فوكس الإخبارية ببوادر نزاع تتململ في جامعة نورث كارولاينا في تشابل هيل. فقد كان من بين الكتب المطلوب قراءتها كتوجيه لصف في السنة الأولى كتاب عنوانه: طريقة لفهم القرآن: موضوعات الوحي المبكرة، ترجمة مايكل سيلز، الباحث الإسلامي في كلية هافرفورد. فقام أوريلي بدعوة الدكتور روبرت كيركباتريك، الذي اختار الكتاب، لإجراء مناقشة معه في برنامجه الكلامي المعنون "العامل الأوريلي"، وبادأه أوريلي بالقول "يا سلام. إنك تتسبب في كل أنواع المتاعب هناك. فهذا موضوع مثير للخلاف والجدل، أليس كذلك؟ فلماذا اخترته؟" فأجاب كيركباتريك بأنه في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11/ 9، كانت الكلية تريد إعطاء الطالب المستجد القادم إليها فكرة عن العقائد الأساسية في الإسلام. وهي فكرة تكهن بأن معظم الأميركيين لا يملكونها. فرد عليه أوريلي:"إننا نعرف ما هي العقائد الأساسية في الإسلام. اقصد: ما علاقة ذلك بأي طالب مستجد قادم إلى جامعة نورث كارولاينا؟ " (والحقيقة إن تقريراً لمنظمة الدقة في الإبلاغ، التي هي الرقيب على الإنصاف في الإعلام، قد اكتشف أن كثيرا من الأميركيين يفتقرون حتى إلى فهم أبسط الأمور الأساسية الأولية عن الإسلام.)[51]

وفي أثناء المناقشة التي تلت ذلك، رفض أوريلي هذه المهمة التعليمية الموكلة إلى الطلبة المستجدين كحلقة بحث، مفترضاً أنها ترغمهم على التشرب بالعقيدة الدينية الإسلامية. فاختلف معه كيركباتريك وأشار إلى أن الطلبة لديهم الخيار في كتابة مقال من ثلاثمائة كلمة عن سبب عدم رغبتهم في قراءة الكتاب، كبديل عن عدم قراءته فعلاً. فقال أوريلي: "أنا لن أقرأ الكتاب، وسأقول لك لماذا. أنا ما كنت لأقرأ كتاب كفاحي كذلك. ولو كنت طالباً مستجداً ذاهباً إلى جامعة نورث كارولاينا عام 1941، وقلت لي أنت كأستاذ: اقرأ كفاحي، لقلت لك: أيها الأستاذ مع كل الاحترام لك، إنس الموضوع. أنا لن أقرأ هذا الكتاب"[52].

وقد اجتذبت هذه القطعة من برنامج العامل الأوريلي انتباهاً وطنياً. وكان مما يدعو إلى تقدير الصحف والمجلات في جميع أنحاء البلد أنها أجمعت على تأييد الأستاذ كيركباتريك فيما كان من الواضح أنه متابعة أكاديمية تعليمية مشروعة تماماً. فوصفت بوفالو نيوز الهجوم على هذه الوظيفة المعطاة للطلبة بأنه "معاد للفكر العقلي على أفضل الفروض ورقابة على أسوئها".[53] وعندما أقامت رابطة العوائل الأميركية المحافظة دعوى قضائية فاشلة على جامعة نورث كارولاينا لإلغاء هذه الوظيفة، وصفتها ويندي كامينر، كاتبة العمود الصحفي في الأميركان بروسبكت، بأنها "أغبى دعوى وأشدها إثارة للضجيج الكريه في هذا الصيف"[54] وكتبت صحيفة لانكاستر إنتليجانس جورنال: "إن على المؤسسات التربوية التزاماً بتثقيف طلبتها حول العالم الذي نعيش فيه. ويجب أن تكون لها الحرية في تعريف طلبتها على كتب ونصوص تتصادم مع أنماط السلوك والعادات الحالية".[55] وهاجمت افتتاحيات كثيرة أورلي بالذات. فوصفت فيلادلفيا إنكوايرر الكتاب بأنه "ترياق ناجح للأغبياء المتشدقين من أمثال السيد أوريلي، الذين يتاجرون بإذكاء نار العداوة".[56]. كما كتبت بيرغن كاونتي ركورد، الصادرة في نيوجيرزي أن "واحداً من المعلقين المحافظين قارنه مع جعل الطلاب يقرؤون كتاب كفاحي لهتلر في عام 1941"[57]

ورد أوريلي على الانتقادات الموجهة ضده على برنامجه، فأنكر بشكل سخيف بأنه كان يقارن بين القرآن وكتاب كفاحي. وقدمت شبكة ABC الإخبارية مقطعاً في برنامجها نايتلاين في 22 آب/ أغسطس عام 2002 اعتبره أوريلي تحدياً مُهيناً لوجهة نظره. وفي استعراضه الذي قدمه في 26 آب/ أغسطس، اقتبس اوريلي من ذلك المقطع قوله: "إن بيل أوريلي مضيف برنامج الاستعراض الكلامي الشعبي على شبكة فوكس الإخبارية، قد جعل من الوظيفة الدراسية في الجامعة قضية وطنية. فقد سأل لماذا ينبغي على الطلبة أن يدرسوا ما أسماه دين العدو؟" ورد أوريلي في ارتباك:"هل برنامج نايتلاين جاد؟ ما هو الدين المقصود هنا؟ هل هو البوذية؟ ومن

أين يأتي مفهوم الجهاد؟ أعطوني فرصة. فأنا لم أقل أبداً أن الطلبة ينبغي أن لا يدرسوا الإسلام، بل قلت إنه يجب عدم إرغامهم على دراسته كشرط لقبولهم في الجامعة". (58)

وبالطبع فقد كان قد تأكد في بداية هذا النزاع في أثناء المقابلة الأصلية مع كيركباتريك أن الطلبة كان لديهم الخيار أن لا يقرؤوا الكتاب وأن يكتبوا بدلا عن ذلك مقالاً قصيراً حول عدم رغبتهم في قراءته. كما أن فكرة إرغام الطلبة على قراءة الكتاب ليحصلوا على القبول كانت فكرة مضللة خادعة. فقد كانت الوظيفة معطاة لطلبة السنة الأولى المستجدين - وهم طلبة كانوا قد قبلوا فعلاً - وكان المساق التعليمي جزءاً من التوجيه. فكان باستطاعة الطالب أن يزعم أنه قرأ الكتاب دون أن يكون قد فعل، وبذلك يتجنب كتابة مقال، وأن ينام فلا يسمع شيئاً في أثناء مناقشته، ولن تكون لذلك عواقب. فلا إضرار بمعدل درجات الطالب ولا سحب لقبوله من الجامعة. فلم يكن أحد ليرغم على عمل أي شيء سوى ما هو مفروض عمله في الكلية، أي أن يتعلم طلبتها أشياء جديدة. ولعله لم يكن مستغرباً، بل مرضياً، أن رايلي قد عجز عن إقناع الطلبة الذين قرؤوا الكتاب وشاركوا في مناقشته حتى أن يتذمروا بشكل كاف لتبرير حملته الصليبية على تلك الوظيفة الدراسية. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر، بعد زمن طويل من هبوط حدة النزاع، دعا أوريلي اثنين من طلبة السنة الأولى بجامعة نورث كارولاينا إلى الظهور في برنامجه العامل الأوريلي كي يستخلص منهم بعض المعلومات المفيدة، ملاحظاً أن مئات من الطلبة المستجدين قد قرؤوا الكتاب، بالرغم من أن الجامعة كانت قد "تراجعت" عن طلبها ذلك منهم بسبب عرضه التلفزيوني وغيره. فسأل الطالبيّن عن أفكارهما حول الكتاب. فردّ الطالب الأول، بول شتاينبيرغر: "أعتقد أن الكتاب كان جيداً". وتابع يقول: إنه لم يتعلم الكثير عن الأعمال اليومية في الإسلام (وبهذا فضح زيف نظرية إرغام الطلبة على التشرب بالعقيدة الإسلامية). وقال الطالب الثاني، رايان تاك: "حسناً، أعتقد أنه كان من الكتب التي من المهم أن يقرأها المرء، وخاصة بعد

هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وكنت أظن أن هذه الهجمات لم تتأثر مباشرة بنقص معرفتنا بهذه الثقافة. ولكن من المؤكد أن هذا النقص هو سبب سوء فهمنا لهؤلاء الناس، ولهذه الثقافة، ولهذا الدين، و"......

وعند هذه النقطة تحداه أوريلي حول موضوع إساءة الفهم والتصوير. وعندما أوضح تاك، وهو المسيحي، أنه قد تعلم عن وجود تشابهات كثيرة بين دينه وبين الإسلام ردّ أوريلي باقتباس آية من القرآن لم تكن مذكورة في (كتاب طريقة لفهم القرآن): **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾**. ثم سأله أوريلي:

"هل تعتقد يا سيد تاك أن من الإنصاف أن لا يعطى لكم هذا النوع من النصوص لتهضموها مثل الأشياء اللطيفة عن القرآن؟ ولم يظهر أن تاك قد اقتنع، وهكذا راح أوريلي يجادل بأن الطلبة قد أعطي لهم "منشور دعاية" استبعدت منه العناصر السلبية للدين. فرد شتاينبرغر على ذلك بقوله: "أعتقد أنه كان يجب السماح لنا بقراءة الكتاب كي نحكم عليه بأنفسنا" ثم بعد أخذٍ وردٍّ حول النص المقتبس، قال شتاينبرغر: "إن القطعة لا تحرض على أعمال إرهابية. إنها لا تقول: اذهبوا واقتلوا كل واحد "وعندئذ لجأ أوريلي إلى التذرع بكبر سنه، قائلاً إنه قد درس في كلية، وفي معهد للخريجين (مرتين!) وأنه حسب تقديره فإن (كتاب طريقة لفهم القرآن) "أداة لها جدول أعمال مقصود".[59]

وكان من سخرية القدر أن الأثر الباقي للنزاع كان شيئاً لم يرحب به أوريلي - وهو ذكرى مقارنته بين القرآن وكفاحي. ففي أواخر أيار/ مايو عام 2003، بعد عام تقريباً، ظهر أوريلي في معرض الكتب الأمريكية في لوس أنجلوس كي يروج لكتابه القادم. وفي أثناء جلسة أسئلة وأجوبة مع تلقي مكالمات من المستمعين أذيعت على شبكة 2C-SPAN، انتقده أحدهم بالهاتف على تلك المقارنة مرة أخرى. فرفض أوريلي بغضب الافتراض بأنه أجرى تلك المقارنة، تماماً كما فعل عدة مرات من قبل.

وقد قدر للانتباه الذي أثاره حول نفسه أن يستمر كهاجس ينتابه حتى بعد زمن طويل من تحول ذلك الكتاب (طريقة لفهم القرآن) إلى ذكرى بعيدة في أذهان الطلبة المستجدّين في جامعة نورث كارولاينا تماماً مثل باقي التوجيهات التعليمية.

وهناك أيضاً قضية سامي العريان، الأستاذ في جامعة فلوريدا الذي اعتقل في عام 2003 بتهمة مساعدة منظمة إرهابية معروفة، من بين تهم أخرى. ومنذ البداية، طبقت أجهزة الإعلام طابع النزاع في هذه الحالة. فبعد هجمات 11/ 9 مباشرة، قام أوريلي باستضافة العريان في برنامجه (العامل الأوريلي)، وشرع يستنطقه حول ارتباطاته المزعومة بمنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وخلقت تلك المقابلة ضجة كبيرة، فتلقت الجامعة تهديدات بحيث اضطرت في آخر الأمر إلى تجميد عمل العريان فيها. وظل العريان يؤكد براءته طيلة عام ونصف العام قبل اعتقاله، واستمر يؤكد براءته وهو ينتظر المحاكمة.

ومهما تكن نتيجة القضية، فإن دروس قضيتي بتيك وشوني لا تزال قابلة للتطبيق. والواقع أن إيريك بويهلر، مراسل (مجلة صالون)، كان قد كتب استعراضاً مفصلاً للتغطية الإعلامية لقضية العريان، التي كانت قد بدأت قبل زمن طويل من مقابلته مع أوريلي.[60] وإن أي تحليل هنا سيقتصر على تعقب خطى جهود بويهلر، ولذا فإني أترك الأمر لتلك الجهود، وأكتفي بملاحظة أنه اعتباراً من حزيران/ يونيو عام 2003 توقفت أو كادت تغطية هذه القضية، سواء بشكل منصف ومتوازن أم بشكل آخر، منذ اعتقال العريان. ويعود ذلك جزئياً إلى تحديد تاريخ متأخر لمحاكمة الأستاذ. فلن يمثل أمام محكمة للإجابة عن التهم الموجهة إليه إلا في عام 2005 وقد تحدى محاموه هذه المدة المتطاولة من الانتظار؛ لأنها تنكر على العريان حقه الدستوري في محاكمة سريعة، غير أن الحكومة رفضت هذا التحدي، متذرعة "بالأمن القومي" الذي يبدو أنه صار رداءً فضفاضاً تستخدمه الحكومة لكل الأغراض. واستضاف أوريلي المحامين في برنامجه وأتاح لهم وقتاً تلفزيونياً.[61]

وقد استمرت صحيفة بطرسبرغ تايمز في متابعة القصة. فقدمت صورة صحفية لابنة العريان لينا، تظهر حالة الإحباط التي تعيشها منذ اعتقاله.[62]

ولكن القصة قد انتهت من الناحية الفعلية بالنسبة للمجرى العام لوسائل الإعلام. فبطريقة عكسية غريبة كان اعتقال العريان نهاية - لا بداية - لقصة بدأت على الصعيد الوطني مع مقابلة أوريلي الأولى له، وكان أوريلي قد نصحه فيها قائلاً: إنه لو كان يعمل مع وكالة المخابرات المركزية "فإنني سأتابعك أينما ذهبت". وهكذا فإن التغطية الوطنية المحمومة الجامحة التي أرّختها قصص بويهلر في مجلة صالون أدت إلى نبوءة تحقق نفسها: فعلى مدى عامين تقريباً كانت تلك التغطية تكاد تطالب بإجراء أخير يبررها - وهو اعتقال الرجل. فمن يدري مدى حجم الانتباه الذي ستلقاه المحاكمة؟ أما الآن، فإن العريان قيد الاعتقال ووسائل الإعلام قد فرغت من أمره أو كادت.

إن المشكلة الأكبر، مشكلة الإصرار الذي لا ينتهي على وضع الإسلام في أجهزة الإعلام ضمن سياق الإرهاب حصراً، تقوض حتى جهود العاملين ضد الإسلام بشكل محدد. فليس من الصعب العثور على ممثلين للعرب أو المسلمين على شبكات التلفزة الإخبارية. ولعل مشاهد الأخبار العادي صار يعرف جيمس زغبي. رئيس المعهد الأمريكي العربي (وشقيقه جون زغبي مستطلع الآراء السياسية)، وحسين عبيش، الناطق باسم اللجنة الأمريكية - العربية لمكافحة التمييز. فقد ظهرا على تلك الشبكات بشكل منتظم في العامين الماضيين. غير أنه ليس من السهل العثور على عربي أو مسلم ليس على الهواء ليجيب أسئلة المضيف أو ضيف آخر عن عمل إرهابي، بل حتى عن كل الأعمال الإرهابية. ومن سخرية القدر بالطبع أن الزغبي وعبيش يمثلان منظمات أو مجموعات تمثل القواعد الشعبية ولا تهدف إلى الربح، بل يتركز اهتمامها الأولي الأساسي على تقديم صورة إيجابية عن الأمريكيين العرب وحماية حقوقهم المدنية. ومع ذلك ففي المكان الذي يتيح لهما الوصول إلى معظم

الناس - أي التلفزيون - كثيراً ما يتم تصويرهما في زاوية محصورة، حيث تكون كل نقطة يرغبان في عرضها مسبوقة بعبارة حتمية مثل: "إن الإرهاب عمل خاطئ طبعاً، ولكن" ......

وهذا ما حدث بالضبط في حلقة يوم 19 أيار/ مايو عام 2003 من برنامج (سكاربارا كنتري) الكلامي الاستعراضي المذاع على شبكة MSNBC ومضيف هذا البرنامج هو جو سكاربارا، العضو الجمهوري السابق في الكونغرس. وعندما انتهت عضويته عام 2001، قفز فوق الهوة الهائلة الفاصلة بين المتعصبين المحليين في الأرياف، وبين المتعالمين في شبكات التلفزيون الإخبارية. وبرنامج سكاربارا كنتري، الذي دشن في عام 2003، يكاد يكون تقليداً بلا حياء لبرنامج (العامل الأوريلي). فالإطار هو هو، وعنوان "المسألة الحقيقية" في البرنامج الأول يقابل عنوان "تذكرة بنقاط الحديث" في البرنامج الأخير.. ويمثل كل منهما التعليق الذي يبدأ به كل من هذين البرنامجين. إن سكاربارا في الصراع بين ضيوف برنامجه يتبنى وعد اوريلي لضيوفه: "سوف أعطيكم الكلمة الأخيرة" وهو وعد نادراً ما يفي به. وفي 19/ أيار/ مايو كان أول ضيفين لسكاربارا هما الزغبي، ومارك ريجيف، الناطق باسم السفارة الإسرائيلية. وكانت الحلقة تركز على "المنعطف العنيف لخارطة الطريق إلى السلام" حسب صياغة سكاربارا - وهو سلسلة من التفجيرات الانتحارية وعمليات الانتقام في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وبعد أن لاحظ سكاربارا أن منظمة حماس قد تبنت المسؤولية عن مصرع ثلاثة عشر شخصاً في أربع هجمات نفذت في عطلة نهاية الأسبوع المنصرم، قام بتقديم الزغبي بعرض مقطع من تصريح للناطق باسم حماس جوهره هو التحذير من هجمات أخرى ما دامت الأوضاع في الأراضي المحتلة مستمرة في التدهور.

ثم وجه سكاربارا كلامه إلى الزغبي "معذرة، ولكن، أليست خريطة الطريق إلى السلام تتحدث عن دولة فلسطينية يا سيد زغبي؟ و أليست تتطلب حكومة تمثيلية

منتخبة بحرية؟"وهكذا، بطريقة سخيفة منافية للعقل، تم وضع الزغبي فوراً في موقع الناطق باسم حماس، وبالطبع فقد اضطر إلى الإشارة إلى أن منظمة حماس لا تتحدث باسم الفلسطينيين، وأن أعمالها تعاكس عملية السلام بصورة مباشرة ولم يستطع الزغبي أن يشير إلى أن العنف حلقة مفرغة من الجانبين إلا بعد أن قال ذلك، وأضاف إليه أن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة تستمر في التدهور بينما المستوطنات آخذة في التوسع، فرد عليه سكاربارا: "إنك على حق يا سيد زغبي انه لوضع رهيب، رهيب، رهيب"[63]

ومن الضيوف كثيري التردد على البرامج الكلامية الموجهة سياسياً أسامة سبلاني، اللبناني الأصل، المحرر والناشر لصحيفة الأخبار الأميركية العربية (أراب أميركان نيوز)، التي تصدر في دير بورن، بولاية ميتشغان. وهي أقدم الصحف الأميركية العربية وأكبرها كما لاحظت ليزا م. كولينز في قصة كتبتها عن سبلاني تحت عنوان "المدافع عن العرب" ونشرتها في ديترويت مترو تايمز. في البرنامج الكلامي المحلي (ستريت بيت)، الذي عرض على شاشة شبكة UPN في ديترويت، وهي تابعة لشبكة CBS وكان موضوع حلقة ذلك اليوم هو الحرب الوشيكة على العراق.

وكما روت كولينز، فإن تارا وول، مضيفة البرنامج، وحلقة الوصل السابقة بين مدينة ديترويت وحاكم ميتشغان الجمهوري جون أنغلز، استضافت مناقشة حول مائدة مستديرة عن الحرب مع عدة ضيوف كان منهم سبلاني. وقبل أن تبدأ عملية التسجيل خاطبته وول: "دعني أسأل، هل أنت عربي أم فلسطيني؟"وقيل: إن سبلاني أعلم وول بأن سؤالها قريب من سؤال امرأة من ميتشغان عما إذا كانت من الولايات المتحدة. والواقع أن تلك كانت طريقة مهذبة لوصف الواقعة. فقد كان سؤال وول هراءً يفضح جهلاً مطبقاً. ولقد كان من المذهل تماماً أن تستضيف وول استعراضاً كلامياً عن الأحداث الراهنة دون أن تعرف عنها شيئاً، ولكن كولينز روت أنه بعد بدء التسجيل قالت وول لسبلاني: يمكنك القول بأنني أشاهد أخبار فوكس كثيراً. فأنا أحب بيل أوريلي". فقال لها سبلاني: إنه لو عرف ذلك، لما جاء لحضور برنامجها.

وبالفعل، فقد كانت وول تسترشد بكثير من مرتكزات الشبكات الإخبارية، فسألت سبلاني:"ألا ينبغي على صدام أن يرحل ببساطة؟"، وذلك في وسط مناقشة أعلنت فيها هي نفسها أن الحرب "هي الخيار الوحيد".[64] وكان من بين ضيوفها الآخرين صحفي آخر، هو نائب رئيس فرع الحزب الجمهوري في الولاية، ومدير فرع المقاطعة لأمن الوطن. ولكن المضيفة طلبت من سبلاني أن يجيب عن صدام حسين، وكأنه بحكم كونه عربياً يستطيع أن يجب سؤالاً عن العراق أحسن من أي شخص آخر.

ويكاد يكون من المؤكد تماماً أن الترابط المتواصل بين المتكلمين العرب أو المسلمين، وخطر الحرب الوشيكة والإرهاب سينغرس في أذهان المشاهدين. ويشرح مقال كتبه نوتون في النيوزويك آثار هجمات 11/ 9 على المجتمع العربي في ديربورن، التي كانت ثاني مدينة خارج الشرق الأوسط من حيث حجم التجمع العربي فيها (فالتجمع الأكبر موجود في العاصمة الفرنسية باريس.) فكتب نوتون أنه في صباح يوم الثلاثاء المذكور تلقى سبلاني مكالمة هاتفية، قال له فيها صوت المتكلم على الطرف الآخر: "من الأفضل لك أن تدعو الله أن لا يكون للعرب أي دخل في هذه الهجمات، وإلا فإن دبرك ستكون هي الضحية التالية يا سبلاني". وتبعت ذلك دزينة من المكالمات المماثلة على الأقل". وكثير منها كانت تحث اللبناني على العودة إلى بلده". وذكر نوتون أن تلك المكالمات كانت بالنسبة لسبلاني نذير وتذكير بالعنف الذي انفجر في ديربورن في أعقاب التفجيرات في أوكلاهوما سيتي - قبل 11/ 9، وهي التي اعتبرت أفظع عمل إرهابي ارتكب في الولايات المتحدة، وقد ثبت أنها من عمل تيموثي ماكفي.[65] وفي تلك الحادثة، تم إحراق متاجر أميركيين عرب وتخريب منازلهم. ولا يمكن تجاهل دور وسائل الإعلام في تغذية المواقف التي أدت إلى تلك الجرائم. ففي أعقاب تفجير المبنى الاتحادي في مدينة أوكلاهوما مباشرة، ظهر ستيف إيمرسون على الهواء ليعلن أن من المؤكد تقريباً أن هذه التفجيرات من عمل مسلمين متطرفين، ولم يكن في ذلك مستنداً على أي أساس سوى "خبرته" في شؤون الإرهاب، وهي خبرة تشكك فيها كثيرون.

كما أنه لم يكن مدهشاً أن يجد المرء أن كثيراً من المتهمين بارتكاب أسوأ أعمال العنف ذات الدوافع السياسية في الولايات المتحدة لا يتصورهم عامة الناس على أنهم إرهابيون - ما داموا غير منحدرين من أصول عربية أو منتسبين إلى العقيدة الإسلامية. ففي أيار/ مايو 2003 اعتقلت السلطات الاتحادية إيريك رودولف لعلاقته بتفجيرات الحديقة الأولومبية في مدينة أطلنطا بولاية جورجيا عام 1996 وكذلك بهجمات على عيادات الإجهاض وعلى نادٍ ليلي للمثليّين الشاذين جنسياً. وبعد وقت قصير من اعتقال رودولف ظهر في النيويورك تايمز مقالان بقلم جيفري جيتلمان ذكر فيهما أن رودولف تلقى دعماً في مناطق نورث كارولاينا، حيث كان مكتب التحقيقات الاتحادي يعتقد أنه تلقى الطعام والمأوى من السكان المحليين. وكتب جيتلمان أن شكوك المكتب بمساعدة السكان للمتهم الهارب قد أدت إلى انتشار العداء بينهم للمكتب المذكور؛ وقد اقتبس من أحد السكان قوله:"لا أحد هنا يتغاضى عن الاغتيال. ولكنني أعتقد أن كثيراً من الناس ليسوا متأكدين من الطرف الذي يقفون إلى جانبه". والحق أن قضية تصور الناس لوضع رودولف في مدينتي مورفي وبيتشتري بولاية نورث كارولاينا كانت تتصل اتصالاً واضحاً وصريحاً بمسالة ما إذا كانت الجرائم المتهم بارتكابها تشكل إرهاباً - وقد شملت تلك الجرائم قتل امرأة وجرح أكثر من مئة شخص في الحديقة الأولومبية، وقتل شرطي مجاز من وظيفته في تفجير عيادة إجهاض، وتفجير النادي الليلي للمثليّين الشاذين جنسياً". إنه مسيحي وأنا مسيحية، وهو قد كرس حياته لمكافحة الإجهاض. فتلك هي قيمنا. وأنا لا أعتقد أن ما قام به عمل إرهابي". هكذا تكلمت كريستال ديفيز الساكنة في بلدة مورفي في إحدى قصص جيتلمان.[66]

ولعل هذا فقط هو فهم الذين كانوا يعرفون رودولف. ولكن وسائط الإعلام تتبنى المقاييس المزدوجة نفسها وتسعى لإدامتها، حسبما ترى تقارير منفصلة لهيئة الإنصاف والدقة في الإبلاغ. فهناك تقرير من عام 2000 يطرح هذا السؤال: "لماذا لا يثير المشبوهون بتفجير القنابل من البيض والأميركيين إلا ما يتراوح من واحد

على عشرة إلى واحد على عشرين من اهتمام أجهزة الإعلام بالمشبوهين بالتفجيرات من العرب؟"(67) ويعد ذلك بثلاثة أعوام قام رسام الكايكاتير توم تومورو بمعالجة المشكلة نفسها - وهي لا تزال قائمة - بصورة لاذعة في مسلسلته الهزلية هذا العالم الحديث. فكتب عنواناً تحت إحدى لوحاته يقول: "لعلك لم تسمع بهذا الخبر، ولكن مكتب التحقيقات الاتحادي في سبوكين قد اعتقل شخصين إرهابيين لامتلاكهما وثائق عسكرية سرية - بما فيها من مواد تتعلق بالحرب الكيمائية والنووية والحيوية"... ثم في داخل اللوحة يجيب رجل قلق: "إن هذا رهيب. فمن هما؟ هل هما عراقيان؟ أم من القاعدة؟ أم من حماس؟"ويجيب بطريق التناقضات سباركي التابع لبرنامج هذا العالم الحديث قائلاً: "آه، إنهما في الحقيقة اثنان من دعاة تفوق العنصر الأبيض"، ويرد عليه الرجل:"آه، لقد حسبت أنك قلت إنهما إرهابيان".(68)

وكان هناك تقرير آخر لهيئة الإنصاف والدقة في الإبلاغ صادر عام 1995 يختتم بالاستنتاج التالي:

إن وسائط الإعلام مليئة بالتقارير عن "التهديد الإسلامي" من "الإرهابيين المسلمين المتشددين" الذين يتآمرون للقيام "بأعمال عنف أصولية إسلامية" إلى درجة أن المرء يعذر الأميركي العادي غير المسلم إذا استنتج أن "الأصوليين" في الإسلام لديهم دورة تدريب على أعمال الهدم. فلا عجب إذنْ إن كان 45 بالمائة من الأميركيين، حسبما جاء في استطلاع للآراء جرى مؤخراً، يوافقون على أن "المسلمين يميلون إلى التعصب".

ويلاحظ التقرير أيضاً أنه عند الإبلاغ عن "عنف إسلامي"... فإن وسائط الإعلام كثيراً ما تحدد المسلمين بذكر دينهم، بينما ليس من المحتمل أن يقرأ المرء عن "عنف مسيحي" في قصة عن الأعمال المناهضة للإجهاض.(69)

ومع مراعاة حالة الأوضاع الموصوفة في بداية هذا الفصل، فإن من الواضح أن أجهزة الإعلام مستمرة في تجاهل تقارير هيئة الإنصاف والدقة في الإبلاغ. وهذا ينطبق أيضاً على كتاب إدوارد سعيد (تغطية الإسلام). فذلك الكتاب يقدم كل أنواع التغطية ذات المشكلات المستعصية المحللة هنا. فالدروس المستقاة في الحالتين لم تتح لها أية فرصة إزاء هجمات التغطية الإعلامية التي لجأت إلى أقل الأفكار جاذبية مما نجم عن هجمات 11/ 9، هذا إن كانت قد عولجت بجدية أصلاً. فالمرء لا يحتاج إلى أبعد من النظر في حالات أسامة زياد والموظفين الآخرين في شركة بتيك، وطلبة الطب الثلاثة الذين تصادف وجودهم في المكان الخطأ في الزمن الخطأ، وأسامة سبلاني، أو أي واحد من ضحايا الجرائم ذات الحافز العنصري التي وردت في تقرير الهيئة الأميركية - العربية لمكافحة التمييز عام 2003 كي يرى لماذا يشكل هذا الأمر معضلة.



الفصل الرابع

الممارسون الجدد للحرب الباردة

بقلم: ويل يومانز

مقدمة:

إن كتلة التغيرات السياسية والقانونية التي تعطي شكلاً رسمياً "للحرب على الإرهاب" ليست مجرد نتيجة مبادرة بيروقراطيين طموحين فحسب، بل لقد تلقى هؤلاء مساعدة، ومعلومات عن المفاهيم، وترسيخاً لموقفهم من شبكة قوية من جماعات وأفراد من النخبة. وهي شبكة مترابطة بعلاقات مهنية وشخصية، وتوحدها عقائدياً مجموعة من الآراء والأهداف التي تزايد تداولها في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. إذ إن هؤلاء يجادلون بأن النزعة الإسلامية، أو الإسلام السياسي هو أكبر تهديد للحضارة الغربية منذ أيام الشيوعية الدولية. وإن التكتيك الأساسي لهذا الإسلام هو الحرب غير المتساوقة أو الإرهاب. وهم يدعون إلى إجراءات حكومية عدوانية ضد الإسلاميين من كل ألوان الطيف، في كل مكان، مع اهتمام أقل من ضئيل بتأثير ذلك على السكان المسلمين بوجه عام. ولديهم قشرة من التهذيب السطحي تجعلهم يقدمون لتصريحاتهم بشكل روتيني بالإعلانات الإلزامية القائلة بأن "الأصوليين"، أو "المتطرفين" أو "المتأسلمين" هم أقلية صغيرة في جماعة مؤمنة كبيرة. ومع ذلك فإن فرضياتهم تؤذي بعقوباتها على الدوام عدداً أكبر من العرب والمسلمين في الولايات المتحدة وفي الخارج. وتحت هذه الحملة تكمن فرضية تقول بأن حقوق العرب والمسلمين، سواء أكانوا مواطنين متجنسين أم لا، يمكن الاستغناء عنها وضربها عرض الحائط.

ثم إن القاعدة الخطابية لهذه الشبكة هي الفكرة القائلة بأن الإسلاميين الأصوليين أو المتشددين يشكلون تهديداً كلياً للولايات المتحدة، وللعالم الغربي كله، ولمبادئ الحرية. ومن المهندسين المعماريين الأساسيين لهذا الرأي برنارد لويس، الذي اعترف بأستاذيته بول وولفوفيتز، المساعد الحالي لوزير الدفاع، زاعماً أنه موضوعي فعلاً، وأصيل، ومستقل على الدوام".[1] كما أنه امتدحه لأنه علّمنا عن منطقة "معقدة" و "مهمة" بطريقة سوف تمكن الولايات المتحدة من خلق "عالم أفضل على مدى أجيال".[2] ولقد كان الإسهام النظري الكبير للويس في خدمة الإمبراطورية كما كتب لاميس آندوني، هو نحته لعبارة "صراع الحضارات". وهي عبارة التقطها صاموئيل هنتنغتون فيما بعد لتفصيل أبرز الرؤى الأميركية لحقبة ما بعد الحرب الباردة. فراح يجادل بأن الولايات المتحدة، والغرب ككل، آخذان بالتحرك نحو صدام حضاري مع الكتلة الإسلامية بعد انطفاء التهديد السوفيتي. وقد قامت الإدارة الحالية ومفكرو مؤسستها بتكييف اتجاه لويس لاختصار السياسية العربية إلى تعصب إسلامي تتمترس في قلبه صفة اللاعقلانية، والعداء الجنوني، والعنف.

وقد قام كل من دانييل بايبس وستيف إيمرسون بركوب موجة النزوع إلى الصدام والمواجهة المنعكسة في مقولة "صراع الحضارات". وتضغط المجموعة الجديدة من ممارسي الحرب الباردة من أجل الهجوم على الإسلام المتشدد – الذي يعتبرونه بديلاً للشيوعية كتهديد للحضارة الغربية، وبكل أشكاله، العنيفة وغير العنيفة. فبالنسبة لهم تعد النزعة الإسلامية هي النظام الشمولي الجديد الذي يجب دحره في آخر الأمر. وهم يجادلون بأن الأصوليين الإسلاميين قد اخترقوا المجتمع الأميركي، مستغلين حرياته، وأنهم يتهيؤون لتوجيه ضرباتهم. والغرض من هذا التخويف المفزع هو تكييف السياسة الخارجية الصدامية إلى الداخل؛ أي تدجين الحرب على الإرهاب لجعلها قضية محلية. ولقد قام ممارسو الحرب الباردة الجدد هؤلاء بإعطاء الدفعة للتغيرات القانونية والسياسية الهائلة بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. ولكن السحب جاء من الحكومة بشكل وفير، وخاصة من أوساط

المحافظين الجدد المتنفذين المؤثرين. وإن أحد أهداف هذا الفصل هو التوضيح بأن هذه الشبكة من ممارسي الحرب الباردة الجدد ليست منصفة ولا باحثة علمية بقدر ما هي مندفعة حسب جدول أعمال مرسوم. وهذا ما يثبته ويبرهن عليه استخدام النفاق الاستراتيجي والتشويهات المبتكرة التي تخدم غرضاً عقائدياً آيديولوجياً بتصوير الإسلام على أنه العدو الجديد للولايات المتحدة.

وبعد أن يقدم هذا الفصل الخطوط الرئيسة لهذه الشبكة، يركز على عمل اثنين من شخصياتها البارزة، هما دانيل بايبس مدير منبر الشرق الأوسط - وستيفن إيمرسون المدير التنفيذي للمشروع الاستقصائي. وهما يستحقان النظر إليهما بسبب ظهورهما للعيان في أجهزة الإعلام وقربهما من الشؤون الحكومية - وهذه عناصر مهمة في أسلوب عمل الشبكة. فمنذ 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 راحت سياسات الحكومة تقترب من التجانس مع آرائهما - مما عزز أنشطتهما. وأدى ذلك بدوره إلى تشجيع سياسة خارجية تصادمية، وحملة محلية ذات نزعة عدوانية تدخلية متزايدة ضد الأميركيين المسلمين، والعرب ومؤسساتهم. ويسعى هذا الفصل إلى تقديم الطرق التي تعمل بها هذه الشبكة بصورة خاصة/ شبه عامة على الحط من شأن الشعوب العربية والإسلامية وتشويه سمعتها، والآثار المترتبة على مثل هذه الحملة.

أساسيات الشبكة:

إن القالب التنظيمي الأولي لشبكة الحرب الباردة الجديدة هو مركز البحوث ذو التوجه السياسي. وكما أوضح دانييل بايبس في خطاب في مؤسسة التراث في عام 1991، فإن هذه المخلوقات النخبوية تعمل بطريقة فيها بعض الشبه من عمل الجامعات، والمؤسسات، ودور النشر، والهيئات الإعلامية، ومجالس الشؤون العالمية، وجماعات الضغط لخدمة مصالح معينة، و "المكاتب الحكومية". وتشمل سلسلة أنشطتهم الواسعة النطاق دعم الطلبة والبحوث، وطبع الكتب والمجلات، وتوزيع الأعمدة الصحفية، وتنظيم الخطب والمؤتمرات، والتعليقات كخبراء في وسائل

الإعلام. ومحاولة التأثير على الحكومة والرأي العام "مثل جماعة ضغط". والهدف هو التأثير على السياسة "عملية تطبيق المعرفة - أي جعل المعلومات المتخصصة والمفاهيم النظرية تؤثر على قضايا الساعة. "ومثل هذه المعاهدة لها "نقطة امتياز" أو جدول أعمال محدد، والجمهور محدد بأنه النخبة التي تشكل آراؤها السياسة الخارجية وغيرها من المجالات التي تعتمد كثيراً على المتخصصين. ويصف بايبس هذه المسألة بأنها قضية توجه من "الأعلى إلى الأسفل، تنطبق في آخر الأمر على القضايا البارزة بصورة متساوية، وتنطبق أكثر على القضايا المغمورة الأقل بروزاً".[3]

وتميل المعاهد والمؤسسات في هذه الشبكة إلى التركيز على أفراد معينين. فعلى الرغم من أن منبر الشرق الأوسط والمشروع الاستقصائي لهما موظفون، فإنهما يدوران حول مديريهما، أي بايبس وإيمرسون على التوالي. فبايبس وإيمرسون يصوران نفسيهما على أنهما خبيران في شؤون الشرق الأوسط، والإرهاب الخارجي والمحلي. فقد بدأ إيمرسون بالمشروع الاستقصائي بعد زمن قصير من إنتاجه فيلماً وثائقياً عنوانه الجهاد في أميركا لشبكة PBS، وكثيراً ما يقدم المشروع بإطراء مفرط باعتباره "أكبر مركز لمحفوظات المعلومات السرية عن الأنشطة الإرهابية الإسلامية في البلد".[4] وبالمثل، فإن ذخيرة مخزونات منبر الشرق الأوسط من المنشورات والمناسبات يسيطر عليها دانييل بايبس.

إن جوقة المؤسسات التي تتبنى سياسات أكثر عدوانية ضد المسلمين والعرب ولدعم إسرائيل لها مديريات متداخلة وأبواب دوارة: فالمحللون من مجموعات الخبرة المختلفة يتشاركون في كتابة الأعمدة الصحفية، وينظمون المؤتمرات معاً، ويجلسون في مجالس الإدارة نفسها، ويدرج كل منهم الآخر في قوائم الخبراء، ويجرون المقابلات مع بعضهم بعضاً، ويعملون كزملاء بحوث ومحللين في مجموعات المختصين نفسها، مثل: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومؤسسة التراث، ومعهد هدسون، ومعهد بحوث السياسة الخارجية. وعلى سبيل المثال، فإن نائب مدير

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى هو باتريك كلوسون. وكانت لدى دانييل بايبس زمالة هناك. وكلوسون له مقعد في مجلس إدارة منبر الشرق الأوسط لصاحبه بايبس، وكان كلوسون كبير محرري مجلة هذا المنبر الفصلية ميدل إيست كوارترلي. وقد اشترك كلوسون مع بايبس في كتابة مقاطع صحفية.[5] ورئيس التحرير الحالي لميدل إيست كوارترلي هو مارتن كرامر، الأكاديمي الإسرائيلي الذي تعاون مع دانييل بايبس لتشكيل منظمة تدعى مراقبة الجامعات، لمراقبة الأكاديميين الدارسين لشؤون الشرق الأوسط بخصوص طرائق التفكير والكتابة التخريبية، والتصريحات المنتقدة للولايات المتحدة وإسرائيل. وكان كرامر زميلاً في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى في مناسبات عديدة.[6]

وقد تكون العلاقة مالية كذلك. فقد اعترف إيمرسون بأن المشروع الاستقصائي قد تلقى تمويلاً من منبر الشرق الأوسط، ولكنه رفض الكشف عن مصادره الأخرى.[7] كما استأجر منبر الشرق الأوسط مؤسسة العلاقات العامة والضغط PKSH وشركاه بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001 لتمثيل إيمرسون وتلميع صورته.[8] وساعدت المؤسسة نفسها على ترتيب وقت على الهواء لعرض فيلم إيمرسون الوثائقي عام 1994. وأعضاء الشبكة معتادون على أن يمنح كل منهم الآخر مصداقية. فإيمرسون مثلاً يعتمد على مسلم يدعى خالد دوران كمصدر للمعلومات وللشهادة على نزاهة إيمرسون واستقامته.

وتمتد الشبكة بأذرعها الأخطبوطية من مجموعة الخبرات المؤسسية الكبيرة، مثل: معهد المشروع الأميركي، ومعهد الهدسون، وبيت الحرية، إلى الهيئات المتخصصة الأصغر، مثل: اللجنة الأميركية للبنان الحر، ومعهد بحوث الشرق الأوسط الإعلامية، ونشرة مخابرات الشرق الأوسط. وكل النقاط تعطي المزيد من العلاقات المتداخلة مع الحكومة وأجهزة الإعلام. وهذا يوضح المدى الذي يصل إليه نفوذ الشبكة.

وقد أسس بايبس وزياد عبد النور نشرة مخابرات الشرق الأوسط في عام 1999. وهي مطبوعة شهرية مجانية تركز بالدرجة الأولى على لبنان وسورية. ومعظم مقالاتها يكتبها الذين هم على صلة وثيقة بالنشرة، ولو أنها تقبل كتابات من آخرين. وتجمع النشرة معاً أفراداً من منظمات عديدة أخرى. وعبد النور رأسمالي مضارب في وول ستريت (سوق الأوراق المالية في نيويورك)، ورئيس اللجنة الأميركية للبنان الحر، وهي جماعة ضغط متحدة ضد دور سورية في لبنان. ولهذه اللجنة آراء مؤيدة لإسرائيل بلا خجل ولا مواربة. وفي تقليد للجنة الأميركية – الإسرائيلية للشؤون العامة (آيباك AIPAC) فقد كتب موقعها على شبكة الإنترنت في أعلاه: "أهم منظمة تؤثر على علاقة أميركا بلبنان". وهذا شعار مستعار من صحيفة النيويورك صن. ولآيباك نص شعار مشابه على موقعها، مستعار من نيويورك تايمز.[10]

أما "الدائرة الذهبية" للجنة الأميركية للبنان الحر – ممن يقدمون الدعم للمنظمة وأهدافها – فهي قائمة متطاولة من مفكري المحافظين الجدد، وكثير منهم في إدارة بوش. وتشمل القائمة إيلوت أبرامز، ودوغلاس فايث، و – بالطبع – دانييل بايبس. وعلى القائمة أيضاً ريتشارد بيرل. ويعرض موقع هذه اللجنة مقال بيرل الذي يعلن أن "البلدان التي تؤوي الإرهابيين... يجب تدميرها هي الأخرى"[11]، ربما كان ذلك دون إدراك منهم لما قد يعنيه هذا المذهب للبنانهم العزيز على قلوبهم. ويجمع هذا الموقع على الشبكة الربط بين خليط منتقى من المنظمات. فبالإضافة إلى المشبوهين المعتادين: معهد بحوث الشرق الأوسط الإعلامية، ومعهد المشروع الأميركي، وآيباك، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإن الموقع يربط المشاهدين مع الائتلاف المسيحي، الذي تسميه "أبرز منظمة على مستوى القواعد الشعبية في أميركا".

وكان عضوا مجلس تحرير نشرة مخابرات الشرق الأوسط ماتيو ليفيت وتوماس كارول يعملان في وكالات حكومية كموظفين تنفيذيين لمكافحة الإرهاب.

ويعمل ليفيت بوظيفة مزدوجة كزميل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. وكان كارول يعمل في الخدمة السرية لوكالة المخابرات المركزية. أما رئيس تحرير النشرة فهو طالب متخرج يدعى غراي ك. غامبيل وهو يعمل أيضاً مستشاراً لبيت الحرية، وهو ناد للمحافظين الجدد يهدف إلى فرض الليبرالية على كل مكان في العالم، ويترأسه ر. جيمس وولزي، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية.

ويترجم معهد بحوث الشرق الأوسط الإعلامية مواد منتقاة من العالم العربي خصيصاً للبرهنة على أن العرب شعب كريه. ويقدم تحليلات سياسية متجانسة في تأييدها لإسرائيل بلا خجل. والدكتورة ميرياف وورمسر هي حالياً من كبار الزميلات في معهد الهدسون، وهي شريكة مؤسسة لمعهد البحوث المذكور وكانت مديرته التنفيذية.[12]

وقد ذكرت الصحيفة اليهودية فور وورد (إلى الأمام) أنها تؤمن بالقيم القومية المفرطة التطرف التي كان ينادي بها الصهيوني الرجعي زئيف جابوتنسكي (في عشرينيات القرن العشرين). وهو الذي كان إسهامه العقائدي الرئيس هو التأكيد بأن اليهود الذين سوف يستوطنون في فلسطين لن يستطيعوا التعايش مع أهلها العرب: ولذا فإنهم بحاجة إلى بناء "جدار حديدي" للحفاظ على الانفصال والسيطرة.[13] وكان شريكها في تأسيس معهد بحوث الشرق الأوسط الإعلامية هو ييغال كارمون، من المخابرات الإسرائيلية. وهو مرتبط أيضاً بالمشروع الاستقصائي، واسمه وارد كمستشار في عمل إيمرسون المعنون الجهاد في أميركا.

غير أن التنقلات والاتصالات ضمن هذه الشبكة هي أقل صلة بالأمر وإثارة للاهتمام من الارتباطات المتداخلة بين الشبكة، ووسائل الإعلام، والحكومة. ذلك أن عنوان اللعبة أصلاً هو تأمين وصول مستمر باطراد إلى القنوات الإعلامية ووكالات الحكومة ومسؤوليها. وقد حقق بايبس وغي وإيمرسون نجاحاً في هذه المجالات. وكان الإنجاز الحقيقي لهذه الشبكة هو بناء ميدان مهني، وصناعة من الإنذارات

المفزعة من الإرهاب والإسلام، مع البقاء بالقرب من السلطة عن طريق العلاقات مع وكالات المخابرات. ومثل المهن والصناعات الأخرى، تؤثر هذه الشبكة على السياسات الحكومية وعلى حياة الناس، من خلال الكتب، وجولات الخطب والمحاضرات وأشرطة الفيديو، والمقالات. وتكاد كل رسالة ينقلونها كتابياً أو يتفوهون بها في وسائل الإعلام تنطوي على موضوع الإسلام المتشدد، ونموه، وامتداداته في الولايات المتحدة، وكيف أن إسرائيل حليف في الحرب ضده. فقد حولوا مكافحة الإسلام المتشدد من حيث الجوهر إلى حرفة يمتهنونها.

الوصول إلى أجهزة الإعلام والحكومة:

يكرر إيمرسون التعويذة المقدسة القائلة بأن الصحافة الأمريكية هي "السلطة الرابعة في الحكومة".[14] وفي مكان آخر، يتظرف بالقول: "إنها واحدة من الوسائل الرئيسة - إن لم تكن الأولى - التي يتعلم الناس عن طريقها".[15] وعند إيمرسون أن الصحافة هي "كيفية صناعة التاريخ".[16] ولا يمكن التقليل من أهمية الدور المركزي للإعلام في تحقيق أهداف هذه الشبكة في التأثير على صنع السياسة. ومثل الداعين الآخرين إلى التحرك العدواني لمهاجمة النزعة الإسلامية، فإن علاقات إيمرسون بأجهزة إعلام المؤسسة والحكومة وثيقة وحميمة. فبعد عمله في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بين عامي 1977 و 1982، اشتغل في شركات إعلامية مثل: مجلة نيوريبابليك، و يو إس نيوز آند وورلد ريبورت، وشبكة CNN كمراسل استقصائي.

وبعد فيلمه الوثائقي في شبكة PBS، صار إيمرسون معروفاً كخبير بارز في شؤون الإرهاب. ولا يزال معترفاً به على نطاق واسع بهذه الصفة بالرغم من أن العديد من أخطائه التي أضرت بمصداقيته. وأشهرها تلميحه بأن المسلمين كانوا مسؤولين عن تفجير أوكلاهوما سيتي في عام 1995.[17] وبعد سقوط وتحطم طائرة شركة TWA في رحلتها رقم 800 قال في برنامج جيرالدو ريفييرا على

شبكة CNBC إنه "ليس لديه أي شك أبداً أن.. الطائرة (قد دمرتها) قنبلة" وبما أنه انتهازي دائم، فقد استخدم تلك المأساة للتكهن بأنها "ليست منفصلة عن التحقيق الجاري في عمليات الجهاد الإسلامي في تامبا، بولاية فلوريدا".[18] – وهو تحقيق كانت مصداقيته ترتكز عليه. وفي عام 2002، أشار إلى أن وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي كانوا "يحققون بالتأكيد" فيما إذا كان "الإرهابيون فعلاً قد اغتالوا" كاترين سميث. وكانت سميث هي مفتشة السيارات التي اعتقلت بتهمة مساعدة خمسة من العرب على الحصول على رخصة لقيادة السيارات بصورة غير قانونية، وقد قتلت بصورة غامضة في الليلة السابقة لتوجيه الاتهام إليها. فقال إيمرسون "إنها بالتأكيد قنبلة حارقة يبدو أنها وضعت في سيارتها". وبالإضافة إلى افتراض كون الرجال الذين حصلوا على رخصة القيادة بصورة غير قانونية إرهابيين، فقد ناقض إيمرسون قصصاً إخبارية موجودة قالت فيها الناطقة باسم مكتب التحقيقات الاتحادي لصحيفة النيويورك تايمز إنه ليس هناك دليل على وجود عبوة متفجرة. وكانت السلطات تحقق أيضاً في احتمال انتحار كاترين سميث – وهذا شيء أهمل إيمرسون ذكره من أجل تكهناته القائمة على صورة نمطية معادية للعرب".[19]

وبالرغم من ذلك، فمنذ 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، استمر إيمرسون ومشروعه الاستقصائي في البروز والتنامي كمصادر إعلامية ثابتة. وراحت الشيكاغو تريبيون، والنيويورك بوست، ولوس أنجيلوس تايمز وغيرها تقتبس أقوال إيمرسون باعتباره خبيراً. كما أن وول ستريت جورنال تنشر له أعمدة صحفية بانتظام. واستخدمته شبكة NBC التلفزيونية كمحلل للإرهاب. ونقلت عنه شبكاتها أكثر من خمسين مرة في الشهرين الأولين بعد 11 أيلول/ سبتمبر.[20] وقامت عدة برامج إخبارية تلفزيونية بوصف حملته لفضح ذوي النزعة الإسلامية في الولايات المتحدة. وكانت إحدى القنوات الإعلامية التي ظلت زمناً لا تقدم آراءه باستمرار هي محطة الإذاعة الوطنية العامة، التي تعرضت لهجمات مريرة من قبل مؤيدي إيمرسون، مثل جيف جاكوبي في البوسطن غلوب، فقد اتهمها بالخضوع لحملة ضغط من المسلمين المتطرفين كي تهمل "هذا النبي"[21] [أي إيمرسون].

وحتى قبل 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، شهد إيمرسون أمام عدة لجان كونغرسية، مثل: لجنة المصارف، واللجنة القضائية، ولجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ وغيرها أكثر من اثنتي عشرة مرة. وكان يناقش موضوعات مثل "بنية الإرهاب التحتية في الولايات المتحدة،... وحماية البنية التحتية الأمريكية، وتهديد الأصولية الإسلامية للولايات المتحدة وللغرب". بل امتد مجال خبرته إلى شهادة قانونية عن "الانتهاكات الفلسطينية لاتفاقيات أوسلو".[22] وقد ظهر خمس مرات أخرى بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 ليطالب بتوسيع الإجراءات السياسية والقانونية لما بعد 11/ 9. ويزعم إيمرسون أنه قُدِّمَ بصفة خاصة لكل من "وزارة العدل، ومكتب التحقيقات الاتحادي، وإدارة الجمارك، ومجلس الأمن القومي، والبيت الأبيض". وكان مسؤولو وزارة الخزانة العاملون ضد الأموال المرتبطة بالإرهاب يستشيرونه كذلك.[23] وفي عام 1995 قام النائبان الأمريكيان بيل ماكولوم (الجمهوري عن ولاية فلوريدا) وغراي ل. آكرمان (الديمقراطي عن ولاية نيويورك) بإرسال نسخة من فيلم إيمرسون الوثائقي المثير للجدل والخلاف والمعنون الجهاد في أمريكا إلى كل عضو من أعضاء الكونغرس. وقد مولّت توزيع هذه النسخ مؤسسة قرطاجنة المحافظة.[24] وقد "لعب هذا الفيلم دوراً حقيقياً" في جعل مجلس النواب يسن لائحة قانون مكافحة الإرهاب عام 1996، على حد قول النائب كريس سميث (الجمهوري عن ولاية نيوجيرزي).[25] وقد أعطى هذا القانون الحكومة صلاحيات أكبر في الاعتقال والتذرع بأدلة سرية في إجراءات الملاحقة القانونية الخاصة بالهجرة.

ولبايبس علاقة أكثر حميمية بالحكومة. فقد كان يحتل مناصب في وزارتي الخارجية والدفاع، بما فيها مكانه في "لجنة الخبراء الخاصة بالإرهاب والتكنولوجيا". وكان بايبس نائب رئيس مجلس منح فولبرايت الدراسية للأجانب، وهو منصب يعيّنه الرئيس. وقد عمل في أربع حملات لانتخابات الرئاسة، كما تذكر سيرة حياته على موقع منبر الشرق الأوسط على الإنترنت.[26] ومنذ 11/ 9، أدلى بايبس بشهادته أمام اللجان الكونغرسية مرتين.

وفي السنة التي أعقبت تدمير برج التجارة العالمية أنتج بايبس على حد قوله "كتاباً واحداً، و 8 مقالات مطولة، و 80 مقالة قصيرة" وظهر "على شاشات التلفزيون 110 مرات وألقى بنفسه 120 محاضرة" وورد ذكره "360 مرة في وسائل الإعلام... و 450 مقابلة إذاعية" وزادت الضربات الإعلامية الناجحة على صحفته من الموقع من 300 في اليوم الواحد قبل 11/ 9 إلى 2000 ضربة في اليوم بعد ذلك. وزادت رسائله في البريد الإلكتروني من 2000 إلى 14000 رسالة. وبلغ من أهمية الإعلام لعمله أن مقالته المؤرخة بعد عام من 11/ 2001/9، عندما قدمت معظم الشخصيات العامة احتراماتها لذكرى الضحايا، قد صورت ظهوره المتزايد طيلة ذلك العام وقدمت بعض الأخبار السارة والنصائح للمحافظين الذين يستغلون وسائل الإعلام.(27)

وعلى الصعيد السياسي يتمتع بايبس باتصالات جيدة. فهو يختلط بالمحافظين الجدد في كواليس السلطة. وفي نيسان/ إبريل عام 2002 شارك في التوقيع على رسالة صاغها مشروع القرن الأميركي الجديد، وهو مركز لنشاط المحافظين الجدد ذو نفوذ عالٍ، وفرع منبثق من معهد المشروع الأمريكي.(28) وكانت تلك الرسالة إلى جورج ووكر بوش تجادل بأن على الولايات المتحدة أن تؤيد إسرائيل وسياساتها بلا تردد، ما دام البلدان مشتركين في عداوة عدو واحد هو "محور الشر" والإرهاب. وقد جعلت الرسالة التشابه كاملاً بمطالبتها بأن الولايات المتحدة لا يمكنها دعوة "إسرائيل للاستمرار في التفاوض مع عرفات" ما دام ذلك سيكون مثل قيام الولايات المتحدة بالتفاوض مع "أسامة بن لادن والملا عمر". فإسرائيل لا يمكن الضغط عليها للتفاوض بينما هي مهددة بالإرهاب. وهكذا فإن إزالة عرفات واستئناف محادثات السلام كشرطين يتوقف عليهما إنهاء العنف الفلسطيني صارا عنوان سياسة أميركا المعلنة. وقد شاركت في التوقيع على تلك الرسالة شخصيات مؤثرة ذات نفوذ، مثل: إليوت كوهين، وريتشارد بيرل، ور. جيمس وولزي، ووليام بينيت، وكينيث آدلمان وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين.

وفي وقت أحدث، أعلن عن بايبس كمرشح لرئاسة مجلس إدارة معهد السلام الأميركي، وهو معهد حكومي التمويل مصمم من أجل تشجيع "منع النزاعات الدولية، وإدارتها، وحلها سلمياً". ولم يمر ذلك دون نزاع؛ لأن آراء بايبس في السلام كانت عسكرية بشكل سيئ السمعة: "إن قوة أميركا العسكرية هي أعظم قوة لحفظ السلام في العالم. فالسلام لا يتحقق من خلال الضعف".[29] وهذا الرأي منسجم مع موقفه الداعي إلى إشراك إسرائيل في عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة. وعندما سئل عما تستطيع إسرائيل عمله لإحلال السلام أجاب: "لا بديل عن النصر، فالطريقة الوحيدة التي يمكن بها إغلاق هذا الملف هي تحقيق نصر إسرائيلي أو عربي".[30] - وليست تلك أبداً كلمات شخص ذهنه منصرف إلى السلام. وفي الماضي، كان بايبس قد تلقى تمويلاً من معهد السلام الأميركي لمشاريع مثل دراسة عنوانها: "المسلمون في الغرب: هل يمكن تجنب الصراع؟"[31] وكانت الدلالة الضمنية لذلك التقرير هي أن الصراع بين "المسلمين في الغرب" و "الغرب" حتمي لا مناص منه. وفي مقاطع أخرى يقترح على إسرائيل أن "تسوي بالأرض" "القرى الفلسطينية التي تنطلق منها الهجمات" وأن "تعتقل السلطة الفلسطينية أو تتخلص منها بطريقة أخرى".[32] ولم يقدم بايبس أيضاً أي مقترحات مفيدة تتعلق بمفاوضات السلام الصعبة. وفي آخر الأمر، قام بوش بدفع ترشيح بايبس لرئاسة مجلس إدارة معهد السلام الأميركي عندما أخر المجلس اتخاذ قراره".

ولبايبس تجربة في الأوساط الأكاديمية الجامعية كذلك. فقد تعلم في هارفارد، وحصل على الدكتوراه في التاريخ عام 1978. وحسب سيرته الصحفية الذاتية فإنه قام بالتدريس في جامعتي شيكاغو وهارفارد والكلية الحربية البحرية الأميركية.[33] غير أن أوراق اعتماده الدراسية ليست مقبولة لدى الجميع. فقد ذكرت هولي ج. بوركهالتر، مديرة منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، وعضو معهد السلام الأميركي أن "الاختبار الكشاف الوحيد" للمعهد من أجل المنح هو "أن تكون الدراسة ممتازة" وعبرت عن قلقها من كون بايبس "معروفاً جيداً بأنه أقام حياته المهنية على

فرض نوعية أخرى من الاختبارات الكشافة. وهي حركة للنقاء العقائدي". وأشارت بوركها، لتر إلى أن ذلك قد يكون له "أثر صقيعي" على الزمالات الدراسية.[34] ويعتقد بايبس نفسه بأن معاهد البحوث لها "ميزة". فهي يجب أن "تأخذ السياسة في حسبانها بصراحة".[35]

وقد جعل بايبس من المعروف أنه يسعى إلى جمهور أوسع من الدارسين والباحثين الآخرين. فهو يهدف إلى التأثير على النخبة من صانعي السياسات، بالدرجة الأولى، وعلى الرأي العام من خلال وسائل الإعلام. فهو كاتب نشيط له عمود أسبوعي في النيويورك بوست، وقائمة طويلة من المنشورات في مجرى الصحافة الرئيس. فقد كتب أحد عشر كتاباً كمؤلف وحيد، وشارك في تأليف أحد عشر كتاباً آخر. وقد ظهر على شاشات التلفزة أكثر من خمسين مرة فيما بين 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وأيار/ مايو عام 2003. وقبل 11 أيلول/ سبتمبر، لم يكن قد ظهر سوى حوالي ثلاث عشرة مرة.

وفيما عدا حياتهما المهنية في الحكومة، فإن إيمرسون وبايبس يمكن وصفهما بأنهما موظفان تنفيذيان شبه حكوميين. فبالإضافة إلى معاملتهما كمصادر رسمية في وسائط الإعلام، فإنهما ينفذان بعض الوظائف التي لا تستطيع الحكومة القيام بها. وقد كتب روبرت بليتزر، رئيس مكافحة الإرهاب لدى مكتب التحقيقات الاتحادي، في عام 1999 أن إيمرسون "أكثر اطلاعاً منا نحن الذين في الحكومة على كثير من مجالات الإرهاب".[36] ويعتقد بعض المسؤولين أن سبب ذلك هو أن المشروع الاستقصائي، باعتباره هيئة من القطاع الخاص يستطيع أن يتجسس على المنظمات المدنية والسياسية ويخترقها دون عوائق دستورية. فموظفو ذلك المشروع ينتحلون شخصيات مشاركين في المؤتمرات، ويحملون ميكروفونات مخبأة ويستعرضون منشورات كل منظمة. وبالمثل، يعمل إيمرسون كناقل للمعلومات إلى أجهزة مخابرات أجنبية مثل إسرائيل.[37] وباعتباره شخصية متزايدة النفوذ في

واشنطن، فقد يكون باستطاعته إيصال معلومات لصانعي السياسات بطريقة أكثر فاعلية وأقل مخاطرة مما يستطيعه العملاء الخارجيون أنفسهم. كما أن الحكومة تجد صعوبة أكثر في إنجاح رقابتها وضغوطها على الأكاديميين المنشقين عنها والمخالفين لها في الرأي؛ ولذا فقد أقام بايبس وستانلي كورتز مواقع على شبكة الإنترنت لتوجيه الضغط إلى الأكاديميين الذين ينتقدون إسرائيل وأميركا علانية.[38]

الحث على سياسة خارجية - محلية متشددة:

بالرغم من أن بايبس وإيمرسون يزعمان أن ذوي النزعة الإسلامية ليسوا سوى نسبة مئوية صغيرة من المسلمين، فإنهما يجادلان بأنهم يسيطرون على المؤسسات الإسلامية في الولايات المتحدة. فالإسلاميون يندمجون بسهولة شديدة في المجتمعات المسلمة. والموضوع الرئيس الذي يلح عليه بايبس وإيمرسون هو أن هناك حركة إسلامية عالمية يوحدها هدف تدمير الولايات المتحدة (وإسرائيل). وإن هناك سلسلة من الخلايا الإرهابية المترابطة بشكل فضفاض قد تسللت إلى بلدان في جميع أنحاء العالم بهدف الجهاد. وان مذهب الحرب غير المتساوقة يعني أن سياسة القوة العظمى لا تقدم إمكانية للاحتواء الطبيعي وكبح الأخطار المهددة للاستقرار. فالشبكات الدولية لذوي النزعة السياسية الإسلامية لا تقاتل من قواعد إقليمية؛ بل إنها منتشرة في كل مكان، بما في ذلك الولايات المتحدة، وليست لها قواعد مركزية في مكان واحد، بل في شبكات وخلايا شبه مستقلة. ونتيجة لذلك، فإن طبقتي صنع السياسة الاتحادية - الخارجية والمحلية - تندمجان معاً في الحرب على الإرهاب. وهكذا فإن أعداء أميركا لم يعودوا قاصرين على دول أجنبية ذات سيادة. وكما في أيام الحرب الباردة، فإنهم قد يكونون أي شخص، في أي مكان. ومن نقطة الانطلاق هذه فإن بايبس وإيمرسون وزملاءهما لم يظهروا أي اعتبار لحسن نية العرب والمسلمين الأبرياء الذين يقعون وسط هذه المعمعة. فهم لا يكادون ينطقون بكلمة

واحدة عنهم. بل يقتصر اهتمامهم على ذوي النزعة الإسلامية وحدهم - وهذا يجعل زعم بايبس وإيمرسون وأمثالهما عن التمييز بين المسلمين المتشددين والمعتدلين زعماً مضللاً لا يؤدي أي وظيفة.

وانطلاقا من فرضية وجود تهديد إسلامي دولي، يميل دعاة السياسة الخارجية - المحلية العدوانية إلى الاتفاق بشكل واسع عريض على عدة مواقف. ومع الإدخال الضروري لاعتبار أمني إلزامي في السياسة الخارجية، تطالب شبكتهم بدعم الدول الأخرى التي تشن حرباً على العدو المشترك، الذي هو الإسلام السياسي، حتى ولو كان ذلك يعني العجز عن التمييز بين السلالات العنيفة والنشاط غير العنيف. فباسم الأمن، فتحت إدارة بوش الطريق لشلال متساقط من التغيرات القانونية والسياسية. فأعلنت حرباً كلية على الإرهاب، وهذا تكتيك سديمي غائم وسيئ التحديد. فقد هاجمت أميركا كلاً من أفغانستان والعراق وأعادت - في أثناء العملية - كتابة إطارها الاستراتيجي الأساسي كما أعادت النظر بشكل دراماتيكي مفاجئ في موقفها السياسي في علاقتها بباقي أنحاء العالم.[39] وعلى الصعيد المجلس تضررت الحقوق المدنية، وتناقصت حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء. وفقد الطلبة الأجانب الوصول إلى المدارس الأميركية. كما أن اعتقال الأجانب والمواطنين الأميركيين الملصقة بهم ألقاب "مقاتلي العدو" قد حرمهم من حقوقهم القانونية في محاكمة عادلة.

إن صيغة الأمن بكل ثمن - حتى على حساب مجموعات الأقليات والسكان الأجانب - مستعارة من إسرائيل، التي هي القدوة الأولى والحليفة لهذه الشبكة.

أَسْرَلَةُ الولايات المتحدة:

ولقد كانت شبكة الحرب الباردة الجديدة فعالة في استيراد نزعة أمن الدولة من إسرائيل إلى الولايات المتحدة: ذلك أن رفع قيمة الأمن الإلزامي يعني الاقتراب أكثر من الدولة البوليسية القمعية، واستخدام أي وسيلة ضرورية لوقف الإرهاب،

حتى إن كانت تنطوي على استخدام العنف المفرط أو تعريض مجموعات الأقليات والسكان الأجانب للعقوبات الجماعية، والتجسس والتخويف. وبالنتيجة، فإن هذا يعني ثلاثة أشياء: أولاً: تعزيز العلاقة الأميركية - الإسرائيلية التي هي حميمة أصلاً؛ وثانياً: استخدام الحكومة الأميركية في حملات إسرائيل ضد أعداء إسرائيل عن طريق إزالة تمويل الجماعات المعادية لقوات إسرائيل العسكرية؛ وأخيراً تطوير إطار مضاد للإرهاب يضع الأمن فوق حقوق الأقليات والجماعات المعرضة أصلاً للعقوبات الجماعية.

ويجادل إيمرسون وبايبس بأن إسرائيل تخوض في الأساس حرباً ضد الإرهاب باسم الأمن؛ ولذا فإن الأمر لا يقتصر على كون إسرائيل حليفة ضد العدو نفسه، وهو الإرهاب الإسلامي الدولي، بل إنه يتعدى ذلك إلى استفادة الولايات المتحدة من خبرة إسرائيل وتكتيكاتها. ويجادل إيمرسون وبايبس بأنه عندما يأتي الأمر إلى الإرهاب والدول التي تدعمه، فإن المصالح الأميركية والإسرائيلية تتلاقى وتنسجم. ويدعو جزء من حمله إيمرسون ضد الإرهاب إلى زيادة الدعم الأميركي لإسرائيل. فهو يدمج باستمرار بين أميركا وإسرائيل باعتبارهما الضحية نفسها في الحرب نفسها: "لقد فاضت أنهار الدم على تل أبيب والقدس، ونيويورك وواشنطن. "وكثيراً ما يقدم إحصائيات تربط بين الاثنين، فقد كتب مثلاً في وول ستريت جورنال: "لقد قتل أكثر من 1200 إسرائيلي وحوالي 30 أميركياً في إسرائيل" منذ عام 1988 دون أي ذكر للإصابات في صفوف الفلسطينيين والأمريكيين الفلسطينيين.[41] ولكي يجعل التشبيه كاملاً، فإنه لا يميز بين الأهداف والتكتيكات عند حماس، وحزب الله، والقاعدة. فقد كانت إحدى شهاداته أمام لجنة للكونغرس عن "شبكات الإرهاب في الولايات المتحدة" تحتوي في عنوانها على عبارة تصف "بنية تنظيم القاعدة التابع لابن لادن، وحماس والمنظمات الجهادية الأخرى في الولايات المتحدة".[42] وقد ذكر أحد المراجعين لكتاب إيمرسون: الجهاد الأميركي: الإرهابيون الذين يعيشون بيننا أن إيمرسون يعامل هذه المنظمات وكأنها مترادفة يمكن أن تحل كل منها مكان الأخرى[43].

ويشمل جدول أعمال المحافظين الجدد رسم الشبه الموازي، فهم يميلون إلى تأييد الليكود، الحزب الإسرائيلي اليميني الذي ينتسب إليه شارون. فريتشارد بيرل، الذي يعمل في مجلس سياسة الدفاع، يعمل أيضاً في مجلس إدارة الشركة التي تملك جريدة جيروساليم بوست اليمينية،[44] التي تنشر بانتظام أعمدة صحفية لدانييل بايبس، وارتباط بايبس باليمين الإسرائيلي ترمز له علاقته بمستوطن إسرائيلي يدعى غريسون ليفي: فهو مصمم شبكة بايبس. وهو مسؤول عن تقديم وجه بايبس إلى العالم، ويعمل مع بايبس بشكل وثيق رجل كتبت صحيفته الاستيطانية: "لا يوجد شعب فلسطيني، ولم يسبق له أن وجد على الإطلاق. بل إنه من اختلاق خيالنا".[45]

إن رسم التشابهات المتوازية بين إسرائيل والولايات المتحدة هو إستراتيجية واعية من تصميم دعاة تأييد إسرائيل. وقد عبرت عن ذلك شركات لونتز للبحوث التي يترأسها فرانك لونتز، مستطلع الآراء الجمهوري والمشروع الإسرائيلي في مذكرة كتبت لمؤسسة فيكسنر، التي تمول "مبادرات القيادة اليهودية". وبالرغم من أن الأمريكيين يعارضون الزيادات في الميزانية، فإن المذكرة تقول: "إن زاوية الأمن القومي... التي تربط بوضوح مصالح إسرائيل وأميركا كلتيهما" يمكن أن تقنع الجمهور الأميركي بزيادة المساعدة من أجل دعم إسرائيل. فمقارنة صدام حسين بالفلسطينيين يمكنها أن تحقق ذلك: ولذلك توصي المذكرة بأنه مثلما "لم يكن لأميركا خيار آخر سوى إزاحة صدام حسين، فان إسرائيل ليس لها خيار سوى حماية حدودها وشعبها من الإرهابيين الذين يضمرون لنا الأذى".[46]

وقد استخدم إيمرسون وشركاه الحرب على الإرهاب لتعزيز أغراض إسرائيل. فايمرسون له ارتباط وثيق بمجموعة من المتشددين الذين كان بعضهم يعمل للمخابرات الإسرائيلية. وهو يختلط مع أوليفر "باك" ريفل، النائب المشارك لمدير مكتب التحقيقات الاتحادي، وستيف بوميرانتز، الرئيس السابق لمكافحة الإرهاب

لدى المكتب المذكور. كما أنه متواطئ مع بيغال كارمون الذي كان في السابق من كبار المسؤولين في "أمان"، جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلي، ومستشار مكافحة الإرهاب لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين وخلفه إسحق شامير[47]. ثم إن كارمون شريك مؤسس لمعهد بحوث الشرق الأدنى الإعلامية، الذي يترجم مواد من الصحافة العربية ويقدم تحليلات موالية لإسرائيل بلا خجل ولا مواربة. ولقد استشهد فينس كانيسترارو، المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية، كارمون هذا وهو يقوم بجمع التبرعات في واشنطن بمقاطعة كولومبيا لإيجاد مجموعة مفكرين من الخبراء في مكافحة الإرهاب. وقد وجهوا له دعوة، ولكنه رفض؛ لأنه "رأى أن" هذا الأمر تتزعمه المخابرات الإسرائيلية "وأنه" سياسي أكثر من اللازم.[48] ويضغط كاميرون على الحكومة الأميركية كي تهاجم الإرهابيين بشكل عدواني على الجبهة المحلية، حتى ولو كان ذلك يعني تغيير دستور الولايات المتحدة.[49]

وعندما ركز إيمرسون على الدعم المالي لحلقة الإرهاب الدولي الذي كان يهذي به، كان يساعد إسرائيل في محاربة مجموعات مثل: حماس والجهاد الإسلامي. فشهد أمام الكونغرس بأن منظمة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية (وهي منظمة لجمع التبرعات لا تهدف إلى الربح) مرتبطة بحماس، أغلق المسؤولون الاتحاديون المنظمة بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. وقد جاء تركيز إيمرسون على مجموعات إنسانية معينة في أعقاب حملة إسرائيلية لإنزال "ضربة دولية لقمع الجمعيات الخيرية الإسلامية ومجموعات الإغاثة الخاصة". وكانت إسرائيل قد منعت مؤسسة الأرض المقدسة في أيار/ مايو عام 1997، بالرغم من أن مقرها في تكساس[50]. فبموجب ما سمي "مرسوم 6 أيار/ مايو" صار بمقدور إسرائيل أن تصادر أيّاً من أرصدة هذه المؤسسة الخيرية أو أموالها الموجودة في مناطق تحت إدارة إسرائيل.[51] فأغلقت مجموعات زعمت إسرائيل أنها تنتمي إلى حماس في "التجمعات العربية في إسرائيل والمناطق الفلسطينية الخاضعة لسيطرة إسرائيل".[52]

إن هجوم الحكومة الأميركية الواسع على الجمعيات الخيرية الإسلامية يقع كله في نطاق مكافحة الإرهاب التي تطورت في أعقاب تفجيرات أوكلاهوما سيتي عام 1995. فقد كان هناك نص في اللائحة الجامعة الشاملة لمكافحة الإرهاب التي تم إقرارها بعد ذلك عام 1996 باسم قانون مكافحة الإرهاب، وتنفيذ عقوبة الإعدام، يدعو إلى ملاحقة المنظمات والأفراد الذين يقدمون أموالاً لمنظمات مصنفة في وزارة الخارجية. وذكرت النيويورك تايمز أن المجموعات اليهودية رحبت بهذا الإجراء لإزالة التبرعات لمعارضي إسرائيل السياسيين(53). وفرحت عصبة مكافحة التشهير لتمرير هذا الإجراء.(54)

وقد اعترف مسؤولون حكوميون أن المؤسسات الخيرية كثيراً ما يغيب عن وعيها أن الإرهابيين يستخدمونها كغطاء. وفي كثير من الحالات، فإن جزءاً قليلاً من المال هو الذي يذهب لتمويل العنف على أيدي عدد قليل فقط من الموظفين المتورطين.(55) غير أن الحكومة تعاقب الأجانب الذين يتبرعون لمنظمات معينة، حتى إذا كان المال لإغراض إنسانية صريحة. وعلى سبيل المثال: فقد تم اعتقال علي ترموس وترحيله. وضغط عليه مكتب التحقيقات الاتحادي واكتشف علاقاته السياسية؛ كان قد أعطى مئة دولار لمساعدة أبناء أخيه وبنات أخته في ميتم يديره حزب الله بعد هجوم إسرائيل على معسكر الأمم المتحدة في قانا حيث قتل والداهم.(56) فاحتجز في بادئ الأمر بسبب مخالفة شروط تأشيرة الدخول. ولكنه اعتقل وأبعد بناء على أدلة سرية. ومن النظريات القانونية المتصلة بهذا الأمر واحدة تعاقب التبرعات الإنسانية لمنظمات ذات أجنحة عسكرية. وتقول هذه النظرية إن الأموال المقدمة لاستخدامات غير عسكرية تحرر أموالاً أخرى لأنشطة إرهابية. وكان إيمرسون متشدداً في عدم إظهار الرحمة لدوافع الحاجات الإنسانية التي زعم أنها كثيراً ما تكون خداعة. فقد قال للكونغرس: "إن الإرهابيين لا يجمعون التبرعات علناً من أجل المتفجرات أو البنادق، بل من أجل أغراض "إنسانية" كالتعليم، أو من أجل الأيتام".(57)

وبالحماس نفسه من أجل الأمن، هاجمت الولايات المتحدة الحوالات المالية، وهي تحويلات غير رسمية وترتيبات مصرفية تربط كثيراً من سكان بلدان العالم الثالث الفقراء بأقاربهم العاملين في الخارج. وهي طريقة مهمة لتمكين العمال الأجانب من إرسال دفعات مالية إلى أسرهم في أوطانهم حيث البنية التحتية المصرفية ضعيفة، وكذلك الاقتصاد عموماً. وقد أوضحت التحقيقات أن الحوالات تستخدم أيضاً لتبادل الأموال ضمن المجموعات المتشددة وفيما بينها، مثل القاعدة. وعلى الرغم من أن حياة عشرات الملايين، إن لم يكن مئات الملايين من الناس حول العالم وظروف معيشتهم تعتمد على هذه الخدمة، فإن حكومة الولايات المتحدة تشن حملة لإغلاقها. ويدعو ستيفن إيمرسون إلى اتباع سياسة عدوانية ضد أنظمة الحوالات مهما كان نوع الموجود منها في الولايات المتحدة.[58] أما الأثر الذي يتركه ذلك على الناس الفقراء في بلدان العالم المتخلفة فلا يدخل حتى في حسبان أحد وكل ذلك باسم الأمن. وهكذا فإن حقوق الفقراء، وسبل معيشتهم - أو أمنهم - تخضع لمقتضيات "أمن" سكان الولايات المتحدة وإسرائيل. وبعبارة أخرى فإن العرب، والمسلمين وغيرهم ليسوا سوى جزء من كتلة يمكن الاستغناء عنها، إذ إنها تقع خارج حدود الأمر الأمني الجديد.

وبالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، فإن الأمن هو رخصتهما لتشكيل أي سياسات، مهما كانت أعداد الناس الذين يتعرضون لآثارها الضارة. ففي إسرائيل يناقش صناع السياسات التطهير العرقي، أو "ترحيل" الفلسطينيين كإجراء أمني؛ أما الساسة الأميركيون فيقبلون بالغزو العدواني والاحتلال لبلد ذي سيادة، جاعلين الأمن يضفي شرعية على هذا الغزو وهذا الاحتلال. و ليست هذه ظاهرة جديدة في التاريخ الأميركي أبداً. غير أن التبرير الخطابي متشابه، والشخصيات المسؤولة عن احتلال العراق هي نفسها التي ترفع صوتها بالدفاع عن إسرائيل كذلك.

المكارثيون الجدد يساوون المعتدلين بالمتشددين:

وبالنسبة لبايبس، فإن قياس التناظر واضح، فالنزعة الإسلامية هي الشيوعية الجديدة. و في كتابه (الإسلام المتشدد يصل إلى أميركا) فصل عنوانه "أصداء من جدل الحرب الباردة". ففي برنامج استعراض كلامي، قال بايبس بفظاظة متبلدة الإحساس: "أعتقد أن ما كانته النازية و الفاشية في الحرب العالمية الثانية و ما كانته الماركسية – اللينينية في الحرب الباردة، يشبهان ما هو عليه الإسلام المتشدد بالنسبة لهذه الحرب".[59] و لكي تُستَكمل مناظرته و مقايسته، فإن ذلك يجعل منه مكارثياً صغيراً. ومقترحاته حول السياسة لا تقل تطرفاً عن هذا التشبيه الباطل السخيف. فهي تنبع من الأساس المشكوك فيه و الزاعم بأن القاعدة وغيرها من الحركات عديمة الجنسية تهدد السلام العالمي بقدر معادل لتهديد ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي له، وهما الدولتان الصناعيتان بقوتهما العسكرية الكبيرة. ومع توهم مسلمين متشددين يتربصون وراء كل باب، يجادل بايبس بضرورة تجميع المعلومات العنصرية، و استخدام الأدلة السرية، وتوسيع التجسس، وما إلى ذلك. فهو يجادل بأن "المساجد قد أثبتت أنها ساحات التخطيط للإسلام المتشدد، وإذن فهنا ينبغي علينا أن نبحث". أما المسلمون الذين يعملون عند الحكومة فإن هناك "حاجة لمراقبتهم بحثاً عن ارتباطاتهم بالإرهاب"[60] وقد ألف بايبس و إيمرسون كتباً بأكملها تتناول موضوع الجهاد في أميركا. وفي مقالات معنونة: "الإرهاب الإسلامي: من الغرب الأوسط إلى الشرق الأوسط" و: "حملة جوازات السفر الأميركية: إرهابيون محتملون" تظل رسالتهما متساوقة كأنها تقول: الإرهابيون في كل مكان، مستعدون للهجوم. فلا بد من تقليص الحريات المدنية والانتقاص منها.

وبالرغم من زعمهما بأنهما يميزان المعتدلين من المتشددين، فإنهما يعاملان المجتمع الإسلامي كله بالجملة باعتباره يشكل تهديداً. و قد كتب بايبس وخالد دوران، الكثير بالتعاون مع إيمرسون: "إن الولايات المتحدة، في تاريخ الهجرة الطويل إليها لم تواجه قط جماعة بلغ لديها العنف و التشدد الأصولي ما بلغاه عند

المسلمين الذين وصلوا إليها منذ عام 1965".[61] فأين الدقة في التمييز في وصف جماعة بأكملها بأنها "مبتلاة بممارسة العنف"؟ فليس هناك تمييز بين المعتدلين والمتشددين في مناقشة مجتمع عام. وعلى موقع دانييل بايبس على الشبكة تظهر سلسلة من المقالات الأخبارية والتعليقات على موضوعات شتى، و فيها نقد للإسلام عموماً أكثر قسوة من نقد النزعة الإسلامية - المفترض أنها الهدف الحقيقي لغضب بايبس. و يحتوي سجل شبكته[62] على قصة عن بركة سباحة في فرنسا أصبحت للنساء فقط في ساعات معينة من أجل تلبية مطالب المسلمين المتدينين. وتساءل بايبس بطريقة مفزعة: "أهذه علامة على أشياء قادمة في مكان آخر؟". وذكر في مقال آخر ملصق على الموقع أن امرأة أسترالية مسلمة قد زوّرت مطالبة ببوليصة تأمين؛ لأن الأعراف الإسلامية تتطلب منها اتباع رغبات زوجها. وتعالج مقالات أخرى الأوضاع السكانية بين المسلمين في الولايات المتحدة وكندا. ويقول أحد العناوين إن المسلمين يفوقون اليهود عدداً في كندا. وقد لخص مقال في لوس أنجلوس تايمز رأي بايبس القائل بأن "تزايد السكان المسلمين في الولايات المتحدة، وفرنسا، وهولندا وأماكن أخرى حول العالم يشكل خطراً على اليهود".[63]

وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، كتب بايبس مقالاً ينتقد شبكة PBS لعرضها فلماً وثائقياً عن النبي محمد ﷺ ونشرِه قبل الليلة التي ظهر فيها الفلم على الهواء.[64] فقال إنه عرض مليء بالإطراء الإيجابي بحيث "يبشر" بالإسلام. وكان من بين الأمثلة على هجومه على الإسلام غير السياسي أنه زعم أن شريط الفيديو هذا مضلل؛ لأنه اقتصر على ذكر بعض آراء النبي التقدمية حول النساء دون أن يذكر معاناة النساء المسلمات اليوم. فكان ذلك بالنسبة إليه غسيلاً للتبييض. ويزعم في مكان لاحق من مقاله أن ذلك الفلم الوثائقي يتجاهل أراء الباحثين التي تعيد النظر في تقييم حياة محمد، على عكس الفلم الوثائقي عن المسيح في برنامج الخط الأمامي (فرونت لاين) على شبكة PBS عام 1998، وهو الفلم المعنون: "من عيسى إلى المسيح: المسيحيون الأوائل".[65] وبالرغم من أن بايبس قد استخدم هذا

الفلم ليكشف نفاق شبكة PBS، فإن ذلك قد كشف نفاقه هو. فلم يظهر في ذلك الفلم ولو مرة واحدة أي نقاش لأعمال مسيحيي يومنا هذا، ومخالفتها لتعاليم المسيح – وهو يرفع ذلك الفلم كنموذج قياسي، بالرغم من أن انتقاده لفلم "محمد: تراث نبي" ينطبق على ذلك الفلم أيضاً. وتوضح هذه الواقعة أنه حتى عندما يُقدَّمُ رأيٌ معتدلٌ في الإسلام، فإن بايبس يهاجمه، وبذلك يزيد في التعمية على الخط الذي يزعم بايبس أنه يرسمه بين السلالات المتشددة والمعتدلة في الإسلام.

وقبل أن يصبح ستيفين إيمرسون خبيراً في الإرهاب، كان من المروجين المتحمسين تماماً للهستريا المعادية للسعودية في ثمانينيات القرن العشرين. وقد شملت أول قصة إخبارية له بيع أميركا طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر من طراز أواكس AWACS للمملكة العربية السعودية. وكان رأيه الانتقادي في تلك القصة متطابقاً مع موقف جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل. ولكن صفقة البيع تمت، وهي تعد اليوم أهم فشل كونغرسي لجماعة الضغط تلك حتى الآن. وقد وسع أول كتاب ألفه إيمرسون هذا الموضوع. وعنوان الكتاب هو: (بيت آل سعود الأميركي)، وفيه يجادل إيمرسون بأن الشركات الأميركية قد ضغطت على أعضاء الكونغرس لصالح السعوديين "في مقابل صفقات مربحة".[66] وليس الضغط الابتزازي في السياسة الأميركية شيئا نادرا بأي حال من الأحوال. وهو لا يصبح مصدراً للمشكلات إلاّ عندما يفيد العرب.

ثم استدار إيمرسون بازدرائه ضد شبكة PBS فكتب تقريراً استقصائياً لمجلة نيوريبابليك اتهم الشبكة فيه بتلقي تمويل سريّ من الحكومة السعودية لفلمها الوثائقي أيام الغضب عام 1989. وكان من المفترض أن ذلك مخالف لسياسة الشبكة المناهضة لتلقي أموال من أطراف لها "مصلحة استغلالية".[67] وكما هو متوقع، فإن إيمرسون لم يعتبر التمويل الذي تلقاه لفلمه الوثائقي على الشبكة نفسها انتهاكاً لتلك السياسة. وكان التمويل قد جاءه من مجموعات الخبراء اليمينيين، ومنبر

الشـرق الأوسط. فمـجـموعـات خبـراء اليـمين، والمؤيدون لإسـرائيل لهم "مـصلحـة استغلالية" في شريطه الفيديوي تعادل مصلحة السعوديين في فلم وثائقي متعاطف مع الفلسطينيين - وذلك مثال آخر على نفاق إيمرسون.

ولقد عمل إيمرسون وبايبس بنشاط لجعل المسلمين المعتدلين ومنظماتهم يدون متشددين. فهما يعتقدان أنه حتى المسلمين من المجرى الرئيس والمتشاركين في أعمال جماعية يستخدمون قشرة خارجية من الاعتدال لتغطية أغراض إسلامية شائنة. وعلى سبيل المثال: فقد زعم إيمرسون في مقابلة مع دانييل بايبس أن المسلمين "المتشددين"يريدون" تحويل الولايات المتحدة إلى بلد إسلامي "وكان دليله على ذلك هو أن" إبراهيم هوبر، الذي يعمل في مجلس العلاقات الأميركية - الإسلامية يعلن على الملأ أنه يحب أن يرى الولايات المتحدة تصبح دولة مسلمة".[68] وكان مقال صحيفة مينيا بوليس ستار تريبيون المستشهد به في تلك المقابلة يقتبس بالفعل قولاً لهوبر بهذا المعنى. ولكن إيمرسون وجد أن من المناسب أن يحذف من تصريح هوبر قوله: إنه "لن يفعل أي شيء عنيف لتشجيع ذلك". وكان هوبر قد قال: إنه "سيقوم بذلك عن طريق التثقيف".[69] وهكذا يصبح التمييز بين المعتدل والمتشدد بلا جدوى عملية ما دام مدير الاتصالات في أكبر منظمة إسلامية للحقوق المدنية "أصولياً"، أي في الصفقة نفسها التي ينسبها لابن لادن. ولعل التفسير الأرجح لهذا هو أن هوبر كان منتقداً لإيمرسون بصوت عال.

ثم إن مجلس العلاقات الأميركية - الإسلامية هو واحد من عدة منظمات أميركية إسلامية كثيراً ما يذمها بايبس وإيمرسون وينتقصان من قدرها. فقد أشار بايبس إلى أن المجلس المذكور قابل لممارسة العنف، وكتب:"إن العنف يحتمل أن يأتي... من منظمات مثل مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية التي تبرر أعمال حماس وتدعمها بطرق أخرى".[70] وزعم إيمرسون أن "مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية هو حماس بعنوان متروك في أحد شوارع واشنطن".[71] إن استعمال اسم

حماس كمرجع يشار إليه يشوه سمعة المجلس ويعيد التأكيد على أن حرب إسرائيل هي حرب أميركا.

وقد اتهم بايبس منظمات الاتجاه السائد الإسلامية - المجلس الأميركي الإسلامي، واللجنة الإسلامية للشؤون العامة - بتخويف معارضي الإسلام المتشدد وإسكاتهم"، و "بجمع التبرعات لمجموعات إسلامية متشددة في الخارج، وتبرير أعمالها، ودفع قضيتها إلى الأمام بطرق أخرى، بما فيها المنظمات المنهمكة بالعنف".[72] فهو يزعم أن علاقاتها بالإرهاب إن لم تكن مباشرة فهي غير مباشرة. ويتهم إيمرسون منظمات الحقوق المدنية "بخلق مناخ صقيعي تقمع فيه حرية الكلام عن هذه القضية"[73]، مما يساعد الإرهابيين على تجنب السلطات. ولم يعلق إيمرسون بالنقد بعد على التأثير الصقيعي الأكثر بروزاً بإسكات السكان العرب والمسلمين في الولايات المتحدة. بل إنه على عكس ذلك، يدعو إلى إجراءات من شأنها في آخر الأمر أن تخوف المجتمعات العربية والمسلمة، ثم يتذمر شاكياً من أن جماعات الحقوق المدنية قد جمدت حريته في الكلام. فالسخف هنا مزدوج: فأولاً إن إيمرسون، بشهاداته أمام الكونغرس وظهوره الكثير المتكرر على شاشات التلفزة وأجهزة الإعلام، لا يدهش أحداً باعتباره من الأصوات المقموعة أو المرغمة على الصمت. وهو يقترح ثانياً وجوب إغلاق المنظمات القليلة التي تستطيع التكلم باسم المجتمع المضروب والخائف.

إن زعم إيمرسون عن التأثير الصقيعي الذي تخلقه جماعات الحقوق المدنية النزاعة إلى فرض سيطرتها ليس هو المثال الوحيد على قابليته للنفاق. على الرغم من أنه كثيرا ما يترك مصادره مكتومة فلا يسميها، ويرفض أن يكشف من أين يتلقى التمويل، ولا يعطي معلومات عن ماضيه لأسباب "أمنية"، فإنه يطالب الجماعات الإسلامية الأميركية "بالتزام الحقيقة في الإعلان".[74]

ويرى بايبس وإيمرسون أن الحكومة الأميركية لم تفعل ما فيه الكفاية في الحرب على الإرهاب. ويزعم بايبس أنه اعتباراً من أواخر عام 2002، راحت سلطات

تنفيذ القوانين في الولايات المتحدة "تخطو بحذر مفرط" حول الناس الذين "يؤيدون" الإسلام السياسي، خشية أن تتهم هذه السلطات بأنها تقوم "بتجميع المعلومات".(75) وهو يجادل بأن في ذلك امتثالاً "لقيود تفرضها جماعات إسلامية متشددة مقرها في أميركا"، ثم يفسر ذلك بأنه يعني لجنة العلاقات الأميركية الإسلامية.(76) ويرى بايبس أن جزءاً من تقصير الحكومة ونقص كفاءتها هو مشكلة إدراك حسّيّ. ذلك أن الحكومة وأجهزة الإعلام عاجزة عن مواجهة الحقيقة حول تسلل الإسلام المتشدد إلى داخل المجتمع الأميركي. فالجهاد كحافز محرك لم يقتصر على حالة الجندي الذي اتهم بقذف قنبلة على جنود أميركيين آخرين في الكويت كجزء من "نمط دائم للعنف السياسي"(77)، بل كان الجهاد أيضاً وراء عمل القناصة الذين روعوا العاصمة واشنطن في منطقة مقاطعة كولومبيا(78) - تماماً كما يزعم بايبس أن صدام حسين ربما كان وراء الهجمات بجرثومة الجمرة الخبيثة (الانثراكس).(79) ويتساءل بايبس: "متى تعترف الأوساط الرسمية بشيء موجود أمامها ويحدق في وجهها؟"(80)

وهناك سبب آخر للتضليل الكامن في زعم بايبس وإيمرسون أنهما يميزان بين المعتدلين والمتشددين. فعند بايبس أن التهديد لا يأتي من الفاعلين فقط، بل كذلك من أي شخص مشارك في عقيدة النزعة الإسلامية أو متعاطف معها، سواء باستخدام العنف أم بعدمه. وبالرغم من أن بايبس يرفض لقب المكارثي، فإنه يدعو إلى تجريم حمل رأي معين. وهو يؤكد أن "السكان المسلمين في هذا البلد ليسوا مثل أي جماعة أخرى". لأن" من بينهم كتلة كبيرة من الناس... الذين يشاركون الخاطفين الانتحاريين في كراهية الولايات المتحدة".(81) فقد يبدو عدد من المتشددين "مسالمين في مظهرهم، ولكن يجب اعتبارهم جميعاً قتلة محتملين".(82) وهو يقدر عدد "المتشددين" بما يتراوح بين "10 و15 بالمائة" من مجموع السكان المسلمين.(83) وإذن فإن بايبس، حسب القياس المنطقي، يعتقد فعلاً أن 10-15 بالمئة من المسلمين هم "قتلة محتملون".

ونستطرد من هنا للقول بأن استخدام بايبس للإحصائيات كان واحداً من تكتيكاته الخلاقة. ففي عمود صحفي كتبه في النيويورك بوست في آب/ أغسطس عام 2002 تحدث عن غزو المسلمين المتشددين وتخريبهم للدانمرك. واستنتج بثقة: "أن المسلمين يشكلون 4 بالمئة فقط من سكان الدانمرك البالغ عددهم 4.5 مليون نسمة، ولكنهم يشكلون أغلبية المدانين باغتصاب النساء في البلد".[84] وعندما وصلت إلى المحرر بعد عدة أسابيع رسالة من اثنين من المسؤولين الدانمركيين تتحدى مصداقية هذا الرقم لأن الدانمرك لا تحتفظ بإحصاءات دينية للجرائم،[85] رد عليها بايبس باستخدام رياضيات مشبوهة ومريبة. فكتب رداً على الرسالة بأن الإحصاءات الرسمية تظهر أن 5.76 في المئة من مغتصبي النساء في كوبنهاغن هم من المهاجرين- وهم فئة هناك إحصائيات محفوظة عنها.[86] وهكذا كانت خدعة بايبس الأولى هي تعميمه رقماً وطنياً عن الدانمرك ككل من أرقام محددة عن كوبنهاغن. وكانت خدعته الثانية هي أنه لما كان المسلمون يشكلون أربعة أخماس المهاجرين إلى الدانمرك، و5.76 من المدانين باغتصاب النساء مهاجرون، فإن من المعقول التأكيد بأن المسلمين "يشكلون أكثرية مغتصبي النساء في ذلك البلد". وهذا يفترض بشكل مضلل أن التركيب الديني للمهاجرين هو نفسه التركيب الديني للمهاجرين المدانين باغتصاب النساء. وفي آخر الأمر، فإنّ كون معظم مغتصبي النساء في الدانمرك مسلمين إنما هو احتمال فقط، وليس حقيقة كما يعلن بايبس بشكل حاسم قاطع. والسبب الرئيس وراء هذه النقطة هو استحضار الصورة العنصرية التقليدية للرجل المفترس الملون أو الداكن البشرة وهو يطارد النساء البيضاوات خلسة. وبعد التلاعب والمناورة بالرياضيات في المقال الأصلي، يركز بايبس على نقطة يذكرها وهي: "أنه من الناحية العملية فإن كل ضحايا الاغتصاب. هن من غير المسلمات". وإن المرء ليتساءل متعجباً إن كان بايبس قد استنتج ذلك من كون معظم الإناث في كوبنهاغن عملياً غير مسلمات.

وبايبس متصلب حول تسمية النزعة الإسلامية عدواً كي يوضح أن "المشكلة تتعدى الإرهابيين". فهو يرى وجوب اتخاذ إجراءات ضد الذين ينفذون "جدول أعمال "الإسلام المتشدد "بطرق غير عنيفة"، وهم يشملون "الممولين، والوعاظ، والمبررين، وجماعات الضغط".[87] ثم إن السكان المسلمين عموماً يشكلون تهديداً كذلك. فقد قال بايبس للجنة الأميركية اليهودية: "إنني شديد القلق، من وجهة النظر اليهودية، لأن وجود الأميركيين المسلمين وحجمهم المتزايد، وغناهم، وحريتهم - لأنهم منقادون كثيراً لقيادة إسلامية النزعة - فإن ذلك سيشكل أخطاراً حقيقية على اليهود الأميركيين".[88] وقد قام المراسل الصحفي الاستقصائي جون صاغ بالاتصال ببايبس ليؤكد هذا التصريح. ففعل بايبس، وأضاف بأنه سيدلي بالتعليقات نفسها لمجموعات أخرى مثل: الهندوس، والمبشرين بالنصرانية، والملحدين، والباحثين الدارسين للإسلام، الذين يواجهون أيضاً "أخطاراً حقيقية" مع تزايد الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة.[89]

وبينما يميز أكاديميون مثل: فواز جرجس بين العنيفين وغير العنيفين من معتنقي النزعة الإسلامية، فإن بايبس يضع الجميع في فئة واحدة. وهو يرى أن صاحب النزعة السياسية الإسلامية "الذي لا يستخدم العنف اليوم سوف يستخدمه غداً"[90] ففي برنامج خط لودوبس المالي (لودوبوس ماني لاين)، تحدى جرجس وجهة نظر بايبس، وجادل بأن "الإسلاميين المتنورين" يختلفون عن "الرجعيين والفاشيين" وأنه فيما قبل 11 أيلول/ سبتمبر، "كان صناع السياسة الأميركيون يميزون بوضوح بين الإسلاميين من الاتجاه الوسطي السائد، والمعتدلين، وبين الحركات الإسلامية المتطرفة الهامشية التي تستخدم العنف والقوة". فكان رد بايبس على ذلك قوله: "إنهم عدونا، سواء أدركنا - سواء أدركت أنت ذلك أم لم تدركه".[91] والمثال المشرق عند بايبس هو الدولة العقائدية البوليسية القمعية -حيث يكون المؤمن برأي ما عدواً للدولة.

وبايبس - باعتباره من ممارسي الحرب الباردة بصورة جديدة - يريد تجنيد "أجهزة الإعلام، وهوليود، وحتى الدارسين الأكاديميين" للانضمام إلى الحرب ضد النزعة الإسلامية[92]. ولقد شن بايبس وإيمرسون هجوماً شاملاً على أقرب هؤلاء متناولاً، وهم الباحثون في الوسط الجامعي الأكاديمي. ولم تقتصر أهدافهما على ذوي النزعة الإسلامية فحسب، بل شملت أي شخص ينتقد السياسات الأميركية والإسرائيلية. وقد انطلقا في ذلك بطريقتين. فأولاً: يزعمان أن المتطرفين المسلمين قد تسللوا إلى المجتمع الأميركي كأساتذة. وثانياً: ينتقدان مجال دراسات الشرق الأوسط بأكمله باعتباره معادياً لأميركا ومعادياً لإسرائيل.

وفي أحدث كتاب لإيمرسون، وهو الكتاب المعنون (الجهاد الأميركي: الإرهابيون الذين يعيشون بيننا)، هناك فصل يسعى إلى التوضيح بأن المتطرفين المسلمين قد بحثوا عن مأوى باللجوء إلى الأبراج العاجية ("الجهاد في الجامعة"). وقد أشار إيريك بويهلرت في مجلة (صالون) إلى أن إيمرسون يعطي على ذلك مثالاً واحداً فقط، هو "اتهامه السابق المشكوك فيه لسامي العريان وجامعة جنوب فلوريدا". ومع ذلك، فإنه يكرر الادعاء بأن الإسلاميين المتطرفين قد تسللوا إلى الجامعات الأميركية، وذلك أمام لجان الكونغرس.[93] ففي أعقاب حملة إيمرسون المتطاولة ضد الدكتور سامي العريان، فصلته جامعة جنوب فلوريدا. ويجلس الدكتور العريان حالياً في زنزانة حبس انفرادي، عاجزاً عن الحصول على العدالة ليتحدى الأدلة ضده لأنها سرية. فقد قام مكتب التحقيقات الاتحادية بالتحقيق معه حول أنشطة إرهابية عندما اعتقله.[94] فإذا كانت بعض الأدلة على الأقل من إيمرسون، فيجب التدقيق فيها علناً، حسب روح نظام الخصومة القانونية الأميركي. وكانت محاولات إيمرسون السابقة تشمل ادعاءه بأن لديه برهاناً يربط مسلمين في تامبا، بولاية فلوريدا بتفجير المركز التجاري العالمي في عام 1993. وقد أشار جون صاغ بأن "إيمرسون لم يقدم ذلك البرهان أبداً".[95] ولقد جاءت بعض الأدلة التي قدمها إيمرسون ضد سامي العريان من المخابرات الإسرائيلية.[96] وليس من المحتمل أن يحصل العريان

على محاكمة عادلة. فإحدى القضايا هي البت في علاقته بالجهاد الإسلامي، وهي مجموعة متشددة تعتبرها إسرائيل، وبالتالي أميركا، خارجة عن القانون.

أما مخطط الهجوم على الدراسات عن الشرق الأوسط فهو يأتي من مارتن كرامر، الزميل الدارس في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المؤيد لإسرائيل. فكتابه المعنون (أبراج عاجية على الرمال) فشل دراسات الشرق الأوسط في أميركا يرسم صورة لميدان يتلقى تمويلاً أكثر من اللازم، وتسممه الانتماءات السياسية. فأساتذة هذا الميدان يستخدمون مناصبهم كي يدفعوا إلى الأمام جدول أعمال سياسية، وبذلك يفشلون في تقديم رؤية متعمقة للوقائع الحقيقية التي تحدد العالمين العربي والإسلامي: الهجوم المصري - السوري على إسرائيل في عام 1973؛ والحرب الأهلية اللبنانية؛ والثورة الإيرانية؛ والحرب العراقية - الإيرانية؛ والاحتلال العراقي للكويت؛ و"انفجار" العنف الفلسطيني منذ عام 2000؛ وأسامة بن لادن و 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001.[97] والنقطة الحيوية في انتقاد كرامر لدراسات الشرق الأوسط هي"أن الأكاديميين قد فاجأتهم موضوعاتهم مراراً وتكراراً" - وهذا يرقى إلى مرتبة الفشل. ويفترض كرامر بذلك أن النماذج المتغيرة والمفاجآت هي أشياء تنفرد بها دراسات الشرق الأوسط دون غيرها. وهذا هو ألطف أنواع النقد. فبايبس وآخرون يتهمون المختصين بالشرق الأوسط بتلقين مذهبهم لتلاميذهم وتشجيعهم على ارتكاب أعمال عنف ضد اليهود.[98]

فقد قام منبر الشرق الأوسط التابع لدانييل بايبس بتأسيس منظمة تدعى "مراقبة الحرم الجامعي" لتوثيق المعلومات عن الأساتذة والمناسبات الجامعية المنتقدة لإسرائيل. وحسبما هو وارد في موقع هذه المنظمة على الشبكة، فإن مراقبة الحرم الجامعي "تقوم بمراجعة ونقد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية" بنيّةٍ حسنةٍ من أجل "تحسينها". وقد وقع النزاع على الفور، وكان سببه الرئيس هو أن هذه المنظمة قد نشرت ملفاً عن فرادى أعضاء الهيئة التدريسية - وهي ممارسة

انقطعت منذ ذلك الحين. غير أن "مراقبة الحرم الجامعي" لا تزال تشجع الطلبة وغيرهم على الإبلاغ عن التصريحات والأنشطة المنتقدة لإسرائيل أو الولايات المتحدة وهي تزعم أنها تركز على خمس مشكلات هي: "حالات فشل التحاليل، وخلط السياسة بالبحث الدراسي، وعدم التسامح مع الآراء البديلة، والتبريرات، وإساءة استعمال السلطة على الطلبة".[99] ويبدو أن "مراقبة الحرم الجامعي" مهتمة "بمشكلة" أخرى: هي أن دراسات الشرق الأوسط "حكر وامتياز حصري للعرب المنتمين إلى الشرق الأوسط، الذي جاؤوا بآرائهم معهم".[100] ولكي تدعم منظمة مراقبة الحرم الجامعي الطُّعم المستخدم لتصيّدِها العنصري، فإنها تذكر أن نصف أعضاء رابطة دراسات الشرق الأوسط ينتمون بأصولهم إلى الشرق الأوسط. وعلى الرغم من كون معظم هؤلاء الدارسين مواطنين أميركيين فإنهم "يناون بأنفسهم عن الولايات المتحدة بصورة فعالة". وتضيف المنظمة بطريقة مفزعة بأن هذا التنكر للارتباط بأمريكا يتم في بعض الأحيان علناً".

وفي زمن ما بعد 11/ 9، راح تشويه سمعة دراسات الشرق الأوسط على أيدي كرامر، وبايبس وغيرهما يجد آذاناً صاغية متقبّلة في العاصمة واشنطن بمقاطعة كولومبيا. ففي شهر حزيران/ يونيو عام 2003، بعد طلبات كثيرة من ذوي الحملة الصليبية على هذه الدراسات، استمعت لجنة فرعية تابعة لمجلس النواب الأميركي إلى ادعاءاتهم بأن برامج الدراسات الدولية الممولة من الميزانية الاتحادية في الكليات والجامعات الأميركية تنتقد سياسة أمريكا الخارجية أكثر من اللازم؛ ولذلك يجب "تنظيمها بضوابط أشد "وإعطاؤها تمويلاً أقل.[101] وقد شهد بهذا المعنى أمام اللجنة ستانلي كورتز، الزميل في معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، والكثير الإسهام بكتاباته في مجلة نيوريفيو. وأساس هذه الحملة هو أن الآراء السياسية ينبغي إبقاؤها خارج الوسط الأكاديمي. ولكنهم من الناحية العملية بالطبع يقصدون آراء سياسية معينة، ما داموا لا يهاجمون الأمزجة السياسية الظاهرة للأكاديميين المؤيدين لإسرائيل والوطنيين الأميركيين المتطرفين الذين يختلطون بهم ويتآخون معهم.

مراقبة الحرم الجامعي: دراسة حالة من النفاق الاستراتيجي:

إن لبايبس نفسه طريقة في القفز جيئة وذهاباً مما يعتبره دراسة للتاريخ الإسلامي إلى جدليات ذات دوافع عقائدية حول خطر التهديد الإسلامي. وليس الخط الفاصل واضحاً على الدوام. فهو يفعل ما يفعله الأساتذة الجامعيون المنشقون ويتعرضون بسببه للهجوم من منظمة "مراقبة الحرم الجامعي" أي خلط الدراسة بالسياسة. وبالطبع فإن بايبس لم يعد له منصب أكاديمي، وهكذا فإنه لا يسيء استخدام "سلطته" ضد الطلبة. فهو لا يقف على أرض صلبة أبداً هو وباقي مقاييس "مراقبة الحرم الجامعي" - وهي: "التحاليل الفاشلة... وعدم التسامح مع الآراء البديلة والتبريرات- أما دراسات منبر الشرق الأوسط، معهد البحوث الذي هو والد "مراقبة الحرم الجامعي"، فهي سياسة بوضوح وجلاء. فهي تعمل على نشر السياسات العدوانية الأميركية والإسرائيلية وتقديم "التبريرات" لها في الشرق الأوسط. وأهم معيار منافق هو "عدم التسامح مع الآراء البديلة" إذ إن مراقبة الحرم الجامعي ترفض التسامح مع الآراء التي تنتقد إسرائيل - وهي بالتأكيد الآراء "البديلة" في الولايات المتحدة.

ثم إن الاستشهاد بفشل تحاليل بايبس مهمة سهلة. فهناك حالة فشل مثيرة للقلق الشديد ولا تلقى نقاشاً كافياً، ولذا فإنها جديرة بالمراجعة. فعلى الرغم من الهاجس المسيطر على بايبس حول الخلط بين الدين والعقيدة الآيديولوجية العنيفة، فإنه لم يكتب أي انتقاد، بل ولم يذكر شيئاً على شاشة التلفزة عن عصبة الدفاع اليهودية، كما يتضح من بحث على موقعه الغنيّ على الشبكة[102] وهي عصبة أسسها الحاخام مئير كاهانا، الذي أدرجت وزارة الخارجية الأميركية حركته "كاخ" على قائمة المنظمات المصنفة بأنها إرهابية.[103] وبينما تسلّم عصبة مكافحة التشهير بأن "كاهانا" كان ينادي دائماً بشكل متطرف من القومية اليهودية يعكس نزعة عنصرية، وعنفاً، وتطرفاً سياسياً"[104]، فإن بايبس يتحدث عن آراء كاهانا بلهجة ودية دافئة. وعلى سبيل المثال: فعندما سُئل بايبس في مقابلة ودية عما إذا

كانت له أي علاقات مع كاهانا أجاب بصورة مقتضبة: "كلا على الإطلاق"، فكان ذلك أقصر جواب له على أسئلة المقابلة كلها.[105] وفي مقال كتبه مع دوران،[106] لم يذكرا كاهاناً إلا باعتباره ضحية "للإرهاب". والهدف الأكبر هو التلميح ضمناً بأن الإرهاب حكر على المسلمين. فبعد تكرار اتهام منظمات المجرى الرئيس الإسلامية بأنها واجهات لمجموعات إرهابية، يكتب بايبس ودوران بأن هذا "يصل بنا إلى موضوع الإرهاب". وما يقدمانه بعد ذلك يفضحهما بما هو محذوف مثلما يفضحهما بما هو مذكور. فهما يزعمان أنه "منذ اغتيال الحاخام مثير كاهانا على يد مصريّ في عام 1990، ارتبط المجتمع المسلم المهاجر بعدد كبير من الحوادث العنيفة". ويعتم المقال على حقيقة أن كاهانا نفسه كان أصولياً دينياً له تاريخ من العنف السياسي. وبدلاً من ذلك، فإن بايبس يعامله على انه "حاخام" فقط، أي ضحية يهودية أخرى من ضحايا الأميركيين المسلمين، كما يشير إلى ذلك في مقطع آخر.[107] وهكذا فبدلاً من أن يقدم اغتيال كاهانا رؤية داخلية معمقة للتحدي المحير الخاص بتعريف الإرهاب في سياق خطوط عرقية دينية، فإن هذا الاغتيال يقدم باعتباره نقطة تاريخية لبدء الإرهاب الإسلامي في الولايات المتحدة. وبجرة قلم واحدة كاسحة، يحاول بايبس ودوران إخفاء تاريخ كاهانا الطويل كإرهابي، وتحويله إلى "المجتمع المسلم المهاجر" بأكمله. وكان بايبس قد كتب في مكان آخر أن اغتيال كاهانا يمثل الصراع المحتوم مع المسلمين في الغرب.[108]

وحتى حيث يكون من المناسب منطقياً مناقشة هجمات المتطرفين اليهود على العرب والمسلمين، كما هي الحال في مقال لبايبس في مجلة كومنتري عنوانه "الأميركيون المسلمون ضد الأميركيين اليهود"، فإن بايبس يترك هذه المناقشة. ولقد كان بوسعه إضافة شيء من التوازن والإنصاف لكلمة "ضد" في عنوان مقاله بذكر شيء عن سجل عصبة مكافحة التشهير في التجسس على المنظمات الأميركية العربية. وبدلاً من ذلك يرسم المقال صورة حصرية لسكان أميركيين مسلمين يضحون بالأميركيين اليهود المساكين العاثري الحظ. وهناك تاريخ موثق جيداً، ولو

أنه كثيراً ما يهمل، العداوة اليهودية للعرب والمسلمين في الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال: ففي عام 1970 وحده، قام أعضاء عصبة الدفاع اليهودية بضرب "دعائيين" عرب أميركيين ضرباً مبرحاً، وتآمروا لخطف طائرة ركاب عربية.[109] وفي عام 1985 قتلت قنبلة آليكس عوده، مدير مكتب الجمعية العربية - الأميركية لمكافحة التمييز في الساحل الغربي، وجرحت سبعة آخرين. وكانت تلك العصبة هي الجهة الأولى المشتبه بها، بالرغم من أن الاتهام لم يوجه لأي أحد. وفي إفادة قدمتها ماري ب هوغان، العميلة الخاصة لمكتب التحقيقات الاتحادية، ذكرت أن مخبراً لديه شريط مسجل لاجتماع بين القادة قد اتصل بها.[110] وكان على الشريط صوتان لاثنين من شخصيات عصبة الدفاع اليهودية هما إيرل كروغل وإيرف روبين، وهما يناقشان استهداف المساجد بأعمال عنف. وتذكر الإفادة أن روبين قد عبر عن "رغبته في نسف بناية بأكملها، ولكن عصبة الدفاع اليهودية ليست لديها التكنولوجيا لتحقيق مثل هذا النسف". وقد اعترف كروغل بذنبه في التآمر لتفجير مسجد الملك فهد في مدينة كولفر بولاية كاليفورنيا، ومكتب داريل عيسى، عضو الكونغرس الأميركي العربي (الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا).[111]

ويفسر إيمرسون اغتيال كاهانا أيضاً لأغراض تحليلية مماثلة تناسب مقاصده. فهو لا يعتبره أول عمل لإرهابيين عرب محليين ترعرعوا في أميركا، كما يفعل بايبس، بل يرى أنه أول فشل حكومي كبير في الحرب على الإرهاب. وقد عثر مسؤولو التحقيق في منزل السيد نصير، قاتل كاهانا المزعوم، على سبعة وأربعين صندوقاً من الأدبيات، ولكنهم لم يفهموا شيئاً منها، على فرض أنها تحتوي على مواد دينية فحسب. أما إيمرسون فيؤكد أنها أهم مجموعة من المواد الإرهابية المكتشفة في أميركا على الإطلاق.[112] وهذا يتطابق مع رسالته المطردة دائماً بأن الحكومة ببساطة لا تفعل ما يكفي لقمع خطر الإرهاب محلياً.

وإذا كان إيمرسون قد أدلى بتعليق انتقادي عن كاهانا، فليس من السهل العثور عليه. فأقرب شيء إلى الانتقاد يأتي من مقال في عام 1995 يشير فيه إلى كاهانا

باعتباره "زعيماً يهودياً متشدداً".[113] ويدعي إيمرسون أنه قد شجب عصبة الدفاع اليهودية في كتابه (الجهاد الأميركي: الإرهابيون الذين يعيشون بيننا) حيث يتذمر شاكياً: "مهما كان عدد المرات التي شجبت فيها عصبة الدفاع اليهودية والإرهابيين النصارى فقد استمروا يقذفونني باتهامي بأنني عنصري ومعادٍ للمسلمين".[114] ورداً على اتهامات لإيمرسون بالتحيّز في مناقشة متلفزة عام 1995، زعم بأنه يطارد كل الإرهابيين بغض النظر عن خلفياتهم.[115] وأثناء البحث من أجل هذا المقال، لم يستطع المؤلف أن يعثر على أي حالات شجب استقصائية. بل كان أقرب شيء وصل به إيمرسون إلى الشجب هو إدراجه عصبة الدفاع اليهودية كمجموعة "مرتبطة بأعمال إرهاب دولية وأجنبية".[116] ومع ذلك فإن إيمرسون لم يقدم أي بحث استقصائي متعمق عن عصبة الدفاع اليهودية، التي لم يذكرها في كتابه سوى مرتين.

*****

خاتمة

إن المشكلة الأساسية لهذه الشبكة التصادمية التي تضم بايبس وإيمرسون هي أن منتسبيها يشبهون العدو أكثر من شبههم برجال يستحقون التمتع بنفوذ لدى صانعي السياسة ووصول إلى وسائل الإعلام. فهؤلاء الممارسون الجدد للحرب الباردة، مثل المتشددين الذين يعارضونهم، يرون أن هناك صراعاً وشيكاً بين الغرب والإسلام. وهم جميعاً يعتقدون أنه ليس هناك صراعاً وشيكاً بين الغرب والإسلام. وهم جميعاً يعتقدون أنه ليس هناك بديل للعنف، مهما كان عدد الناس الأبرياء الذين سيتألمون في العملية. وعند كلا النقيضين، يسقط العالم بين معسكرين. وقد كتب بايبس أن هناك معركة لكسب روح الإسلام بين المعتدلين "المتشوقين لقبول الطرق الغربية" والاندماج، وبين ذوي النزعة الإسلامية "الساعين إلى حكم قوي"[117]، ومع ذلك، فإن بايبس يقترح في آخر الأمر استهداف الفئتين معاً. إن

وضع بايبس لمجلس العلاقات الأميركية الإسلامية والمنظمات الإسلامية الأميركية الأخرى، وكذلك ملايين المسلمين من المفكرين، والمهنيين المحترفين والناس العاديين في فئة ذوي النزعة الإسلامية يظهر تطرفاً في التفكير يكاد يكون صورة لابن لادن منعكسة في مرآة. وهكذا فإن الأبرياء الذين يقعون في الوسط بين الطرفين المولعين بالقتال سيسقطون ضحايا - ولا يبدو أن أيّاً من الطرفين يهتم لذلك.

إن كلاً من الإسلاميين المتشددين وبايبس/ إيمرسون يقويهم ويحركهم هذا الصدام، وهم يفعلون المزيد لإذكائه أكثر مما يسعون إلى السلام والمصالحة. فهم جميعاً يسعون إلى حرب أكثر، لا أقل. وبينما لا يحتاج أعضاء هذه الشبكة إلى استخدام العنف شخصياً لإيصال رسالتهم، فإنهم يقدمون تشجيعاً فعالاً لاستخدام الجيوش المؤللة ضد السكان المدنيين - مع عدم إيلاء أي اعتبار للكلفة الإنسانية. فممارسو الحرب الباردة الجدد يطالبون بعمل عسكري ضد الإسلاميين والأنظمة الشريرة في كل مكان. وبالرغم من أن "مراقبة الحرم الجامعي" تتهم الأساتذة بتبرير الإرهاب العربي أو الإسلامي، فإن بايبس وإيمرسون يبرران العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين على الدوام أو يتجاهلانه. وبالمثل فإنهما يريان أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقوم بأي عمل خاطئ ضد السكان الأبرياء ما دام عملها باسم مكافحة الإرهاب - وهذا منطق متخلف بالبديهة وسوف تكون له عواقب وانعكاسات وخيمة في المستقبل.

وعلى الرغم من أن التطبيق العملي لأهداف سياسيةٍ قائمةٍ على الأمن يجب إخضاعه لفحص دقيق، فإنه ينبغي نصح صناع السياسة الأميركيين بأن يبتعدوا عن خبراء الإرهاب الذين يحركهم جدول أعمال مفضوح ويقدمون انحيازاً مسيَّساً على أنه وصفات للأمن. فالأمن الأميركي سيتعرض للتهديد على المدى البعيد إذا رُفعَ تجار الكراهية إلى البروز والظهور للعيان. وهذا يضر بمصداقية أميركا المتناقصة أصلاً. وحتى إذا كان بايبس، وإيمرسون وموظفوهما لاعبين اسميين فقط، فإن ذوي

السلطة الذين يضفون الشرعية على أصواتهم لن يحققوا سوى نكسة لجهود الذين يحاولون تحسين صورة أميركا، وأمنها، وسياساتها. فإذا كان الأمن هو هدف الإدارات الأميركية حقاً، فإن عليها أن تتركه للمتخصصين الموضوعيين ذوي العقول المتزنة، وليس للمأجورين السياسيين اللصوص الساعين إلى ملء جيوبهم.

ومهما كان هذا الدرس عملياً، فإن من الأفضل اختتامه بالسخرية. فإن الارتياب وعدم الثقة اللذين ينظر بهما بايبس لسكان الولايات المتحدة المسلمين قد افتضحا بطريقة غير مقصودة في مقابلة معه حول كتابه عن سيادة نظريات المؤامرة، وخاصة في العقل العربي. فقد جادل بأن المنظرين للمؤامرة يحتمل أن ينظموا أنفسهم بشكل تآمري ما دام من المحتمل أن يروا أنَّ ذلك "أسلوب جيد للعمل". وبعبارة أخرى "فإن المنظّر للمؤامرة يصبح هو نفسه متآمراً، وهذا يوحي بأنك عندما تسمع عن الزعم بنظرية مؤامرة، فابحث عن المؤامرة واحذرها وانظر فيما حولك جيداً".[118] ولقد كرس بايبس وإيمرسون حصن كتابتهما لإظهار وجود فعال لمؤامرة إسلامية في جميع أنحاء العالم وفي الولايات المتحدة. فإذا عملنا بنصيحة بايبس بالنظر فيما حولنا، فإننا نستطيع أن نراه مع إيمرسون منهمكين في مؤامرة مكشوفة مع غيرهما من مثيري الحروب على أمل الحصول على حرب باردة جديدة.



الباب الثالث

الجمع بين الانحراف المحلي الأميركي
إلى أقصى اليمين والسعي إلى التوسع العالمي:
تجريم المجتمعات العربية والإسلامية



الفصل الخامس

جذور الحملة الصليبية الأميركية لمكافحة الإرهاب(*)

بقلم سميح فرسون

إن الهجمات الرهيبة على البرجين التوأمين لمركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى وزارة الدفاع الخماسي الأضلاع (البنتاغون) بواشنطن في مقاطعة كولومبيا في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001 يعرفها المحللون والساسة الأميركيون بأنها لحظة تحويلية أو تحديدية في تاريخ أميركا الحديث. فهي لحظة تحديدية، مثل لحظات تحديدية سابقة، أحدثت تغييراً سريعاً في إدراك الحكومة الأميركية لواقع سياسي دولي، وأرسلت الولايات المتحدة على طريق سياسي وعسكري جديد يهدف إلى التعامل مع الواقع الجديد.(1) ولقد كانت هناك في القرن الماضي عدة لحظات تحديدية في التاريخ السياسي الأميركي وضعت سياسة أميركا الخارجية أيضاً في اتجاه جديد، شامل، مسيطر على كل شيء، وفيه عزم وتصميم. فقد كان الهجوم الياباني على بيرل هاربر إحدى هذه اللحظات، وكانت الحرب الكورية في مطلع خمسينيات القرن العشرين لحظة أخرى. ولكن ما هو فريد من نوعه في هجمات 11/ 9 هو أن "هذه أول مرة منذ حرب عام 1812 [ضد إنكلترا] تتعرض فيها الأراضي الوطنية [الأميركية] للهجوم أو حتى للتهديد".(2)

(*) ظهر هذا الفصل أصلاً في مجلة الأرض المقدسة (هولي لاند جورنال)، المجلد الأول، العدد رقم 2 (آذار/ مارس، 2003) ص 133 – 160. وأعترف مع الامتنان بفضل الناشر. كونتنيوم بوكس، في السماح بإعادة طبع هذا المقال من المجلة.
وقد قمت ببعض التغييرات الطفيفة في تهيئة هذا المخطوط فيما يتعلق بالحروف الكبيرة وعلامات التنقيط، وكذلك في شكل توثيق المصادر والمراجع، مع بعض التصحيحات الطفيفة أيضاً. غير أن مادة المقال تظل بلا تغيير.
وأرغب في شكر ويل يومانز على مساعدته التي لا تقدر بثمن في البحث.

فالحرب الكورية عَوْلَمت الحرب الصليبية المضادة للشيوعية وللسوفييت التي كانت جارية أصلاً في أوروبا، ووضعت الولايات المتحدة على ذلك الطريق بلا رجعة. وكانت الاستراتيجية السياسية – العسكرية في الحملة الصليبية الأميركية ضد الشيوعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي احتواء منطقة النفوذ الجغرافي – السياسي الشيوعية وردع القوة السوفيتية التقليدية والنووية. وكانت هذه الحرب الصليبية التي حملت اسماً شعبياً هو "الحرب الباردة" أطولها دواماً، بكل صراعاتها الدبلوماسية والسياسية، وانفراجاتها، وحروبها الساخنة بالوكالة، والحرب الفيتنامية. وقد انتهت بصورة مفاجئة مع الانهيار اللافت للنظر وغير المتوقع للاتحاد السوفيتي وللشيوعية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

وفي كل واحدة من هذه المواجهات الكبرى، قامت النخبة السياسية الأميركية وطبقة المثقفين في صفوف الشعب الأميركي بصياغة إطار عقائدي آيديولوجي شامل ومسيطر برر التوجه السياسي الأميركي الجديد في الاستراتيجية السياسية – العسكرية المشتقة منه، وحشد عامة الناس والموارد في أميركا. غير أن الانهيار غير المتوقع للشيوعية والنظام السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين لم يترك للولايات المتحدة عدواً ظاهراً أو تحدياً، كما كان الحال في السابق، في أعقاب اندحار الفاشية الأوروبية واليابانية. وكانت النتيجة أن فراغاً سياسياً وعقائدياً قد برز وأدى إلى تنافس بين صانعي السياسات، والمثقفين في صفوف الشعب، والساسة على تحديد طابع شامل وسائد للعصر ورؤية للمستقبل. وقبل أن تتسلم غوندوليزارايس منصبها كمستشارة للأمن القومي كتبت: "لقد وجدت الولايات المتحدة صعوبة شديدة في تحديد" مصلحتها القومية "في غياب القوة السوفيتية".[3]

الإيديولوجية والاستراتيجية في حقبة ما بعد السوفيت:

وقد تم الترويج "لتصورات" عديدة في تسعينيات القرن العشرين، فأخذ الرئيس السابق جورج بوش يشجع فكرة بزوغ فجر "نظام عالمي جديد" – تسيطر

عليه وتتحكم به الولايات المتحدة بالطبع – وهو تركيب أيديولوجي فكري لم يحدده بوش الأكبر تحديداً كاملاً حتى الوقت التالي لخسارته الانتخاب أمام بيل كلينتون.[4] وقدم فرانسيس فوكوياما ملامح تفصيلية لمقولة انتصارية عن الفوز النهائي للديموقراطية ورأسمالية السوق، وبالتالي "نهاية التاريخ".[5] غير أن المؤسسة العقائدية والسياسية في الولايات المتحدة سرعان ما انشغلت بتهديد متصوّر جديد، هو "الدول الشريرة المارقة"، وخاصة تلك التي لديها قابلية تطوير "أسلحة دمار شامل"، أو التي تسعى للحصول على مثل تلك الأسلحة، كالعراق، وإيران، وليبيا، وكوريا الشمالية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد حشدت حلفاً دولياً لعدد كبير من الدول، بما فيها كثير من الدول العربية لطرد الجيش العراقي من الكويت المحتلة عام 1991، فإن الصراع لم يرتفع إلى مرتبة "لحظة تحديدية" بالنسبة للولايات المتحدة، ولا إلى مرتبة عقيدة فكرية شاملة وسياسة مصممة على تخليص العالم من الدول المارقة دفعة واحدة و إلى الأبد. وعند العودة بالذاكرة نرى أن حرب الخليج في عام 1991 كانت صراعاً إقليمياً له أهميته بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأميركية وزبائنها من الدول المنتجة للنفط. ولكن تلك الحرب لم تكن لحظة تحديدية في تاريخ أميركا السياسي نفسه. غير أنها على أية حال قد كسرت ظاهرة تناذر العقدة الفيتنامية، أي خشية عامة الناس من نشر قوات أميركية في الخارج، وذلك لتجنب وقوع إصابات في صفوف الأميركيين.

وأنتجت حرب الخليج درساً مهماً ذا مغزى في السياسة الدولية الواقعية المعاصرة (أي المبنية على عوامل عملية و مادية، لا نظرية و لا أخلاقية): وذلك هو القابلية الأميركية الهائلة على عرض ضخم للجبروت العسكري بعيداً عن حدودها. و كان التغلب على تناذر العقدة الفيتنامية قد بدأ عند غزو إدارة ريغان لغرانادا، الدولة التي لا جيش لها، وتدخل تلك الإدارة القوي في أميركا الوسطى بأعمال

خفية مكتومة ولاسيما في نيكاراغوا. فالتمويل غير القانوني، والتموين والدعم لمتمردي الكونترا هناك، وللحكومات والمنظمات المضادة للثورة، وعصابات القتل والاغتيال في أميركا الوسطى قد سارت بموازاته أيضاً أعمال التعبئة والدعم "للمقاومة الإسلامية الناجحة للاحتلال السوفيتي لأفغانستان.[6] وكان التدخل في أفغانستان صورة ملخصة عن عودة السياسة الخارجية الأميركية إلى التدخل العدواني - والوحيد الجانب إلى حد كبير في أميركا الوسطى - في أعقاب التراجع القصير الأمد الذي نجم عن كارثة الاندحار في فيتنام.

واعتباراً من عام 1992، راحت إدارة بيل كلينتون الوسطية - اليمينية التي. توجهها الأعمال التجارية تتبع إلى حد كبير طريق التعددية، والنزوع إلى التدخل، واستخدام الأمم المتحدة كمنبر لبناء توافق دولي في الآراء للقيام بتدخل دولي بطريقة لا تختلف عن النهج التي اتبعته إدارة بوش الأب في الحرب ضد العراق. غير أن التحديات العسكرية في تسعينيات القرن العشرين لم تعتبرها إدارة كلينتون، أو مثقفوها العاملون حاملة لتهديد أكثر من اللازم لمصالح أميركا الجغرافية - السياسية، أو الاقتصادية أو الاستراتيجية في الخارج كما كانت الحال في الغزو والاحتلال العراقي للكويت. ولكن حافز مدة كلينتون لنزعة التدخل العسكري تلقى تبريراً جديداً مختلفاً اتخذ صفة "التدخل الإنساني".[7] والمفهوم العقائدي الفكري "للتدخل الإنساني" ليس تركيباً جديداً. فقد استخدمته القوى الأوروبية في غزواتها الاستعمارية في القرن التاسع عشر[8] ولقد كان "التدخل الإنساني" هو الذريعة لتبرير التدخل الأميركي في الصومال والبوسنة، وكوسوفو، تحت مظلة حلف شمالي الأطلسي. والحق أن إدارة كلينتون مارست التدخل العسكري مرات أكثر الإدارات الثلاث السابقة لها، إدارات جيمي كارتر، و رونالد ريغان، و بوش الأب مجتمعة.[9] وكانت الاستراتيجية التي تطورت عن "نزعة التدخل الإنساني" هذه تشمل "تغيير الأنظمة". غير أن تدخل كلينتون الإنساني، بالرغم من أنه أنهى العنف الفظيع في يوغوسلافيا السابقة لم يحد من اتجاه عملية "العنصرة التي تعززت الآن، بل و اكتسبت صفة شرعية إلى حد ما".[10]

وقد مزجت إدارة كلينتون عقيدة التدخل العسكري الإنساني بنهج سياسي – اقتصادي خارجي يتمثل في تشجيع و تصدير "رأسمالية السوق الحرة"، "والعولمة الاقتصادية" و الديمقراطية الانتخابية". ولم يكن القصد من هذه المجموعة العقائدية والسياسات المشتقة منها التي أطلق عليها بحق اسم ملائم لها هو"الليبرالية الجديدة" قاصراً على تنظيم الاستثمار الاقتصادي والعلاقات التجارية بين القوى الصناعية الغربية واليابان (عن طريق الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الغات) ومنطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية و منظمة التجارة العالمية)، بل لقد شملت أيضاً التلصص لفتح و"إصلاح" اقتصاد معظم بلدان "الجنوب العالمي" عن طريق صندوق النقد الدولي وسياسة البنك الدولي "للتكييف الهيكلي البنيوي". ولكن عقيدة الليبرالية الجديدة ظلت سائدة ومتداولة بصورة أساسية بين النخب السياسية والفكرية والمهنية في الولايات المتحدة. فلم تسيطر على خيال عامة الناس لأن معظم الأميركيين كانوا منغمسين بتجميع الثروات في أثناء فقاعة النمو الاقتصادي اللافتة للأنظار في عهد كلينتون، ولم يكونوا مهتمين بأي تحد دولي.

وكانت الذبابة التي سقطت في مرهم الليبرالية الجديدة في عهد كلينتون – إن صح التعبير – هي "الهجمات الإرهابية" على القوات المسلحة والمنشآت الدبلوماسية الأميركية في العالم العربي وشرق إفريقيا. وقد شملت تلك الهجمات في أيام حكم كلينتون بلداناً كالصومال في عام 1993؛ والمحاولة المخططة المزعومة لاغتيال بوش الأب في الكويت عام 1993؛ وتفجيرات مدينة الرياض عام 1995؛ وتفجير الخبر عام 1996؛ وتفجير السفارة الأميركية في العاصمة الكينية نيروبي عام 1998؛ وتفجير السفارة الأميركية في العاصمة التنزانية دار السلام عام 1998 أيضاً؛ والمخططات المتنوعة لشن هجمات على الولايات المتحدة وأماكن أخرى بمناسبة دخول الألفية الجديدة عام 2000؛ وتفجير السفينة الحربية الأميركية كول في عام 2000. ولم يكن قد نجم عن محاولة تفجير مركز التجارة العالمية سوى رد فعل ضئيل نسبياً في عام 1993. كما أن المواجهات مع العراق في أثناء هذه المدة حول

التفتيش الذي فرضته عليه الأمم المتحدة قد تصاعدت وزادت من تصورات وجود تحد من "دولة مارقة" قد تحصل على أسلحة دمار شامل.

ولم تولد هذه الهجمات عقيدة فكرية شاملة مسيطرة أو حرباً صليبية، ولكنها أدت إلى مفهوم استراتيجي عسكري جديد هو "الحرب غير النظامية، أو غير المتساوقة".[11] وكان ذلك متناسباً مع النوع الجديد من العدو بشكل خاص: فهو عدو عديم الجنسية، أو عابر للجنسيات، أو لديه شبه جنسية، ومتنقل، وتحركه عقيدة دينية، أو عقيدة أخرى أو غرض آخر (مثل: تهريب المخدرات). فأقامت الولايات المتحدة مكاتب وفرق مهمات جاهزة للعمل لتحديد ما تعتبره "منظمات إرهابية" معادية لأميركا، ومراقبتها وتعقبها. ولكن الإدارة الأميركية في عهد كلينتون قامت بشكل أساسي "بتجميع العربات بصورة دائرية" [كناية عن اتخاذها استعدادات دفاعية، كما كان المهاجرون البيض يفعلون في أقاصي الغرب الأميركي عندما يهاجمهم الهنود الحمر، كي لا يخترقوا صفوفهم]، وطورت استراتيجيات أمنية لمنشآتها الدبلوماسية والعسكرية في الخارج، وبالطبع أرضت نفسها بهجمات بالقذائف الجوالة بعيدة المدى على قواعد منظمة القاعدة التابعة لأسامة بن لادن في أفغانستان، ومنظمات الاتجار بالمخدرات في كولومبيا.

وقد برزت في مجالس صنع السياسة أيضاً، والى حد أقل في الأخبار مآزق الدول الفاشلة، وهي التي خلفت النظام السوفيتي، والهموم الأخلاقية والإنسانية المرافقة لها والمرتبطة بمآسي كثير من بلدان عالم الجنوب و"بالنسبة للدول الفاشلة"، كانت نزعة "التدخل العسكري الإنساني" السياسي والاقتصادي هي الشيء السائد في تلك الأيام. فقد تمت تعبئة الخطاب الإنساني لتبرير التدخل عسكرياً في دول معينة تعاني من فوضى سياسية قاتلة (كالصومال)، وصراع أهلي، وتطهير عرقي (مثل البوسنة وكوسوفو). غير أن صراع الإبادة العرقية بين عشائر الهوتو والتوتسي في إفريقيا الوسطى لم يؤد إلى نشر قوة عسكرية غريبة لإنهاء الإبادة

الجماعية. وقد حركت هذه الصراعات وغيرها بعض المثقفين الأميركيين والبريطانيين المحافظين الجدد ودفعتهم إلى المطالبة - لأسباب أخلاقية، كما هو مفترض - "باستعمار جديد"، وخاصة بالنسبة للدول الفاشلة في عالم الجنوب. وكما يجادل مارتن خور، فإن النظرية الموسعة عن "الدولة الفاشلة" لا تضع اللوم على البلد المعني فقط، بل تفتح الطريق أيضاً للتدخل السياسي، وحتى العسكري في بلدان كثيرة - بلدان مشبوهة برعاية "الإرهاب" أو التسامح معه، وبلدان عاجزة عن تحقيق التنمية بدرجة كافية، أو بطريقة تمنع ظروف الإرهاب".[12]

وقد بدأت النداءات المطالبة بلا خجل بالحاجة إلى"الاستعمار الجديد"لمساعدة تعساء الحظ من العالم غير الغربي بعد زمن قصير من الفشل الذريع في الصومال في أوائل حكم كلينتون. فكتب بول جونسون مقالاً عنوانه "عاد الاستعمار، ولم يكر في عودته لحظة واحدة أكثر من اللازم".[13] كما حث سباستيان مالابي الولايات المتحدة على "تقبل دور الإمبراطورية".[14] وبالمثل جادل ماكس بوت للدفاع عن "قضية إقامة إمبراطورية أميركية".[15] وميز المنظرون بين دول ما بعد الحداثة في أوروبا الغربية واليابان وبين "الدول الفاشلة" لعالم ما بعد الحداثة التي يشكل ميراثها الوطني، أو قد يصبح، أساساً للنشاط الإجرامي (مثل كولومبيا) ملاذا آمناً "للمنظمات الإرهابية (مثل أفغانستان، والسودان، وسورية... إلخ) ولذا فإنه حسب هذه الآيديولوجية الجديدة هناك حاجة إلى تدخل عسكري غربي في "الدول الفاشلة"، "وتغيير النظام" في تلك الدول، وحماية حكومات "منتخبة" تخلفها وينصبها الغرب، كما هي الحال في البوسنة، كوسوفو، وأفغانستان.

ظهور الحرب الصليبية على الإرهاب:

وقد حيا معظم الغربيين سياسات "الليبرالية الجديدة"وعقيدتها الفكرية باعتبارها الأداة الجوهرية بلا منازع للنمو الاقتصادي، والتطوير، والازدهار ليس في الغرب فقط، بل وكذلك في الجنوب المعولم. غير أن المسؤولين الحكوميين وذوي

العقائد الوظيفية الذين تمسكوا بمثل هذه الآراء الآيديولوجية قد تجاهلوا العواقب السلبية لمثل هذه السياسات الليبرالية الجديدة على الغالبية العظمى من شعوب الجنوب المعولم، أو أنهم لم يعترفوا بها أساساً على الإطلاق. فمن الواضح أن مثل هذه السياسات، المفروضة خصوصاً على الدول المدنية تهدد استقلالها، وتخلق صعوبات هائلة ومتزايدة على الكتلة الراجحة لشعوبها المختلفة، وتولد عمليات لإعادة توزيع الثروة إلى الأعلى، كما تهدد الأصالة الثقافية والقيم التقليدية للناس العاديين.[16]

وكانت هذه القضايا، التي كثيراً ما طرحت بشكل مفصل من حيث جوانبها الثقافية، هي التي جعلت الأكاديمي الأميركي صاموئيل هنتينغتون يطرح مقولته المثيرة للجدل والخلاف عن العالم المعاصر: وهي أن الصراع العالمي القادم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة لن يكون صراع سلطة بين دول أو ائتلافات دولية على الموارد والأسواق الاقتصادية، أو على المواقع الجغرافية – الاستراتيجية، بل إنه سيكون "صراع حضارات" : "فالتجمعات الحضارية آخذة في الحلول محل كتل الحرب الباردة، وخطوط الشروخ بين الحضارات صارت هي الخطوط المركزية في السياسة العالمية".[17] وعند هنتينغتون أن الإسلام هو "قوة الظلام" في العالم، بسبب "نزوع المسلمين إلى الصراع العنيف".[18] وقد نوقشت مقولة هنتينغتون هذه كثيراً في الولايات المتحدة، من الجوانب المؤيدة والمعارضة لها على حد سواء. غير أنها مناقشة أكاديمية نظرية ذهنية إلى حد كبير، مفتقرة إلى أي قبول فكري، وخالية من أي تبعات سياسية، أو استراتيجية سياسية – عسكرية. ولكنها تلقت تعزيزا ضخماً بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001.

فبعد الهجمات، تجسدت عملياً وبسرعة شديدة هستريا محمومة ضد الإسلام وضد العرب في أجهزة الإعلام، وفي صفوف بعض قطاعات الجمهور الأميركي، وبين كثير من الساسة. وتلقت هذه الهستريا الخطابية والموقفية تشجيعاً كبيراً من

أنصار إسرائيل من النشطاء، والساسة، والمثقفين الشعبيين، وكتّاب الأعمدة في كل أجهزة الإعلام. فسارعوا إلى رسم أوجه الشبه والتناظر بين الإرهاب المستلهم للإسلام ضد إسرائيل والإرهاب المستلهم للإسلام ضد الولايات المتحدة. بل إن بعضهم أعلن أن اصطداماً أو حرباً حضارية قد بدأت. وارتكبت هجمات كلامية وجسدية، يشار إليها شعبياً وقانونياً بأنها "جرائم كراهية"، ضد الأميركيين العرب والأميركيين المسلمين في جميع أنحاء البلاد. وكان سيل الشتائم الكلامية، والهجمات الجسدية، والمضايقات التي كان من اللافت للأنظار أنها وصلت أيضاً إلى حرم الجامعات من السعة والانتشار بحيث شعر المسؤولون الحكوميون الأميركيون بالحاجة إلى رفع صوتهم بعدم الموافقة عليها وتحذير الجمهور من ارتكاب "جرائم كراهية" مخالفة للقانون. فتحدث الرئيس بوش، و المدعي العام جون آشكروفت وغيرهما علناً ضد مثل هذه الهجمات، وفي إشارة رمزية زار بوش مركز واشنطن الإسلامي، المسجد الرئيس في المدينة. ومثل كثير من المسؤولين، بذل جهداً شاقاً للتمييز بين الإسلام، والأميركيين العرب والأميركيين المسلمين الملتزمين بالقانون من جهة، والإرهابيين الذين يتكلمون ويعملون باسم الإسلام من جهة أخرى. وفي ذلك الوقت كانت مثل هذه التحذيرات الحكومية الرسمية والإعلامية إشارات تبشر بالأمل ويمكن أن تطفئ فتيل الخطاب الملتهب المعادي للعرب و المسلمين.

ومع ذلك فقد استمرت وتمادت التعليقات العنصرية، وتجميع المعلومات عن المسافرين الجويين الأمريكيين العرب والأميركيين المسلمين، والتمييز في الوظائف وفي أماكن العمل وكذلك الأشكال الأخرى من المضايقة وإساءة المعاملة[19]. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2001، قيل: إن آشكروفت قد قال في مقابلة إذاعية مع مضيف محافظ: "إن الإسلام دين يطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت في سبيله. أما المسيحية فهي عقيدة يرسل الله فيها ابنه ليموت في سبيلك". وعلاوة على ذلك فإنّ كاتبة العمود الصحفي آن كولتر، في نوبة غضب جامح على ما يبدو اقترحت: "ينبغي علينا أن نغزو بلادهم [تقصد المسلمين]، ونقتل قادتهم، ونرغمهم على اعتناق النصرانية.

"أما وليام ليند، المؤلف المشارك لكتيب عنوانه لماذا يشكل الإسلام تهديدا لأميركا و للغرب، والنشيط القيادي في صفوف المحافظين، فقد قال عن الأميركيين المسلمين "ينبغي تشجيعهم على المغادرة. إنهم طابور خامس في هذا البلد".[20]

وكانت عاصفة الغضب والحنق والمطالبة بالعمل من قبل الساسة، والمثقفين الشعبيين، ووسائل الإعلام، تؤكد على الحاجة إلى حماية أميركا والأميركيين من المزيد من الهجمات، ومن بلاء الإرهاب الدولي الإسلامي الجائح. وفي هذا السياق المشحون سياسياً، مرر الكونغرس الأميركي سلسلة من القوانين التي دشنت، على حد قول الرئيس بوش، "حرباً ضد الإرهاب". فقد مرر الكونغرس لائحة قانون الوطنية الأميركي، وصوت لصالح ميزانية ضخمة وفريدة لخوض "الحرب القادمة على الإرهاب". غير أن ناحوم تشومسكي كان قد لاحظ "إن تسميتها" الحرب ضد الإرهاب..... هو أميل إلى الدعاية ببساطة، إلا إذا استهدفت "الحرب" الإرهاب فعلاً. ولكن من الواضح أن هذا لا يجري التفكير فيه؛ لأن القوى الغربية لن تستطيع أبداً أن تلتزم بتعريفها الرسمي لهذا المصطلح كما هو وارد في القانون الأميركي أو كتيبات الجيش. إذ إن الالتزام بذلك سيكشف أن الولايات المتحدة دولة إرهابية بارزة، وكذلك زبائنها وعملاؤها".[21]

وباختصار، فإنه بعد عشرة أعوام من انهيار الشيوعية وإنهاء الحرب الصليبية المعادية للشيوعية، وفي "اللحظة التحديدية" لهجمات 11/ 9، عثرت أميركا الرسمية أخيراً على حرب صليبية جديدة - هي الحرب على الإرهاب، وهي تركيبة فكرية كهربت بسهولة سكاناً جرحتهم الهجمات، وبررت سياسات أميركا المحلية والدولية، وزودتها بالمكانة الأخلاقية العالية المبررة لكل أعمالها التالية. وأدى قانون الوطنية إلى قمع وتآكل الحريات المدنية التي احتضنتها الولايات المتحدة زمناً طويلاً. فلم يكن مدهشاً أن يقوم مكتب التحقيقات الاتحادي باعتقال الألوف من الأميركيين العرب والمسلمين بالجملة دون أي أساس قانوني. وقد اعتقل معظمهم دون أسباب محتملة سوى حقيقة أصلهم العرقي ودينهم. وهذا خرق واضح للمبادئ القانونية

الراسخة منذ زمن طويل، لمبدأ كون المرء بريئاً حتى تثبت إدانته، وعدم جواز توقيفه مدة طويلة دون اتهام.

وعلى الصعيد الدولي، شنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب بمهاجمة أفغانستان بهدف إزالة حكم الطالبان في ذلك البلد، فأحدثت "تغييراً للنظام"، وقتلت قيادة القاعدة وكوادرها التي كان مقرها في ذلك البلد، ودمرت البنية التحتية للقاعدة. كما دشنت الولايات المتحدة أعمالا كثيرة أخرى دبلوماسية، ومصرفية، ومالية، ومخابراتية، في محاولة لشلّ الشبكة الدولية للقاعدة والمنظمات المتحالفة معها، إن لم يكن لإزالتها من الوجود. وقد صاغت القيادة السياسية الأميركية شعار: "إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين" في سياق ادعائها لنفسها مكانة أخلاقية عالية والزعم بأنها على حق في موقفها.

ولم يكن المسؤولون الأميركيون، ولا المثقفون الشعبيون، ولا جزء كبير من عامة الأميركيين في مزاج يسمح لهم بالتحقيق في أسباب الإرهاب، ولا المجادلة في مكونات الإرهاب، بل اكتفى هؤلاء بوصف الإرهاب والإرهابيين بأنهم شر، وكان ذلك عندهم كافياً لتبرير الهجمات الأميركية. أمّا أي تشكيك في التعريف الأميركي الأحادي الجانب للإرهاب. فقد تمت تنحيته جانباً. وأما أي معارضة محلية أو إقليمية في الخارج للسياسات الأمريكية فقد وصفت بأنها إرهابية أو أنها تأتي من مجموعات أو دول مؤيدة للإرهاب. وبالطبع فإن تعريف الإرهاب لم يشمل "إرهاب الدولة" الذي ظلت الولايات المتحدة تمارسه زمناً طويلاً في أميركا الوسطى والجنوبية، وإسرائيل تمارسه في فلسطين، كما تمارسه دول كثيرة أخرى متحالفة مع الولايات المتحدة أو عميلة لها. غير أن التعريف قد امتد فعلاً ليشمل ما سمي بالدول المارقة التي لم تكن حليفة ولا عميلة لأميركا، بل من خصومها. وهكذا شملت الحرب الصليبية المضادة للإرهاب سياسة وأعمالاً معادية "للدول المارقة" ذات الإمكانية، أو الإمكانية المحتملة، للحصول على أسلحة دمار شامل، مثل: العراق

وإيران، وليبيا، وكوريا الشمالية. لاحظ هنا التناقض الكامن في عدم تصنيف أميركا لدول أخرى طورت ترسانات من الأسلحة النووية مثل: إسرائيل، والهند، والباكستان على أنها "دول مارقة". وكانت الناحية اللافتة للنظر في هذه الحقيقة السياسية هي السرعة التي تحولت فيها فكرة مكافحة الإرهاب والحرب الصليبية على "الدول المارقة" إلى عقيدة رسمية وخطاب شعبي في الولايات المتحدة. وهذه الفكرة الآن تؤكد جميع سياسات الحكومة، وأعمالها، وكذلك تصريحات قيادتها السياسية، ومثقفيها الشعبيين، ومواطنيها العاديين. وبينما يمكن رؤية هذا الإغراق الخطابي لإدارة بوش الحالية باعتباره ناجماً عن دوافع سياسية، فإنه مع ذلك جزء لا يتجزأ من محاولة تحويل عقيدة وسياسة مكافحة الإرهاب إلى بناء مؤسساتي في المجتمع الأميركي وعلى الصعيد الدولي. وفي الولايات المتحدة، كانت هذه العملية تشمل، بالإضافة إلى الصلاحيات الواسعة التي يعطيها قانون الوطنية، إيجاد منصب أمن الوطن، الذي هو الآن وزارة أمن الوطن التي يتولاها وزير عضو في مجلس الوزراء، وتحول تركيز مهمة مكتب التحقيقات الاتحادي، وفريق العمل الوطني الجاهز لمكافحة الإرهاب، وإعادة هيكلة إدارة الهجرة والجنسية وتنظيمها... إلخ. وفي تصريح واضح عن هذه السياسة الجديدة لإدارة بوش، قال ريتشارد هاس، مدير مكتب تخطيط السياسة في وزارة الخارجية:

إن ما ترونه من هذه الإدارة هو ظهور مبدأ جديد... لست متأكداً أنه يشكل مذهباً... [عن] السيادة؛ فالسيادة تستتبع التزامات، أحدها عدم ذبح شعبك نفسه، والالتزام الآخر: هو عدم دعم الإرهاب بأي طريقة. فإذا عجزت حكومة مّا عن تنفيذ هذه الالتزامات، فإنها تخسر بعض المزايا الطبيعية للسيادة، بما في ذلك الحق في أن تترك وحدها داخل أراضيها نفسها... وفي حالة الإرهاب، فإن هذا العجز قد يؤدي حتى إلى الحق في اتخاذ إجراء وقائي، أو استباقي للدفاع عن النفس. ويمكنك أن تبادر إلى مثل هذا الإجراء إذا كان لديك سبب للاعتقاد بأن المسألة هي مسألة متى ستتعرض للهجوم، وليست مسألة ما إذا كنت ستتعرض له[22]

وبالطبع فإن هذا الموقف "معقول" ما دامت الولايات المتحدة هي التي ستقرر أي دولة تستحق أن تخسر سيادتها. وهكذا، كما كانت الحال في الحرب الصليبية ضد الشيوعية، فإن حرب أميركا على الإرهاب تعيد تحديد شروط وقواعد الاشتباك للعلاقات الدولية حسب الأولويات، والاستراتيجيات، والإملاءات الملزمة الأميركية الأحادية الجانب. فكثير من الدول، بما فيها عدة دول عربية (وخاصة مصر والسعودية والأردن) تجبر إجباراً عن طريق الضغط الدبلوماسي، والسياسي، والاقتصادي، على الموافقة على سياسة أميركا وتكتيكاتها في هذه الحرب على الإرهاب، وإلا فستواجه العواقب، بما فيها فرض العقوبات أو التهديد باستعمال القوة. وعن طريق مثل هذه السياسة، باستخدام قرارات الأمم المتحدة، ومن خلال سياسات مؤسسات دولية أخرى وأعمالها (مثل: حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والدول الثماني الكبيرة) تحاول الولايات المتحدة تحويل الحرب على الإرهاب إلى مؤسسة على الصعيد الدولي.

والشيء الأهم بالنسبة للشرق الأوسط، بموجب عقيدة مكافحة الإرهاب، هو أن إدارة بوش راحت تقبل بصورة مطردة تعريف إسرائيل للوضع كما أعلنته في حربها الاستعمارية ضد السلطة الفلسطينية وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك جعلت أميركا من نفسها حليفاً لسياسات وممارسات حكومة آرييل شارون الليكودية التي يقودها الجناح اليميني. وهكذا راحت الإدارة، بالاتفاق مع إسرائيل تحدد كل مقاومة للاحتلال الإسرائيلي بأنها "إرهاب". وكان أفظع شيء هو أن الولايات المتحدة هي الوحيدة فعلاً بين كل دول العالم التي وقفت مع إسرائيل في هجمتها الإجرامية على المدن، والبلدات ومخيمات اللاجئين الفلسطينية في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل عام 2002، ومنذ ذلك الحين. بل إن الساسة الأميركيين من جميع الاتجاهات والمعتقدات، ومعهم أجهزة الإعلام، وكتاب الأعمدة الصحفية، والمثقفون الشعبيون قد تجاهلوا الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في جميع أنحاء المراكز السكانية التي أعاد احتلالها، وخاصة جنين ونابلس، أو اعتبروا أخبار تلك الجرائم مزورة أو مبالغاً فيها.

وفي سياق التسرع لتأييد إسرائيل، تجاهل الساسة والمسؤولون الأميركيون التقارير الدامغة عن الممارسات الإسرائيلية التي أصدرتها منظمات إنسانية راسخة جيدة السمعة مثل: منظمة العفو الدولية، ومراقبة حقوق الإنسان، والتقارير الرسمية لوكالات الأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة هي المفصل الحاسم في إسقاط قرار لمجلس الأمن الدولي - وهو قرار صاغته أميركا وصوتت لصالحه - لإرسال فريق دولي للتحقيق في إمكانية ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في هجومها على مخيم جنين للاجئين. وباختصار، فقد تبنت الحكومة الأميركية تعريف إسرائيل للوضع في الأراضي المحتلة بأنه "إرهاب" وليس احتلالاً. وهكذا صارت أميركا بوش تقبل حرب شارون على السلطة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني باعتبارها جزءاً من حرب أميركا العالمية على الإرهاب (بعد أن انتقصت إسرائيل من السلطة والشعب الفلسطينيين بتعريفهما بأنهما "الإرهاب الفلسطيني") وقد تطور هذا كله ضد كل جهود حلفاء أميركا العرب (السعودية، ومصر، والأردن) وضد عرض السلام التاريخي الذي قدمته الجامعة العربية في قمة بيروت العربية في آذار/ مارس عام 2002، وفي وجه الانتقاد الأوروبي. ويمكن القول بأن التوصيف الحديث لأسْرَلَةِ سياسة أميركا تجاه فلسطين والشرق الأوسط هو أكثر شبهاً بِلَكْوَدَةِ السياسة الأميركية. وليس تلاقي السياسة الأميركية والإسرائيلية مقتصراً على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بل إنه يشمل آراء وسياسات متطابقة إزاء العراق وإيران كذلك. فمنذ 11 أيلول/ سبتمبر، ظل المسؤولون، وأجهزة الإعلام، والمثقفون الشعبيون في أميركا وإسرائيل يدقون الطبول ويرفعون أصواتهم ويدلون بحججهم مطالبين بتوسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب بهجوم على نظام صدام حسين في العراق.

وقد انفجر جدل داخل إدارة بوش حول توسيع الحرب على الإرهاب إلى العراق، وحول مسألة أحادية الجانب أو تعدد الأطراف في سياسة أميركا الخارجية. وكان من بين الصقور ومؤيدي أحادية الجانب نائب الرئيس بشخصه وبموظفي مكتبه، ووزير الدفاع وكل نوابه من الناحية العملية، ورئيس مجلس الأمن القومي. أما

الأكثر نزوعاً إلى النهج العملي الذرائعي المتعدد الأطراف والمقاربة الدبلوماسية، فكانوا متجمعين حول وزير الخارجية كولن باول. غير أنه يظهر بأن الصقور وأصحاب النزعة الأحادية الجانب - الذين هم أيضاً بناة السياسة المحلية - كانوا لصيقين بأذن الرئيس وكلمتهم مسموعة لديه، كما دل على ذلك خطابه عن السياسة الأميركية إزاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في 24 حزيران/ يونيو عام 2002. ويبدو الجدل الآن متوقفاً إلى حد كبير، إلا إذا نَجَمَ فشلٌ لبعض السياسات.

ونهج الصقور هو الأخطر والأشد إقلاقاً فيما يتعلق بالإستراتيجية النووية. ففي وثيقة سرية عنوانها (مراجعة الموقف النووي) - أعطت إدارة بوش توجيهاً للبنتاغون بتحضير خطط طوارئ تحدد استخدام قنابل نووية ضد سبعة بلدان على الأقل - هي: روسيا، والصين، والعراق، وإيران، وكوريا الشمالية، وليبيا، وسوريا - خمسة منها لا تملك أسلحة نووية، ولم تتم إضافتها إلى خطط الاستهداف النووي إلا مؤخراً. وتوجب "مراجعة الموقف" إجراء الاستعدادات لاستعمال أسلحة نووية في الصراع العربي - الإسرائيلي أو في حالة مواجهة بين تايوان والصين، أو في هجوم من كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، أو هجوم عراقي على إسرائيل أو على بلد مجاور آخر، وفي أوضاع أخرى غير محددة[24].

وعلى عكس موقف أميركي سابق، فإن "مراجعة الموقف النووي" توسع دور الأسلحة النووية، وتعاملها على أنها مجرد خيار عسكري آخر. فقد أوضح جوزيف سيرينسيوني، الخبير النووي في مؤسسة وقف كارنيجي للسلام: "إننا نقول إن الأسلحة النووية لم تعد أسلحة الملجأ الأخير، بل أسلحة الاختيار الأول"[25]. وأخيراً، فإن عزم إدارة بوش على تطوير "قذائف الدرع الدفاعي" لا يقل عن ذلك خطورة، لأن هذا السلاح سوف يعسكر الفضاء إذا تم نشره.

إن من الواضح أن إدارة بوش تطور مذهباً استراتيجياً وسياسة عسكرية لتوجيه الضربة الأولى[26].

إن إدارة بوش آخذة في تطوير مذهب استراتيجي جديد... فدون التخلي عن الاحتواء والردع، فإن [الإستراتيجية] الجديدة ستضيف إليها "الاستباق" والتدخل الدفاعي "كخيارات رسمية لضرب الأمم أو الجماعات المعادية".[27] وقد صار الخطاب علنياً. وعلى سبيل المثال: فإن جيم هوغلاند، الصحفي العامل في الواشنطن بوست، ينصح إدارة بوش أن تفكر بعظائم الأمور:

على الإدارة أن تتبع الآن طرفاً أخرى لمنع المنطقة من التحول إلى منصة وثوب لإرهاب أعظم. وهذا يعني مزيداً من الاعتماد على قوة أميركا العسكرية لدعم الدبلوماسية. إن الأحداث تدفع بوش نحو إستراتيجية لتحويل المنطقة بترسيخ وجود عسكري أميركي اقتحامي أوسع بكثير هناك. إن القوات الأميركية سوف تبقى أعواماً للمساعدة على تنمية وتحصين قيادات جديدة وديمقراطية في العراق وفي الدولة الفلسطينية.[28]

وبالإضافة إلى ذلك يجادل هوغولاند أن الرأي السائد عند معظم الناس عن تأجيل ضرب العراق وإحداث تغيير في نظامه إلى أن يتم حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أو استقراره على الأقل، هو رأي قد انقلب رأساً على عقب في تفكير إدارة بوش. "فكلما اشتد الاستقطاب أكثر بين الإسرائيليين والفلسطينيين زاد احتمال غزو الولايات المتحدة للعراق".[29] كما أن بوش قد أعطى صلاحيات للقيام بعمل سري لتعطيل الإرهابيين، أو أسرهم، أو تدميرهم في بلدان كثيرة وصل عددها إلى ثمانين. ويشمل العمل السري لوكالة المخابرات المركزية في هذه البلدان العمليات الدعائية، ودعم قوى الشرطة والمخابرات الأجنبية، والعمل المميت المباشر ضد الجماعات الإرهابية أو الأشخاص الإرهابيين

فالسياسة الخارجية التدخلية من جانب واحد والسياسة العسكرية - الإستراتيجية ليست فقط حرباً معولمة ضد الإرهاب و"الدول المارقة"، بل هي تقصد أيضاً إعادة تشكيل مناطق معينة، بل والعالم نفسه حسب مصالحها، ومن أجل

هيمنتها الدائمة - وهذا يعادل ذاك في أهميته. "في عام 1992... كان البنتاغون يتطلع إلى مستقبل تستطيع فيه أميركا، بل يجب عليها أن تمنع أي أمة أو تحالف من التحول إلى قوة عظمى... فالولايات المتحدة ينبغي أن "تشكل"بقية العالم بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل، وينبغي أن تمنع صعود قوى كبرى أخرى".[30] وهذه رؤية أميركية تذكرنا بالرأي الإسرائيلي الذي طالما أيدته أميركا، حول ضرورة التفوق النوعي العسكري على كل الجيوش العربية.

وتلاقي أميركا وإسرائيل في التفكير يتجاوز السياسة والإستراتيجية إزاء الشرق الأوسط. إذ إن مذهب الاستباق العسكري الآخذ في الظهور والذي تعمل إدارة بوش على تطويره حالياً إنما هو مفصل ومقولب على طراز السياسة والممارسة الإسرائيليتين.

وعلى سبيل المثال: فعندما سئل وزير الخارجية "باول" عما إذا كان من الممكن استخدام السياسة لتبرير هجوم على المرافق النووية في كوريا الشمالية، استشهد بهجوم إسرائيل قبل عقدين من الزمن عام 1981 على معمل اوزيراك تموز النووي العراقي بعد أن استنتجت المخابرات الإسرائيلية أن له قدرة على إنتاج بلوتونيوم من درجة قابلة للتحول إلى سلاح نووي.

وقال باول: "لقد فعلها الإسرائيليون عام 1981. وكان من الواضح أنها ضربة عسكرية استباقية. والجميع مسرورون الآن بالرغم من أنهم انتقدوا الإسرائيليين في حينه انتقاداً شيطانياً رهيباً".[31]

وفي مقالة انتقاديه لاذعة الوضوح، يذكر وليام غالستون أنه ليس هناك أحد في الإدارة أو في الحزبين الأميركيين يناقش التبعات البعيدة المدى للسياسة الأحادية الجانب:

إن إستراتيجية معولة مبنية على أساس مذهب بوش تعني نهاية نظام المؤسسات، والقوانين، والمعايير الدولية التي ظلت الولايات المتحدة تعمل على بنائها

طيلة أكثر من نصف قرن... وبدلاً من تستمر أميركا في العمل كدولة أولى بين دول متساوية في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب، فإنها ستعمل على أساس أنها قانون قائم بذاته، خالقة قواعد جديدة للاشتباك الدولي دون موافقة الأمم الأخرى.(32)

وبينما كان العمل "كقانون قائم بذاته" شيئاً طالما مارسته إسرائيل دون مبالاة بالدنيا كلها، فإن المرء ليتساءل كيف حدث هذا التغيير في سياسة أميركا الخارجية من الاحتواء، والردع، وتعدد الأطراف، إلى شيء أحادي الجانب، واستباقي، وعدواني وعلاوة على ذلك كيف ولماذا تتلاقى السياستان الأميركية والإسرائيلية في المنطقة بهذا الحد من الحسم القاطع؟

الجذور المحلية لحرب أميركا الصليبية على الإرهاب:

صعود اليمين العلماني والديني:

إن انحياز أميركا لإسرائيل، سياسياً وفكرياً وعقائدياً ليس عفوياً ولا غير مقصود في شكله الحالي. بل هو تتويج لتيارات سياسية وفكرية أميركية محلية ظلت في طور التكوين زمناً طويلاً. ومقولتي هي أنه بالرغم من كون الحرب الصليبية الأميركية الحالية على الإرهاب ذات جذور محلية عميقة، فإنها تأثرت كثيرا وتعززت بأعمال وأقوال وشعارات خطابية وضغوط إسرائيلية داخل دهاليز السلطة الأميركية. وفي الحياة الأميركية العامة. بل إنني لأذهب إلى أبعد من ذلك حقاً فأجادل بأن الدعم لإسرائيل، والحرب الصليبية المضادة للإرهاب، وتقاطعهما مؤخراً قد صارت كلها قضايا أمريكية محلية، ولم تعد مجرد قضايا خاصة بسياسة أميركا الخارجية.

وهكذا فإن الحرب الصليبية على الإرهاب والدعم الذي لا يتزعزع و لا ينتقد لسياسات إسرائيل وأعمالها الليكودية – ليس تجاه الفلسطينيين فحسب، بل تجاه العراق، وإيران، وسورية كذلك– هما جزء لا يتجزأ من التوجه السياسي الذي له

بعده المحلي وجانبه السياسي الخارجي. فلنتوجه إذن إلى السياق الأمريكي المحلي؛ لأن المرء عندما يريد تمييز المدّ العالمي يجب عليه أولاً أن يتفهم التيارات السياسية المحلية.

إن التيارات التي حددت فيوض المد الأميركي المعولم المعاصر في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر مضى عليها في طور التكوين أربعة عقود على الأقل، منذ ستينيات القرن العشرين التي شهدت فيها أميركا ظهوراً واحتشاداً لعدة حركات اجتماعية - سياسية كبرى غيرت مشهدها السياسي والاجتماعي والثقافي تغييراً كبيراً ومفاجئاً. وكانت تلك هي حركة معارضة الحرب الفيتنامية، وحركة الثقافة المضادة، والحركة النسوية، وغيرها من الحركات الليبرالية التحررية والمتشددة والعلمانية. وكانت تعادلها في الأهمية حركة "التحرير اللاهوتي"، المستوردة من أميركا اللاتينية، التي أضفت قوة ونشاطاً وتحرراً على كنائس المؤسسة والمدارس والمذاهب اللاهوتية في الولايات المتحدة.

وأنتجت هذه الحركات معاً تغييراً مهماً في مجالات المجتمع الأميركي القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والثقافية. ولكنها فجرت أيضاً إحساساً مهماً بالتهديد (وحتى الغضب في صفوف شرائح اجتماعية معينة) لقيم وأخلاق وأعراف وتقاليد طالما آمنت بها قطاعات واسعة من السكان. وولدت هذه التحديات رد فعل لا يستهان به في صفوف النخبة وشرائح كبيرة من المجتمع على حد سواء، ولاسيما في الجنوب، والغرب الأوسط، وأجزاء من الغرب، وخاصة كاليفورنيا الجنوبية. ففي رأيي إذن أن هناك احتشاداً للعقيدة الفكرية للمحافظين الجدد، واللاهوت الديني المحافظ في المجتمع بدأ منذ سبعينيات القرن العشرين كَرَدٍّ على التحديات الليبرالية المتحررة والنزعة العلمانية. وهو ردّ ساعد على دفع الوسط السياسي الأميركي إلى اليمين، و أتاح للتيارات المحافظة أن تترك تأثيراً قوياً إن لم يكن إملاء على السياسة الخارجية والمحلية.

وإذا عدنا بالذاكرة إلى الوراء، فسنرى أن ستينيات القرن العشرين كانت حقبة استقطاب اجتماعي أكثر منها تشدد جذري. والحق أن ذلك العقد شهد بداية تعبئة

اجتماعية وسياسية وثقافية للمحافظين الأميركيين الجدد بإرادة قوية مصممة ومولد اليمين الجديد، الذي قاده تحالف غير متوقع من اليمين الديني (المسيحي) والمنظرين المذهبيين السياسيين العلمانيين المحافظين الجدد، تساعده جماعة يهودية ذات نزعة محافظة بازدياد. وبالإضافة إلى ذلك وإلى جانب التحولات الاقتصادية، حدث زحف إلى اليمين في سياسة الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية القيادية في سبعينيات القرن العشرين وما تلاها. ومن هنا شهدت ثمانينيات القرن المذكور مجيء زعماء وأحزاب من ذوي النزعة المحافظة إلى السلطة في ثلاثة بلدان غربية كبرى، وهم: رونالد ريغان في الولايات المتحدة، ومارغريت تاتشر في المملكة المتحدة، وهيلموت كول في ألمانيا. وقد واجه الثلاثة جميعاً ودحروا مطالب نقابات العمال. وأحدثوا تخفيضاً كبيراً ومفاجئاً في كلفة العمل المنظم وقوته، وأسسوا سياسات محافظة أخرى.

وفي السياسة الخارجية، دشّن ريغان على وجه الخصوص موقفاً قتالياً تصادمياً تجاه الاتحاد السوفييتي، واصفاً إياه بأنه "إمبراطورية الشر". وكانت إدارته أيضاً وراء ممارسات عدوانية، تدخلية، وغير قانونية على الأغلب في أميركا الوسطى ضد الأنظمة والحركات اليسارية، وفي أفغانستان ضد الاحتلال السوفييتي. ثم إن فوز ريتشارد نيكسون في عام 1972 (وحتى فوز كارتر عام 1976، وانتصارات ريغان وبوش الأكبر في الثمانينيات بعد ذلك لم تكن نتاج سياسات أميركية طبيعية، ولا مصادفات مفاجئة، بل كان نتيجة أعمال وراءها إرادة مصممة للمحافظين الجدد الذين عادوا بقوةٍ إلى الساحة، ومعهم اليمين الجديد بشقيه الديني والعلماني. وباختصار، فإن دور الحركات السياسية - الاجتماعية المحافظة واليمينية في أميركا قد سبب تحولاً منذ الثمانينيات في الوسط السياسي الأميركي إلى اليمين، بعيداً عن المكان الذي كان يحتله في عهد روزفلت الليبرالي.

وكجزء من هذا التحول، صار اليمين الجديد أيضاً يضع جزءاً كبيراً من جدول الأعمال السياسي، والخطاب السياسي حول قضايا السياسيين المحلية والخارجية

في البلد. وكما هي الحال لدى اليمين العلماني، كان قادة اليمين المسيحي مؤثرين في تشكيل جدول الأعمال العام وجدول الأعمال التشريعي، وفي إيقاف بعض الاتجاهات الثقافية التي سادت في العقود الماضية.[33].

لقد غير المحافظون الدينيون المحادثة الأميركية. وغيَّروا من يشارك في المحادثة، وما هي الافتراضات التي تؤثر عليها. وغيروا لهجة المحادثة وغيروا محتوى المحادثة......

ولقد دفع اليمين المسيحي فكرة القيم ككل إلى واجهة الحياة الأميركية. فهذه القضايا ليست على مائدة السياسة الآن فحسب، بل هي نفسها مائدة السياسة... إن فكرة كون الدين الآن في مركز الحياة الوطنية وليس على أطرافها هي فكرة لم يعد يرتفع بها صوت الجمهوريين فحسب بل وصوت الديمقراطيين أيضاً.[34]

وباختصار، إن انتقال اليمين الديني والعلماني إلى وسط المسرح السياسي الأميركي، وحضوره الكبير في مواقع السلطة يفسر تطور الحرب الصليبية العدوانية التدخلية الاقتحامية على الإرهاب ولكودة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط [أي إلحاقها بمواقف حزب الليكود اليميني الإسرائيلي].

إن مصالح أميركا الاقتصادية والنفطية الدائمة، ومصالحها الإستراتيجية، والعسكرية، والجغرافية -السياسية، والاستقرار السياسي - ولاسيما استقرار حلفائها الرئيسين (السعودية ودول الخليج، ومصر، والأردن،... إلخ)، و"أمن إسرائيل كلها عوامل مهمة في صنع وإدارة سياسة أمريكا الخارجية تجاه الشرق الأوسط. وهذا ينطبق أيضاً على الدور المحلي لمجموعات الضغط اليهودية والعلمانية المؤيدة لإسرائيل، مثل: لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية (الأيباك) وغيرها. ومع اعترافي بالحقائق السياسية الأميركية الراسخة منذ زمن طويل، والعوامل الواضحة المؤثرة على السياسة الأميركية في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، فإنني أحاول أن أجيب على السؤال عن سبب انحياز سياسة إدارة

بوش الحالية لإسرائيل إلى هذه الدرجة السافرة الفظاظة؛ ولذلك فإن رأيي هو أن دور اليمين الديني والعلماني كان مفصلياً مركزياً في سياق الزحف الثابت إلى اليمين منذ ثمانينيات القرن العشرين. وقد زاد ذلك أكثر في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر.

اليمين المسيحي في السياسة الأميركية المعاصرة:

لقد بدأ اليمين المسيحي يؤكد نفوذه في سبعينيات القرن العشرين، ثم قفز إلى مقدمة المشهد بشكل انفجاري في ثمانينياته. ولكن جذوره تغوص على أعمق من ذلك بكثير. "لكي تفهم اليمين المسيحي الجديد، يتعين عليك أن تفهم الأزمة الدينية الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر، والتحول في السياسة الأميركية في ثلاثينيات القرن العشرين و أربعينياته، والأزمة الثقافية في ستينياته وسبعينياته".[35]

فقد برز اتجاهان لاهوتيان في أميركا: اتجاه ليبرالي متحرر في صفوف كنائس المؤسسة البروتستانتية المسيطرة يؤكد على الوحدة الكنسية المسكونية والآراء الليبرالية، واتجاه المحافظين اللاهوتيين الذي يؤكد على عدم وجود أخطاء في الإنجيل، وعلى أن عيسى هو ابن الله، وأن مملكة الله على الأرض سوف تقام لدى عودته. وبالإضافة إلى ذلك فإن العالم آخذ في التحول إلى الأسوأ. وهذا اعتقاد يفسره "إطار يدعى الإدارة الإلهية لشؤون العالم فيما قبل الألفية... فالزمن كله منقسم إلى عصور، أو إدارات...، ونحن نعيش الآن في العصر ما قبل الأخير...، فوكيل الشيطان، المعادي للمسيح، سوف ينهض، ويسيطر على العالم في آخر الأمر؛ وسيلي ذلك المجيء الثاني للمسيح وتأسيس الألفية "السعيدة" [36].

وهذا النوع من النبوءة الإنجيلية يؤمن به عشرات الملايين من الناس. فالحرب العالمية الأولى كانت مفصلية مركزية، وكان لها معنى خاص عند المحافظين اللاهوتيين. "فأولاً: أثبتت أن التشاؤم كان محقاً، وثانياً: حسب النبوءة الإنجيلية

سيعود اليهود إلى فلسطين قبل عودة عيسى -قبل عودته تماماً- وقد وعد بلفور بوطن قومي لليهود في فلسطين"[37]. وهكذا فإن ألفية الإدارة الإلهية للعالم وشيكة. وهناك أناس كثيرون، مثل: هال ليندسي، أحد الكتاب المسيحيين الإنجيليين المهمين (وقد أحدث كتابه كوكب الأرض العظيم المرحوم ضجة هائلة) يؤمنون بأن إقامة دولة إسرائيل في عام 1948 كانت إشارة من الله إلى اقتراب الأيام الأخيرة، ونشوة السعادة، ومعركة هرمجيدون، من العالم بشكل داهم.[38]. فهذا هو التقليد اللاهوتي الذي فرخ اليمين المسيحي الجديد.

ولعله مما يناقض بعض تفسيرات علم الاجتماع التقليدي أن الحرب العالمية الثانية قد أنتجت في أميركا نزعة إحياء دينية وزحفاً للوسط السياسي إلى اليمين بينما كانت أميركا تجري تعبئة حاشدة لحملتها الصليبية على الشيوعية أضافت فيها عبارة "تحت رعاية الله" إلى عهد الولاء، وصارت عبارة "بالله نثق" هي الشعار الوطني[39]. وصار ظهور المبجل بيلي غراهام يرمز إلى حركة اليمين الديني المنبعث من سباته. وكان غراهام يسمي نفسه مبشراً إنجيلياً وليس "أصولياً". ولكن هذا الانبعاث قد شمل أيضاً أتباع روح القدس أو المسيحيين المتوقدي النشاط، بقيادة أورال روبرتس، من بين آخرين. وما إن حلّ منتصف سبعينيات القرن العشرين حتى كان هناك عدد كبير جداً من الأتباع - "أربعون، أو ستون، أو ثمانون مليوناً من المستعدين للتسيس في اتجاه يميني، بسبب "القرارات القضائية العلمانية في المحاكم، والأعراف الجنسية الآخذة في التغير، ومجتمع بدا أنه يتحرك إلى اليسار، سياسياً وثقافياً".[40]

وفي عام 1972، قيل بأن الجمهوري ريتشارد نيكسون قد حصل على 80 بالمائة من أصوات المبشرين الإنجيليين، وغيرهم من المحافظين اللاهوتيين، والكاثوليك. وكان الحكم في قضية رو ضد ويد (الذي أضفى الشرعية على الإجهاض) في المحكمة العليا التي كانت تحت سيطرة قضاة ليبراليين في عام 1973 قد أثار بشكل

خاص غضب المصوتين الدينيين المحافظين. وحتى جيمي كارتر، الديمقراطي "المسيحي المولود من جديد" قد تلقى مساعدة من الناخبين (إذ صوت لصالحه 56٪ من المبشرين الإنجيليين والمعمدانيين الجنوبيين) من المنطقة الانتخابية المحافظة نفسها، مما مكنه من الفوز بالرئاسة في عام 1976.[41] غير أن كارتر قد أثبت أنه ليبرالي في الأساس، فخيب آمال الحركة الإنجيلية المحافظة المنبعثة إلى الحياة من جديد ولهذا تخلى عنه الناخبون المحافظون إلى حد كبير في انتخابات الفترة الثانية، واحتشد كثير منهم في انتخابات عام 1980 حول المحافظ المذهبي المتعصب، رونالد ريغان، مرشح الحزب الجمهوري. وهناك أدلة وفيرة على تأثير اليمين المسيحي داخل الحزب الجمهوري وعلى دعمه القوي لريغان.[42]

وهكذا، مع دور اليمين المسيحي في فوز ريغان بالرئاسة وفوز الجمهوريين واندحار الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، بدأ هذا اليمين مسيرته نحو تأثير لا يستهان به ضمن الحزب الجمهوري، وإلى وسط المسرح في السياسة الأميركية الوطنية. ولقد ظلت الحركة الدينية المحافظة زمناً طويلاً منهمكة في خلق مؤسسات اجتماعية، وتربوية، وإعلامية وغيرها لتخدم وتعزز نشاطها وتأثيرها. كما طور اليمين المسيحي خططاً تكتيكية مدنية واستخدمها بنجاح، مثل الاحتجاجات الشعبية العامة، وتسجيل المقترعين، والتصويت، وعمليات الإقناع والضغط، وتقديم المرشحين للوظائف على المستويات المحلية والوطنية وفي الولايات. وعلى سبيل المثال: فقد قام الجيل الجديد من الزعماء المحافظين أو اليمينيين المبشرين بالإنجيل من أمثال المبجلين جيري فالويل، وبات روبرتسون، وجون هاغي، وجيمس دوبسون وغاري باور بخلق منظمات للترويج لجداول أعمالهم السياسية والاجتماعية - اللاهوتية. فقد دشن جيري فالويل منظمة تدعى "الأغلبية الأخلاقية"، ودشن بات روبر تسون "الائتلاف المسيحي" عام 1989، فوصل عدد أعضائه تحت قيادة رالف ريد إلى مليوني عضو في أواخر تسعينيات القرن العشرين، بالرغم من أنه قد بدأ يهبط منذ أن بلغ أوج قوته. ويذيع جون هاغي رسائله السياسية والدينية على موجات 230

محطة تلفزيونية وإذاعية. "وبرنامج دوبسون المعنون" التركيز على الأسرة "مشروع عملاق وصلت ميزانيته إلى حوالي 130 مليون دولار عام 2000... وعدد أعضائه 1.2 مليون... وعدد موظفيه 1300 ... كما أن عمود [دوبسون] الصحفي يظهر في 550 جريدة".(43)

ويروج اليمين المسيحي لمواقف اجتماعية - سياسية تحمل عداءً سامًا جداً للإجهاض، وللشذوذ الجنسي عند الذكور والإناث. ويدعو إلى "القيم العائلية"، وإلى الصلوات في المدارس، وضد إصلاح الرعاية الصحية وغيرها من القضايا الاجتماعية. كما كان يتمسك بمواقف قوية معادية للشيوعية في أثناء الحرب الباردة. وقد قدم بات روبرتسون، المبشر الإنجيلي بالتلفزيون دعماً سياسياً (وفي بعض الحالات دعماً نقدياً بالمال) قوياً لمتمردي الكونترا في نيكاراغوا. وحكومتيّ عصابات القتلة في السلفادور وغواتيمالا، وجيوش الاغتيال بالوكالة التابعة لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في أثناء ثمانينيات القرن العشرين".(44) والحق أن المجموعة العاملة المسماة "مد اليد" (آوتريتش) لأميركا الوسطى التابعة للبيت الأبيض في عهد ريغان كانت تعقد اجتماعات سرية على أساس دوري منتظم مع أكثر من خمسين مجموعة، بما فيها كثير من أتباع اليمين المسيحي، والمحافظين الجدد العلمانيين، ومنظمات يهودية، لتنسيق الأنشطة الإعلامية والضغطية لدعم متمردي الكونترا في نيكارغوا، ومرة أخرى لضرب العراق بالقنابل.(45) وهذا هو الائتلاف السياسي نفسه الذي يقف وراء دعم شارون وسياساته وكذلك حرب إدارة بوش الصليبية على الإرهاب. كما أن روبرتسون وفالويل، وهاغي، وباور وكثيرين غيرهم من زعماء التبشير الإنجيليين هم مؤيدون لإسرائيل ومعادون للفلسطينيين بشكل غريزي عميق. فهم يرون المساعدة العسكرية لإسرائيل واجباً إنجيلياً، وإسرائيل نفسها كتحقيق لنبوءة إنجيلية. وخذ مثلاً النصوص التالية من شبكة الإذاعة المسيحية التابعة لروبرتسون: "لأن الحقيقة التي تكاد لا تصدّق هي أن إسرائيل كلها سيتم إنقاذها. فاكتمال الأغيار سيصل إلى ذروته مع اكتمال إسرائيل"

و"هكذا فإن اليهود وإسرائيل سوف يشهدون بصحة الرسالة الإنجيلية بطريقة خارقة للطبيعة، وبقوة متفجرة إلى درجة أن العالم لن يعود كما كان! آه، فهذا هو المستقبل الذي يدخره الله لإسرائيل العرقية".(46)

وهكذا فإن التحالف صلب، بالرغم من الفرق الواضح في الرؤية المسيحية الإنجيلية لإسرائيل التي سيعتنق كل اليهود فيها النصرانية، والرؤية اليهودية الصهيونية لدولة يهودية دائمة. وحسب قول إدْ مكاتير مؤسس المائدة الدينية المستديرة، الذي يعرّف بنفسه على أنه صهيوني مسيحي، فإن "أفضل الأصدقاء لدى إسرائيل هم المسيحيون المؤمنون بالإنجيل".(47)

ولقد ظل المدافعون المؤيدون لإسرائيل زمناً طويلاً - منذ زمن حكم ترومان فيما بعد الحرب العالمية الثانية - يتطلعون إلى الليبراليين والحزب الديمقراطي باعتبارهم قاعدة الدعم الرئيسة للدولة اليهودية. ومنذ صعود اليمين المسيحي، راحوا يتلقون دعماً شعبياً وتنظيمياً سياسياً حازماً عالي الصوت من الطائفة المحافظة التي كانوا يتهمونها باللاسامية، وعدم التسامح، والتعصب الأعمى. وبالرغم من ذلك، فإن قضية إسرائيل قد شدت وثاق تحالف بين اليمين المسيحي واليهود الأميركيين راح يحدث تغييراً إجبارياً في صفوف الناخبين التقليديين للحزبين الكبيرين معاً. فهناك عدد أكبر من اليهود يدعم المرشحين الجمهوريين مالياً ومن خلال التصويت بشكل متزايد. وكان من الأشياء المهمة ذات المغزى هذا التطور السريع في دعم اليهود الأميركيين لتوم ديلاي، المسيحي المحافظ المسيطر على انضباط الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب - والذي رعى في أيار/ مايو عام 2002 قراراً مؤيداً لإسرائيل ولشارون بقوة في مجلس النواب. وهذا ينطبق أيضاً على ترنت لوط المحافظ، وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ. وينهال التأييد اليهودي بقوة كذلك على ريتشارد آرمي، زعيم الأغلبية في مجلس النواب الذي اقترح في برنامج استعراضي تلفزيوني وطني وجوب "ترحيل" الفلسطينيين إلى خارج

الضفة الغربية. وهذه المطالبة من سياسي أميركي كبير تؤيد التطهير العرقي بالطبع، خلافاً لكل الاتفاقيات والأعراف القانونية والأخلاقية.

ولقد أدت عملية إعادة اصطفاف القوى السياسية الأميركية بهذه الطريقة التي لا سابقة لها، وخاصة في الحزب الجمهوري، إلى عواقب سياسية بعيدة المدى، على الصعيد المحلي وفي السياسة الخارجية على حد سواء. وحسبما جاء في مقال نشر في آب/ أغسطس عام 2002، فإن "ذلك يفسر أكثر من أي عامل آخر لماذا لم يمارس البيت الأبيض الجمهوري أي ضغط على إسرائيل للحد من قمعها للفلسطينيين".[48] وبالنسبة للمبشرين الإنجيليين، فإن هجمات المفجرين الانتحاريين الفلسطينيين على إسرائيل هي اختبار مهم للكفاح العالمي ضد الإرهاب الإسلامي، هذا الكفاح حملة يدعمها اليمين المسيحي بشدة....

وقد بدأ البيت الأبيض يستوعب الرسالة. ففي اجتماع في العاشر من نيسان/ إبريل، قام ترنت لوط، الزعيم [الجمهوري] للأغلبية في مجلس الشيوخ بإبلاغ بوش بأن الجمهوريين يتعرضون لضغط متزايد من اليمين الديني كي يؤيدوا شارون.[49]

ولقد تمت تعبئة اليمين المسيحي لدعم جورج ووكر بوش في الانتخابات الأولية – التي كان دورها مفصلياً مركزياً في ترشيحه في الانتخابات الأولية بولاية ساوث كارولاينا و "الثلاثاء المتميزة"[50]، تماماً كما كانت عليه الحال في الانتخابات الرئاسية عام 2000. بل لقد كان حماس هذا اليمين مسعوراً بقوة أكبر في دعمه لإسرائيل في الصراع المشتد في المناطق المحتلة، ولهجوم إسرائيل على المراكز البلدية التي في أيدي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أنه ينبغي أن يكون واضحاً أنه ليس كل المسيحيين الإنجيليين هم من الجناح اليميني. فهناك تيارات ضمن حركة المجرى الرئيس السائد لها رأي في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مختلف قليلاً.

وقد برز اليمين المسيحي منذ عام 1980 باعتباره أقوى الزمر تأثيراً ضمن الحزب الجمهوري.[51] ونتيجة لذلك، فقد ظهر على المسرح الوطني بطريقة

انفجارية سياسياً وفرض جدول أعماله الاجتماعي والسياسي على جوّ الخطاب الوطني. ومنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين راح كل مرشح جمهوري لرئاسة الولايات المتحدة، بمن فيهم جورج ووكر بوش، يظهر في مؤتمرات الائتلاف المسيحي، وكذلك في تجمعات "آيباك" المؤيدة لإسرائيل. وقد قدر ليمان كلشتيد في عام 1995 أن المسيحيين المحافظين يشكلون حوالي ربع سكان الولايات المتحدة،[52] بينما ظل ما يتراوح بين 11٪ و 15 ٪ من السكان يؤيدون اليمين المسيحي باطراد نموذجي من عام 1970 وحتى أواخر التسعينيات.[53] ويصل عدد أعضاء منظمات اليمين المسيحي إلى أربعة ملايين، يمكن تعبئتهم سياسياً بسهولة لتأييد قضايا مسيحية يمينية محددة ولدعم المرشحين في الانتخابات. وقد أظهرت حملة جورج ووكر بوش وانتخابه مدى أهمية اليمين المسيحي. وتشير التقديرات أنه لولا دعم هذا اليمين لبوش، حتى في ولاية تنيسي، موطن منافسه آل غور، لما استطاع بوش اكتساح الولايات الجنوبية والحدودية ليفوز في عام 2000.

المحافظون الجدد في السياسة الأميركية الحديثة:

إن اليمين العلماني هو العمود الرئيس الثاني لتعزيز نفوذ النزعة المحافظة واليمينية في السياسة المحلية والخارجية في أميركا. ويعود الأصل المعاصر لليمين الجديد إلى ثمانينيات القرن العشرين تحت مظلة "ثورة ريغان". والعناصر الرئيسة لليمين الجديد، أو "المحافظين الجدد" كما هم معروفون بشكل شائع تتكون من المفكرين الليبراليين السابقين اليهود (وبعض الكاثوليك) الذين تخلوا عن ائتلاف الحزب الديمقراطي لصالح ريغان والحزب الجمهوري. ذلك أن نزعة ريغان المحافظة القوية النشاط إزاء قضايا السياسة الداخلية والخارجية معاً قد اجتذبت مجموعة من المثقفين الشعبيين المحافظين بصورة قوية ومتزايدة.

وقد انضم كثير من المحافظين الجدد إلى إدارة ريغان وترجموا نزعته المحافظة القوية إلى سياسات وممارسات. ويشمل هؤلاء عديدين ممّن يعملون في إدارة بوش

الحالية: مثل: ريتشارد بيرل، ودوغلاس ج. فايث، ودونالد رمسفيلد، و دِك شيني، وبول وولفوفيتز، ولويس "سكوتر" ليبّي، وريتشارد هاس، وقد عمل عديدون منهم أيضاً في إدارة بوش الأكبر؛ وآخرون يعملون كمثقفين شعبيين محافظين، إن لم يكونوا من جناح اليمين. وهناك آخرون كثيرون صاروا خبراء إعلاميين متأستذين ككتاب أعمدة نقابيين في صحف كبرى، وكثيراً ما عملوا "كرؤوس متحدثة" في برامج تلفزيونية عديدة. وقد اتسعت صفوف هذه المجموعة بانضمام مضيفين نقابيين في برامج الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية ممن ساعدوا بشكل تدريجي مطرد منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين على خلق ثقافة سياسية قوية محافظة، إن لم تكن يمينية. وهناك شبكة إخبارية جديدة، هي فوكس نيوز، ميزت نفسها كمَنْفَذٍ إعلامي للمحافظين الجدد.

وقد ضيقت الثقافةُ السياسيةُ المحافظةُ الجدلَ حول القضايا والسياسات التي تواجه الولايات المتحدة. ومثل هذا التضييق هو شيء محوري حيوي في التمرير السهل للسياسات والأعمال المحافظة. وهكذا حلّ في الساحة "تجانس خانق يلجم الخطاب العام حول السياسة الخارجية، وإسرائيل، والحرب على الإرهاب... وأيضاً حول التهديد بمهاجمة العراق".

من أجل فرض هذا التخلي عن المناقشة المعقولة باسم الحملة المحمومة لتصيد الإرهابيين، انضم تحالف غريب من المسيحيين الإنجيليين في الكونغرس إلى زعماء المنظمات اليهودية الأميركية الذين يؤيدون الحزب الديمقراطي في العادة.[54]

وتنشط على مستوى القواعد الشعبية الدنيا جماعات أخرى في عملية إسكات الآراء البديلة والمناقشات. ويقول أحد الآراء في حزيران/ يونيو عام 2002:

قام مؤخراً عدد يقدر بألف مشترك بإيقاف إيصال لوس آنجيلوس تايمز إلى بيوتهم لمدة يوم واحد للاحتجاج على ما سموه انحياز الصحيفة في تغطيتها إلى الفلسطينيين. وتعرضت كل من الشيكاغو تريبيون ومينيا بوليس ستار تريبيون،

وفيلادلفيا إنكوايرر، وميامي هيرالد لاحتجاجات مماثلة، وتلقت محطة الإذاعة الوطنية العامة ألوف الشكاوى بالبريد الأليكتروني من تقاريرها عن الشرق الأوسط...

[وقد أوضح مراسل في إحدى الصحف] اليومية الكبيرة أن الصحف "خائفة" من منظمات مثل: آيباك ومؤتمر الرؤساء. "فالضغوط لا تهدأ ولا تستكين. والمحررون يفضلون عدم التعرض لمثل هذه المنظمات".[55]

ومثلما شجع ريغان اليمين المسيحي على الانضمام إلى الحزب الجمهوري ومهد الطريق لصعوده ضمن الحزب، فقد مهد الطريق أيضاً للمتعصبين المذهبيين العلمانيين من جناح اليمين وصقور السياسة الخارجية لاحتلال مواقع مهمة في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي في الحكومة. وأضفى هذا العمل شرعية على اليمين غير الديني تعادل الشرعية التي أضفاها عمله الآخر على اليمين الديني. ولقد تصاعدت الاتجاهات التي حركها ريغان في الثمانينيات في أثناء فترتي حكم كل من بوش الأب وبوش الابن اللتين أحاطتا بفترة كلينتون داخل قوسين على حد قول المتعصبين اليمينيين. فعزز المحافظون الجدد مواقعهم بإقامة كثير من مجموعات "الخبراء المتخصصين" ومنظمات البحوث، وجماعات الضغط المصلحية، والصحف، والمطبوعات الدورية، وحتى محطات الإذاعة والتلفزة. وهكذا صارت النزعة المحافظة الجديدة صناعة مزدهرة.

ومع ذلك فإن المحافظين الجدد، على عكس اليمين المسيحي، قليلون في العدد وليس لهم وجود على مستوى القواعد الشعبية الدنيا في الجسم السياسي الأميركي، وقد يستثنى من ذلك بعض القواعد الشعبية في صفوف ناخبي الحزب الجمهوري التقليديين. ويتركز معظم تأثيرهم في حضورهم المتغلغل في ثنايا وسائل الإعلام، وفي فرق الخبراء المتخصصين التي أقاموها، وفي الأدبيات التي أنتجوها منذ الثمانينيات. ولكن الاقتراحات النظرية والسياسية الجريئة التي يقدمونها

بإصرار وبلا هوادة قد تفسر تأثيرهم أيضاً. فبساطتهم وجرأتهم في السياق الحالي ترجع صدى موضوع الرئيس بوش القائل: "إما أن تكون معنا وإلاّ فإنك مع الإرهابيين". وتأثيرهم موجود أيضاً لأنهم استطاعوا تخويف المختلفين معهم وتضييق الخطاب الشعبي لينحصر في نظرتهم المحدودة. وغالباً ما ينصح كثيرون من هؤلاء المحافظين الجدد الحكومة الإسرائيلية باتباع سياسات تتناقض تناقضاً مباشراً مع السياسة الأميركية القائمة. ففي أثناء فترة حكم كلينتون، تشارك ريتشارد بيرل، رئيس مجلس السياسة الدفاعية، ودوغلاس ج. فايث، نائب وزير الدفاع في إدارة بوش الأصغر، في تأليف ورقة مقدمة لرئيس الوزراء آنذاك، بنيامين نتنياهو عنوانها: صفحة جديدة: إستراتيجية جديدة لأمن المملكة.[56] نصحاه فيها أن ينفصل تماماً عن عملية سلام الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

إن التحالف الغريب الذي صاغه اليمين المسيحي والمحافظون الجدد داخل الحزب الجمهوري، ومن خلاله على الصعيد الوطني، له تأثير غير متوقع في دهاليز السلطة الأميركية في كل فروع الحكم. فمنذ فترة حكم ريغان، ظل التأييد الجمهوري للقضايا اليمينية ولإسرائيل يتزايد بتجانس مطرد. وعند رالف ريد، النشيط في صفوف اليمين المسيحي، والمؤسس والرئيس السابق للائتلاف المسيحي، أن "المجتمع اليهودي قد لعب دوراً قوياً في إبقاء الحزب الديمقراطي مسانداً لإسرائيل بقوة، ولعب الإنجيليون دوراً مماثلاً بين الجمهوريين".[57]

دور إسرائيل في داخل الجسم السياسي الأميركي:

إن ما زاد في انعطاف الحزب الجمهوري الحاد إلى اليمين ودعمه القوي لإسرائيل هي الأعمال السياسية الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة. فمنذ أن فاز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية عام 1977، ظل هو وكثير من زعمائه يعملون بطريقة مثابرة ومنهجية على كسب صداقة القوى السياسية المحافظة في الولايات المتحدة - سواء أكانت علمانية أم دينية -.

وكانت نتيجة هذا كله... في الولايات المتحدة تنامي مجموعة ضغط صهيونية مسيحية عالية الصوت، ذات نفوذ في الكونغرس وتنصت لها أذن رئيس متعاطف.[58]

ففي عام 1987، حرر نتنياهو كتاباً حول كيفية مكافحة الغرب للإرهاب، وأسس معهد جوناثان المكون من "فريق مفكرين متخصصين" أطلق عليه اسم أخيه الذي لقي مصرعه في الغارة الإسرائيلية على مطار عينتيبي في أوغندا. وفي مؤتمره الأول، أيد جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركية آنذاك، الرأي الذي كان نتنياهو يروّج له عن الإرهاب. ولا يزال شولتز وغيره من الجمهوريين البارزين يعملون في مجلس إدارة ذلك المعهد. وعلى المرء أن لا يقلل من شأن كون التصور الأميركي لما يشكل الإرهاب متأثراً مباشرة بالتعريف الإسرائيلي. فقد ظلت إسرائيل تذيع مثل هذا التصور وتنشره بإصرار طيلة عشرات السنين حتى الآن. كما أن مدّ اليد إلى ناخبي المحافظين الجدد والسعي لكسب تأييدهم في مناطقهم هو ممارسة إسرائيلية نموذجية، ولا سيما ليكودية. فعندما زار نتنياهو أميركا وهو رئيس للوزراء، التقى بالمبجّل جيري فالويل قبل أن يلتقي بالرئيس كلينتون.[60]

إن هذه الأَسْرَلَةَ واللّكْوَدَةَ للجسم السياسي الأميركي تعادلها في الأهمية أعمال آيباك الجيدة التنظيم والجيدة التمويل تأييداً لإسرائيل، ومن وراء آيباك العدد المتزايد من المتبرعين من اليهود الأميركيين المؤيدين لليكود لصالح مرشحي الحزب الجمهوري اليمينيين. فالتبرعات اليهودية التي كانت تذهب بشكل رئيس إلى الحزب الديمقراطي صارت تذهب بشكل متزايد الآن إلى الحزب الجمهوري. "إن سلطة [جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل] تجري ممارستها ضمن النظام السياسي، من المستوى المحلي إلى الصعيد الوطني، عن طريق الأموال غير القانونية، وخاصة تقديم أموال من خارج الولاية للمرشحين المتعاطفين مع إسرائيل".[61] وهكذا فإن التأثير الرئيس لجماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل يمارس على مسؤولين منتقين في الكونغرس وعلى موظفيهم.

وعلى سبيل المثال: فإن إحساس آيباك بقوتها ونفوذها تبرزه أدلة في مؤتمرها السنوي. فقد كان بين الحاضرين في أواخر نيسان/ إبريل عام 2002 نصف أعضاء مجلس الشيوخ، وتسعون من أعضاء مجلس النواب، و"ثلاثة عشر من كبار مسؤولي الإدارة بمن فيهم رئيس أركان البيت الأبيض، أندرو كارد، الذي استقبله المؤتمرون بعاصفة من التصفيق وهم وقوف عندما هتف بالعبرية "يعيش شعب إسرائيل!".[62] وفي 2 أيار/ مايو عام 2002 أيد مجلس النواب، بأغلبية 352 صوتاً مقابل 21، وامتناع 29 عن التصويت، قراراً يعبر عن الدعم غير المشروط لإسرائيل شارون. وفي ذلك اليوم نفسه صوّت مجلس الشيوخ على قرار مماثل أيده 94 سيناتوراً في مقابل صوتين عارضاه. "إن حدوث عمليتي التصويت هاتين في الوقت نفسه الذي كان فيه الجيش الإسرائيلي يذبح الفلسطينيين في الضفة الغربية قد أعطى إشارة بأن شيوخنا ونوابنا في الكونغرس راضون عن أي عمل تقوم به إسرائيل مهما كان".[63] فالكونغرس كثيراً ما يتخذ مواقف إلى يمين البيت الأبيض، وإلى أقصى يمين وزارة الخارجية، فيما يتعلق بالسياسة الخاصة بالشرق الأوسط.

ولقد كان لافتاً للنظر أن تكتب الجيروزاليم بوست تقريراً عنوانه: "أعضاء الكونغرس الزائرون ينصحون إسرائيل بمقاومة ضغط الإدارة الأميركية". فكان ذلك عملاً سياسياً مذهلاً يبدو فيه أن أعضاء الكونغرس الأميركي "يسمح لهم بالسفر إلى بلدان أجنبية على حساب دافع الضرائب بغرض الانتقاص من السياسة الخارجية لحكومتهم نفسها".[64] وبالرغم من أهمية آيباك الكبيرة كجماعة ضغط إسرائيلية، فإن ما يعادلها في الأهمية هو مؤتمر المنظمات اليهودية - الأميركية الكبرى، الذي يمثل اثنتين وخمسين منظمة يهودية، والذي يرتبط "نائب رئيسه التنفيذي، مالكولم هونيلاين، بعلاقات وثيقة... مع حزب الليكود الإسرائيلي منذ زمن طويل".[65] وتأثير هذا المؤتمر قوي على السلطة التنفيذية بوجه خاص. إن تلاقي وجهات النظر المحافظة (حول سياسة الشرق الأوسط على الأقل) في فرعي السلطة التشريعي والتنفيذي قد جعل تلك السياسة غير مثيرة للخلاف أو النزاع

ضمن بنية السلطة في الحكومة الأميركية، التي أسكتت فعلياً أي مناقشة معقولة حول سياسة أميركا إزاء الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب.

فمنذ انتهاء الحرب الباردة ظلت القضية المهمة التي عززت العمودين الفكري والديني لنزعة المحافظة الأميركية بمثل هذه القوة الشديدة النشاط هي إسرائيل. وعند أخذ مصالح أميركا الطويلة الأمد في نفط الشرق الأوسط في الحسبان، فقد ركز اليمين سياسة أميركا الخارجية على هذه المنطقة وعلى الحرب ضد الإرهاب. ولكن الحرب على الإرهاب بالنسبة للحليفين المحافظين ليست موضوعاً ثانياً أو منفصلاً، بل إنها هي ودعم إسرائيل موضوع واحد.

منذ بداية الغزو الإسرائيلي [للضفة الغربية]، ضم اليمين المسيحي قوته إلى المحافظين الجدد، والجماعات اليمينية المؤيدة لإسرائيل في حملة واسعة... حددت الصراع الحالي كجزء لا يتجزأ من "حرب أميركا نفسها على الإرهاب" وحددت عرفات بأنه "ابن لادن إسرائيل". وهكذا صار التفاوض مع الفلسطينيين "مساومة أخلاقية" ضارة، وأي ضغط على شارون يميّع "حرب أميركا على الإرهاب".(66)

وعلاوة على ذلك فإن "قراءة الصقور [المتشددين] للأحداث الأخيرة تؤكد أنه بالرغم من جدية المعارضة للأعمال الأميركية، فإن هذه المعارضة بقيت كلامية إلى حد كبير. فلا أوروبا الغربية ولا روسيا ولا الصين ولا العربية السعودية تبدو مستعدة لتحطيم العلاقات مع أميركا بطرق جدية".(67)

وحتى قبل سكون الغبار على مواقع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، دَشَّنَ الحليفان التوأمان لليمين الأميركي حملة في وسائل الإعلام تؤكد على هذا الموضوع والموضوعات الأخرى، مثل عدم منع شارون من تفكيك السلطة الفلسطينية؛ والمطالبة بالحرب لإسقاط الرئيس العراقي صدام حسين؛ وإعادة بناء العراق ليناسب مصالح أميركا؛ والضغط على أعداء إسرائيل الإقليميين- سوريا، ولبنان، وإيران- كي يوقفوا دعمهم للإرهاب؛ وأخيراً فإن الرئيس ينبغي أن لا يلقي بالاً

لنصائح العاملين في وزارة الخارجية، ووكالة المخابرات المركزية، أو الخبراء الآخرين، ولا لنصائح حلفاء أميركا العرب، الذين يتحملون، على أية حال، جزءاً من اللوم على الإرهاب المعادي لأميركا.(68)

ولقد أدى الجدل ضمن الإدارة، وخصوصاً بين وزارة الخارجية من جهة، وكل ما تبقى من مؤسسة الأمن القومي والسياسة الخارجية من جهة أخرى، إلى جانب النقد الأوروبي والعربي لسياسة الرئيس بوش، إلى جعله يحوك نمطاً دبلوماسياً متنافراً جعل سياسته في الشرق الأوسط متناقضة أو غير متجانسة على أفضل تقدير، ونتيجة لذلك فإنها أكسبت بوش أحياناً انتقاداً كان في بعض الأحيان قاسياً من اليمين الفكري والديني. ولكن الرأي التقليدي والشعبي السائد كان هو أن الرئيس "يطير مع الصقور" في إدارته.

وكان خطاب 24 حزيران/ يونيو عام 2002، الذي ألقاه بوش لطرح رؤيته للسلام، متنافراً مثل سياسته. فقد كان مؤلفاً من 1867 كلمة خصصت "أكثر من ألف منها لانتقاد الفلسطينيين وإملاء الطلبات عليهم، بينما لم تعالج ما ينبغي على إسرائيل عمله سوى 173 كلمة فقط".(69) فقد اقتبس بوش دوره من شارون، فأوقف المعضلة الفلسطينية على رأسها بدلاً من رجليها: فقال: إن الإرهاب هو الذي يجعل إسرائيل تتمسك باحتلالها، وليس الاحتلال هو الذي يولد المقاومة والإرهاب. ووصم عرفات بأنه مذنب بالإرهاب، وسمّى شارون "رجل سلام". ولم يذكر بأن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني ويجب إنهاؤه بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي كانت أميركا طرفاً فيها. وبدلاً من ذلك فقد دعا إلى "دولة مؤقتة" – وهذا مفهوم متناقض مع ذاته وليس له مكان في القانون الدولي أو الاتفاقات الدولية. وقد فسره مساعدوه فيما بعد على أنه "دولة" ذات "حدود مؤقتة" – بالنسبة للفلسطينيين، يتوقف قيامها على إيجاد قيادة فلسطينية جديدة، وعلى إصلاح السلطة، وعلى جهاز أمني يطبق أمن إسرائيل. وبعبارة أخرى، فقد دعا إلى "تغيير

نظام" السلطة الفلسطينية "الفاشلة". ومن حيث الجوهر، فقد دعا إلى نظام فلسطيني جديد مستعد لقبول شروط إسرائيل، التي تحولت الآن إلى مطالب أميركية. وكان الشيء المهم هو خلو الخطاب من أي ذكر للاجئين الفلسطينيين، أكبر شريحة من السكان الفلسطينيين، أو لحقهم في العودة.

وهذه السياسة الأميركية الجديدة التي فصلها خطاب بوش إنما هي نسخة عن خطة شارون دون أي تحوير. فهي تتجاهل عرض الجامعة العربية للسلام تجاهلاً يكاد يكون كاملاً، فيما عدا الشرط الخاص بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وقد طالب بوش بتحقيقه حتى قبل حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وانتهائه. وهذه نقطة يؤكدها آلوف بن، المحرر في هآرتس، في تحليل معنون بدقة:"أرييل شارون يوافق على أفكاره ذاتها"[70] فلا عجب أن انتشى الإسرائيليون وصعق الفلسطينيون، كما ذكرت النيويورك تايمز،[71] فلقد انتصر الصقور الأميركيون، وصارت سياسة الليكود الإسرائيلي هي سياسة أميركا في المنطقة. "يقول كريس باتن، مفوض الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية: "قال أحد كبار أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين لزائر أوروبي قبل بضعة أيام: إننا جميعاً هنا أعضاء في حزب الليكود الآن".[72]

*****

خاتمة

إن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر لحظة تحديديه في تاريخ أميركا السياسي، وهي مليئة بالدراما كما كانت سابقاتها الأخريات. أما الرد الأميركي عليها، الذي هو حملة كبرى صليبية ضد الإرهاب، فقد تطور كسياسة في سياق ثقافة سياسية محافظة، وكونغرس تحت سيطرة المحافظين، وإدارة من المحافظين الجدد. فقد تحالف المحافظون الجدد (الفكر) مع اليمين المسيحي (اللاهوت) لدفع السياسة الأميركية نحو اليمين، والسياسة الخارجية الأميركية، وخاصة في الشرق الأوسط،

في اتجاه عدواني اقتحامي تدخلي يبدو أنه يهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة السياسية حسبما يشتهون. وقد ساعدت أعمال الحكومة الإسرائيلية الحملة الصليبية في صياغتها العقائدية بشكل مباشر داخل دهاليز السلطة الأميركية وفي المجال العام. وهكذا صارت السياسة والأعمال الإسرائيلية قضية أميركية محلية، وليست مجرد مسألة سياسية خارجية فحسب. وبالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية، قدمت الحكومة الأميركية تعريفاً أحادي الجانب للإرهاب يخدم مصلحتها الذاتية (فاستبعدت منه ممارسة إرهاب الدولة الذي طالما عملت به إسرائيل والولايات المتحدة وحلفاؤها وعملاؤها) وشنت حرباً ضد الإرهاب آخذة في تغيير شروط العلاقات الدولية.

أما إن كانت ستنجح محلياً أو دولياً، وخصوصاً في الشرق الأوسط، فهذا ما ستقرره الحركة الحيوية للسياسة الأميركية الداخلية؛ ورد الفعل الدولي، وخاصة الأوروبي؛ والوضع الميداني على الأرض في الشرق الأوسط. إن الولايات المتحدة تقوم ببطء وبطريقة منهجية بتحويل البنى المحلية للحرب على الإرهاب إلى مؤسسات. ومن جهة أخرى، فبالرغم من نجاح الولايات المتحدة في الشروع ببعض الأعمال في الحرب على الإرهاب على الصعيد الدولي، فقد اصطدمت أيضاً بصعوبات في مأسسة الإجراءات، والخطوات والبنى الهيكلية التي تريدها. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن "مدرسة الإمبريالية - الحديثة" الأميركية الجديدة في الفكر تريد أن تحقق "تغييراً في الأنظمة" في العراق وفلسطين، مع افتراض إدخال الديمقراطية إلى المنطقة بواسطة القوة العسكرية الأميركية. غير أن السؤال المفتاحي المهم "هو: كيف يمكن إحداث ذلك؟ وكيف يمكن القيام به دون إلحاق ضرر شديد بالولايات المتحدة؟"[73]

لقد بدأت الدراسات النقدية لسياسات إدارة بوش بالظهور في وسائل الإعلام وبين نواب الكونغرس وشيوخه المنتخبين، وصارت إدارة بوش تتعرض لهجمات

متزايدة بسبب الفضائح التجارية التي هزت سوق الأوراق المالية، والاقتصاد، و وول ستريت. إن الصعوبات الاقتصادية والسياسية المحلية، مشفوعة ببعض حالات الفشل في السياسة الخارجية ربما تدفع هذه الإدارة إلى تغيير توجه سياستها الصقرية المتشددة، وخاصة إذا اعتقدت أن مثل هذا التغيير سيكون من شأنه أن يخدم فرص إعادة انتخابها على نحو أفضل.



الفصل الســادس

مدى أميركا العالمي وحرب جورج. و. بوش الصليبية على الإرهاب

بقلم: نصير عاروري

يواجه العالم اليوم رجلاً فرداً مسلحاً بأسلحة دمار شامل، يظهر موقفاً عدوانياً متنمراً قد يغرق العالم في الفوضى وسفك الدماء إذا اخطأ الحساب. وهذا الشخص، التصادمي، المتغطرس، الواثق بنفسه هو حقاً أخطر شخص على الأرض. والمشكلة هي ان اسمه جورج. و. بوش، وهو رئيسنا.

-جاك م. بلقين، الأستاذ الفارس للقانون الدستوري والتعديل الأول في كلية حقوق بيل:"أخطر شخص على الأرض".
صحيفة هارتفورد كورانت،22 ايلول/ سبتمبر 2002

مقدمة:

يقدم هذا الفصل مراجعة نقدية لحرب جورج ووكر بوش على الإرهاب ومذهب سياسته الخارجية في الحرب الاستباقية/ الوقائية. والهدف هو تقديم سياق لفهم مسألة لماذا وكيف صار التركيز "القانوني" السلبي على الأميركيين المسلمين/ العرب سهلاً على الصعيدين التشريعي والتنفيذي من الحكم الأمريكي. وتبرز هنا الكيفية التي يقوم بها الائتلاف الثلاثي الحاكم من المحافظين الجدد، واليمين التبشيري الإنجيلي، والساسة وفرق الخبراء المختصين والمنظمات المؤيدة لإسرائيل بتشكيل سياسة أميركا الخارجية، ولماذا تكون جهودهم، بحكم طبيعتها، تمييزية ضد المسلمين والناس ذوي الأصل العربي.

بوش وأسلافه: الأهداف الإستراتيجية:

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، واجه نخبة رجال السياسة الخارجية الأميركية تحدياً للعثور على رؤية لنظام عالمي جديد، واعتماد هذا النظام، وتحديد دور الولايات المتحدة فيه في الألفية الجديدة. كانت هناك ضرورة لإحلال مثل هذه الرؤية محل مذهب الأمن الوطني المبني على أساس مكافحة الشيوعية. فلم يعد هناك اتحاد سوفييتي أو شيوعية لمعارضته ومعارضتها. وبذلك فقدت سياسة الاحتواء القائمة على الردع العسكري المتفوق مبرر وجودها.[1] ومن هنا فإن الردع والتعاون متعدد الأطراف أخليا مكانهما تحت حكم جورج ووكر بوش لتحل محلهما فيه سياسة استباق، أو حتى حروب وقائية، وبذلك انخفض دور الدبلوماسية إلى درجة أدنى. ذلك أن معاناة تجربة هجمات 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، التي لا سابقة لها، قد حولت رئيساً ضيق الأفق إلى رئيس راحت سياسته الخارجية تقزّم كل مجالات السياسة العامة الأخرى. وبالرغم من ذلك فإن السياسة الخارجية لجورج ووكر بوش قد تختلف عن سَلَفَيه السابقَين في التكتيكات والوسائل ولكن ليس في المادة والأهداف الإستراتيجية، أي كيف يمكن تطوير سيطرة أميركا السياسية والاقتصادية العالمية والحفاظ على هذه السيطرة.

و للتمشي مع خط السياسة الخارجية نفسه الذي كان سائداً منذ أيام جيرالد فورد وهنري كيسنجر، دشن جورج بوش الأب أمراً عقب انتهاء الحرب الباردة بأن "ما نقوله هو الذي ينفذ". وقد ركز الأمر العالمي الجديد لبوش الأكبر على قضايا تؤثر على الموارد الإستراتيجية، كما في حرب الخليج الأولى. فالزعماء الإقليميون ذوو الطموح، مثل صدام حسين، سيُلَقَّنون درساً هو: أن رسم إيقاع الخطوات في المناطق الإستراتيجية يعود حصراً للقوة العظمى الوحيدة الباقية. وبالرغم من أن ذلك الدرس كان ينطوي على استخدام قوة ساحقة، فإن "بوش الأول" أكد سيطرة أميركا العالمية من خلال صياغة تحالفات، والتلاعب بالأمم المتحدة لتوفير مظلة دبلوماسية لحروب استعمارية حديثة ضد العراق، و بنما و غيرهما من الأمم

المشاكسة الحرون. وعلى عكس بوش الابن، فإن الأب لم يتخلَّ عن الدبلوماسية لصالح حروب غير مرخص بها. وقد توقف دون إسقاط صدام حسين واحتلال العراق. ولقد استخدم كل من بوش الأب وكلينتون دبلوماسية القسر والإرغام، وكذلك استعمال القوة. فكلينتون قصف يوغوسلافيا السابقة بالقنابل، وغزا الصومال وهاييتي، وضرب العراق بالقنابل مرات متكررة.

وكان نهج كلينتون للحفاظ على التفوق الأمريكي في حقبة ما بعد الحرب الباردة هو الترويج للعولمة الاقتصادية باعتبارها أداة عقائدية قوية تستطيع احتواء الحركات الوطنية والمعارضة في جميع أنحاء العالم. فأحل محل السلاح المضاد للسوفييت أداة تبدو لطيفة حميدة هي "التجارة الحرة"(2). وهكذا راح الاختراق المتغلغل لا يستهدف الموارد الطبيعية للعالم الجنوبي فحسب، بل ومعها الأسواق، والموارد البشرية وعدد الزبائن الجدد المتنامي على الدوام. وهكذا فإن موضوعة كلينتون الخاصة بالعولمة أقامت انقساماً ثنائياً جديداً في زمن ما بعد الحرب الباردة بين التكامل والتجزئة. فالتكامل ينطبق على الولايات المتحدة، وحلفائها وآلة العولمة الاقتصادية والسياسية التي تتألف من الكبار الثمانية [بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وكندا، والولايات المتحدة، واليابان، وروسيا]، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وصندوق النقد الدولي، وما يشبه ذلك من المنظمات الأخرى.

غير أن نهج كلينتون الليبرالي الجديد لم يكن يمثل ابتعاداً عن نهج ولاية ريغان- تاتشر التي امتد فيها إلغاء القيود والضوابط التنظيمية على حركة التجارة من الصعيد الوطني حتى شمل الساحة العالمية. فصار صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المماثلة وسائل الأمر الواقع بين يدي كلينتون لحسن إدارةٍ معولمةٍ لعالم أحادي القطب. وكان الانقسام الثنائي عنده بين التكامل والتجزئة أذكى وأعقد وأخفى وأكثر تضليلاً من ثنائية الخير والشر عند بوش الثاني. فقوى التجزئة هم المنشقون العالميون الذين لا يحبون التجارة الحرة، ولا يعجبهم تشجيع كلينتون

"لديمقراطيات السوق" و"التوسع الاقتصادي". وبذلك فإن قوى الخير الساعية إلى "التكامل والاندماج" انفصلت بوضوح عن قوى الشر التي تشجع "التجزئة والتفتيت".

ولقد كان بوش ومستشاروه دائماً يظهرون احتقارهم لكلينتون، تماماً كما كانت الدائرة المحيطة بريغان تعتبر جيمي كارتر شخصاً ضعيفاً متردداً غير واثق بنفسه. ومع ذلك، فإن نظرة كلينتون العالمية لم تكن بعيدة كثيراً عن نظرة بوش الثاني، غير أنها كانت أذكى وأخف وطأة. فبموجبها لم يكن الناس في جميع أنحاء العالم يتعرضون للتحدي بأن يكونوا "إمَّا معنا أو ضدنا"، ولم يكن هناك مَن يذكرهم بالعواقب إن لم يكونوا "معنا"، و "بعدم أخلاقية" الوقوف على الحياد على السياج بين الطرفين.

وبوش الثاني أقرب إلى ريغان منه إلى أي رئيس سابق آخر في أهداف سياسته الخارجية، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وحتى في أسلوب الخطابة الطنانة الذي يستخدمه لتشبيه خصومه المستهدفين بالشياطين. فقد صار الإرهاب فجأة هو نقطة تركيز سياسة بوش الخارجية التي اتخذت دوراً محدداً، تماماً كما كانت العولمة هي المبدأ البعيد الامتداد لسياسة كلينتون الخارجية، وكما كانت حرب الخليج هي الواقعة التحديدية لبوش الأب. غير أن الحرب على الإرهاب لم تكن مفهوماً يعود في الأصل إلى 11 أيلول/ سبتمبر. بل إنه يعود في الواقع إلى ما قبل ذلك بعقدين من الزمن، عندما ظهرت على إدارة ريغان آثار بصمات المحافظين الجدد الحاكمين اليوم مع اليمين التبشيري الإنجيلي والليكوديين. فحملة ريغان الصليبية على "الإرهاب" قدمت لعامة الناس المزاعم التي لا أساس لها في ثمانينيات القرن العشرين بأن "فرقة ضاربة" ليبية قد دخلت الولايات المتحدة وحاولت أن تتربص بالرئيس لتغتاله في أثناء فترة حكمه الأولى [4].

11 أيلول/ سبتمبر والتأثير على منظورات سياسة بوش الخارجية:

دق الرعب الذي حل بأمريكا في 11/ 9/ 2001 جرس الإنذار من خطر مستقبلي، ولكنه أتاح لجورج ووكر بوش فرصة فريدة للمراهنة على مضمار للسياسة

الخارجية وسياق لدور أميركي جديد في القرن الحادي والعشرين. بل قدم ذلك الرعب موضوعاً ومادة متميزة لإدارته، ودعا الشعب الأميركي للالتفاف حول العَلَم. كما أن 11 أيلول/ سبتمبر سلَّح بوش بشعور بأنه يؤدي رسالة لا تعيقه فيها قيود دستورية، ولا يعرقله ميثاق جنيف الرابع الخاص بالحقوق المدنية وحقوق الأسرى في أوقات الحرب[5]. فالمشتبه بأنهم إرهابيون، كانوا في البداية أفغانيين وباكستانيين، ولكنهم صاروا الآن عراقيين، ومسلمين من بلدان أخرى كذلك، يعتقلون بصورة نمطية روتينية ويرسلون إلى قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، أو إلى جزيرة دييغوغارسيا في المحيط الهندي. وهناك يحتجزون، لا "كأسرى حرب" لأن أسرى الحرب يحق لهم التمتع بالحماية بموجب ميثاق جنيف الرابع، بل باعتبارهم "مقاتلين غير قانونيين"- وهذه صفة مشؤومة تجردهم من أي حماية، وقد سهلت بالفعل تعذيبهم على تراب غير أميركي.

وقد استُثنِيَت مأساة 11/ 9 أيضاً استثناء إلزامياً من تحقيقات الكونغرس كي تمهد الطريق لرد فعل مفتوح يتيح للحكومة حرية تصرف مطلقة. فحسب رواية غور فيدال "كان أول شيء فعله بوش بعد أن تلقينا الضربة هو استدعاء السناتور داشل والتوسل إليه أن لا يجري تحقيقاً من النوع الذي يجريه كل بلد طبيعي في العادة"[6]. فبالنسبة لمستشاري بوش كان 11/ 9 فرصة لدفع جدول أعمالهم إلى الأمام. ففي زمن كارثة لا سابقة لها كهذه، فإن الجمهور الخائف والغاضب سوف يلبي دعوة بوش للالتفاف حول القائد العام، دون إثارة أسئلة ولا تحفظات حول أحدث حرب صليبية. بل إن عرض قوة إمبراطورية سيصبح في الواقع بديلاً عن الدبلوماسية وحرفة رجل الدولة بينما يكون الجمهور المصعوق المذهول منتظراً الانتقام بتلهف دون أن تردعه العواقب المحتملة الكثيرة، مثل: خطر تحول الانتقام بدوره إلى جريمة.[7] وقد روى آرونداتي روى قصة مجند كان يسعى للانتقام:

في 21 آذار/ مارس، يوم بدأت القوات الأمريكية والبريطانية غزوها غير القانوني واحتلالها للعراق أجرى مراسل "مزروع" لشبكة C. N. N مقابلةً مع جندي

أمريكي اسمه المجند آ. ج. فقال: "أريد أن أذهب إلى هناك وأرتكب كل الموبقات. أريد الانتقام لـ 11/ 9"[8].

وتبقى مكافحة الإرهاب قضية مفتوحة بلا تحديد ولا تعريف[9]. ولكنها بطبيعتها وفي صلبها عنصرية إلى درجة أن "مرتكبي الشر" فيها أميركيون عرب ومسلمون، مهما تظاهر بوش باحترام دينهم وثقافتهم. وهذه المكافحة، بانفصالها عن أي قضية ذات جذور في مفعول السياسة الخارجية الأميركية، إنما تقول: إن الناس ذوي العقيدة والثقافة الإسلاميتين هم منحطون. ولهذا فإن هناك سهولة خاصة في إحداث تآكل في الحريات المدنية مركّز على المسلمين والعرب. فالأسلوب التكتيكي لإثارة الفزع بالإعلانات المتواترة عن أخطار إرهابية (لم يقع أي منها حتى الآن) يبدو كأنه شكل من الحرب النفسية المتعمدة ضد الشعب الأميركي لإبقاء كل إنسان متوجساً متوتراً، و لإمرار قوانين تدوس بالأقدام الحريات المدنية والحقوق الدستورية.

وهناك مقالة افتتاحية ظهرت في مجلة يو إس إي توداي (الولايات المتحدة اليوم) تلتقط جوهر هذا الخوف، وكانت بقلم جل نيلسون.

إن أهم جانب رائع وحساس الحيوية في الديمقراطية ضائع وسط تنافر أنغام الموسيقى العسكرية والتلويح بالأعلام ذات الألوان الحمراء والبيضاء والزرقاء والخطب الوطنية التي احتفلت بيوم الاستقلال والمحيطة بالحرب على الإرهاب؛ وهذا الجانب هو الحق في المعارضة. فمنذ 11/ 9، يبدو كأننا ابتلينا بالرعب، ليس من الإرهابيين فقط، بل كذلك من حكومة أميركية تطالبنا بالإذعان الصامت لكل ما تقترح عمله كجزء من "حربها على الإرهاب"، وهي حرب غامضة وغير فعالة حتى الآن.[10]

مذهب بوش:

كانت تدخلات كلينتون في كوسوفو، والصومال، وهاييتي والعراق، وتدخلات بوش الأول في العراق وبنما معقلنة بسياق منطقي يصفها بأنها تقديم علاج للتطهير

العرقي، والمجاعة، والحكومات الاستبدادية، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وتهريب المخدرات. وتم تبرير بعض هذه الحالات التي أطلق عليها اسم التدخلات الإنسانية على أنها للرد على تهديدات مفترضة، وهكذا فقد اعتبرت استباقية. غير أن الغزو الأميركي للعراق، الذي أطلقه جورج ووكر بوش، لم يكن استباقياً (أي إجراء عسكرياً اتخذ ضد عدو موشك على الهجوم)، بل كان حرباً وقائية شنت ضد إمكانية أن العراق ربما يضرب ذات يوم بأسلحة دمار شامل، إما مباشرة أو عن طريق عملاء. إن مذهب بوش الجديد يعلل التدخل العسكري باعتباره "حروباً وقائية"، لا يوافق عليها القانون الدولي، بل هي لازمة لتفادي تهديدات ممكنة. وهذه تهديدات يفترض أنها موجهة ضد الأمن القومي، وتأتي بشكل رئيس من "الإرهاب" عندما يقترب من بوابات الميدان الذي توسع الآن لما يعرف "بالعالم المتحضر". وهذا التزام مفتوح النهاية أكثر مما كان يفترض بيل كلينتون، وحتى بوش الأول، بالرغم من كل الخطب المتشدقة بحقوق الإنسان والديمقراطية. وهو أيضاً التزام يبقي الولايات المتحدة في حالة تأهب عسكري دائم، واستعداد لملاحقة "مرتكبي الشرور" قبل أن يضربوا ضربتهم بوقت طويل.

وقد ركز الرئيس ومفكروه المحاربون في موضوع ضرورة استباق الخطر، حتى على حساب جعل خطابهم بأكمله مليئاً بالنفاق. فلم يكن في غزو العراق أي سبب داعٍ للحرب، ولا أي تفويض بها متعدد الأطراف، سواء أكان حقيقياً أم ملفقاً. وقد كتب سيمور هيرش ما يلي عن تسرع بوش لإبداء رد فعل وقائي، مخاطراً بذلك بانهيار النظام الدولي.

في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام 2002، بينما كان الكونغرس يستعد للتصويت على قرار يفوض الرئيس جورج ووكر بوش بشن الحرب على العراق... كان بعض الديمقراطيين يتشككون علناً بزعم الرئيس أن العراق لا يزال يملك أسلحة دمار شامل تشكل تهديداً داهماً للولايات المتحدة. وفي اليوم السابق تماماً كان نائب

الرئيس السابق آل غور قد وجه نقداً حاداً لدفاع الإدارة عن شن حرب وقائية، فوصفه بأنه مذهب يلغي عالماً تعتبر الدول فيه نفسها خاضعة للقانون "كي يحل محله "فكرةً تقول بأنه ليس هناك قانون سوى ما يراه رئيس الولايات المتحدة مناسباً"[11].

وقد ارتأت مجموعات المحافظين الجدد ومفكروهم، مثل مؤسسة التراث الفنية أن وضع ما بعد 11/ 9 يشكل خطراً حاضراً وواضحاً. وعلى سبيل المثال: فإن جون هولسمان، الباحث في المؤسسة المذكورة، برر توجيه الضربات الوقائية على أساس أن الولايات المتحدة ليس لديها وقت للتأكد من كون تدخلاتها تمتثل لقواعد الحرب:

في الحرب غير النظامية، ليست هناك قواعد... بل عليك أن تتحرك بسرعة، وأن تكون أكثر عدوانية كي تحمي شعبك....

... فليس من شك في أن الولايات المتحدة هي القوة الآمرة في العالم. وسواء أحببنا ذلك أم لا، فإن هذه حقيقة... وباعتبارها القوة الآمرة، فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تقول إننا نقوم بالأعمال التي سوف تعزز الاستقرار العالمي العام. وقد لا يبدو ذلك منصفاً، ولكننا لسنا في جمعية مناقشات[12].

والواقع أن هذا هو جوهر مذهب بوش الآخذ في البروز. وهو ليس موصوفاً في أي مكان بأفضل مما عبر عنه خطاب التخرج الرئاسي في كلية وست بوينت العسكرية في 1 تموز/ يوليو عام 2002. فقد نبذ بوش مذهب الاحتواء والردع الذي كان سائداً في أثناء الحرب الباردة، واعتبره غير مناسب فقال:

على مدى زمن طويل في القرن الماضي، كان الدفاع الأميركي يعتمد على مذهب الردع والاحتواء في أيام الحرب الباردة. وهذه الاستراتيجيات لا تزال منطبقة على بعض الحالات. ولكن التهديدات الجديدة تتطلب أيضاً تفكيراً جديداً. فالردع –بمعنى التهديد بضربة انتقامية ثقيلة ضد الأمم– لا يعني شيئاً ضد شبكات الإرهاب الشبحية كالظلال التي ليس لديها أمم أو مواطنون تدافع عنهم.

والاحتواء ليس ممكناً عندما يكون هناك حكام دكتاتوريون مستدون غير متزنين لديهم أسلحة دمار شامل يستطيعون إيصالها على قذائف أو إعطائها سراً لحلفائهم الإرهابيين... فإذا انتظرنا التهديدات حتى تتحقق بصورة تامة، فإننا نكون قد انتظرنا أكثر من اللازم(13).

وبالرغم من أن بوش نفسه، وأبيه من قبل، قد استخدما اليورانيوم المنضَّب في حروبهما ضد العراق، فإن بوش الأصغر يفترض أن دكتاتوري هذه الأيام أكثر "اختلالاً من اتزانهم"، وبالتالي فهم أخطر من الذين اضطرت الولايات المتحدة إلى التعامل معهم في أثناء الحرب الباردة، سواء أكانوا خصوماً أم حلفاء. وهذا اقتراح لا أساس له. وعلاوة على ذلك، وكما اتضح آنفاً فإن سياسة الاحتواء كانت في الحقيقة موجهةً ضد زعماء وطنيين وقوى معارضة، ولكن ليس بالضرورة ضد "دكتاتوري" الاتحاد السوفييتي والصين، الذين لم يكن تهديدهم للغرب موجوداً، وإن كان مفترضاً ومعلناً على نطاق واسع. ورداً على هذا المنطق، فإن باتريك بوكانان الموظف السابق في إدارة ريغان-بوش، تنبأ بالخطر القادم في هذا النهج وانتقده بشدة:

هل هذا هو مذهب بوش الجديد: إن الولايات المتحدة تؤكد حقها في شن حروب وقائية على أي "أمة مارقة" يتم ضبطها وهي تبني نوع الأسلحة التي كانت لدينا طيلة نصف قرن؟ إن كان ذلك كذلك، فإن هذه وصفة لحروب لا تنتهي ويكاد يكون من المؤكد أنها ستنتج الرعب نفسه الذي يسعى الرئيس إلى تفاديه: وهو تفجير سلاح نووي أو حيوي على التراب الأميركي.(14)

ويؤكد مذهب بوش على الحاجة إلى تشخيص العدو واتهامه بصورة أحادية الجانب، والى معاقبة المعتدين الذين تشخصهم الولايات المتحدة بضربهم أولاً وعلى حين غرة بلا توقع منهم، وفي كل مكان من العالم:

إن الحرب على الإرهاب لا يمكن كسبها باتخاذ موقف الدفاع. إننا يجب أن ننقل المعركة إلى العدو، فنخرب خططه ونمزقها، وأن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن يبرز الخطر...

... إن أمننا يتطلب تحويل القوة العسكرية التي ستقودها - وهي قوة يجب أن تكون جاهزة للضرب خلال لحظة واحدة من تلقي الأمر في أي زاوية مظلمة من زوايا العالم(15)

إن مذهب "الوقاية" يؤكد على الحاجة الملحة إلى العمل السريع، فهو يجعل المداولات في الكونغرس والمشاورات مع الحلفاء أو المحامين الدوليين غير عملية، إن لم تكن مملة ومعرقلة حقاً. فليس هناك وقت لدراسة المعاهدات والمواثيق الدولية وتداعياتها على الضربات الاستباقية.

ولقد كان إبقاء أميركا خائفة ويقظة موضوعاً مركزيا في خطاب بوش عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير عام 2002:

لن أقبع بانتظار الأحداث بينما الأخطار آخذة في التجمع. فلن أقف جانباً بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر...

لقد بدأت حربنا على الإرهاب جيداً. ولكن هذه هي البداية فقط. وقد لا تنتهي هذه الحملة في أثناء نوبة حراستنا - ولكن يجب أن تبدأ، ولسوف تبدأ في نوبتنا ولن نستطيع التوقف دون الغاية... فالتاريخ قد نادى أميركا وحلفاءنا للعمل. وإنها لمسؤوليتنا وإنه لامتيازنا، أن نخوض معركة الحرية.(16)

إن هذه الكلمات تعكس ما يُعْرَفُ في السياسة الخارجية الأميركية باسم المثالية الولسونية [نسبة إلى وودرو ويلسون، الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة (1913 - 1921)، وصاحب المبادئ الأربعة عشر المعروفة باسمه وأهمها حق تقرير المصير، مختلطة مع فكرة الطيّ إلى الوراء التي وُضِعَتْ ضد سياسة الاحتواء في أوائل خمسينيات القرن العشرين، ثم أعيد بعثها على أيدي المتنطعين لإثبات وجودهم من المحافظين الجدد في عهد ريغان. فشن الحرب "في نوبة حراستنا" والبدء بمهمة يرسمها التاريخ يترجم نفسه كحرب صليبية، لا كسياسة، حيث إن متابعة دوور للإمبراطورية، وإسقاط الحقوق الدستورية يسيران معاً، يداً بيد.

وقد طرح بوش موضوعاً مماثلاً في خطاب إلى الأمة في 7 أيلول/ سبتمبر عام 2003 رفع فيه العراق إلى "الواجهة المركزية" في "الحرب على الإرهاب". فقد تجاهل كلياً عدم تحقق وعوده في حربه على العراق (الزاعمة امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار شامل وتهديده لأمن الولايات المتحدة)، ثم نقل إلى الناس أن حربه كان لها هدف مزدوج هو تفادي التهديد وحمل عبء الرجل الأبيض أي استعباد الشعوب بحجة "تحضيرها"! وهكذا فإنه سيرفع المقموعين و المسحوقين ويأخذ بأيديهم في رسالة حضارية سيكون من شأنها أن تعجب الليبراليين الأميركيين، تماماً كما سيكسب رضا المحافظين الجدد باستخدامه الذي لا يصدَّق للقوة:

لقد نقلنا القتال إلى العدو. إننا نطوي إلى الوراء تهديد الإرهاب للحضارة، ليس على هوامش تأثيره، بل في قلب قوته...

... إننا معاً نقوم بتحويل مكان مليء بغرف التعذيب والمقابر الجماعية إلى أمة من القوانين والمؤسسات. وهذا عمل صعب ومكلف - ومع ذلك فإنه جدير ببلدنا، وله أهمية حساسة لأمننا(18).

وتظاهر بوش بأن العراق كان بطريقة مّا مسؤولاً عن هجمات 11/ 9 في نيويورك وواشنطن، فأعاد تأكيد مذهبة الخاص بالحرب الوقائية، وما للتقاعس عن العمل من أثر يشبه تساقط أحجار الدومينو بشكل متلاحق.

وبالنسبة لأميركا، لن تكون هناك عودة إلى الفترة السابقة لـ 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، إلى الشعور بالراحة الزائفة في عالم خطر. فقد تعلمنا أن الهجمات الإرهابية لا يسببها استخدام القوة؛ بل يستدعيها تصور الضعف. وإن أوثق طريقة مؤكدة لتجنب الهجمات على شعبنا هي الاشتباك مع العدو حيث يعيش ويخطط. إننا نقاتل العدو في العراق وأفغانستان اليوم كيلا نلتقي به ثانية في شوارعنا، في مدننا ذاتها(19)

وبالرغم من هذه التـأكيـدات، التي أعـادها وكـررهـا نائب الرئيس تشـيني في الاستعراضات الكلامية التلفزيونية صباح يوم الأحد، 14 أيلول سبتمبـر عام 2003، وعلى الرغم من زعم بوش المسجل عن العلاقة بين 11/ 9 وصدام حسين، فقد اضطر الرئيس بوش إلى النأي بنفسه علناً عن تشيني، قائلاً إنه لم يَدَّعِ أبداً أن العراق مسؤول عما حدث في 11 أيلول/ سبتمبر. وفي مقال معنون: "بوش: لا علاقة تربط بين صدام و 11/ 9"، ذكرت وكالة الاسوشييتد بريس أن "الرئيس بوش قال [في 17 أيلول/ سبتمبر، 2003] إنه ليس هناك دليل على كون صدام حسين متورطاً في الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 - منكراً الفكرة التي يعتقد بها كثير من الأميركيين".[20] ومع ذلك ففي 18 آذار/ مارس عام 2003 أرسل بوش رسالة إلى الكونغرس ذكر فيها أنه سيتخذ إجراءاً عسكرياً في العراق "عملاً بالدستور والقانون رقم 107 - 243 الذي يتفق مع استمرار الولايات المتحدة وبلدان أخرى في اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد الإرهابيين الدوليين والمنظمات الإرهابية، بما في ذلك الأمم، والمنظمات، والأشخاص الذين خططوا الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، وسمحوا بها، وارتكبوها أو ساعدوا على ارتكابها".[21]

ومع شعور الرئيس بالارتياح بالرغم من اتخاذه مواقف متناقضة، وإحساسه بأنه يحمل فضل رسالة أخلاقية، ومع احتلال الخوف مكاناً مركزياً في قلب جدول أعماله، فإنه لم يجد أي مشكلة في إعادة ترتيب أولوياته، فأطلق مدعيه العام ليكنس الحريات المدنية، ونبذ القانون الدولي وراء ظهره، واخترق الفضاء الخارجي بأسلحة جديدة، وتجاهل الفساد في الشركات الكبرى - كل ذلك باسم أمن الوطن. بل لقد شعر القائد الأعلى بحرية التستر على صفقات الاحتيال والغش مع شركة إنرون، وتمكين صفقات أخرى من الإفلات من التدقيق المعتاد، مثل صفقات دِكْ تشيني مع هاليبرتون وريتشارد بيرل مع غلوبال كروسنغ، من بين صفقات كثيرة كريهة الرائحة ومشبوهة[22]

ولقد تولد خوف كثير بسبب 11 أيلول/ سبتمبر إلى درجة أن كلمة "إرهابي" حلت محل كلمة "شيوعي" كرقعة تعريف لتحديد المعارضين النشيطين للهيمنة الأميركية. بل إنها آخذة في التحول إلى أداة محلية لقياس الولاء، والتعاون، والخير والشر كذلك، بل وحتى كون أي شيء طبيعياً عادياً. ومن المؤكد أنها صارت فرشاة عريضة ترسم بها الحدود الفاصلة بين الصديق والعدو. والمحق من المذنب، والفاضل من المؤذي. فليس هناك موقع وسط؛ وإيقاف المتوحشين على البوابة هو واجب أخلاقي على كل المتحضرين. ومثل هذه النزعة التجريدية إلى المطلق تنفي إحدى المكونات الأساسية للثقافة السياسية الأميركية، وهي التسوية والمساومة على حلول وسطية، وهي أميركية أصيلة كالفطيرة الأميركية المطبوخة بالتفاح. فإن كانت لدى جورج بوش معرفة لا تخطئ بمكونات الخير والشر، والحقيقة والخيال، وما هو صحيح وما هو خاطئ، فإنه قد يلجأ إلى أي قوة تحت تصرفه لفرض رأيه على العالم بأكمله. وقد وصف بيتر فيرنيز، الأستاذ بجامعة ويبر الرسمية، عواقب نظرة بوش إلى العالم بهذه الطريقة:

ولكن لعل أكبر خطر للتجريد المطلق هي معاداته للديمقراطية. فالديمقراطية تتطلب مناقشة كاملة للقضايا. ولكن الرئيس بزعمه أنه يقود حملة صليبية ضد الشر قد قطع أي جدل حول الحرب الأخيرة، إذ كيف يمكنك أن تدير جدلاً حول ما إذا كان من الضروري معارضة الشر؟ إن مشكلة استشهادك بكون الله إلى جانبك في مجادلات حول الإجهاض، أو عقوبة الإعدام، أو السيطرة على امتلاك البنادق هي أن الجانب الآخر يصبح هو الشيطان، وبذلك فإن التسوية الوسطية التي يتطلبها نظامنا السياسي تصبح مستحيلة، إذ من يستطيع أن يجري مساومة مع الشيطان؟.

إن متابعة السعي لإقامة إمبراطورية، وهو سعي قائم على قدم وساق بلا هوادة منذ زوال الاتحاد السوفيتي، قد شهدت في المقابل تآكلاً مماثلاً في الشرعية الدولية. فقد تُرِكَ القانونُ الدولي ليسقط على جانب الطريق، بينما تعرض توازن

القوى ومناطق النفوذ إلى تآكل خطير تحت تأثير النزوع الأميركي إلى التصرف من جانب واحد، وإلى الاعتماد على الحروب الوقائية. ولم يكن من قبيل المصادفة أو المفاجأة أن تهمل الولايات المتحدة معاهدات وتشريعات دولية مثل معاهدة حظر القذائف ذاتية الدفع، وميثاق الأسلحة الكيمائية، والمحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكولات كيوطو، من بين معاهدات أخرى تهدف إلى تقييد مطامح الدول، منذ الحقبة التي سبقت مجيء بوش الثاني إلى الحكم. ومثل هذا الاحتقار للقانون الدولي، مشفوعاً بالهجوم على الحريات المدنية والحمايات الدستورية يزيده تعتيماً وظلاماً شعور مختلق برسالة أخلاقية، وهالة من النزعة الوطنية المقدسة المصممة بحيث لا تفسح مجالاً للشكاكين والمماطلين. بل إن لمسة من التدين، وموعظة رئاسية سيكون من شأنها تعزيز الرسالة بجرعة من المشروعية. فقد أعلن الرئيس: "في المأساة... يكون الله قريباً". وبذلك ألغى أي موقع وسط، إذ إن الشرّ في آخر الأمر محدد بوضوح ومُعَرَّف بسهولة:

لا يمكن أن يكون هناك حياد بين العدالة والقسوة، بين البريء والمذنب.

إننا نخوض صراعاً بين الخير والشر. وسوف تنادي أميركا الشر باسمه[24].

وحسبما ذكرت شركة الأخبار الإذاعية الأسترالية، فإن الدين صار أحد العوامل في غزو العراق إلى درجة أن المجندين قد طلب منهم في أحد الكراسات أن يصلّوا من أجل بوش على أساس يومي، بما في ذلك الدعاء "بأن يكون الرئيس ومستشاروه شجعاناً وأقوياء في عمل ما هو حق، بغض النظر عن النقاد".[25] وقد لخص المرشح الرئاسي السابق جورج ماكغفرن رسالة بوش المقدسة هكذا:

كثيراً ما يسرّ الرئيس إلى الأشخاص والمستمعين الأصدقاء أن يد الله هي التي تقوده. ولكن إذا كان الله هو الذي قاده إلى غزو العراق فإن الله قد أرسل رسالة مختلفة إلى البابا، ومؤتمر المطارنة الكاثوليك، ومجلس الخط الرئيس للكنائس البروتستانتية الوطنية، وكثير من الحاخامات المتميزين - الذين يعتقدون جميعاً أن

غزو العراق وقصفه بالقنابل هو ضد مشيئة الله. ومع كل الاحترام اللازم، فإنني أشك بأن كارل روف، وريتشارد بيرل، وبول وولفوفيتر، ودونالد رامسفيلد، وكوندوليزا رايس - وغيرهم من المحاربين في الكواليس الجانبية، هم الآلهة (أو الإلاهات) الذين يصلون إلى أذن رئيسنا.[26]

إنك إمّا أن تكون معنا، وبالتالي ضد الشر، وإما أن تكون ضدنا، وبالتالي فأنت مؤيد لمرتكبي الشرور، للإرهابيين أنفسهم. وكحرب ضد الشر تصبح هذه حرباً لا نهاية لها، لا سيما و أن مرتكبي الشرور يستحقون الإبادة. و هكذا فإن التسمية الجديدة تسهل تآكل القانون و النظام و تشجع على ممارسة القوة من طرف واحد.

و هذا الانقسام الثنائي الذي أوجده جورج بوش مطلق إلى درجة أنه لا يترك مجالاً لأي تمييزات بين الإرهاب و المقاومة، أو بين الأسباب أو النتائج. والواقع أن عبارة "السبب الجذري" قد تم تنميطها و تشويهها حتى صارت تبريراً ماكراً مخادعاً لا يكاد يخفي للإرهاب نفسه.

ولقد أنتج 11/ أيلول/ سبتمبر حتى الآن "محوراً للشر"، ووضع على جدول تأثيرات أسلحة الدمار الشامل على الأمن الأميركي في الوقت الذي يتعرض فيه بوش لضغط كبير كي يبرهن على وجود علاقة منطقية بين كوريا الشمالية، و العراق أو إيران من جهة و بين الهجمات على البرجين التوأمين من جهة أخرى.[27] إن المشكلات التي تحيق ببوش مع "محور الشر" الذي ابتدعه هي ذات طبيعة سياسية، و ليست لها أي علاقة بأي قضايا جنائية تستدعي في العادة إجراءً بوليسياً. و لكن اختلاق الحقائق المصطنعة صار تكتيكاً معروفاً لفريق بوش - بلير، الذي لم يتردد في تقديم وثائق منتحلة ومزورة إلى الأمم المتحدة. فقد ذكر مقال ظهر في الهندوستان تايمز:

"أن الولايات المتحدة، وحليفتها الفعالة الوحيدة، بريطانيا، حاولتا أن تقيما علاقة مزورة بين صدام حسين و11/ 9 بتلفيق و تزيف "أدلة" على صفقة يورانيوم

عقدها العراق مع النيجر، وعلى "شبكة" العراق الإرهابية العالمية (بالتلاعب بمقال صحفي)[28].

وعلاوة على ذلك فإن إيران، التي ظلت حكومتها الإصلاحية تكافح على مدى سنوات لرعاية علاقة طبيعية مع أوروبا و باقي العالم، لا تلبي معايير بوش للإرهاب. و الواقع أن إيران قدمت مساهمتها الخاصة في الحرب على الطالبان. غير أن المحافظين الجدد - بالرغم من ذلك - يميلون إلى تغيير النظام في إيران وفقاً لمذهب بوش. و قد لا يحدث ذلك في المستقبل القريب، و قد لا يكون هناك غزو على غرار غزو العراق، و لكن حسبما يرى تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية فإن "تدمير استقرار إيران عن طريق العمل السري"في أثناء فترة حكم بوش الثانية يظل احتمالاً وارداً.[29]

عالم هوبزي(*)

وفي هذه "الحرب على الإرهاب"، يبدو أن الرئيس مدفوع بشعور بأن العالم الذي تعيش فيه اليوم هو عالم هوبزي، وجوار سيئ غير مستقر، و بحاجة إلى يد حازمة. و مسؤوليات القوى العظمى الوحيدة في مثل هذا "المشهد الكالح المقيت" واضحة لا لبس فيها ولا غموض. (و عبارة "المشهد الكالح المقيت" استخدمها روبرت كابلان في كتابه: إلى الشرق نحو بلاد التتر): فلا يمكننا البقاء في الظل. فلنواجه [هذا المشهد] بتصميم و عزم لا شك فيه.[30] و لقد بلغ من إعجاب بوش بكتاب كابلان هذا أنه طلب من موظفيه دعوة المؤلف إلى البيت الأبيض من أجل جلسة تدريبية في ميدان العمل نفسه يضفي فيها كابلان - وربما تشاركه في ذلك مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس - محتوى فكرياً عقلياً على غرائز بوش، ومشاعره الداخلية، وميوله غير المنتظمة في بنية هيكلية. ففي نهاية المطاف، كان

(*) نسبة إلى توماس هوبز (1588-1679)، الفيلسوف الإنكليزي الذي كان يؤيد الحكم الملكي المطلق.

بوش معتاداً على رؤية الأشياء باللونين الأبيض و الأسود فقط، ولم تكن لديه الطاقة العقلية للعمل في عالم معقد و دولي النزعة. والمفروض أنه ما كان يستطيع الإفلات من تأثير تحذير كابلان العقلاني من الفوضى و انعدام الاستقرار، و كذلك من نصيحته بأن القوى العظمى تستجيب "بقادة يعرفون متى يتدخلون، ودون أوهام".[31] وهذا الرأي الكئيب في العالم، الذي عززته وقائع11 أيلول/ سبتمبر أعطى بوش إحساساً لا ينازع بأن لديه رسالة. وقد استنتج كابلان بعد ندوته مع بوش:

أعتقد أن رأي بوش في العالم هو أن السيطرة الأميركية ضعيفة.... فهذا العالم مكان سيئ فيه كثير من الناس السيئين الذين ممكن أن يؤذونا وإن أهم التزام أخلاقي لأميركا هو الحفاظ على قوتها.[32]

وهكذا فإن السياسة الخارجية لا يمكن أن توجهها "الأوهام العاطفية" مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو القلق المخدوع من طغيان الدولة، بينما يجب إعادة تثبيت النظام. والواقع أن إقامة النظام كانت هي التي دفعت ريغان إلى إرسال قواته إلى لبنان في عام 1983 وإلى غرينادا فيما بعد. وكانت هي السبب وراء غزو بوش الأب لبنما، وللصومال فيما بعد. أما الشعارات الخطابية المرتبطة بمغامرات جورج بوش الابن في أفغانستان و العراق فهي تخلط النظام والاستقرار مع الديمقراطية و الحرية، ولكن جدول أعماله لا يختلف كثيراً عن جداول أعمال أسلافه – وهو السيطرة العالمية بلا منازع.

أما مستشارو جورج ووكر بوش، وكثيرون منهم من مخلفات حقبة ريغان، فإن أغلبهم يؤمن باستخدام القوة بصورة وقائية، بغض النظر عن الأدلة أو وجود سبب داع للحرب. و على سبيل المثال: فان بول وولفوفيتز، نائب وزير الدفاع، يدعي بأن من المسلَّم به أنه لا داعي "لبرهان لا يرقى إليه أي شك معقول". فالتركيز يجب أن يكون على "النوايا" و"القدرة الممكنة" كما يقول وولفوفيتز، الذي ظل يحرض على غزو العراق منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، والذي كان أحد الموقعين في عام 1998 على رسالة موجهة إلى الرئيس كلينتون تحث على شن الحرب على العراق.[33]

وعنده أنه ليست هناك حاجة إلى أن "البرهان" إذا كنا نعرف "النوايا" و"الإمكانيات". وحول مسالة العراق في عام 2002 قال وولفوفيتز: "إن البرهان الذي لا يرقى إليه شك معقول هو الطريقة التي تفكر بها حول تنفيذ القانون. وأعتقد أننا أقرب إلى حالة حرب منا إلى إجراءات ملاحقة قضائية".[34] ومثل هذا التصوّر لحسابات التفاضل والتكامل للعملية الحربية وتحليل التكاليف والفوائد أصبح مقبولاً لدى الأوساط الصقرية المتشددة المؤيدة لإسرائيل التي يشار إليها بلقب (فراخ الصقور)؛ لأن أياً من هؤلاء لم يسبق له القتال في حرب أبداً، ويبدو أنه لا مشكلة عندهم في زج ملايين من أبناء الطبقات الدنيا في الحرب.

القوى الكامنة خلف تفكير بوش فيما بعد (9/11) وأساسها المنطقي:

إن التصريح التالي لروبرت ليند يكشف تماماً عن الرجال الذين يقفون خلف سياسة بوش الخارجية وحربه ضد العراق:

نتيجة لعدة حالات طارئة غريبة و شاذة - مثل: اختيار جورج ووكر بوش بدلاً من انتخابه، و11 أيلول/ سبتمبر - فإن السياسة الخارجية للقوة العالمية الوحيدة في الدنيا تصنعها طغمة صغيرة من غير الممثلين لسكان الولايات المتحدة ولا للاتجاه السائد في مؤسسة السياسة الخارجية...

إن معظم مفكري الدفاع من المحافظين الجدد جذورهم في اليسار، لا في اليمين. وهم إلى حد كبير نتاج حركة يهودية أميركية تروتسكية من ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته استحالوا إلى ليبراليين معادين للشيوعية فيما بين الخمسينيات والسبعينيات، وأخيراً إلى يمين متعسكر واستعماري لا سابق له في تاريخ أميركا الثقافي أو السياسي[35].

وقد تفوق جورج ووكر بوش على سلفيه كليهما في استخدام قوة لا لجام لها، وفي نبذ الدبلوماسية والائتلافات، والحط من شأن العولمة الاقتصادية. فدمر بلدين

كانا منهكين أصلاً - أفغانستان والعراق، بينما هو يهدد بمدّ حملته إلى قائمة آخذة في الاتساع مما يسميه "محور الشر"، وبذلك عولم إرهاب الدولة حقاً. فالهجوم الذي أطلقه بلا رحمة على العراق في 19 آذار/ مارس 2003 كان إشارة فعلية لتفكيك البنية الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أن غزو العراق، الذي أطلق عليه دونالد رمسفيلد، وزير دفاع بوش، لقب "الصدمة والترويع"، وصفه رالف نادر، المدافع عن حقوق المستهلكين والمرشح الرئاسي السابق، هكذا: يريد [رمسفيلد] أن يشعر العالم كله بالرهبة من القوة العظمى ذات الجبروت العسكري، تمهيداً للحركة التالية ضد بلد آخر، في "محور الشر" أو خارجه.

إن هذا لهو زمن خارق للعادة في التاريخ الأميركي. فهناك دزينة من الرجال وامرأة واحدة يتخذون قرارات تنطوي على مخاطر جسيمة وعواقب خطيرة بمعزل كامل عن المعارضة المخرسة داخل البنتاغون، ووزارة الخارجية، ووكالة المخابرات المركزية وغيرها من الوكالات التي حذرت الرئيس و زمرته الصغيرة من المتعصبين العقائديين بأن يفكروا عميقاً قبل أن يقفزوا. إنهم يطلقون أمتنا لكسب حرب تولد معارك لاحقة قد لا يكون كسبها ممكناً - أو على الأقل ليس دون تكاليف اقتصادية وبشرية باهظة لبلدنا.[36]

إن بوش لم يكتف بدوس الدستور الأميركي بأقدامه، بل لقد جعل الأمم المتحدة غير قابلة للعمل، بتخفيضه عدد أعضاء مجلس الأمن الدائمين بالفعل إلى عضو واحد. ثم إن واحداً من مستشاريه الرئيسين المحافظين الجدد، وهو ريتشارد بيرل، الذي واظب مع آرييل شارون على التحريض على الحرب ضد العراق، كتب مقالاً في الغارديان اللندنية يحتفل فيه "بموت" الأمم المتحدة.

إن هذا القرار الجديد الآن يتحدى الأمل بنظام عالمي جديد بطرق جديدة. إننا لن ندحر الإرهاب المتعصب ولا حتى نحتويه ما لم ننقل الحرب إلى الأراضي التي ينطلق منها. وهذا سيتطلب منا أحياناً أن نستخدم القوة ضد دول تؤوي الإرهابيين، كما فعلنا بتحطيمنا نظام الطالبان في أفغانستان....

... إن الفشل المزمن لمجلس الأمن في تطبيق قراراته نفسها شيء لا تخطئه العين: إنه ببساطة غير قادر على تنفيذ هذه المهمة. وهكذا نجد أنفسنا في ائتلافات مع المستعدين للتنفيذ. وبدلاً من الانتقاص من قدرهم واعتبارهم تهديداً للنظام العالمي الجديد، ينبغي علينا الاعتراف بأنهم أفضل أمل لذلك النظام، في غياب غيرهم عن الساحة، والبديل الحقيقي لفوضى فشل الأمم المتحدة الذريع.[37]

أما الابتهاج الطروب لدائرة بوش من المحافظين الجدد فقد تم التعبير عنه علناً في أثناء ما وصف بأنه "اجتماع قهوة سوداء للإحاطة بالعلم حول الحرب على العراق" عقد في 21 آذار\مارس 2003، في معهد المشروع الأميركي. وهناك جاءت السخرية من الأمم المتحدة على لسان كل من ريتشارد بيرل، وزميله وليام كريستول، رئيس تحرير الويكلي ستاندارد، الناطقة باسم المحافظين الجدد. فقال كريستول: "إنه لم يعد لها كبير تأثير"، بينما أشار بيرل إلى أن "زمانها قد ولى" كمؤسسة أمنية، ولو أنها قد تبقى مفيدة لاستخدامها في القضايا الصحية وحفظ السلام. وفي مقال ظهر في صحيفة هآرتس اليومية، تجرأ الصحفي الإسرائيلي آري شافيط على التكهن لو أن خمسة وعشرين من المحافظين الجدد أبعدوا من واشنطن إلى الصحراء قبل عام، لما كانت هناك حرب اليوم. فكتب يقول:

في غضون العام الماضي، ظهر اعتقاد جديد في المدينة: هو الإيمان بالحرب ضد العراق، وهذا الإيمان الشديد نشرته مجموعة صغيرة من 25 إلى 30 من المحافظين الجدد، وكلهم تقريباً من اليهود، وكلهم تقريباً من المثقفين... ومستنداتهم الفلسفية... هي كتابات ماكيافيللي، وهوبز، وإدموندبورك. وهم معجبون أيضاً بونستون تشرتشل والسياسة التي كان يتبعها رونالد ريغان. وهم يميلون إلى قراءة الواقع في سياق فشل ثلاثينيات القرن العشرين (ميونيخ) في مقابل نجاح ثمانينياته (سقوط جدار برلين).[39]

إن حرب أميركا ودبلوماسيتها تسعيان على الصعيد العالمي إلى استخدام العراق كسياق للحد من انتشار الأسلحة النووية، ولكن وفق شروط أميركا بدلاً من شروط

الأمم المتحدة. وكتحذير للاتحاد الأوروبي بأن شريان حياته تحت سيطرة الولايات المتحدة، فلن يسمح باستقلال ذاتي بعد الآن في نظام بوش العالمي الجديد لأعضاء دائمين آخرين في مجلس الأمن. وسيتم الدفاع عن الدولار ضد اليورو. وإن تعامل العراق بهذه العملة الأخيرة سيخنق في مهده قبل أن يتغلغل في منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك). وهكذا فإن هذه حرب تتجاوز تغيير النظام وتتجاوز أسلحة الدمار الشامل وتتجاوز منطقة الشرق الأوسط إلى ما وراءها كذلك. وليست أهدافها إقليمية فحسب، بل عالمية أيضاً. فالهدف النهائي للمحافظين الجدد هو تفوق أميركي لا يشكك فيه أحد، وعالم جديد وحيد القطب. وبالنسبة لهم فإن غزو العراق لن يقتصر على إعادة ترتيب خريطة الحرب العالمية الأولى للمنطقة، ولكن أيضاً خريطة الحرب العالمية الثانية، ذلك أن بنية العلاقات الدولية فيما بعد الحرب العلمية الثانية يجب تفكيكها طيلة بقاء المحافظين الجدد في السلطة.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن نوع الديمقراطية التي يمثلها نظام الرجل المريض قرضاي في أفغانستان يحتمل أن تكون وصفة المحافظين الجدد للعراق وفلسطين إذا حصلوا هم وشارون على ما يريدون. فخلفاء ياسر عرفات وصدام حسين سيتعين عليهم الامتثال لاهتمامات واشنطن وتل أبيب باسم مكافحة الإرهاب، حتى في أثناء شن شارون لواحدة من أفظع حملات التدمير والتطهير العرقي منذ الغزو [الصهيوني لفلسطين] عام 1948 . وفي هذه الأثناء يتم تامين حاجات أميركا من الطاقة وفتوحات إسرائيل الاستعمارية باسم تقدم الديمقراطية وتشجيع الإصلاحات كضمانات للأمن والاستقرار الإقليمي، حتى في أثناء تعرض المنطقة بأكملها لما يهدد بنسف استقرارها. ولكن هل سيكون جورج ووكر بوش أكثر نجاحاً من شارون عندما شرع شارون بتنفيذ مخططه الواسع إلى حد الغباء في لبنان عام 1982؟[40]

العلاقة الإسرائيلية:

ظلت إسرائيل تضغط لغزو العراق، كي تحقق ما عجزت عن تحقيقه في الأعوام 1948 و 1956 و 1967 و 1978 و 1982 وطيلة سبعة أعوام بعد أوسلو.[41]

فبالنسبة لإسرائيل، تشكل الحرب على العراق إستراتيجية ما بعد أوسلو. فعندما كان بوش الثاني يحاول إكمال ما تركه والده ناقصاً، كانت إسرائيل تعود إلى عام 1982 من جديد؛ ولهذا فإن الغزو الأنكلو أميركي للعراق لم يكن استمراراً لحرب عام 1990 - 1991 فحسب، بل كان كذلك حرباً يضم جدول أعمالها الأوسع إعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي على أرض الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كانت تلك حرب الصقور المدنيين في البنتاغون وحلفائهم في عدد من مجموعات الخبراء المختصين اليمينيين المؤيدين لإسرائيل مثل: معهد هدسن، ومعهد المشروع الأميركي، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، من بين مؤسسات أخرى.[42] والواقع أن نظام الاحتلال الأميركي في عراق ما بعد الحرب قد عُهِدَ به بادئ الأمر إلى جي غارنر، وهو جنرال مؤيد لإسرائيل وله ارتباط وثيق بالمعهد اليهودي المذكور.[43] وكان بديله الذي حل محله، بول بريمر، صاحب ارتباطات وثيقة بالشركات الأميركية الكبرى، وكان كذلك مرتبطاً بمنظمة وليام بينيت اليمينية المسماة: "أميركيون من أجل الانتصار على الإرهاب" وتتلاحم المصالح الأميركية والإسرائيلية على أمل إعادة رسم خرائط الشرق الأوسط لفترات ما بعد الحرب بين العالميتين الأولى والثانية. وقد كان من الأهداف المركزية للحرب منذ البداية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وفق شروط موافقة كلياً لرغبات حكومة الجنرال شارون، التي هي أكثر الحكومات تعنتاً وتطرفاً في تاريخ إسرائيل. وسنذكر المزيد عن هذا الأمر فيما بعد.

وكان من أهداف المغامرة أيضاً حرمان العربية السعودية من ممارسة أي تأثير على أسعار النفط، وتخويف سوريا، والتلاعب بالتوازن المحلي في إيران، التي تعتبرها إسرائيل خطراً استراتيجياً يهددها. وفي تهديد لم يكلف ريتشارد بيرل نفسه عناء إخفائه قال إن سقوط صدام حسين سيكون "إلهاماً للإيرانيين الساعين إلى التحرر من مشايخهم الدكتاتوريين".[44] أما مايكل لدين، الزميل في معهد المشروع الأميركي، والمستشار السابق الذي كان يعمل مع روبرت ماكفرلين، رئيس مجلس الأمن القومي الذي كان متورطاً في نقل الأسلحة إلى إيران في فضيحة

إيران - كونترا أيام ريغان، فقد قال: إن هذا الصراع جزء من "حرب أطول" وإن "رعاة الإرهابيين مثل إيران وسوريا يعرفون ذلك".[45]

وبعد ستة أشهر من غزو العراق، استمرت إسرائيل في نفخ الأبواق ضد إيران. وحسبما جاء في مقال كتبه تيريل آ - أرنولد، فإن وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم قد عبر عن رأيه بأن إيران "تقترب بسرعة من نقطة اللاعودة في محاولاتها للحصول على قدرة لإنتاج الأسلحة النووية".[46] ومثل هذه الصرخات المفزعة تمثل سخرية أقدار إلى أقصى حد، وخاصة عندما تصدر عن الدولة التي لديها ترسانة كدست فيها ما يقدر بـ 250 سلاحاً نووياً، وترفض السماح بأي تفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وحتى خريف عام 2003 فإن المناقشة حول الكذب والخداع من أعلى صناع السياسة في إدارة بوش لم تكن قد شملت إسرائيل باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر المعلومات الاستخباراتية السيئة المهلهلة التي أدت إلى الحرب وأضرت بألوف الأميركيين والعراقيين. أما إلى متى ستظل إسرائيل بمعزل عن تلك المناقشة، التي لم توفر حتى الرئيس وأقرب شركائه إليه، فإن هذا سوف يتوقف على ما إذا كانت إسرائيل ستظل هي الموضوع الوحيد خارج نطاق النقاش في السياسة المحلية الأميركية، مهما كان مدى الضرر الذي تلحقه بالمصلحة الوطنية.

ولم يكد يمضي أسبوع على غزو العراق، حتى راح رمسفيلد وكولن باول يطلقان تهديدات علنية ضد سوريا، بحيث استعمل الأخير اجتماع المؤتمر السنويّ لآيباك في واشنطن كمنبر ومنصة له. وحسب قصة أوردتها وكالة يونايتد برس إنترناشنال، فإن خطط الطوارئ لتوسيع الهجوم على العراق ليشمل سوريا، التي نبذتها آخر الأمر كوندوليزا رايس بموافقة الرئيس، قام برسمها دوغلاس فايث، مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية، بموافقة رمسفيلد، وتحريض من وولفوفيتز، وهؤلاء جميعاً مقربون من الليكود الإسرائيلي. وتتابع القصة الإخبارية:

إن أحدث ضغط من البنتاغون لاتخاذ إجراء ضد دمشق قد عززته زيارة إفريان هاليفي المستشار الإسرائيلي للأمن القومي، الذي زار واشنطن في 12-14 نيسان/ أبريل...

وحسبما جاء في تقرير لهآرتس في 13 نيسان/ ابريل، فإن هاليفي وشخصاً آخر من كبار مساعدي رئيس وزراء إسرائيل، هو دوف فاسيغلاس كانا في زيارة لواشنطن "كي يقترحا على الولايات المتحدة أن تهتم بأمر إيران وسورية بسبب دعمهما للإرهاب وسعيهما للحصول على أسلحة دمار شامل"...

وقد جرى الاجتماع مع هاليفي في غرفة المؤتمرات التابعة للرئيس ولم يحضره سوى مسؤولي مجلس الأمن القومي ومستشاري البيت الأبيض حسبما ذكر مصدر في الإدارة الأميركية.

ورداً على توسلات هاليفي للقيام بالعمل، كررت رايس تأكيدها بأنه لن تكون هناك مغامرات عسكرية أخرى حتى نهاية المدة الأولى من حكم بوش.[47]

وفي هذه الأثناء ارتبط الغزو الأميركي للعراق ارتباطاً وثيقاً مع الليكود على يد ابريك مارغوليس، كاتب العمود الصحفي حول الشؤون الخارجية في (طورنطوصن)، الذي استشهد بتقارب آراء الليكود مع آراء المحافظين الأميركيين الجدد:

في رأيي إن إسرائيل، عن طريق المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، قد لعبت دوراً أسياسياً في هندسة الحرب.... إنهم لا يتحدثون نيابة عن كل الإسرائيليين. بل يتحدثون باسم حزب الليكود وعناصر أبعد منه اتجاهاً إلى اليمين في إسرائيل. وهم يعتقدون أن ما هو جيد لإسرائيل هو جيد للولايات المتحدة... وتذكروا أن المحافظين الجدد كانوا جميعاً متشابهين متجانسين في القول إن بغداد هي الخطوة الأولى، وإن إيران هي الخطوة التالية. ويقول الجنرال شارون: إن الجيش الأميركي ينبغي عليه يوم دخوله بغداد أن يزحف إلى طهران. ويعرف

الإسرائيليون جيداً أن العراق لا يشكل تهديداً كبيراً لهم الآن، ولكنه قد يشكل مثل هذا التهديد بعد مدة طويلة إذا أتيح له أن ينمو ويتطور. وأعتقد أن إيران هي هدفهم الأساسي الأول.[48]

وليس لأي واحد من هذه الأهداف علاقة بمخاوف بوش المعلنة من التهديد لأمن الولايات المتحدة. وذلك أن مؤيدي إسرائيل في الإدارة، وفرق الخبراء المختصين، وأجهزة الإعلام، والكونغرس، ممن ظلوا يقرعون طبول الحرب قد نظروا إليها على أنها تقدم غطاء للإسراع بما سمته الأستاذة تانيا راينهارت "إبادة بشرية بطيئة ومطردة"، وكذلك التطهير العرقي الزاحف (المعروف باسم "الترحيل" في اللغو الصهيوني) المستمر في الأراضي المحتلة، منذ صيف عام 2002.[49] ولقد تكشفت الصلة الإسرائيلية بحرب بوش على الإرهاب في الصحافة الإسرائيلية في أثناء عام 2002 على يد عدد من المحللين الإسرائيليين المحترمين، بما فيهم ميرون بنيفنسيتي، نائب عمدة القدس سابقاً، الذي أوضح الصلة في صحيفة هآرتس اليومية بين دعوة إسرائيل لحرب أميركية على العراق وهدف إسرائيل الشامل في التطهير العرقي في الضفة الغربية.[50]

وعلاوة على ذلك، فقد كان الرأي العام الإسرائيلي يتفهم مواقف القيادة الإسرائيلية. فقد كشف استطلاع للرأي أجرته معريف، أوسع الصحف اليومية انتشاراً، في آب/ أغسطس عام 2003، أن 57 بالمئة من الإسرائيليين كانوا يؤيدون هجوماً أميركياً على العراق للإطاحة بصدام حسين.[51] وكتب المعلق الإسرائيلي جدعون ليفي في هآرتس عن كثير من كبار ضباط الجيش القياديين الذين كان يقلقهم تأخر الغزو الأميركي للعراق، وعن ابتهاجهم عندما بدأت القنابل تتساقط على بغداد.

لقد كان من الواضح في أثناء فترة الانتظار أن التوقع الطويل شاق عليهم: كانوا يعتبرون كل تأجيل خطأً رهيباً، وكل مجادلة تحول تبريرات الحرب هرطقة. أما

عندما صارت القوات آخذة طريقها في آخر الأمر، فقد تفجر حماسهم، ليس فقط لاندلاع الحرب نفسها، ولكن للأجهزة والمعدات المعقدة المتطورة التي راحت تستخدم فيها. فقد أشعلت خيالهم القنابل الذكية، والقذائف الموجهة، والملاحة الجوية عن طريق الأقمار الصناعية، والمحركات الطوربينية المروحية، والطائرات المتسللة خارج الكشف الراداري من طراز ستيلث، والقنابل الضخمة.[52]

وقد تم استبعاد دور إسرائيل في غزو العراق عن المناقشة العلنية العامة. وامتنع كثير من الخبراء الإعلاميين الكبار عن إثارته. وقدم مايكل كينزلي من صحيفة سليت وصفاً لائقاً لهذا الصمت:

لقد كان انعدام النقاش العلني العام لدور إسرائيل هو الفيل الموجود في الغرفة كما تقول الأمثال... الجميع يرونه، ولكن لا أحد يذكره[53]

غير أنه مع انتهاء الغزو وإعلان "النصر" ندم المسؤولون الإسرائيليون على ذلك، ومعهم بعض الصهاينة المعنيين في أميركا، ممن اعتبروا ذلك الصمت عملاً مخزياً وغير شريف، إن لم يكن فشلاً هائلاً في الاعتراف بعمل طيب قام به حليف ذو قيمة. وأدى عدم إعطاء إسرائيل أي فضل في "انتصار" أميركا في العراق إلى جعل شخص ساخط، على سبيل المثال، يكتب عن استبعاد إسرائيل من "ائتلاف المستعدين للعمل":

إن حليفتنا القديرة [إسرائيل] لم تزودنا فقط بالأسلحة لنستخدمها في العراق، بما في ذلك الجرافات ذات الدروع الإسرائيلية والطائرات الإسرائيلية الصنع بلا طيار، ولكنها أيضاً [ساعدتنا] بتدريب جنودنا ومشاة بحريتنا على القتال داخل المدن، وقامت بمهمة استطلاع سرية في صحراء العراق الغربية، وسمحت للولايات المتحدة بوضع إمدادات قتالية ضمن حدودها. كما أننا ذهبنا إلى الإسرائيليين طلباً لنصيحتهم حول كيفية "التعرف على مفجر قنابل انتحاري وهو في طريقه إلى الهجوم، وكيفية التعامل مع حواجز الطرق، والتغلب على المفجر الانتحاري".[54]

ومن المفارقات، أن الذين عملوا كمهندسين لخطط الحرب في واشنطن قبل الغزو لم يجدوا أن من الضروري الإصرار على نسبة الفضل إليهم؛ والواقع أن ربط اليهود الأميركيين العديدين في صفوف حركة المحافظين الجدد بالغزو كانت الدوائر السياسية الصحيحة ترى فيه عداءً للسامية. فلم يكن سّراً أن قادة المدافعين عن الحرب والداعين لها في أميركا كان من بينهم أفضل أصدقاء إسرائيل، والشركاء المقربون من قادتها العسكريين والسياسيين اليمينيين. وتضم القائمة، بين آخرين، كلاً من: ريتشارد بيرل، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري الدفاعي، والزميل المقيم في معهد المشروع الأميركي، وصديقه الحميم وحليفه السياسي في ذلك المعهد، ديفيد وورمسر، من معهد هدسون[55] وزوجته وورمسر، ميرياف، وهي شريكة مؤسّسة، مع العقيد يغال كارمون ضابط المخابرات الإسرائيلي السابق، لمعهد الشرق الأوسط للبحوث الإعلامية، الذي يترجم ويوزع مقالات متخصصة بضرب العرب ومهاجمتهم بعنف[56] وكان من بين كبار مستشاري بوش الآخرين المسؤولين عن هذه الحرب بول وولفوفيتز، نائب وزير الدفاع؛ والمسؤول الذي يليه رتبه، دوغلاس فايث، ثم لويس "سكوتر" ليبي، رئيس أركان مكتب تشيني؛ ومايكل روبين، المتخصص بشؤون إيران، والعراق، وأفغانستان، الواصل حديثاً من أداة ضغط أخرى لصالح إسرائيل، هي معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى؛ وكثير غيرهم.

ولقد كُتِبَ الكثير عن الدور الخارق للعادة الذي لعبه هؤلاء الصقور في تشكيل سياسة بوش الخارجية، وارتباطاتهم بالمجتمع اليهودي الأميركي، مما أدى إلى اتهام بعضهم باللاسامية. وقد ردّ واحد من المستهدفين بهذه الاتهامات، وهو باتريك بوكانان، بمقال شامل اتهم فيه عصبة المحافظين الجدد السرية بجرّ الأمة إلى حرب لا لزوم لها، وأثار سؤالاً هو: "حرب من هذه؟ "[57] وحسب رواية بوكانان فإنه حتى مجلة نيو ريبابليك اليمينية المؤيدة لإسرائيل (التي لا يمكن وصمها باللاسامية) لم تتردد في نشر تحليل لستانلي هوفمان، الأستاذ بجامعة هارفارد يصف فيه عصبة المحافظين الجدد بأنهم يشكلون "مركز سلطة رابعة" في واشنطن:

وأخيراً، فإن هناك مجموعة فضفاضة مفككة من أصدقاء إسرائيل الذين يؤمنون بتطابق المصالح بين الدولة اليهودية والولايات المتحدة. وهؤلاء المحللون ينظرون إلى السياسة الخارجية من خلال عدسة ذات اهتمام واحد مسيطر هو: هل هذا الشيء جيد أم سيئ لإسرائيل؟ فمنذ إقامة الدولة عام 1948، لم تكن لهؤلاء المفكرين أي رائحة طيبة جداً في وزارة الخارجية، ولكنهم الآن كامنون جيداً في وزارة الدفاع، ملتفون حول استراتيجيين من أمثال بول وولفوفيتز، وريتشارد بيرل ودوغلاس فايث[58]

وفي تلك الأثناء كان صقور الإدارة الذين يدفعون هذه الحرب، مثل: تشيني، ورمسفيلد، ورايس، قد سجلوا جميعاً مواقف علنية تؤيد إجراءات شارون الوحشية الشديدة القسوة في المناطق المحتلة. فكان رمسفيلد أول مسؤول عام أميركي كبير يستخدم عبارة "المناطق المسماة محتلة" في وصف الضفة الغربية وقطاع غزة. ودافعت رايس عن الإستراتيجية الإسرائيلية في الاستباق بدلاً من الردع أو الاحتواء. وهي تعتبر تلك السياسة جديرة بالاستنساخ في العراق وعلى نطاق عالمي. وكان اعتراضها على مدّ الغزو إلى سوريا مرتبطاً فقط بعامل حملة الانتخابات الرئاسية. وكانت رسالة عصبة المحافظين الجدد واضحة شفافة كالبلور، وهي: أن هناك قواعد جديدة للسلوك الدولي تجري صياغتها. فالحرب على العراق، والقصف الجوي ليوغسلافيا عام 1999، والغزو الشامل الواسع النطاق لأفغانستان عام 2001 قد أظهرت كلها أن مسرح عمليات العسكريين الأميركيين صار الآن يشمل العالم كله على اتساعه، مما عرض النظام الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية لخطر عظيم.

اختبار مذهب بوش في آسيا:

في غضون ساعات من هجمات 11/ 9 في نيويورك وواشنطن أعلن الرئيس بوش "حرباً على الإرهاب" كانت شارة البدء بحركة مناورة إستراتيجية واسعة لإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ولتوسيع الهيمنة الأميركية. وكان

جدول الأعمال الأولي يشمل إسقاط نظام الطالبان في أفغانستان ليوضع مكانه نظاماً أكثر طواعية يتشكل من التحالف الشمالي، الذي كان قد أظهر وحشية معادلة لوحشية الطالبان في أثناء مستنقع الثمانينيات. وهكذا يغدق المديح المسرف على نظام حامد قرضاي التعيس الحظ الذي أقامته أميركا باعتباره نتاج مشروع "بناء أمة" بعد أن تم إعلان "انتصار" عسكري سريع دون إصابات أميركية تذكر.

وقد اعتبرت إعادة غزو أفغانستان إلى حد كبير في الولايات المتحدة مبرراً يثبت صحة موقف الصقور في إدارة بوش، الذين استغلوا التهديد بالإرهاب لتحقيق مآرب جدول أعمالهم الاستراتيجي – النفط، والقواعد، والهيمنة. والواقع أن القواعد العسكرية الأميركية الجاري إنشاؤها منذ بداية الحرب على الإرهاب لها قربٌ غير لافت للنظر من خطوط الأنابيب المتوقعة التي تشكل إيراداً ثميناً من هذه الحرب المربحة. فواشنطن منهمكة بالفعل في تعزيز موقعها الاستراتيجي في تلك المنطقة ببناء قواعد عسكرية في كازاخستان، وجسور وخطوط حديدية، ومستودعات تخزين، ومراكز اتصالات في أوزبكستان. إن نقل القواعد الأميركية من تركيا نحو الشرق، ومن أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية، ومن العربية السعودية إلى قطر هو جزء من إعادة التشكيل الإستراتيجية للمشهد الجديد الناجم عن غزو أفغانستان والعراق. وقد وصف إيان تراينور العلاقة الآخذة بالتطور بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بهذه الطريقة:

شهد العامان الماضيان توسعاً سريعاً لانتشارات أميركية عبر ألوف الأميال الممتدة من البلقان إلى الحدود الصينية، شاملة القفقاس، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وشبه القارة الهندية.

فمن معسكر بوندستيل في كوسوفو، الذي هو من نتائج حملة حلف شمال الأطلسي عام 1999، إلى قاعدة بيشكك الجوية في قيرغيزستان، التي خصصت لحرب أفغانستان، يقيم الأميركيون وجودا مسلحاً في أماكن لم يصلوا إليها من قبل على الإطلاق.

فهناك ثلاث عشرة قاعدة جديدة في تسعة بلدان محيطة بأفغانستان أقيمت على جناح السرعة عندما أصبح بطن روسيا في آسيا الوسطى مسرحاً أميركياً لأول مرة [هكذا ...] وهناك خطط أخرى قادمة على الطريق لإخراج الموجودات الأميركية من ألمانيا، حيث ظلت منذ عام 1945، إلى بلدان جديدة في حلف شمال الأطلسي من أوروبا الشرقية، وخاصة بولندا، وكذلك رومانيا وبلغاريا على البحر الأسود، وتستمد أهميتها من قربها من تركيا والشرق الأوسط[59]

وهكذا فإن مكافحة "الإرهاب" تصبح مقدمة فتبريراً لسياسة خارجية توسعية ربما تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الإستراتيجية العالمية. فأفغانستان والعراق فيهما من الضعف ما يكفي لجعلهما مرشحين مناسبين لاختبار مذهب بوش.

وعلى الرغم من أن الغرض المركزي من سياسة بوش الخارجية موجه نحو حفظ الاستقرار وخلقه في عالم يُفتَرَضُ بأنه مضطرب، فإن أعمال أميركا في آسيا الوسطى والشرق الأوسط قد تسبب الفوضى فعلاً وانتشار العنف في مناطق على امتداد جبال الهيمالايا. فإلى متى ستستمر العلاقات المتحسنة بين الولايات المتحدة من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى مع حقيقة اختراق القواعد وخطوط أنابيب النفط الأميركية لمناطق نفوذهما التقليدية؟

إن تلك العبارة المشؤومة التي استعملها بول وولفوفيتز بعد 11 أيلول/ سبتمبر عن "إنهاء الدول" هي علامة على ما سيأتي إذا أعطى الاختبار في العراق ضوءاً أخضر لمزيد من التغلغل في سائر أنحاء المنطقة. إذ إن استقرار الشرق الأوسط بأكمله سيُنسَف بينما تضيفُ القواعد التوجيهية الجديدة أنظمة عميلة كالسعودية ومصر إلى قائمة الأهداف المتوقعة لإحداث تغيير جذري، ليس في الجغرافيا والجغرافية - السياسية فحسب، بل وفي الثقافة السياسية كذلك[60] فلقد وضع مثل هذا المخطط الشامل المصاب بجنون العظمة على يد نورمان بودوريتز، وهو أستاذ مرشد من المحافظين الجدد/ الليكوديين، في عدد أيلول/ سبتمبر عام 2002

من مجلته كومنتري. فقد أعلن أن تغييرات الأنظمة هي "الشرط الذي لا غنى عنه في جميع أنحاء المنطقة". فهذه التغييرات "قد تمهد الطريق للقيام بإصلاح داخلي وتحديث للإسلام حان وقتهما منذ زمن طويل".[61]

وهناك أيضاً الصراع المحتمل في شبه القارة الهندية الذي قد ينطوي على استخدام أسلحة دمار شامل ألزم بوش نفسه بتدميرها. وقد تتعرض الهند لتحول استراتيجي كبير بعد عقود من كونها حليفة لروسيا ضد الصين والولايات المتحدة، مما يثير مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة الآن كي تتخذ موقف الاتحاد السوفيتي السابق إزاء الهند. وهناك سؤال مماثل عن إمكانية عمل الهند كمنطقة عازلة للولايات المتحدة، تبقي روسيا منفصلة عن البحر العربي والمحيط الهندي. وهل تأمل أميركا أيضاً باستخدام العمق السكاني الهندي كحاجز بشري ضد طموحات الصين الإقليمية؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب فإن باكستان محكوم عليها بالتأكيد أن تخسر موقعها الاستراتيجي، بعد أن تخلت عن تحالفها مع الباشتون ووضعت كل بيضها في السلة الأميركية، في وقت يتم فيه إنزالها إلى مرتبة أحد الأطراف التي يمكن الاستغناء عنها مع وجود ميول علنية ظاهرة فيها لتعاطف مع "الإرهابيين". ثم إن بنية باكستان الفسيفسائية الشبيهة ببنية أفغانستان قد تضعف تحت الضغط الأميركي - الهندي، مما يجعل قضية كشمير تبدو كلعبة أطفال بالمقارنة، مع عواقب رهيبة على استقرار المنطقة.

وكما قال لويد ريتشاردسون، الذي يعمل في معهد هدسون، لصحيفة الفاينتشال تايمز: فإن الهند لديها "القوة الاقتصادية والعسكرية لمواجهة الآثار الضارة لصعود الصين كقوة إقليمية وعالمية. والهند عرضة لأكبر إهمال لها من بين حلفائنا المحتملين في إستراتيجية لاحتواء الصين".[62] وهناك وثيقة سرية من وزارة الدفاع الأميركية كشفتها مؤخراً صحيفة جينز فورين ريبورت، تجادل بأن الصين تمثل أهم تهديد لأمن البلدين كليهما (الهند والولايات المتحدة) في المستقبل كمنافس

اقتصادي وعسكري". وتتابع الوثيقة المذكورة فنلاحظ "أن علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها" التقليدين في آسيا - كوريا الجنوبية واليابان - قد أصبحت "هشة". ثم تستنتج بأن "الهند ينبغي أن تبرز كمكون حيوي للاستراتيجية الأميركية".(63)

مذهب بوش والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي:

بالنسبة لجورج ووكر بوش، يبدأ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل فعال مع التفجيرات الانتحارية عام 2001، وليس في عام 1948 ولا حتى عام 1967. ومن هنا فإن سياسته الخاصة بالشرق الأوسط تتشكل ويعاد تشكلها بواسطة نظرة عالمية متأثرة باعتبارات محلية مستمدة من رعب 11/ 9، وتتقحها تجارب أمثال أرييل شارون، الذي سماه بوش "معلمي" و "رجل سلام". فعبث إسرائيل الوحشي الهائج في المدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، الجاري منذ آذار/ مارس عام 2002 يوصف بشكل واسع بأنه نوع من الدفاع عن النفس، وجزء من حملة لاقتلاع "شبكات الإرهاب"، على الغرم من الطبيعة "الوقائية" لما يسمى الاقتحامات وبالرغم من التدمير الوحشي وتقتيل المدنيين بصورة تكاد تكون يومية. وهذا رأي لا يختلف عن رأي ريغان ووزير الخارجية الأسبق جورج شولتز الذي نشرت أجهزة الإعلام بضجة كبيرة إعجابه الذي عبر عنه بالنموذج الإسرائيلي لمكافحة "الإرهاب". وعلى سبيل المثال: فإن ريغان، الذي تقبل النهج الإسرائيلي كنموذج لمكافحة "الإرهاب"، وربط نفسه بالغارة الإسرائيلية على تونس عام 1985، التي أودت بحياة سبعين من التونسيين والفلسطينيين رداً على مقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص. فدعاها ريغان "نوعاً من الدفاع المشروع عن النفس"، ولم يرَ فيها خرقاً لقانون الرقابة على تصدير الأسلحة، الذي يحظر استخدام أسلحة مقدمة من أميركا لإغراض هجومية.(64)

وقد فعل بوش الشيء نفسه في جنين بعد فظائع نيسان/ أبريل عام 2002، التي استعملت فيها مروحيات أباتشي مقدمة من أميركا، وجرافات من صنع كاتربيلر، ومعدات عسكرية أخرى على أيدي القوات الإسرائيلية لارتكاب جرائم ضد

الإنسانية، بالمعنى الوارد في محاكمات نورنبرغ لهذه العبارة. واليوم نرى قادة عسكريين أميركيين يتوقفون في إسرائيل لالتقاط بعض الحكمة من مجرمي الحرب الإسرائيليين بخصوص معارك المدن في العراق. وقد ذُكِرَ أيضاً أن العسكريين الأميركيين منهمكون في شراء جرافات معسكَرَة من إسرائيل لاستخدامها في المدن العراقية وضواحيها الفقيرة البائسة.[65]

في البداية كان هناك اعتقاد بأن 11 أيلول/ سبتمبر هو نداء إيقاظ لأميركا كي تعيد تقييم سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، بل وتجاه العالم الإسلامي. وقد زعم مقال في البوسطن غلوب، بعد أقل من شهر من الهجمات على البرجين التوأمين أن الرئيس بوش على وشك أن يكشف عن خطة لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس "رؤية" لدولتين تتعايشان معاً جنباً إلى جنب بعد الانسحاب الإسرائيلي وإنهاء احتلال عام 1967.[66] فقد تعمد الرئيس أن يظهر موقفه باستضافة قادة الأميركيين المسلمين في عطلة رمضانية عام 2001 في البيت الأبيض، وأن يسعى لالتقاط الصور في أثناء زيارته للمركز الإسلامي بواشنطن، بينما هو يكرر رسالته إلى الأميركيين بأن الإسلام دين تسامح وسلام. وقد قام اكبر زعماء الديمقراطيين في مجلسي الشيوخ والنواب بترتيب اجتماع نادر في الكونغرس مع قادة المجتمع الأميركيين العرب في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، وكان الغرض الظاهر هو أن يتعرف أعضاء الكونغرس من العرب على الأسباب الجذرية. ولكن كل هذا الاهتمام المفاجئ قد اختفى بسرعة تعادل سرعة ظهوره كما يبدو. فقد افترضت مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية بشكل واسع أن الطريق إلى بغداد يمر من خلال القدس. ولكن المحافظين الجدد أقنعوا بوش بأن السلام في فلسطين يأتي عن طريق الحرب على العراق.

وفي هذه الأثناء، وبعد غزو العراق، تعرض بوش لشيء من الضغط كي يدفع من أجل حل في الشرق الأوسط يتجاوز المهمة الفاشلة للأميرال أنطوني زيني

وخطاب باول كنتكي أثناء خريف عام 2001، بعد أن خربتهما سياسة شارون في الاغتيالات الموجهة لإثارة التفجيرات الانتحارية في إسرائيل.[67] وبعد أن جادل بوش بأن الطريق إلى القدس تمر من بغداد – ومع ذلك فشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل التي تحدث عنها كثيراً أمام الجميع – قرر إعادة إحياء خطابه الذي ألقاه في 24 حزيران/ يونيو عام 2002، والإعلان عما عرف لاحقاً "بخريطة الطريق، بعد أن كانت قد أجلت ثلاث مرات مراعاةً لشارون.

وكانت خريطة الطريق، باعتبارها وثيقة تقوم على أساس الأداء، تضع العبء على الفلسطينيين فتجعلهم من الناحية الفعلية في وضع الخاضع للتجربة والاختبار. فلم يكن فيها جدول زمني ملزم، ولا حركة أخيرة ملموسة لإنهاء اللعبة. أما بعد أن صار خطاب باول لويزفيل في تشرين الثاني عام 2001 غير ذي صلة، وبعد إلقاء المبادرة السعودية في شتاء عام 2002 في سلة مهملات التاريخ، فإن الوسيط الذي سمى نفسه "عاملاً مساعداً من أجل السلام" في واشنطن دفعته اللجنة الرباعية نحو الدبلوماسية دفعاً لطيفاً رقيقاً (وتتكون اللجنة الرباعية من روسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة) وفي تلك الأثناء، فشلت إجراءات شارون "الأمنية" في تأمين الأمن لإسرائيل، أو في إرغام الفلسطينيين على الخضوع. وفي هذه الظروف، فإن إدارة بوش، التي شجعها "الانتصار" العسكري في العراق، ومع ذلك أحرجتها المقاومة العراقية المتصاعدة وتزايد عدد القتلى من المجندين الأميركيين، قررت الانغماس في الدبلوماسية الشخصية. فسافر الرئيس إلى قمة العقبة في الأردن في 4 حزيران/ يوينو عام 2003 كي يبرهن أنه لا يبدع ويتميز في الحرب فقط، ولكن في السلام أيضاً. غير أن دبلوماسيته تعثرت عندما فشل في مطالبة شارون بالوفاء في التزاماته بموجب خارطة الطريق، مستذكراً أربعة عشر تحفظاً إسرائيلياً عليها، مما جعلها وثيقة زائدة غير ضرورية.[68]

أما اجتماعاته في البيت الأبيض مع شارون ومع محمود عباس، رئيس الوزراء الفلسطيني الذي انتقته أميركا، في آخر شهر آب/ أغسطس عام 2003 فقد انتهت

كما أراد لها شارون بالضبط. فقد تم رفع حدّ ما هو مطلوب من عباس مرة أخرى إلى مستويات أعلى حتى من ذي قبل، مما جعله يفشل في غياب أي شيء ملموس يوصله إلى شعبه الأسير. فالشروط التعجيزية الثقيلة رجحت كفتها على التبادلية، ووضعت مسؤولية الأداء على كامل جانب واحد (هو الجانب الفلسطيني)، وصارت المقاومة (التي أعيد وصمها بلقب "الإرهاب") هي المشكلة بدلاً من الاحتلال. فعاد عباس إلى وطنه صفر اليدين، بالرغم من لمسات التجميل، بينما راح شارون يتبجح لأتباعه اليمينيين المتطرفين بأن التنازلات لم تكن واردة في قاموسه - بل لقد شجعه الضوء الأخضر من بوش إلى درجة أنه أعاد نصب حواجز الطرق، التي كان قد جمدها في الظاهر ريثما تنتهي زيارته لواشنطن فقط. كما ألقى خطاباً في كلية الأمن القومي بجامعة حيفا بعد وقت قصير من عودته قال فيه ما معناه إن خارطة الطريق ليس لها مكان دون تحفظات إسرائيل الأربع عشرة المشهورة. وكان من بينها أن يتخلى الفلسطينيون عن حق العودة، وأن يفككوا البنية التحتية للانتفاضة، مع تجميد مبادرة آذار/ مارس عام 2002 السعودية، وإبقاء الولايات المتحدة وليس لجنة الرعاية الرباعية، هي المسؤولة الحقيقية عن عملية خارطة الطريق. كما أضعف خارطة الطريق أكثر بتكراره أنه يفضل سلسلة من الاتفاقات المؤقتة الطويلة الأجل لا يقررها جدول مخطط، بل تقررها التطورات الميدانية على الأرض. أي إنه سيستخدم حكمه هو فيما إذا كان الأداء الفلسطيني يستحق تجاوباً إسرائيلياً. ومع ذلك لم تصدر كلمة واحدة عن بوش، الذي يبدو أنه قرر بأن اهتماماته الانتخابية ترجح في أهميتها الاهتمام الأوسع باستقرار الشرق الأوسط.

وهكذا فإن تعنت إسرائيل، وموقف شارون المتشدد الرافض للتسوية قد فازا بموافقة بوش الحاسمة غير المشروطة. بل لقد أوعز إلى سفيره للأمم المتحدة أن يستخدم حق النقض ضد قرارٍ لمجلس الأمن يدعو إسرائيل إلى إلغاء قرارها "بإزاحة" الرئيس الفلسطيني عرفات، وهو القرار الذي اتخذته في السابع عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2003. وفيما بعد عارضت الولايات المتحدة، ومعها كل من

إسرائيل، وجزر مارشال و ميكرونيزيا، قراراً مماثلاً اعتمدته الجمعية العامة. وذلك يبين كما يبدو نهايةً أوضح لما يسمى عملية السلام، وهي قضية تتحدى العالم العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية لسحب قبولهم بحل الدولتين، القائم منذ عام 1988 على الأقل، ولكن هذا الحل ليس من المحتمل أن يحدث على المدى القصير. ففي الوقت الحاضر نجد أن تفضيل المحافظين الجدد لبغداد كمكان للتسوية بدلاً من القدس هو الشيء المقبول المعمول به في بيت بوش الأبيض. غير أن التسوية الدائمة ذات المصداقية قد يتعين عليها أن تنتظر تغيير النظام، ليس في العراق فقط ولكن في إسرائيل أيضاً، وربما في واشنطن.

الاختبار المحلي لمذهب بوش:

إن الجدل القائم حول تعامل بوش مع الحرب، ولا سيما سجل الأكاذيب وتشويه تقارير المخابرات، وعدد القتلى المتزايد من المجندين الأميركيين، والتكاليف المتزايدة للحرب إلى حدود سبعة وثمانين مليار دولار طلبها بوش في أيلول/ سبتمبر عام 2003، يجب اعتباره أيضاً جدلاً حول مذهب بوش. وإن أكثر الحقائق إثارة للاهتمام في هذا الجدل هي أن المعارضة المدهشة تأتي من مصادر غير متوقعة – هي مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية، ودوائر الكونغرس، والاتجاه السائد في المجرى الرئيس في وسائل الإعلام، ذلك أن المجلة الفصلية فورين أفيرز (الشؤون الخارجية) تنشر مقالاً بعد مقال بأقلام شخصيات المؤسسة، بما فيهم جيمس روبين، المساعد السابق لوزير الخارجية، تعبر عن القلق من انحراف بوش عن المؤشرات التقليدية لسياسة أميركا الخارجية.[69]

وبالمثل، فإن السيناتور إدوارد كيندي عن ولاية ماساشوسيتس قال في مقابلة مع وكالة أسوشييتد برس في 18 أيلول/ سبتمبر عام 2003 إن شن الحرب على العراق كان احتيالاً "تم تصنيعه في تكساس" لإعطاء الجمهوريين دعماً سياسياً. وأضاف بأن إدارة بوش قد عجزت عن تبرير ما يقرب من نصف مبلغ الأربعة

مليارات من الدولارات التي تكلفها الحرب كل شهر.[70] وقال السيناتور البارز: إنه يعتقد أن كثيراً من الأموال التي لم تقدم بها كشوف صرف إنما تستخدم لرشوة زعماء أجانب ليرسلوا قوات. ووصف السياسة الحالية للإدارة في العراق بأنها "سائبة على غير هدى". وعبر عن شكوكه في مدى جدية الخطر الذي كان يمثله صدام على الولايات المتحدة في المعركة ضد الإرهاب، واتهم مسؤولي الإدارة بالاعتماد على التشويه، والتضليل وانتقاء معلومات المخابرات" لتبرير دفاعهم عن شن الحرب.

ويأتي النقد لسياسة بوش الخارجية أيضاً من عدد من كتّاب مؤسسة السياسة الخارجية، مثل: جون نيوهاوس. فكتابه المعنون: أميركا الاستعمارية: هجوم بوش على النظام العالمي يمثل إدانة لأحادية الجانب، وفرض الأوامر بإملائها عبر استخدام القوة، ونبذ الدبلوماسية. وقد أعجب هـ. د. س. غرينوي، المحرر في البوسطن غلوب، بمادة الكتاب ولهجته، التي تتحدث عن "تضييع الإدارة للفرص منذ 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، عندما... مدت لنا الأيدي حتى بلدان قد لا تكون من المحبين لنا تقليدياً" وحسب قول غرينوي، فإن نيوهاوس يجادل أنه كان من الممكن بناء ائتلاف دائم ضد الإرهاب لصالح هذا البلد. وبدلاً من ذلك فإن الرئيس بوش، في تناقض سافر مع أبيه، تَبَنَّى مواقف أقصى اليمين الأميركي، وتحاملاته، واستراتيجياته، وهو اليمين الذي اكتسب لأول مرة صعوداً في السياسة الخارجية يضر بأمن هذا البلد على المدى البعيد.[71]

وأضاف غرينوي عن الشرق الأوسط قوله: "إن أحد أحلام متشددي اليمين الجديد هو موجة من الديمقراطية تجتاح الشرق الأوسط ويكون من شأنها نسف استقرار الملكيات والأنظمة القديمة. إن تأثير حزب الليكود اليميني الإسرائيلي على الكثيرين في إدارة بوش هو موضوع نيوهاوس". ولقد كان من اللافت للنظر أن نيوهاوس تجرأ على الدخول في مجال عدائي طالما سبب الكوابيس للمرشح الرئاسي الديمقراطي هوارد دين، وقد يكون باهظ الكلفة لنيو هاوس نفسه:

في البنتاغون عصبة عملت وكأنها من الناحية الفعلية امتداد لقيادة الليكود. وقد أخافت حكومات أخرى بالحديث عن إعادة رسم الخريطة السياسة للشرق الأوسط وتحويل المنطقة ضمنياً إلى منطقة إدارة أميركية - إسرائيلية مشتركة.(72)

أما بالنسبة لصحافة المؤسسة فإن تغطيتها للأحداث كانت مؤيدة لهذه السياسة إلى حدّ ما في المدة المؤدية إلى الحرب، وفي أثناء الحرب وبعدها. وعملت بعض المحطات التلفزيونية كهتّافين يهللون للإدارة. فظاهرة "وسائل الإعلام المغروسة المتمرسة" كان ينقصها الكثير مما هو مرغوب فيه لمجتمع يعتز ويفاخر بالصحافة الحرة وحرية التعبير. غير أننا بدأنا نرى فيما بعد لهجة انتقاديه وموقفاً يطرح أسئلة. فقد كتب الأستاذ إيمانوئيل وليامز ما يلي عن الروح الانتقادية الجديدة في أجهزة إعلام المؤسسة:

إن الحقيقة هي أن صحافة المؤسسة في الولايات المتحدة هي ذات موقف وسطي، كما كانت على الدوام وبصلابة. فلمدة عام بعد 11/ 9، بل وحتى إلى ما قبل ثلاثة أشهر، كان العاملون في هذه الصحافة الوسطية يدون كأنهم يأخذون التصريحات ببساطة من البيت الأبيض ويؤيدونها. أما الآن، وفجأة، فإن ذلك لم يعد صحيحاً، بل هو أبعد ما يكون عن الصحة. فالمرء لا يحتاج إلا إلى إلقاء نظرة على القنوات التلفزيونية الرئيسة الأربع (CBS، NBC، CBS، CNN) كذا وربما يوجد خطأ هنا، وربما كان الكاتب يقصد ABC بدلاً من CBS المكررة، أو إلى قراءة المجلات الإخبارية الرئيسة (تايم، ونيوزويك ويو إس نيوز آند وورلد ريبورت) أو الصحف اليومية الرئيسة (النيويورك تايمز، والواشنطن بوست، ولوس أنجلوس تايمز، وبوسطن غلوب). فما يراه المرء هو مقال بعد مقال - وقصص إخبارية ومقطوعات معبرة عن الرأي، وافتتاحيات شديدة الانتقاد لإدارة بوش - ولسياساتها في العراق، بل لحالات "فشلها" في العراق، وعجزها عن مجابهة الركود المتواصل والمتزايد، والبطالة في الولايات المتحدة.(73)

وإن أحد أمثلة النقد المرير لبوش في أجهزة إعلام المؤسسة يأتي من بول كروغمان، كاتب الأعمدة الصحفية الافتتاحية في النيويورك تايمز. فقد اتهم بوش بأنه قد كذب أكثر من أي رئيس آخر في الماضي، وأنه قد أساء استخدام وطنية الناس بعد 11 أيلول/ سبتمبر. وقال ما يلي في مقابلة بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر عام 2003 قبل بدء احتفال لتدشين آخر كتبه المعنون: حل اللغز العظيم:

إن بوش قائد لحركة تريد تحطيم النظام كما نعرفه، وهو العقد الاجتماعي، شبكة الأمان المقامة منذ أيام فرانكلين روزفيلت... ومن المؤكد أنه ليس في تاريخ أميركا الحديث شيء يشبه هذا.[74]

ولقد انتقدت الفايننشال تايمز سياسة الولايات المتحدة الخارجية في عهد الرئيس بوش بطريقة مماثلة. فوضعت اللوم في تنافر العلاقات الأوروبية – الأميركية ليس على بعض الأمم الأوروبية فحسب بل وعلى واشنطن كذلك:

لابد أن تتحمل إدارة بوش جزءاً كبيراً من اللوم، لممارساتها الأحادية الجانب وتقسيمها الأصولي للعالم إلى خير وشر. فإصرارها على محاولة تسيير العالم "بائتلافات المستعدين" قد سبب مرارة خارقة للعادة بين الحلفاء القدامى. ولكن الاتحاد الأوروبي على خطأ هو الآخر، لأن حكوماته البارزة منقسمة كثيراً بالرغم من أن مصوّتيها أكثر منها اتحاداً بكثير.

ويظهر استطلاع حديث للرأي قام به صندوق مارشال الألماني... أن الحرب كانت لها نتائج كارثية على المواقف الأوروبية من القيادة الأميركية. فكل بلد أوروبي تم استطلاعه عدا بولندا، أظهر غالبية تعارض سياسية أميركا الخارجية. ففي ألمانيا وفرنسا رفض 80 بالمئة هذه السياسة. وفي بريطانيا كانت نسبة المعترضين 57 بالمئة[75].

ويشير مقال آخر في الفيننشال تايمز إلى الجمود البيرقراطي وتجزئة عملية صنع القرار على صعيد مجلس الأمن القومي في واشنطن في قضايا الأمن الوطني بطرق تضر بتكامل السياسة الخارجية وتعرقل العقلانية والتنسيق السليم:

مع ارتفاع الخسائر البشرية والمالية في العراق، ومع عودة إدارة بوش متوسلة إلى الأمم المتحدة وقبعتها في يدها، ومع ظهور شريط فيديو لابن لادن وهو مليء بالحيوية، ومع غرق الأمل في مستنقع من الدم في الشرق الأوسط، ومع إصدار كوريا الشمالية لتهديدات نووية أعلى صوتاً باطراد، تحولت معالجة البيت الأبيض للسياسة الخارجية من رصيد سياسي إلى شيء أقرب إلى العبء، وتضطر سمعة السيدة رايس إلى تحمل إعادة تقييم قاسية.(76)

وكان أكثر هذه الانتقادات إثارة للدهشة هو الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، الأليف الداجن في العادة، عندما حذر الرئيس بوش في 23 أيلول/ سبتمبر عام 2003 من أن مذهبه في التدخل العسكري الوقائي يشكل تحدياً أساسياً للأمم المتحدة وقد يؤدي إلى سيادة شريعة الغاب. ففي خطاب سبق حديث بوش في الجمعية العامة في الأمم المتحدة بوقت قصير، قال عنان:

إن ما يقلقني هو أن هذا المذهب إذا تم اعتماده فإنه قد يسجل سابقة ينجم عنها انتشار استخدام القوة من جانب واحد بشكل غير قانوني، بمبرر ذي مصداقية أو دون مبرر.(77)

كما هاجم عنان أعضاء الأمم المتحدة لعدم زيادتهم أعضاء مجلس الأمن على مدى ثمانية وخمسين عاماً. ورأى عنان أن تجاوز الأمم المتحدة بشن حرب على العراق أو في أي مكان آخر يضع موضع الشك كل البنية الهيكلية للعمل الجماعي التي صيغت عندما خلقت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية.

إن كل هذا النقد الآتي من مؤسسة السياسة الخارجية التقليدية والاتجاه السائد في الصحافة لا يبشر بخير لأحادية بوش وإجراءاته الوقائية. فإذا ظل الاقتصاد في ركوده، واستمرت توابيت الجثث في الوصول إلى الوطن في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية القادمة، فإن إستراتيجية عصبة المحافظين الجدد العالمية بكاملها قد تتعرض للتدقيق العلني. ومع ذلك فإنه ليس من المؤكد أبداً أن إدارة ديمقراطية سيكون من شأنها أن تقلل من مغامرات أميركا في الخارج إلى درجة كبيرة.

إن السؤال المهم في آخر الأمر هو إن كانت حروب أميركا الإمبراطورية ستثبت أنها إجراء مؤقت لإبطاء التضاؤل في ميزة أميركا التنافسية وإطالة عمر تفردها الأحادي الجانب، أم أن هذه الحروب ستثبت أنها مكلفة أكثر من اللازم وذات نتائج عكسية إلى درجة أن عملية إعادة تقييم كبرى لها سوف تلقى مديحاً باعتبارها مصلحة ذاتية مستنيرة؟[78] وهل تستجيب الأصوات العقلانية الصامتة الآن في آخر الأمر وتتحرك لتحمي الجمهورية من الإمبراطورية، ولإعادة تنشيط القانون الدولي وتقويته، ولإيقاف التآكل الأخلاقي في مجتمع نابض بالحيوية لولا هذا التآكل؟ وهل ترتفع هذه الأصوات لتطالب بمراعاة الدستور وتضمن الحماية حسب الأصول لحقوق المعارضين والمنشقين والأقليات العرقية، ولاسيما الأميركيين العرب والمسلمين، فالإساءة اليوم محجوزة للأميركيين العرب والمسلمين وحدهم. ولكن أقليات مختلفة قد تكون هي الضحايا غداً، كما كان الأميركيون اليابانيون، والأميركيون الأفارقة، والأميركيون من أهل البلد الأصليين، من بين أقليات أخرى في الماضي، هم المذنبون، وأكباش الفداء، والمستهدفون بالتحامل المسموح به.

إن "حرب أميركا على الإرهاب" يحتمل أن تبقى شعاراً ما دام المجتمع يرفض أن يعالج مسألة السبب الجذري، وينظر في التعريف الحقيقي للإرهاب بطريقة تكف عن استثناء إرهابيي الدولة في واشنطن، وتل أبيب وموسكو، وعواصم عالمية أخرى لا تحصى. وفي آخر الأمر، فإن العلاقة بين الظلم والإرهاب ستظل تتحدى القوة المنظمة كعلاج لبلاء الإرهاب. وقد عبرت كارن أرمسترونغ، الحجة في دراسة الإسلام، عن ذلك بهذه الطريقة:

إن الإرهاب شرير وبغيض، ولكنه لم يأت من الفراغ. فإذا اكتفينا ببساطة بشطب هذه الحركات باعتبارها غير عقلانية وغير قابلة للتفسير، فلن نشعر بحاجة إلى تفحص سياساتنا وسلوكنا نفسه. إن العدمية المروعة للقتلة الانتحاريين تبين أنهم يشعرون بأنهم ليس لديهم ما يخسرونه. إن التطرف الألفي أو الأصولي قد

ظهر في كل تقليد ثقافي تقريباً حيث توجد حالات من عدم المساواة في الغنى، أو السلطة أو المكانة. فالطريقة الوحيدة لخلق عالم أسلم هي ضمان كونه أعدل[79].

وبالمثل فإن الصحفي الكندي آنطوني وسيتل، من الاتجاه السائد في المجرى العام للصحافة، يفترض بأن بوش لا يكسب الحرب التي شنها على الإرهاب، تماماً مثل كثيرين من سابقيه الذين فشلوا في فهم المظالم التي يعاني منها الإرهابيون:

منذ البداية، تجاهل السيد بوش درس التاريخ، وهو: أن الإرهاب يمكن احتواؤه، ولكن ليس دحره بالقوة المسلحة، مهما كانت القنابل ذكية. فقد كانت للنازيين سيطرة كلية عندما احتلوا فرنسا... ولكنهم لم يستطيعوا دحر المقاومة المنظمة. كما أن قوة الجيش البريطاني، وقوانين الطوارئ، والمحاكم الخاصة لم تستطع دحر الجيش الجمهوري الآيرلندي؛ ويحل سلام قلق فقط عندما يدرك الطرفان معاً أن أياً منهما لا يستطيع دحر الآخر. وإسرائيل، بكل دباباتها وطائراتها المروحية المسلحة بالرشاشات لا تستطيع إيقاف المفجرين الانتحاريين.

لا يمكن دحر الإرهاب إلا بإجراءات سياسية تزيل، بمرور الزمن، المظالم التي تُوَلِّدُ إرهابيين[80].



الفصل السابع

تشابك سياسة اليمين والسياسة الأميركية
في الشرق الأوسط:
ترسيخ تشبيه العرب/ المسلمين بالشياطين

بقلم: إيلين س. هاغوبيان

مقدمة:

لقد بولغ كثيراً في وصف قوة جماعة الضغط الصهيونية المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة. صحيح أن الجماعة قد مارست تأثيراً كبيراً على أعضاء الكونغرس والإدارات الأميركية في العقود الماضية. ولقد نجم تأثيرها عن التلاقي والتناغم بين المصالح الإستراتيجية الأميركية والإسرائيلية. ففي خطاب بتاريخ 6 نيسان/ إبريل عام 1986 أمام المؤتمر السياسي السنوي السابع والعشرين للجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية (الآيباك)، ذكر مديرها التنفيذي السابق، توماس داين، ما يلي:

... نحن هنا بالنيابة عن قضيتنا المشتركة- لتوسيع الشراكة بين واشنطن والقدس، وتعميقها وتعزيزها.

إن هذه الإدارة، وهذا الكونغرس، وهذا المجتمع - سوية مع إسرائيل- منهمكون في تغيير أساس العلاقات الأميركية - الإسرائيلية بأكملها. و إنني أؤكد لكم أن هذه التغييرات في المجالات الإستراتيجية، والاقتصادية والدبلوماسية سوف يستمر الشعور بها عقوداً قادمة من الزمن.

دعوني... أتقاسم معكم ما قاله وزير الخارجية جورج شولتز مؤخراً. فقد قال: إن نقطة التعاون الاستراتيجي - وأنا أقتبس كلماته - "هي بناء ترتيبات مؤسسية بحيث أنه بعد مضي ثمانية أعوام من الآن، إذا كان هناك وزير خارجية ليس موقفه إيجابياً تجاه إسرائيل فإنه لن يتمكن من التغلب على العلاقة البيروقراطية التي أقمناها بين إسرائيل والولايات المتحدة". فكروا بهذا، وأن يشعر وزير خارجية بهذه الطريقة- فكروا بالمدى الذي وصلنا إليه.[1]

ومع بروز المحافظين الجدد المؤيدين لليكود في إدارة بوش الحالية، فقد وجدت مجموعة الضغط الصهيونية الكبرى هذه انعكاساً لصورها بالمرآة في المناصب الحكومية الأميركية. وبالاستناد إلى حزام دعم من الأصوليين المسيحيين، تمكن أعضاء آيباك من الاشتراك مع المحافظين الجدد في تشكيل السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. وأدى هذا التطور بدوره إلى إقامة شراكة سياسية مباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بزعامة رئيس وزرائها آرييل شارون. ونظراً لأولويات الدولتين في إعادة اختراع الدول الإقليمية لتلبية مصالح أميركا وإسرائيل، فإن ذلك بحكم طبيعة الحالة نفسها كان يعني تعريف الدول العربية/ الإسلامية و/ أو الحركات التي فيها بأنها إرهابية أو مؤيدة للإرهاب. كما ألصقت بها صفات أخرى، كالزعم بأنها تمتلك أسلحة دمار شامل وحكومات غير ديمقراطية. وبما أن الدول والحركات المقصودة بهذا التصنيف قد تم تحديدها بصورة أساسية على أنها إسلامية- عربية، إيرانية، باكستانية وغيرها- فلم تكن هناك محصلة سوى تنسيق تشبيه العرب والمسلمين بالشياطين. وسيركز هذا الفصل على حالات معينة لإلقاء الضوء على تشابك سياسات يمينية محددة مع السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط. وهذه الحالات تصم العرب والمسلمين، وتعزز استهداف أعضاء هذه المجتمعات في الولايات المتحدة، سواء أكانوا مواطنين أم غير مواطنين من أجل الانتقاص من حقوقهم المدنية بشكل تمييزي.

سياق مختصر: إعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق:

ظلت القوى الغربية طيلة أكثر من ثمانين عاماً تحاول أن تعيد رسم الخرائط وتشكيل المشهد الإستراتيجي للشرق الأوسط. وتمثل الحرب على العراق فصلاً آخر من فصول الاستعمار الغربي، ولكن على نطاق أوسع بكثير. ففي هذه المرة تتشارك الولايات المتحدة مع إسرائيل. فكلاهما تسعى لإضعاف الدول الإقليمية بعزل كل منها عن الأخرى، ورعاية المزيد من احتمالات تغيير الأنظمة.

ومن بين البلدان الستة المشمولة في هذا الفصل - وهي العراق، ولبنان، وإيران، وسورية، وفلسطين، والعربية السعودية- هناك ثلاثة (هي العراق، ولبنان، وإيران) لها قيادات بديلة مؤسسة ومعترف بها في المنفى، أقامتها وترعاها الولايات المتحدة. وهذه القيادات البديلة الثلاث كلها تتميز بأنها ربطت نفسها بجماعة الضغط الصهيونية المؤيدة لإسرائيل، وفرق الخبراء المختصين ذوي الصلة، والمحافظين الجدد/ الليكوديين في إدارة بوش. أما البلدان الثلاثة الأخرى - فلسطين، وسورية، والسعودية- فإن ارتباطات قياداتها البديلة بمسؤولي الحكومة الأميركية و/ أو جماعة الضغط الصهيونية وفرق الخبراء المختصين المتصلة بها ليست متطورة جيداً ولا معترفاً بها.

البلدان الثلاثة:

● العراق:

إن المؤتمر الوطني العراقي، الذي يرأسه أحمد الجلبي، ويفضله البنتاغون، ولكن لا تحبه وكالة المخابرات المركزية ولا وزارة الخارجية، له قادة وأتباع في العراق ينافسون للوصول إلى السلطة. ولمدة زادت على عشرة أعوام، ظل الجلبي وزملاؤه في المؤتمر الوطني العراقي تحت الحماية السياسية لجماعة الضغط الصهيونية وفريق خبرائها المختصين، الذين ربطوهم بدورهم مع المحافظين الجدد والبنتاغون. وبالإضافة على ذلك فإن الجلبي، وكنعان مكية، المؤيد له يترددون على إسرائيل، ولا

يزالون يترددون عليها، واعدين بأن العراق "بعد تحريره" سيعترف بإسرائيل ويقيم معها علاقات اقتصادية قوية (أي التطبيع).

● **لبنان:**

هناك مجموعة مهمة من الزعماء الأميركيين اللبنانيين ومنظماتهم ظلوا يعملون بتعاون وثيق محكم مع منبر الشرق الأوسط التابع لدانييل بايبس، ومعهد هدسون ذي التوجه الصهيوني، وقادة المنظمة اليمينية "أميركيون من أجل الانتصار على الإرهاب"، التي يرأسها وليام بينيت. وهم يروّجون للجنرال اللبناني السابق ميشيل عون كي يترأس الحكومة اللبنانية.

● **إيران:**

في الوقت الراهن، يسير المنفيون الملكيون الإيرانيون على هدي خطى المؤتمر الوطني العراقي في تطوير تحالف بواشنطن مع فرق الخبراء المختصين التابعين للمتنفذين من المحافظين الجدد/ الليكوديين، وجماعة الضغط الصهيونية، ومسؤولي البنتاغون. ويبرز في الواجهة الأمامية لهذه المحاولة رضا بهلوي، ابن الشاه. ولكنه قد يتحول في آخر الأمر إلى مجرد رمز.

البلدان الثلاثة الأخرى:

● **فلسطين:**

ليست هناك حالياً عملية تهيئة وتلميع لقيادة بديلة لياسر عرفات في الولايات المتحدة. ومع ذلك فقد ظهر بين آخرين في ربيع عام 2002 مصرفي فلسطيني مغمور من نابلس يعيش في رام الله، هو عمر كرسو، الذي استضاف ميراف وورمسر، مديرة مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لمعهد هدسون المؤيد لليكود. وقد قام بجولة من الزيارات في واشنطن، ولكنه لم يقنع تماماً كزعيم بديل محتمل.

وفي صيف عام 2003 قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بانتقاء محمود عباس، أول رئيس وزراء فلسطيني- وهو يعرف أيضاً بلقب أبي مازن- لأنهما تتوقعان منه أن يقبل شروطاً يرفضها الفلسطينيون. وقد تم تلميعه في غياب غيره، ولكنه عجز عن تقديم ما تطالب به الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 عين عرفات أحمد قريع- المعروف أيضاً بلقب أبي علاء- كثاني رئيس للوزراء. وفي غضون أيام، هدد قريع بالاستقالة، ولكنه حتى كانون الثاني/ يناير عام 2004 لم يكن قد استقال.

● المملكة العربية السعودية:

لا يبدو أن هناك قيادة بديلة يجري تلميعها في الولايات المتحدة، ولكن هناك منظمات في الولايات المتحدة تمثل التناقض السائد بين العربية السعودية والسياسة الخارجية الأميركية إزاء المملكة. فالمنبر السعودي- الأميركي يرعاه المجلس الوطني للعلاقات الأميركية- العربية في واشنطن بمقاطعة كولومبيا، الذي أسسه جون ديوك آنطوني، المختص بشؤون الخليج. ويميل هذا المنبر إلى تصوير أهمية العربية السعودية للمصالح الأميركية، بينما يشير في الوقت نفسه إلى بعض القضايا بين المملكة والولايات المتحدة. وقد أضيف إلى هذا المنبر مؤخراً "مكتب معلومات عن العلاقات السعودية - الأميركية" يهدف إلى تحسين فهم العربية السعودية. إن المجلس الوطني للعلاقات الأميركية العربية أقامته شركات أميركية، وخاصة منها العاملة في صناعة النفط. ومن جهة أخرى، هناك المعهد السعودي، المزعوم أنه مجموعة مستقلة من حراس حقوق الإنسان في مكلين بولاية فرجينيا، يترأسها علي الأحمد، المسلم الشيعي الذي ترعرع في العربية السعودية. وهذه المنظمة شديدة الانتقاد للنظام السعودي، والوهابية، والتعليم السعودي. وهي منظمة جيدة التمويل، ولكن مصدر تمويلها مجهول. ويلاحظ آليان غريش أن "كثيراً من السعوديين مقتنعون بأن أميركا تهدف... إلى تقسيم المملكة، بخلق جمهورية شيعية صديقة

لواشنطن يكون من شأنها السيطرة على النفط".[2] فهل هناك أي صحة في هذا؟ هناك صلة مرتبطة بالمعهد السعودي على موقع شبكته موجودة على موقع صفحة مؤيدة لإسرائيل تدعى حديث كيشر[3] (كيشر توك). والمعهد لا يحدد مجلس إدارته أو موظفيه. وهناك أيضاً مفكرون ومثقفون إصلاحيون سعوديون يخاطبون الحكومة السعودية مباشرة من أجل الحفاظ على الاستقلال السعودي.

● سورية:

ليست هناك قيادة سورية بديلة ظاهرة في المنفى مؤيدة لأميركا/ إسرائيل منظمة بطريقة مشابهة للعراقيين واللبنانيين والإيرانيين. فالمنتقدون السوريون لسورية يميلون إلى مخاطبة مجتمعهم وحكومتهم مباشرة، ساعين إلى الإصلاح من الداخل، لا إلى تحالف مع مؤيدي إسرائيل و المسؤولين الأميركيين. غير أن فريد الغادري الذي يسمي نفسه منشقاً أميركياً سورياً كشف بصورة غير رسمية عن حزبه المسمى "حزب الإصلاح السوري" في معهد المشروع الأميركي في أيار/ مايو عام 2003، وأكد تصميمه على "الإعلان عن جهوده المعارضة على الملأ".[4] والغادري، المزعوم بأنه عضو في الآيباك[5]، ترحب به مجموعة الضغط الصهيونية وشبكة فرقها من الخبراء المختصين، ولكن من غير المحتمل أن يُعتَبَر هذا الحزب بديلاً ذا جدوى للنظام السوري الحالي في المستقبل المنظور. فالإصلاحيون السوريون وجماعات المعارضة لا يأخذون الغادري على محمل الجدّ.

مصادر ممكنة لمقاومة المخططات الأميركية:

إن الولايات المتحدة منهمكة الآن انهماكاً عميقاً في إعادة تشكيل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ورسم خرائطهما. ويعمل إستراتيجيو المحافظين الجدد في الولايات المتحدة على اعتقاد أن الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، لن يكون مصيرها في الشرق الأوسط وغيره من المناطق المستهدفة كمصير المستعمرين السابقين. وبالرغم من ذلك فإننا نتوقع، بل لقد رحنا نشهد مقاومة

متزايدة للمخططات الأميركية في المنطقة. وهذه المقاومة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تأتي من منظمات إسلامية النزعة، بعضها إصلاحي/ وطني، وبعضها متعصب، وبعضها من شبكات "إسلامية" هامشية تأخذ بالمظالم المختلفة لإضفاء شرعية على ضربات إرهابية ضد أهداف أميركية، وبريطانية، وإسرائيلية، وما يلحق بها أو ينتسب إليها من بعثات دبلوماسية وتجارية خارجية.

وبالرغم من أن الوطنيين العلمانيين العرب آخذون بالظهور في العراق ومصر[6]، فإن الطريق الإسلامية عملية أكثر، إذا أُخِذَت في الحسبان الجهود الأميركية/ الإسرائيلية، وجهود الحكومات العربية المحلية المحافظة لتدمير جماعات المعارضة العلمانية في السنوات السابقة. ومن هنا مثلاً فإنه بالرغم من أن القوى العلمانية المصرية- التي ظلت مكبوتة زمناً طويلاً بعد وفاة جمال عبد الناصر- قد عادت لتؤكد وجودها، فإن الإسلاميين - الذين أطلق أنور السادات سراح الكثيرين منهم لمجابهة الميول السياسية الناصرية المتبقية- هم الذين يشكلون المعارضة الرئيسة للسياسة والقوة الأميركيتين في المنطقة. أما في لبنان، فإن معارضي أميركا هم حزب الله وجماعات سنية أحدث وجوداً. وأما في سورية، البلد الذي يدعي معارضة الأعمال الأميركية في الشرق الأوسط، فإن العسكريين هم القوة الوحيدة المنظمة، ولكن قدرتها غير كافية لردع أميركا وإسرائيل بصورة حاسمة. فحزب البعث في سورية علماني، ولكنه يعمل كأداة للسيطرة في أيدي النخبة السياسية والعسكرية. وحسب رأي المحلل السوري، الدكتور مرهف جويجاتي في حديث له بجامعة هارفرد في ربيع عام 2003[7]، فإن الإسلاميين آخذون في العودة إلى الصعود في سورية، وقد يلعبون دوراً في المستقبل. أما في العربية السعودية، بعد القمع السعودي/ الأميركي المشترك لحركة المعارضة العلمانية في ستينيات القرن العشرين، فلا يمكن أن يأتي الرد على الدور الأميركي في المنطقة إلا من شبكات الإرهاب "الإسلامية"، والمتعصبين الداخليين أو الإصلاحيين الإسلاميين.

وفي عام 1979، سعت الولايات المتحدة للحصول على مساعدة سعودية وباكستانية لإيجاد المجاهدين وتدريبهم على مقاتلة الاتحاد السوفييتي على مدى عشر سنوات في أفغانستان. فالإسلام معارض على طول الخط للإلحاد الذي تمثله العقيدة السوفييتية. ومن المجاهدين تولدت حركة الطالبان وشبكة القاعدة التابعة لأسامة بن لادن، وكلتاهما لا تزالان نشيطتان على ما يبدو. أما في العراق، فإن الولايات المتحدة تواجه مقاومة علمانية وإسلامية شيعية/ سنية، وتنافساً بين الجماعات الشيعية، وسخطاً عرقياً كردياً، مع صراع مدني تنافسي ممكن بين فئتين كرديتين كبيرتين يترأسهما كل من الملا مسعود مصطفى البرزاني وجلال الطالباني، وعامل المصلحة التركية المثير للمشكلات. ويكافح الأشخاص والمجموعات من ذوي الميول العلمانية والإسلامية لاستعادة النفوذ في بلدانهم بتشجيع مقاومة السيطرة الأميركية عن طريق الإصلاح المحلي والديمقراطية ذات الصيغة المحلية الأصلية. غير أنهم لا يزالون ضعفاء حتى الآن.

تحليل إقليمي: ستة بلدان

- العراق:

إن محاولات تهدئة العراق، وإقامة حكومة "مؤقتة" أو "انتقالية" فيه معروفة جيداً. ففي أيار/ مايو عام 2003، أعلنت أميركا أنه ليس من الممكن تشكيل الحكومة المؤقتة الموعودة في المستقبل القريب المباشر. فأغضب هذا الإعلان العراقيين. وبدلاً من ذلك قام ل. بول بريمر، الإداري المدني الأميركي ورئيس سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، بتعيين مجلس عراقي حاكم مؤلف من خمسة وعشرين شخصاً لهم صلاحيات محدودة، وكلفهم بكتابة دستور عراقي جديد. وهذا المجلس تعتبره قطاعات مهمة من المجتمع العراقي والعالم الإسلامي أداةً للاحتلال الأميركي. وقد قتل أحد أعضاء المجلس في أيلول/ سبتمبر عام 2003؛ وهناك أعضاء آخرون لا يزالون يتعرضون للهجوم.

ومن الواضح أن العراق أحد المكونات الكبرى لإعادة تشكيل الشرق الأوسط ورسم خريطته لتناسب المصالح الإستراتيجية الأميركية والإسرائيلية. فقد ظلت إسرائيل تسعى طويلاً لإضعاف الدول العربية المهمة وإيران لمنعها من ردع السيطرة الإسرائيلية على الشرق الأوسط تحت المظلة الأميركية. وبالنسبة للولايات المتحدة، يشكل العراق منطقة مهمة في محاولتها إقامة قوس سيطرة على منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الإستراتيجيتين الغنيتين بالنفط، وذلك بالشراكة مع إسرائيل. إن نقل القواعد و/ أو الموجودات العسكرية الأميركية من أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية، ومن تركيا إلى العراق وآسيا الوسطى في قرغيزستان[8]، وأوزبكستان وأفغانستان؛ ومن العربية السعودية إلى قطر يهدف إلى ضمان هذه المنطقة ومواردها النفطية كحاجز أمام ظهور الصين و/ أو روسيا والصين معاً كقوة كبرى يمكن أن تتحدى الهيمنة الأميركية على العالم[9]. وفي هذه المحاولة الأخيرة، وكذلك في المصالح الأمنية المتبادلة، هناك حلف إسرائيلي هندي آخذ في التنامي مع الأهداف الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، كما تدل على ذلك مساعدة إسرائيل العسكرية للهند[10]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جماعة الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة تتابع المهاجرين الهنود باعتبارهم حلفاء ومؤيدين لها.[11] ويقترح كون هاليمان "أن المعهد الأميركي- الهندي للسياسة الإستراتيجية الذي تم سكّه حديثاً هو منظمة ينبغي مراقبتها، فهي تساعد على كشف الهدف التالي للقوة الأميركية: وهو احتواء الصين".[12]

وقد جرت مؤخراً محادثات متكتمة في واشنطن بين مستشارين كبار للبنتاغون وللحكومة الهندية "حول آفاق نظام أمني جديد لديمقراطيات منطقة آسيا – المحيط الهادي، كنوع من حلف آسيوي على غرار حلف شمالي الأطلسي يرتكز على أميركا والهند"[13]. وإسرائيل جزء من هذا الحلف الآخذ في النمو. فقد باعت الهند، بموافقة إدارة بوش، ثلاث طائرات إنذار وسيطرة جوية من طراز فالكون مع تقنياتها المتقدمة. وفي تشرين الأول/ أكتوبرعام 2003، زار شارون الهند ليمهد الطريق

لتوقيع بيع الطائرات المذكورة. فتم توقيعها في 10 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003، من قبل مسؤول إسرائيلي في وزارة الدفاع[14]. ومن المقرر أيضاً أن تبيع إسرائيل الهند نظام آرّو-2 المضاد للقذائف. وهذان النظامان يمكن أن يحوّلا ميزان القوى بجعل الهند مستعصية على هجمات بالقذائف من باكستان أو الصين[15]. وبالإضافة إلى ذلك تقول بعض التقارير إن الولايات المتحدة تتعاون مع إسرائيل لنشر "قذائف جوالة من طراز هاربون محملة برؤوس حربية نووية يتم تركيبها على أسطول الغواصات الإسرائيلية من طراز دلفين، مما يتيح للقوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط قدرة على ضرب أيٍّ من جيرانها العرب... كما أن القدرة على الإطلاق من البحر تمكن إسرائيل من استهداف إيران بطريقة أسهل".[16] غير أن تيدهوتون، رئيس تحرير جينزنافال ويبون سيستيم في لندن، شكّك بهذا التقرير. فقد أخبر وكالة أسوشييتد برس "إن وزن الحمولة النووية سيخرج قذيفة هاربون عن توازنها، وبذلك يحدّ من مداها ودقتها".[17]

وبالصدفة فإن حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندي اليميني (ذا العقيدة الآيديولوجية الشبيهة بالصهيونية) كان يسعى بنشاط للحصول على دعم جماعة الضغط الصهيونية الأميركية "للضغط" على إدارة بوش من أجل "احتواء" باكستان، عدوة الهند الرئيسة المزعومة ومنازعتها على كشمير الغنية بالمياه. كما أن الهند ترى أن جماعة الضغط الصهيونية هي الطريق الرئيس إلى المحافظين الجدد في البنتاغون، وخاصة بعد أن أدى الغزو الأميركي للعراق إلى تحريك المحاولة الأميركية لإعادة تشكيل المنطقة.[18] ولا يبدو أن هناك خططاً أميركية وشيكة للتدبيج في باكستان.

وعند أخذ هذا كله في الحسبان تتضح أهمية العراق. فقد كانت الولايات المتحدة تأمل أن يتيح لها غزو العراق منصةً مسيطرةً تنطلق منها لتنفذ خططها للمنطقة برمّتها. وتشمل هذه الخطط عزل البلدان العربية عن بعضها بعضاً. وإبراز قوة من العراقِ المحتل لإحداث تغييرات في سلوك العرب السياسي، وفرض تسوية

غير عادلة على الفلسطينيين. وعلاوةً على ذلك فإن من المتوقع أن يطبّع العراقُ الجديدُ العلاقاتِ مع إسرائيل، شريكة أميركا في هذا المشروع، دون جعل التطبيع رهناً بتقدم حقيقي نحو حل عادل للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي. ومن التوقعات الأخرى أن على العراق أن يمنح إسرائيل أمناً نفطياً عن طريق خط أنابيب مقترح من العراق إلى ميناء حيفا.

وكما هو جليّ فإن من الواضح أن إدارة بوش كانت سيئة الاطلاع على الحركية الحيوية المعقدة لسكان العراق المتنوعين ورفضهم "للتحرير" الأميركي. فهناك منظمات شيعية متنافسة تتزاحم على السلطة. ذلك أن آية الله محمد باقر الحكيم، المقتول مؤخراً، والرئيس السابق للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي تدعمه إيران، عاد إلى العراق بعد ثلاثة وعشرين عاماً من النفي في إيران. وقد تلقى استقبالاً حافلاً صاخباً من أتباعه. وكان جهازه السياسي الجيد التمويل من إيران قد جلب حافلات ملأى بمؤيديه إلى دائرة مركزها النجف ونصف قطرها مئة ميل ليحضروا عودته إلى الوطن. وكان تحت إمرته خمسة آلاف مقاتل يقال إن إيران كانت تمولهم. وكان في الماضي يدعو إلى إقامة جمهورية إسلامية في العراق. ولكنه لم يعارض الاحتلال الأميركي[19]. ويعمل أخوه عبد العزيز الحكيم في المجلس العراقي الحاكم.

ويتنافس مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية حزبُ الدعوة الأقدم منه (فقد تأسس عام 1958). وكان هذا الحزب ينسق مع منظمات إسلامية سنّية في الماضي. وفي أثناء الحرب العراقية الإيرانية قاتل بعض أعضاء حزب الدعوة مع الجيش الإيراني أو تَخَلّوا عن النشاط السياسي. وقد حاول أعضاء حزب الدعوة اغتيال صدام حسين عام 1982، ومرة أخرى عام 1987. وكان حزب الدعوة معادياً لأميركا في ثمانينيّات القرن العشرين و تسعينياته. وقد فجر أعضاؤه سفارتي أميركا وفرنسا في الكويت في كانون الأول/ ديسمبر عام 1983. غير أن الحزب انشق في

التسعينيات، عندما قررت بعض المجموعات المكونة له أن تعمل مع الولايات المتحدة. وهناك أربع مجموعات أخرى تعود أصولها إلى الدعوة هي الآن جزء من مظلة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية[20]. كما أن رئيس حزب الدعوة في البصرة، عز الدين سليم هو عضو في المجلس العراقي الحاكم.

وهناك مجموعات شيعية عديدة أخرى ورجال دين يتنافسون أيضاً على شريحة من الكعكة السياسية. فآية الله مقتدى الصدر كان يبحث بنشاط عن أتباع معارضين للاحتلال الأميركي. وهو ابن العالم الديني الموقر محمد صادق الصدر، عضو حزب الدعوة القديم، الذي عارض حزب البعث العلماني التابع لصدام حسين - الذي دبّر اغتياله عام 1999. وقد شكل مقتدى الصدر حركته الخاصة به، جماعة الصدر الثاني. وهو شاب في الثلاثين من عمره، ومعروف بأنه مثير للقلاقل، عارض محمد باقر الحكيم، والسيد عبد المجيد الخوئي، الذي اغتيل أيضاً بعد وقت قصير من عودته إلى العراق في ربيع عام 2003. وقيل بأن الصدر كانت له يد في موت الخوئي. وللصدر أتباع في صفوف المليوني شيعي الذين يعيشون في مدينة الصدر (التي كانت سابقاً مدينة صدام)، وهي منطقة شيعية فقيرة من بغداد، كما أنه معارض لآية الله العظمى السيستاني، الذي يرأس الحوزة العلمية، التي هي أعلى مقر تعليمي في النجف. و السيستاني من مشهد بإيران. والصدر يلقبه بالمهدّئ إزاء الاحتلال الأميركي. وفي 13 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، في كربلاء" ... اشتبك المقاتلون غير النظاميين من "جيش المهدي" التابع لمقتدى الصدر في معركة جارية مع مؤيدي الشيخ علي حسين السيستاني في صراع للسيطرة على ضريحي العباس والحسين. وهذان الضريحان للإمامين يعودان إلى القرن السابع الميلادي، ويأتي إليهما الزوار بانتظام، ويتمتع القائمون عليهما باحترام وسلطة في صفوف الشيعة"[21].

وعلى عكس رجال الدين الشيعة الآخرين، يؤمن الصدر بولاية الفقيه، المؤيدة لرأي قائد الثورة المرحوم آية الله الخميني الداعي إلى دور لرجال الدين في الشؤون

الدينية والزمنية. غير أنه يصر على أن السلطة العليا ينبغي أن تكون عراقية، لا إيرانية. ومعظم الشيعة في العراق يعتقدون بأن دور رجال الدين روحي بشكل فريد. وقد استطاع الصدر أن يحشد جموعاً في عدة مناسبات. ويرى بعضهم أن شبابه ونقص الرتبة الدينية العلية لديه هم عائقان، بينما يعتقد آخرون أنه قد يصبح قائد معارضة قوياً. فقد كان المدافع عن الفقراء، ويعارض الاحتلال الأميركي، ويدين أعضاء مجلس الحكم العراقي فيعتبرهم كفرة. وقيل: إنه قد تلقى دعماً مالياً كبيراً من إيران، التي تهدف، كما قيل أيضاً، أن تقوّض السلام على الطريقة الأميركية في العراق. وفي خريف عام 2003 أعلن مقتدى الصدر حكومته الخاصة، التي لم يأخذها أحد على محمل الجِّد؟ ومع ذلك ينظر إليه بصورة متزايدة على أنه قوة تمزيقية يتعين على مجلس الحكم العراقي والاحتلال الأميركي أخذها بالحسبان.

"إن التنافس السياسي بين رجال الدين، الممتد إلى مناطقهم الانتخابية العاطفية يهدد بإحياء الانقسامات القديمة بين الشيعة العراقيين، وهي انقسامات ظلت حكومة بغداد تشجعها وتستغلها خمسة وثلاثين عاماً أو تزيد"[23]. "ذلك أن تدمير النظام البعثي لم يوقف الاقتتال القائم بين خصومه منذ زمن طويل، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وكتلة الصدر الثاني، وحزب الدعوة، وأتباع آية الله العظمى السيستاني، فقد راح كل منهم يشن حرباً مكتومة ضد الآخر، ويتصارعون للسيطرة على مساحات رمزية رئيسة مهمة.

وفي أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ظل معظم الشيعة موالين للعراق وقاتلوا جنباً إلى جنب مع إخوتهم السنيّين، باستثناء بعض أعضاء حزب الدعوة. فهل يستمر هذا التضامن إذا أُخِذَت في الحسبان العلاقات السنيَّة- الشيعية بصورة عامة، وكذلك حقيقة كون 20 بالمئة من السكان السنيين في العراق قد عملوا كقاعدة للسلطة الحكومية العراقية منذ بداية دولة العراق؟ ففي أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، كان هناك آخرون قد أقاموا في إيران الشيعية المجاورة. والمسألة اليوم هي فقط مدى التأثير

"اللاهوتي" لإيران، وخاصةً القائد الأعلى القوي آية الله علي خامنئي، على شيعة العراق. إن هناك حقيقتين جديرتين بالملاحظة: "لقد سار ألوف المسلمين من السنة والشيعة في شوارع بغداد في 19 أيار/ مايو عام 2003 في حشد ديني تحول إلى احتجاج سياسي إلى حد كبير ضد الوجود العسكري الأميركي، وخططه من أجل الحكومة العراقية في المستقبل"[25]، وثانياً:

بينما أعطت إيران... علماء الدين بصورة عامة دوراً متزايداً في إدارة شؤون المجتمع توّجته الثورة الإسلامية عام 1979، فإن الشيعة العراقيين لم يعرفوا مثل هذا النشاط الفعال من جانب مؤسستهم الدينية....

السياسي الفعال من جانب مؤسستهم الدينية.....

فقد تمسك علماء الدين العراقيون... بالمراكز التي أعلنها المرحوم آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي، الذي كان قد سجل موقفه علناً بقوله: إنه لا يجد أن نظرية الخميني قائد الثورة الأصلي عام 1979 عن ولاية الفقيه مقبولة؛ لأنها تتضمن ممارسة السلطة الزمنية ولم يختلف مع هذا الموقف سوى مقتدى الصدر.

فقد ذكرت الأوقاف الدينية الشيعية في العراق طاقاتها على تقديم قيادة روحية امتدت إلى القيام بالأعمال الخيرية فحسب... وهكذا فإن القيادة السياسية والنشاط السياسي يظلان مجال الشيعة العراقيين من غير علماء الدين".[26]

وكان الأكراد العراقيون قد جربوا حقبة من السيادة النسبية في الشمال منذ انتهاء حرب الخليج الأولى، مما جمع بين الحزبين المتنافسين: الحزب الديمقراطي الكردي (المنتسب إلى البرزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (المنتسب إلى الطالباني). وقال الأكراد إنهم يقبلون بصيغة اتحادية (فيدرالية) ضمن العراق. أما الأتراك الذين لديهم عدد أكبر من السكان الأكراد، فهم حذرون من القومية الكردية. ويجب عدم نسيان حقيقة أن هناك جمهورية كردية، اسمها مهاباد، أعلنت بدعم من الاتحاد السوفيتي في عام 1946 في قلب الاتحاد السوفيتي - وأذربايجان المتنازع

عليها مع إيران -. وفي عام 1947، سحب القادة السوفيت تأييدهم، واختاروا متابعة امتيازات نفطية إيرانية. فانهارت مهاباد. وكان مصطفى البرزاني جنرالاً في العسكريين المهاباديين. فعاد إلى العراق بعد أن انتهى وجود مهاباد. في أواخر ستينيات القرن العشرين وأوائل سبعينياته، راح يتعاون مع وكالة المخابرات المركزية، التي كان هدفها المعلن هو إسقاط النظام البعثي العراقي. وفي المقابل، ستدعم الولايات المتحدة الصراع القومي الكردي من أجل الحكم الذاتي في شمال العراق. وفي آخر الأمر، نكثت أميركا بوعودها للبرزاني، مستخدمة أتباعه لاستنزاف قوة العراق، بينما منعت الأكراد من الانتصار.[27] ويترأس ابن البرزاني الحزب الديمقراطي الكردي الآن. ويتلهف الأكراد لأن تكون لهم دولة حرمهم منها البريطانيون (والأتراك) بعد الحرب العالمية الأولى. فهل يكتفون بالنظام الاتحادي الفيدرالي كما تتصوره أميركا، إذا تم تنفيذه فعلاً؟ يتشكك بعض الأكراد في وفاء الأميركيين بوعودهم حول الوضع الاتحادي الفيدرالي.[28] وهل يعود الأكراد للاقتتال فيما بينهم؟ وكيف سيكون رد فعلهم على السيطرة الأميركية على حقول النفط في منطقتهم، التي افترضوا أنهم سيستفيدون منها؟ وماذا ستفعل تركيا؟ فحتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، كان الأتراك ينظرون في أمر إرسال عشرة آلاف جندي لمساعدة قوات التحالف على تثبيت الاستقرار في العراق. فالعراقيون عموماً، والأكراد خصوصاً يعترضون على القوات التركية. ونتيجة لذلك فقد سُحب العرض.[29] ويخشى الأكراد من العزم التركي على منع التشكيل القومي الكردي في العراق.

ولم يحدث التكوين التجريبي في العراق حتى الآن. ومن السابق لأوانه توقع المستقبل. ومع ذلك فإن من الممكن القول بأنه ليس ما تصورت أميركا أن يكون. وخوفاً من صعود الشيعة، صرح رمسفيلد، وزير الدفاع، بأن الولايات المتحدة لن تتسامح مع انتخاب حكومة دينية على الطراز الإيراني. وتجادل كارين آرمسترونغ بأنه لو أجريت انتخابات حرة وجاءت إلى السلطة حكومة شيعية، فينبغي إعطاؤها

فرصة لإظهار ما عبر عنه كثير من مفكريهم، أي الالتزام بروح الديمقراطية. فهي تلاحظ أن المذهب الشيعي، مثل أي تقليد ديني، كانت له حصته من المتشددين التصادميين ذوي الأفق الضيق، ولكن منذ البداية نفسها شجع مفكرون شيعيون قياديون المثل المعروفة لدينا في الغرب، والتي ليس أقلها أن انتقادهم لمجتمعهم ذاته هو أساس روح الديمقراطية. فبعد عشرات السنين من حكم صدام، فإن العلمانية على الطراز الغربي قد لا تروق لكثير من العراقيين. ومن المحتمل أن يكون الزعماء الشيعة، الذين عارضوا النظام البعثي بشجاعة كبيرة، محترمين أكثر من منفي عراقي أسقطه الأميركيون على الناس بالمظلة.[30]

وهذه وجهة نظر يعتنقها معظم رجال الدين الشيعة وأتباعهم، ومن هنا فإن رجال الدين العراقيين الشيعة – باستثناء مقتدى الصدر – لن يكونوا هم السلطة السياسية النهائية، كما في إيران، ولكن الشيعة المنتخبين يمكنهم أن يشجعوا ثقافة سياسية تحتوي على قيم شيعية.

فالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي كان يترأسه المرحوم الحكيم كانت تموله إيران. غير أن الحكيم قبل وفاته ألزم نفسه بالديمقراطية، وبعدم معارضة الاحتلال الأميركي بشكل فعال. وأظهر فرع البصرة من حزب الدعوة تعاونه مع ائتلاف السلطة المؤقتة بالموافقة على جعل رئيسه عضواً في المجلس العراقي الحاكم. وعند الأخذ في الحسبان أن معظم رجال الدين الشيعة لا يوافقون على ولاية الفقيه، فهل يجد السنيون العراقيون أن من الأسهل عليهم أن يتعاونوا مع حكومة لرجال الدين الشيعة، والناس العاديين يسيطر عليها الشيعة؟ وكيف سيكون شعور الأكراد إزاءها، حتى إذا منحوا وضعاً اتحادياً فيدرالياً؟ بل كيف ستشعر حيالها دول الخليج السنية ذات الأعداد الكبيرة من السكان الشيعة؟ ففي آخر الأمر فإن هناك منطقة مجاورة يسكنها الشيعة صارت طليقة من كل قيد منذ الغزو الأميركي للعراق: وهي تمتد في العراق، وإيران، والبحرين، وشرق العربية السعودية، ودول الخليج، وكذلك الشيعة

في أفغانستان، وباكستان، والهند.[31] فهل تقوم الولايات المتحدة، بوخز من مهماز إسرائيلي، باتخاذ إجراء ضد إيران بحجة و/ أو اعتقاد بأن إيران آخذة في تطوير قابلية نووية وتوسيع نفوذها في المنطقة من خلال الشيعة العراقيين؟ بل هل تحصل إسرائيل على الضوء الأخضر من واشنطن لاتخاذ إجراء ضد إيران؟ إن من المؤكد أن المحافظين الجدد وإسرائيل يفضلون إضعاف سورية وإيران وعزلهما، وبذلك ينتجون خيطاً متجاوراً من الخصوم بلا أسنان: أي لبنان، وسورية، والعراق، وإيران. إن الغارة بالقنابل على موقع سوري بحجة أنه معسكر تدريب لمنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية يحمل كل بصمات أصابع المحافظين الجدد على هذه العملية، وقد اجتذبت موافقة خطية من بوش على هذا الإجراء.[32]

وفي تموز عام 2003، في النجف، مركز السلطة الإسلامية الشيعية في العراق "طالب مؤتمر لتسع مئة من الوجهاء العراقيين بسرعة إقامة حكومة عراقية لمكافحة الخروج على القانون وانعدام الأمن"[33] في البلد منذ إسقاط النظام البعثي. ولم يَسْعَ منظمو ذلك المؤتمر إلى الحصول على موافقة بول بريمر على اجتماعهم. وكان بريمر قد أعلن قبل ذلك خططه لتعيين ما يتراوح بين خمسة وعشرين شخصاً وثلاثين شخصاً في مجلس يقوم بدوره بتسمية مرشحين لمناصب وزارية كبيرة تحت سلطته. وقد "حضر اجتماع النجف محامون من جميع أنحاء البلد باستثناء المنطقة الكردية الشمالية، كما حضره ممثلون من الأحزاب السياسية الرئيسة، بمن فيهم من ملكيين وليبراليين، وأعضاء من المؤتمر الوطني العراقي الذي تدعمه الولايات المتحدة".[34] (ولم يذكر ما إذا كان مقتدى الصدر قد حضر أم لا).

وقد أصدر آية الله العظمى علي السيستاني، أكبر رجل دين شيعي في البلد فتوىً في النجف... انتقد فيها الخطط الأميركية لتعيين مجلس حاكم، وطالب بدلاً من ذلك بانتخابات، كي يتمكن العراقيون من انتخاب مؤتمرهم الدستوري بأنفسهم. وبموجب الفتوى فإنه "ليست هناك ضمانة بأن المجلس الذي تدعمه الولايات المتحدة

سيخلق دستوراً يتمشّى مع المصلحة الكبرى للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي أساسها الإسلام وقيمُهُ الاجتماعية النبيلة".

.... وقد تأكد الدور المركزي لآية الله السيستاني في النجف عندما ذهب أحمد الجلبي، زعيم المؤتمر الوطني العراقي إلى النجف ليتناقش معه في كيفية تشكيل حكومة وطنية.(35)

ولقد ذكر الوجهاء المجتمعون في النجف، بقيادة آية الله السيستاني أنهم يسعون إلى مكافحة الاحتلال الأميركي/ البريطاني للعراق بوسائل دبلوماسية. وكان المؤتمر عرضَ "عضلات" لسلطة بريمر، بل يمكن القول فعلاً بأن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت في حالة شدّ وجذب مع قطاعات عراقية فيما يتعلق بمستقبل العراق.

إسرائيل وفلسطين: خارطة الطريق:

لقد فشلت عملية مدريد/ أوسلو لأن إطارها القانوني المفروض هو قرارا مجلس الأمن الدولي 242 و 338، الذي يستذكر شروط 242، كان في الحقيقة هو مخطط كامب ديفيد الأول (1978) للحكم الذاتي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الذي قدمه مناحيم بيغن، والذي كان منغرساً في إطار سلام الشرق الأوسط الذي فشل في الانطلاق. وقد أعيد إحياء ذلك الإطار نفسه بصورة آلية في خريطة الطريق إلى سلام الشرق الأوسط، وأيضاً مع الزعم بأن إطاره القانوني هو قرارات مجلس الأمن 242 و 338، وكذلك 1397 (الذي يعيد التأكيد على خطتي ميتشيل وتنيت).

وبعد 11/ 9 مباشرةً، دعا بوش الأصغر إلى دولة فلسطينية، فأعطى الانطباع بأنه يفهم أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو القضية الجوهرية التي تتطلب الاهتمام الأميركي على الفور. غير أنه بعد زيارات من شارون وتدريب من المحافظين الجدد/ الليكوديين في إدارته اعتنق رأيهم بكامله في اعتبار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني جزءاً من الحرب على الإرهاب، وليس سببه الاحتلال. كان نهجهم يدعو

إلى الحرب على العراق وإزاحة صدام حسين كطريق نحو حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني: لأن من شأنه أن يجعل الفلسطينيين - والدول العربية الأخرى - أضعف بكثير، ومعزولين بحيث لا يبقى لهم ملاذ سوى قبول أي شروط قد تُعْرَضُ عليهم. وفي تلك الأثناء، ترك بوش الحبل على غاربه لشارون كي يدمّر المجتمع الفلسطيني.

وهكذا فإن خطاب بوش في 24 حزيران/ يونيو عام 2002 الذي يقول بعضهم إنه كان يمكن أن يكون شارون هو الذي كتبه،[36] دعا إلى تبديل عرفات، ووقف العنف الفلسطيني كشرطين مسبقين لأي مفاوضات حول مستقبل الفلسطينيين. وانزلقت القضية فسقطت عن شاشة بوش عندما سخنت مسألة العراق. ثم أعاد طرحها رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير عندما احتاج إلى ما يوازن به عدم شعبية التزامه بالحرب على العراق وببوش، فتظاهر بالقلق من حساسيات العرب إزاء تدمير شارون للمجتمع الفلسطيني.

أما الكراس الذي أعدته وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر عام 2002 بعنوان: خريطة طريق قائمة على أساس الأداء نحو حل دائم من دولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فقد تم تقديمه باسم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة - المشار إليهم شعبيّاً باسم "الرباعي"، وكُشِف عنه النقاب في الثلاثين من نيسان/ أبريل عام 2003. وكانت خريطة الطريق تحمل كل العيوب المميتة في مدريد/ أوسلو. وبالرغم من ذلك، فقد تقبلها الفلسطينيون، شاعرين أنه ليس أمامهم بديل آخر. "وقبلها" مجلس وزراء شارون في 25 أيار/ مايو عام 2003 - شريطة أن تجري عليها أربعة عشر تعديلاً قالت إدارة بوش إنها ستأخذها بعين الاعتبار. وهي تعديلات من شأنها من الناحية الفعلية أن توصل "المفاوضات" إلى طريق مسدود، وتمنع إقامة دولة فلسطينية ذات جدوى أو قابلة للعيش. وأعلن شارون شرطين مسبقين كانا جزءاً من التعديلات الأربعة عشر، وهما: يتعين على الفلسطينيين إيقاف المقاومة (الإرهاب) وتفكيكها تماماً، كما هو

مذكور في خطاب بوش في 24 حزيران/ يونيو عام 2002.[38] ويتعين عليهم أن يتخلوا عن الحق القانوني للاجئين في العودة. وعندما يأخذ المرء في الحسبان أن القوة العسكرية الإسرائيلية الكبيرة عجزت عن وقف المقاومة الفلسطينية، فإن شارون قد فرض شرطاً مستحيلاً على محمود عباس الذي كان حديث عهد بمنصبه كرئيس للوزراء آنذاك، خاصة، وأنه لم تكن هناك ضمانة بإقامة دولة ذات جدوى في المقابل. فلا يستطيع أي قائد فلسطيني أن يتخلى عن حق العودة القائم على أساس القانون، بالرغم من أنه كانت هناك – ولا تزال – محاولات مستمرة من قبل بعضهم لفعل ذلك.[39] فاللاجئون يشكلون ما يقرب من 70 بالمئة من السكان الفلسطينيين. وهم يصرون على أن تعترف إسرائيل بحقهم في العودة؛ وعندئذٍ، وعندئذٍ فقط يمكن إجراء تسويات متبادلة مقبولة تقوم على أساس الحقوق. وعلاوة على ذلك، ففي أثناء زيارة وزير الخارجية كولن باول في أوائل أيار/ مايو عام 2003، أوضح شارون أن "أي حديث عن تغير ساسة إسرائيل الاستيطانية" لم يكن وارداً "على الأفق".[40] فكان من الواضح أن أعمال شارون كانت تهدف إلى جعل الفلسطينيين يتلقون اللوم على "فشل" المفاوضات. كما استبعد شارون الإشارة إلى دولة فلسطينية ذات جدوى في اجتماع العقبة بالأردن مع بوش وعباس في حزيران/ يونيو عام 2003. وهكذا أصيبت خريطة الطريق بالعجز نتيجة رفض شارون أن يتجاوب، فقد استمر كعادته في استهداف قادة المقاومة الفلسطينية بالاغتيال، مع إصراره على تعديلاته الأربعة عشر.

وكانت لخريطة الطريق ثلاث مراحل: المرحلة الأولى هي "إنهاء الإرهاب والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية". وقد لاحظ المحامي الدولي جون ويتبك ما يلي عن المرحلة الأولى:

إذا قرأ المرء "خريطة الطريق" هذه، فإن من الواضح أنها تبنى على فرضية زائفة لتصل إلى نتيجة وهمية (بالمعنى الحرفي لكلمة "وهم") وهذه الفرضية هي أن المشكلة في إسرائيل/ فلسطين هي المقاومة الفلسطينية لاحتلال مدته 26 عاماً، وليست هي الاحتلال نفسه[41].

وفي المرحلة الأولى، يتعين على الفلسطينيين أن يوقفوا كل مقاومة (عنف) وفي الوقت نفسه تدعى إسرائيل لوقف التحريض على الفلسطينيين، وعدم اتخاذ إجراءات يكون من شأنها تقويض الثقة. وهذه تشمل الترحيل من البلاد؛ والهجمات على المدنيين؛ ومصادرة البيوت والممتلكات الفلسطينية و/ أو هدمها؛ وتدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية، وكان هذا قد فات أوانه بالفعل. وكان على إسرائيل أيضاً أن تفكك نقاط الاستيطان "غير المرخص بها" التي بنيت منذ آذار/ مارس عام 2001، وأن تجمد إنشاء المستوطنات "المرخصة" ولكنها مع ذلك غير قانونية. وبموجب مواثيق جنيف، فإن هذه الأعمال وأكثر منها هي واجبات السلطة المحتلة. فهي ليست تنازلات.

وكانت المرحلتان الأخريان، إذا نجحت الأولى، ستركزان على "خيار" خلق دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة ومواصفات سيادة، وهذا تناقض قانوني لا يستقيم، ثم معالجة قضايا الوضع النهائي: كالحدود، واللاجئين، والتسوية، والقدس - وهي القضايا نفسها التي تُركَتْ إلى آخر أوسلو، والتي لم تحل - مما يؤدي بدوره إلى دولة فلسطينية "ذات جدوى وقابلة للحياة". كما دعت خريطة الطريق إلى جهود دولية لتشجيع سلام شامل على كل المسارات، بما فيها المسار السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي، دون تحديد أي أهداف أو إجراءات، وإلى تطبيع عربي مع إسرائيل.

وبالرغم من أن بوش أعلن أنه لن يفرض تسوية على الأطراف وبذلك أعطى شارون "الحق" في أن يصرَّ على شروطه، فقد اعترضت حكومة شارون ومؤيدوها في الولايات المتحدة على ثلاث صفات من ملامح الخريطة المذكورة، وهي جزء من "شروط" قبولها. وهي وجوب اتخاذ خطوات متزامنة ومتوازية من قبل السلطة الفلسطينية وإسرائيل. فرأت إسرائيل في ذلك انحرافاً عن محتويات خطاب بوش في 24 حزيران/ يونيو عام 2002؛ وتعريف وجود إسرائيل في المناطق على أنه احتلال؛ ثم الاعتماد على أطراف الرباعي لتقييم أداء كل من الطرفين.

وكانت جماعة الضغط الصهيونية ضد خارطة الطريق، ويدعمها في هذا الرفض بحكم الأمر الواقع المحافظون الجدد، بقيادة آيباك ومؤتمر المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى وتأييد الأصوليين المسيحيين. فركزوا على شرط "الخطوات المتزامنة والمتوازية" للتعبير عن عدم موافقتهم، رافضين ما سموه "تناظر اللوم" الذي يوحي به هذا الشرط ضمنياً. فحرضوا أكثر من ثمانين سناتوراً و 280 نائباً على إرسال رسالة إلى بوش ترفض هذا الشرط.

واعترضت هذه الأطراف نفسها على وصف وجود إسرائيل في المناطق بأنه "احتلال". وقد أفزع شارون حكومته الائتلافية عندما قال في 26 أيار/ مايو عام 2003 إن "إبقاء 5.3 ملايين فلسطيني تحت الاحتلال شيء سيئ لنا ولهم"[42] وبالرغم من أن شارون كان يشير إلى احتلال الناس وليس الأرض، فقد تراجع عن كلمة "احتلال" في اليوم التالي، قائلاً إنه ما كان عليه أن يستعملها. فقد كان الإسرائيليون ومؤيدوهم يصرّون دائماً على أن إسرائيل ليست قوة احتلال. فهم يجادلون في هذا الموضوع بنقطتين:

(1) بما أن الضفة الغربية وقطاع غزة لم تكونا منطقتين تتمتعان بالسيادة فكيف يمكن لإسرائيل أن تحتلهما؟ - فهي لم تعترف أبداً بضم الأردن للضفة الغربية بعد حرب عام 1948، بينما كانت مصر تدير قطاع غزة مجرد إدارة.

(2) بما أن المنطقتين جزء من أرض إسرائيل القديمة، فكيف يمكن اتهام إسرائيل بأنها تحتل أراضيها نفسها؟

ولا حاجة للقول بأن "الجدل القانوني" لا يثبت ولا يقف على قدميه، وخاصة عندما يلاحظ المرء أن إسرائيل قد ضمت مرتفعات الجولان التي هي جزء من دولة سوريا ذات السيادة. أما الحجة الأخرى فهي قضية أساطير توراتية لا مكان لها في القانون الدولي. وفي ربيع عام 2003، كتب آبراهام فوكسمان، عضو عصبة مكافحة التشهير [الصهيونية] في النيويورك صن معبراً عن قلقه بأنه بموجب خريطة

الطريق، فإن "جوهر المشكلة" هو احتلال "إسرائيل للمناطق"، وهذا شيء قال بأنه غير موجود. وركز فوكسمان على الاعتراض الإسرائيلي الثالث على خريطة الطريق، فألقى باللائمة على الرباعي في إيجاد فكرة الاحتلال الهرطقية الهرائية، "وطالب" جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل بعمل كل ما في وسعها لإبقاء عملية "صنع السلام" في يد الولايات المتحدة، حيث يمكن إبقاؤها تحت إشراف صارم دقيق، مع الاستمرار في التركيز على التقصيرات الفلسطينية حصراً".[43]

ومع ذلك، فكيف يمكن أن يفسر المرء تصريح شارون عن الاحتلال؟ يبدو أنها كانت إستراتيجية رمزية استخدمت لإعطاء الانطباع بوجود تغيير وحركة. كانت الإستراتيجية تهدف إلى إعطاء الفلسطينيين 42 بالمئة أو أقل من الضفة الغربية، حيث كان شارون قد سبق له التصريح بأن هذا هو الحدّ الأقصى من عرضه، وجعله يبدو عرضاً "سخياً". وبما أن جدار "الفصل" (اقرأ: "الفصل العنصري") يتسمر بناؤه حول المناطق الفلسطينية، ومع مراعاة التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشرة على خارطة الطريق، فإن من الواضح أن الهدف لم يكن أبداً دولة فلسطينية ذات جدوى قابلة للعيش. إذ ينص التعديل على أن طابع الدولة الفلسطينية المؤقتة يتم البتّ فيه عن طريق المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. فالدولة المؤقتة ستكون لها حدود مؤقتة، وبعض جوانب السيادة. وستكون منزوعة السلاح تماماً، ودون قوات مسلحة، بل سيكون لها شرطة وقوات أمن داخلي فقط، مسلحة في نطاق محدود. ولن تكون لها سلطة الاضطلاع في تحالفات دفاعية أو تعاون عسكري، وتسيطر إسرائيل على كل دخول وخروج للأشخاص والبضائع والشحنات، وكذلك على مجالها الجوي وطيفها الكهرطيسي.[44]

وهكذا فإن خريطة الطريق ميتة من حيث الجوهر، وليس من المحتمل أن يتم التوصل إلى "دولة مؤقتة" وقد جاء وزير السياحة الإسرائيلي، بني إيلون، إلى الولايات المتحدة في أوائل أيار/ مايو عام 2003، كي يخاطب الأصوليين المسيحيين

ويقنع أعضاء الكونغرس بأن الدولة الفلسطينية وفق روح رؤية بوش المعلنة، أي دولة ذات جدوى في المناطق المحتلة سوف لا يكون من شأنها إلاّ تغذية الإرهاب وأن الأردن هو فلسطين[45]. وبالرغم من أن شارون كان يعتنق دائماً مقولة أن "الأردن هو فلسطين"، فإنه لم يعطِ تأييداً علنياً لخطة إيلون. ومع ذلك فإن شارون لم يعترض على زيارة إيلون ولا على تقديمه لأفكاره.

وفي تلك الأثناء، ذكرت صحيفة جوردان تايمز أنه بينما كان باول في زيارة لإسرائيل في أوائل أيار/ مايو عام 2003 للترويج لخارطة الطريق، "شنت الشرطة الإسرائيلية غارة هائلة في شمال إسرائيل... ضد حزب محلي عربي [من المواطنين الإسرائيليين] هو الحركة الإسلامية فاختطفت أربعة عشر من أعضائها الذين اشتبهت بأنهم "يبيضون أموالاً" لمجموعة المقاومة الفلسطينية "حماس".[46] وفي الوقت نفسه قام شارون بترحيل فلسطينين من جنين إلى غزة لمدة عامين، منتهكاً بذلك ميثاق جنيف الرابع.[47] وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، نفى شارون ستة عشر شخصاً آخرين من الضفة الغربية إلى غزة.[48]. ثم سمح باغتيال أعضاء حركة التضامن الدولية، ومنتج أفلام بريطاني، وأدخل سياسة يتعين بموجبها على زوار غزة أن يوقعوا تعهداً يعفون فيه الجيش الإسرائيلي من المسؤولية إذا أطلق النار عليهم. ويجب على الزوار أيضاً أن يعلنوا أنهم ليسوا نشطاء سلام تابعين لحركة التضامن الدولية.[49] وفي وقت لاحق (في كانون الثاني/ يناير عام 2004) أصدرت إسرائيل قانوناً جديداً يطلب فيه من حملة جوازات السفر الأجنبية أن يقدموا طلباً للحصول على ترخيص لزيارة المناطق المحتلة، مما زاد في عزلة الفلسطينيين. أما سياسة شارون في استهداف قادة المقاومة الفلسطينية بالاغتيال فلم تتوقف قطّ، بالرغم من اتفاقية "وقف إطلاق النار" مع محمود عباس في تموز/ يوليو عام 2003. وهذه الحقائق، مشفوعة بالهجوم على الفلسطينيين في المناطق، وبناء الجدار، يبدو أنها طريقة شارون في التباهي بأنه معفىً من النقد والضغط من إدارة بوش، وبالتالي من المجتمع الدولي كذلك. وحتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، كان

بوش قد تسامح مع كل أعمال شارون وغضّ النظر عنها. أما اللوم الناعم الخفيف الذي نقله بوش إلى شارون على محاولة اغتيال قائد حماس عبد العزيز الرنتيسي في 10 حزيران/ يونيو عام 2003، فقد تعرض لانتقاد فوري من جماعة الضغط الصهيونية ومؤيديها في الكونغرس. وفي غضون أيام راجع بوش نفسه وعكس اتجاهه فأعرب عن دعمه بقوة لهجمات إسرائيل، وحَوَّلَ تركيزَهُ إلى الزعماء العرب والسلطة الفلسطينية، مطالباً إياهم بمعالجة أمر "المتشددين" الفلسطينيين.(50)

ختام ومقترحات:

من الواضح أن بوش لن يضغط على إسرائيل لاعتناق خريطة الطريق الهالكة وبالتالي إعادة إحيائها. فمستشارو بوش السياسيون يرون فرصة لإحداث اختراق واسع لم يسبق له مثيل في الدعم اليهودي للحزب الديمقراطي في عام 2004، وهكذا فقد حذروه من الضغط على شارون لتقديم تنازلات "كبرى"، وأصروا أن الرئيس بمثل هذا الضغط لن يغامر بتقليص معدلات التأييد العالمية له في صفوف اليهود الأميركيين ذوي الاتجاه الليبرالي التقليدي فحسب، ولكنه أيضاً قد يخيب آمال مؤيديه الجوهريين في قلب الأصوليين المسيحيين". والواقع أن شارون والمحافظين الجدد في إدارة بوش يهرعون لتحقيق أغراض شارون في المناطق الفلسطينية، أي حصر الفلسطينيين وراء جدار في عشرة بالمئة من فلسطين ما قبل عام 1948، أي الـ 42 بالمئة أو أقل من الضفة الغربية التي يقترحها شارون كعرضٍ أقصى قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية. فشارون يخشى أن لا يعاد انتخاب بوش، وهو يحاول خلق أمر واقع قبل انتهاء فترة حكم بوش الأولى، وكما لاحظ هـ. د. س. غرينوي في مطلع أيار/ مايو عام 2003، بعد الكشف عن خريطة الطريق:

أما وقد نشرت خريطة الطريق لإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن اختبار القوة الحقيقي بين العقائد المتصارعة على وشك أن يبدأ. فهل يبقى الرئيس بوش مشتركاً في دفع الجانبين على الطريق إلى السلام [كما يتصورانها] كما يرغب

كولن باول؟ أم هل يسود رأي المحافظين الجدد داخل البنتاغون وخارجه ممّن لهم ارتباطات وثيقة مع حزب الليكود اليميني الإسرائيلي، فيتيح لشارون أن يفرض سلاماً يترك إسرائيل مسيطرة ومستوطناتها قائمة متماسكة؟ ضعوا آمالكم على الاحتمال الأول، ولكن راهنوا بأموالكم على الاحتمال الثاني.[52]

ومع إضعاف وضع الفلسطينيين، فإن دور رئيس وزرائهم أبي مازن سيئ الحظ بموجب خريطة الطريق قصيرة العمر كان من حيث الأساس هو تسهيل تسليم حقوق الفلسطينيين الوطنية والفردية في مقابل "دويلة" ضعيفة. ولم تكن قدرة عباس على التسليم ممكنة أبداً. وكذلك لا يستطيع رئيس الوزراء الجديد أحمد قريع أن يقدم الاستسلام لشارون. ومن المحتمل أن يستمر العنف وعدم الاستقرار في المنطقة حتى يحين وقت إقامة سلام عادل ضمن شروط القانون الدولي القابلة للتطبيق وقرارات الأمم المتحدة الموجودة. وفي آخر الأمر، فإن الحل الحقيقي هو أن تكون في المنطقة قوة أمم متحدة تدعمها أميركا لتسهيل إزالة الاحتلال بكل أشكاله، ومساعدة الفلسطينيين في تحقيق دولة ذات جدوى تحت سلطة حكومة منتخبة بصورة ديموقراطية. والولايات المتحدة بحاجة إلى أن تصل إلى نقطة تفهم فيها ذلك، هي الأخرى. وفي هذه الأثناء، فإن جهود المقاومة الفلسطينية غير العنيفة، مضافاً إليها جهود الحماية من حركة التضامن الدولية - الواقعة الآن تحت نيران الجيش الإسرائيلي - تكافح لتقديم بديل عن المقاومة العنيفة.

إن اتفاق جنيف المعلن عنه حديثاً (في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003) وهو الاتفاق السري غير الرسمي بين وفدين إسرائيلي وفلسطيني برئاسة يوسي بيلين وياسر عبد ربه على التوالي، والذي تم التوقيع عليه مؤخراً وتسويقه إلى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني (في كانون الأول/ ديسمبر عام 2003)، يبدو محكوماً بفشل محتوم هو الآخر. فهناك ثلاث قضايا كبرى تجعل مستقبله مشؤوماً، وهي:

(1) عدم الاعتراف بالحق القانوني للاجئين في العودة، واللاجئون لن يتخلوا عن هذا الحق.

(2) الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، مما يرسم علامة استفهام على مستقبل مليون أو أكثر من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

(3) الاستغناء عن كل قرارات الأمم المتحدة السابقة المتصلة بالمطالب القانونية الفلسطينية. وفي المقابل، تسمح إسرائيل بدولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية؛ وتزيل معظم مستوطناتها، ولكن ليس كلها: وتضم مناطق معينة فيها مستوطنات إسرائيلية، ولاسيما تلك التي في القدس الشرقية الموسعة، بينما تقدم أرضاً أخرى غير مساوية لها للفلسطينيين: "ويتشارك" الطرفان في القدس كعاصمة للدولتين. وهذه شروط لن تقبل بها حكومة شارون، وهي لا تلبي الحد الأدنى من مطالب الفلسطينيين القانونية.[53] وبالرغم من ذلك فقد وافقت عليها السلطة الفلسطينية بصورة غير رسمية. إن قراءة متأنية للاتفاق في جنيف توضح أن الشيء المقدم للفلسطينيين هو "بانتوستان" اكبر قليلاً مما كان مقترحاً في السابق، وتحت سيطرة محكمة من إسرائيل، سياسياً واقتصادياً.

وبما أن إدارة بوش التي يسيطر عليها المحافظون الجدد مصممة على ضمان عدم تقديم تنازلات حقيقية للمطالب الوطنية الفلسطينية، فإن الغارة الإسرائيلية على موقع في شمال دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 يجب اعتبارها محاولة متجددة من المحافظين الجدد لإضعاف كل الفاعلين العرب. فالمصادقة الفلسطينية على اتفاق جنيف غير الرسمي لن تُكْسِبَ الفلسطينيين أيَّ شيء بل قد تضعف مطالبهم القانونية في زمنٍ آتٍ في المستقبل عندما تتطلب فوضى المنطقة جهوداً جديدة.

- سوريا:

منذ أن بدأت إسرائيل كدولة، حددت ثلاث دول عربية يمكن أن تشكل تهديداً/ ردعاً لأطماعها في الشرق الأوسط، وهي مصر، وسورية، والعراق. فتقاعدت مصر

عن طريق معاهدة سلام كامب ديفيد عام 1978. وقد تم غزو العراق الآن، والجهود جارية لإعادة تشكيل مؤسساته وقيادته السياسية حسب المواصفات والمقاييس الأميركية، التي تشمل الاعتراف بإسرائيل والتعاون معها. وتبقى سوريا ضعيفة ومعزولة نسبياً. وكانت هذه الدول العربية الثلاث قد لبست عباءة القومية العربية العلمانية، المفهومة بأنها تهديد للمصالح الأميركية التي تخشاها إسرائيل كأساس لدولة عربية موحدة يمكن أن تشكل تحدياً محتملاً لإسرائيل. وقد أضافت إسرائيل إيران ما بعد الشاه إلى قائمتها من الدول "المخيفة" لها. وليست سورية متكافئة مع ما لدى إسرائيل من تكنولوجيا وقوة عسكرية. غير أن سوريا وإيران قد دعمتا حزب الله اللبناني - الخصم الرهيب للاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان - مما أعطى سوريا شيئاً من التأثير أو الميزة على الصعيد السياسي. كما احتفظت سوريا بقوات لها في لبنان، حيث صار لها نفوذ سياسي فاعل.

ومن الواضح أن إسرائيل ومؤيديها الأميركيين يفضلون إذلال سوريا (وإيران) عسكرياً، وتغييرهما سياسياً كي تناسبا مصالحهما. فهاتان الدولتان كانتا على جدول أعمال إدارة بوش لتغيير الأنظمة، مع العديد من الدول "المارقة" الأخرى. ولكن، بما أن الولايات المتحدة منغرسة في وحول العراق بطريقة لم يتوقعها ولم يحسبها مخططو ما بعد الحرب - أي رمسفيلد والمحافظون الجدد في بنتاغونه، فقد وافق بوش عند كتابة هذه السطور في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 على "تلزيم" سوريا وإيران بصورة أساسية لإسرائيل كمقاول من الباطن، بدعم من القوة الأميركية في العراق وقواعد الانطلاق في سائر أنحاء المنطقة. ذلك أن إضعاف البلدين معاً وتشجيع تغير السلوك فيهما باتجاه موالٍ لإسرائيل/ الولايات المتحدة هو هدف إسرائيلي رئيس. فالمحافظون الجدد/ المحبون لليكود والحكومة الإسرائيلية يسعون إلى السيطرة على المنطقة وفرض "تطبيع" إمبريالي استعماري اقتصادي دون التنازل عن أي شيء يخص القضية الفلسطينية في المقابل. إن الغارة الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 على معسكر تدريب فلسطيني

مهجور كانت أول طلقة في تحرك عسكري إسرائيلي متصاعد توافق عليه الولايات المتحدة. واستراتيجية هذه المحاولة وأغراضها في خريف عام 2003 ليس فيها جديد. فقد تم التخطيط لها في وقت أسبق بكثير، قبل أن يتسلم المحافظون السلطة.

ففي عام 1996 قام المحافظون الجدد/ الليكوديون (ريتشارد بيرل، ودوغلاس فايث، وورمسر، بين آخرين) ممن هم الآن في الحكومة الأميركية، ومعهم فريق الخبراء المختصين المؤيدين لإسرائيل بإرسال خطة استراتيجية عنوانها فرصة جديدة: استراتيجية جديدة لتأمين المملكة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد القادم إلى السلطة آنذاك، وهو بنيامين نتنياهو. وكانت تلك الخطة تدعو إلى إزاحة صدام حسين وتركز بشكل محدد بدقة على سورية (وإيران). وقد جاء فيها:

إن سوريا تتحدى إسرائيل على التراب اللبناني. إن النهج الفعال الذي يمكن أن يتعاطف معه الأميركيون هو أن تمسك إسرائيل بزمام المبادرة الاستراتيجية على طول حدودها الشمالية بالاشتباك مع حزب الله، وسوريا، وإيران، باعتبارهم عناصر العدوان في لبنان....

ونظراً لطبيعة النظام في دمشق، فإن من الطبيعي، والأخلاقي، أن تتخلى إسرائيل عن شعار "السلام الشامل"، وتتحرك لاحتواء سوريا، لافتةً الأنظار إلى برنامجها للحصول على أسلحة دمار شامل، ورافضة اتفاقات "الأرض مقابل السلام" على مرتفعات الجولان.[54]

وباختصار، كانت تلك الاستراتيجية تدعو إلى التخلي عن عملية أوسلو، بالرغم من كونها ضعيفة وناقصة منذ البداية، والعودة إلى سياسة إسرائيل في الضربات "الاستباقية" بحيث لا تقدم للعرب سوى "السلام في مقابل السلام" وليس "الأرض مقابل السلام". فالمحافظون الجدد/ الليكوديون يتشاطرون مع اليمين الإسرائيلي حلم أرض إسرائيل (كل فلسطين ما قبل عام 1948).

كانت سنوات استقلال سوريا المبكرة تتميز بانقلاب عسكري تلو آخر.[55] وظل البلد غير مستقر إلى حد كبير حتى استولى حافظ الأسد على الحكم فحكم سوريا بقبضة حديدية عن طريق حزب البعث والعسكريين. فقدم استقراراً وكرامة، ولو أن الشعب السوري اعترف بهما على مضض. ولكنه حدّ من حرية التعبير والمجموعات المعارضة.[56] وقد "ورث" الرئاسة منه ابنه بشار، طبيب العيون، في عام 2000 عند موت والده. وبالرغم من أنه قد تم "التصويت" له من قبل النظام القائم، فإنه لم تستطع تعزيز قوته. فقد دشن ما صار يعرف الآن "بربيع كانون الأول/ ديسمبر"بعد حوالي ستة أشهر من محاولة التحرير والانفتاح في المشهد السياسي والاقتصادي السوري. غير أن النخب القديمة، التي تهددت مصالحها المزدهرة، أغلقت التحرر والانفتاح واعتقلت الذين عبروا عن رأيهم بحرية فيما يتعلق بدمقرطة سوريا. ومع ذلك فإن سوريا ليست العراق. وهي تملك نواة من منظمات المجتمع المدني.

وفي سوريا ركود سياسي واقتصادي يسهم في ضعفها. وهي عملية من الناحية السياسية، ومع ذلك فإنها تحمل أعباء جلباب القومية العربية، حتى ولو بصورة رمزية. فقد عارضت الحرب على العراق، ولكنها لم تعانق صدام حسين. وسوريا تفهم أن غزو أميركا للعراق قد أضعفها، ولكنها تكافح لإيجاد توازن بين دولتها وبين المصالح القومية العربية. فإطلاق الغارة الإسرائيلية بعد ثلاثين عاماً من اتفاقية وقف إطلاق النار يضيق خيارات سوريا. فهي وسط طوق الآن من تركيا، وإسرائيل، وأميركا من موقعها في العراق، وبذلك فإنها تحت ضغط كبير لقبول المطاليات الأميركية - الإسرائيلية بتغيير سلوكها. أما الضربة الأخرى المتمثلة بإمرار قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان في الكونغرس في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، الذي أقره مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003، ووقعه الرئيس في 12 كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، فهي تهدف إلى إزالة النفوذ السوري في لبنان، وإقامة حكومة لبنانية موالية لإسرائيل وحكومة سورية محيّدة كحد أدنى، ولكن يفضل أن يكون هناك نظام موالٍ لإسرائيل كحد أقصى.

وبالرغم من أن هناك خطط طوارئ لضربات أميركية ضد سوريا بعد غزو العراق في ربيع عام 2003 رسمها أحد المحافظين الجدد/ الليكوديين، وهو دوغلاس فايث، مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية ووافق عليها رمسفيلد، فإن تلك المحاولة قد أوقفتها غوندو ليزا رايس، رئيسة مجلس الأمن القومي. وقد اتفق معها في هذا القرار كل من كارل روف، المستشار المحلي الرئيس لبوش، وكولن باول وزير الخارجية. وقيل إن التركيز قد تحول إلى إعادة انتخاب الرئيس، وعدم خلق أي ورطات إضافية تتجاوز العراق. فأي حركة ضد سوريا صارت تُعْتَبَرُ اعتماداً من بوش على حظه أكثر من اللازم[57]. غير أن ذلك لم يكن معناه أن المحافظين الجدد، الذين يرسمون الاستراتيجيات في إدارة بوش قد تخلوا عن هدفهم في إضعاف سورية (وإيران) وعزلهما. بل لقد قيل إنهم نصحوا بوش أن يترك تلك "المقاولة من الباطن" لإسرائيل، وهو ما اتضح في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003.

وقبل اتخاذ هذا القرار الأخير، طار باول إلى دمشق في 2 أيار/ مايو 2003، في أوج احتلال أميركا للعراق، كي يجتمع بالرئيس بشار الأسد. وحاول باول أن يقنعه بأن الصورة الإقليمية قد تغيرت، وأن سوريا بحاجة إلى الاعتراف بتلك الحقيقة وإلى تغيير سلوكها. واتهم سوريا برعاية الإرهاب، وتشجيع المجموعات المتطرفة المعارضة للسلام مع إسرائيل، والحصول على أسلحة كيمائية. كما اتهمها بأن قواتها في لبنان هي قوات احتلال - وكانت الولايات المتحدة في الأصل قد وافقت على دخولها، وبأنها تسمح للهاربين أتباع نظام صدام حسين بدخول سوريا، وترسل رجالاً وأسلحة لمقاومة القوات الأميركية في العراق[58].

كانت الولايات المتحدة تريد من سوريا أن تغلق مكاتب ممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية، وتوقف دعمها لحزب الله، وتخرج قواتها من لبنان، وتدمر أسلحتها المزعومة للدمار الشامل، وتكف عن استغلال تحالفها مع إيران، وتغلق حدودها مع العراق. وقيل: إن سوريا قد "جمّدت" أنشطة الممثلين الفلسطينيين بدمشق. وعلى أية

حال، فإن سوريا لم تكن تسمح لهم بشن أي هجمات على إسرائيل من على التراب السوري على مدى عشرات السنين الماضية. وكانت المخابرات الأميركية تعرف ذلك. فقد كانت تلك المكاتب "من أجل المظاهر" بصورة أساسية للسماح لسوريا بالحفاظ على أوراق اعتمادها القومية العربية الرمزية، وكذلك لممارسة نفوذ وتأثير على حركة المقاومة الفلسطينية. وقيل إن سوريا قد أغلقت حدودها مع العراق، البالغ طولها 340 ميلاً (أي حوالي 540 كلم)، بقدر المستطاع على الأقل، إذا أخذنا طول هذه الحدود في الحسبان. وبالرغم من ذلك، ففي حزيران/ يونيو 2003 عبرت القوات الأميركية إلى سورية بحجة "المطاردة الساخنة" لمسؤولين عراقيين هاربين كما قيل، فجرحت خمسة جنود سوريين وقتلت العديد من القرويين.

أما بالنسبة لحزب الله والقوات السورية في لبنان، فسوف تستمر الولايات المتحدة بالضغط على سوريا، إذ إن الأهداف الأميركية - الإسرائيلية هي إزالة كل مجموعات المقاومة في المنطقة والنفوذ السوري في لبنان، وحسب رأي المحلل السوري مرهف جويجاتي فإن سوريا لن تمتثل للطلب الأميركي بإرادتها فيما يتعلق بحزب الله، لأن شعبيته كبيرة جداً في جميع أنحاء العالم العربي.[59] غير أن سوريا حدّت من نشاطه وسوف تستمر في الحد منه. وستبقى القوات السورية في لبنان أطول مدة ممكنة بناءً على أغراض إستراتيجية متبادلة، لها علاقة بمخططات إسرائيل ضد لبنان.

وقد قام توم لانتوس، النائب الأميركي اليميني المؤيد لإسرائيل والعضو الديمقراطي العالي المكانة في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، بالمشاركة في رعاية قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية "الذي... يعطي الرئيس صلاحية فرض عقوبات قاسية على سورية إذا لم تمتثل لشروط معينة".[60] وبحلول اليوم الأول من تموز/ يوليو عام 2003 كانت الجهود المشتركة للأميركيين اللبنانيين اليمينيين وجماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل وشبكات مؤسساتها في الولايات المتحدة

قد جمعت تأييد أكثر من 250 نائباً و 58 سناتوراً للقانون المذكور. وحددت جلسة لطرحه في مجلس النواب يوم 15 تموز/ يوليو عام 2003، فتضمنت شهادة جون بولتون، مساعد وزير الخارجية لشؤون الحد من التسلح.[61] وتم بحث إقرار هذا القانون آخر الأمر في أيلول/ سبتمبر عام 2003. فأقرّه مجلس النواب في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، وجاءت الغارة الإسرائيلية على سورية بعد ذلك بوقت قصير. وبذلك تم تدشين سياسة إدارة بوش للأمر الواقع بتلزيم "مقاولة من الباطن" لإسرائيل من أجل إخضاع سورية وإيران، كما لوحظ أعلاه.

ولم تكن هناك أهمية لزيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للبنان وسورية في أيار/ مايو عام 2003، كي يحذر كلاً منهما بصورة رئيسة بوجوب إدراك الحقائق الجديدة في المنطقة، وبالتالي تجنب القيام بأي عمل ضد إسرائيل. وقال: إن "بلده لا ترغب في المشاركة في أي نشاط قد يؤدي إلى تصعيد التوتر في الشرق الأوسط، وأضاف بأنه لا ينبغي إعطاء إسرائيل أي حجة لاستخدام القوات الأميركية لمصالحها الخاصة".[62] والظاهر أن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى "حجج". فقد اختلقت حججها الخاصة بها للإغارة على سورية في الخريف الماضي (عام 2003). وتابع خاتمي بالتأكيد على أهمية الديمقراطية في كل أنواع الأنظمة، وجادل بأن البلدان الإسلامية ليست بحاجة إلى مؤشرات ديمقراطية يفرضها عليها الأجانب.[63] وكان بذلك يرد على مطالب أميركا من الأنظمة العربية بتطبيق الديمقراطية.

وكان المثقفون السوريون والمحللون الأجانب قد جادلوا بأن الدمقرطة هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها البلدان العربية أن تدافع عن نفسها ضد الاحتلال الأجنبي والانشقاق الداخلي (ولكن ليس الدمقرطة كما تفهمها أميركا، أي وجود حكومة طيعة ذات زخارف ديمقراطية سطحية واقتصاد سوق مفتوحة، وخاصة لرأس المال الأميركي). وكانت مناقشة هذا الأمر قد بدأت قبل الأزمة في المنطقة بوقت طويل. ففي 27 أيلول/ سبتمبر عام 2000 قام تسعة وتسعون من

المثقفين في سوريا وأماكن أخرى في أوروبا بنشر بيان في الصحيفة العربية الحياة ذات الشعبية الواسعة يدعون فيه إلى إصلاحات محددة. وكان الموقعون على ذلك البيان من المهنيين، والفنانين، والمحامين، والمربين، لا من العقائديين السياسيين أو المسؤولين السابقين.

وفي مواجهة الوضع الحالي ظهرت موجة جديدة من النداءات المطالبة بالإصلاح.[64]

قام حوالي 140 من اليساريين، واليمينيين، والإخوان المسلمين، والمواطنين العاديين بالتوقيع على بيان نشره مركز دمشق لدراسات الحقوق المدنية والدينية يعلن أن إقامة جبهة داخلية قوية للجميع هي الدفاع الفعال الوحيد ضد العدوان الأميركي والإسرائيلي. وكتب الموقعون أنه كما أثبتت الحرب على العراق، فإن حكم الحزب الواحد وقوى الأمن القمعية لا يمكن أن تحمي استقلال البلد وكرامته. لأن السكان الذين يشعرون بأنهم مضطهدون ومقموعون لا يستطيعون الدفاع عن دولتهم نفسها.

وفي 21 نيسان/ أبريل ذكرت أخبار الشرق، أن الطيب تيزيني، أستاذ الفلسفة المعروف بجامعة دمشق، قد دعا إلى حوار وطني ديمقراطي، وحث السلطات: "من فضلكم ابدؤوا بفتح الدائرة من الداخل قبل أن تفتحها قوة أجنبية ما من الخارج!"[65]

ولعل أفضل طريقة لوصف الوضع هي ما قاله السيد حسن نصر الله، قائد حزب الله اللبناني في خطاب له بتاريخ 23 نيسان/ أبريل عام 2003:

إن أعظم درس ينبغي تعلمه من غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة... هو أن أي بلد مجزأ أو محكوم بالقمع لا مستقبل له عندما يواجهه عدو متفوق. ويجب علينا نحن العرب وعلى أنظمتنا أن نتعلم هذا الدرس... إن الجيش والمنظمات الأمنية تستطيع أن تحمي نظاماً ضد شعب أعزل؛ ولكن عندما يواجهون قوة أكبر فإنهم يعجزون عن حماية النظام. فالشعب هو الذي يحميه.[66]

ومن المفهوم أن المثقفين السوريين الذين نشروا مطالبتهم بالإصلاح في جريدة الحياة و الـ 140 الذين وقعوا بيان الإصلاح المنشور بدمشق هم مواطنون سوريون يطالبون حكومتهم بشكل مباشر أن تطبق الديمقراطية. وليسوا معارضة تحت رعاية أجنبية (اقرأ: جماعة الضغط الصهيونية الأميركية) فهم وطنيون أصيلون ذوو مصداقية. إن الإعلان الذي أذاعه في معهد المشروع الأميركي حزب الإصلاح السوري الذي يرأسه فريد الغادري في أيار/ مايو عام 2003 وحاول أن يرتدي فيه عباءة المصلح والمعارض للنظام ليس معترفاً به شعبياً، ولا مكانة له في دوائر السلطة بواشنطن كالتي كانت تحظى بها ولا تزال القيادات البديلة في المنفى في كل من العراق، ولبنان وإيران. ومع ذلك فإن الغادري، الانتهازي بامتياز، قد أشار في اجتماع معهد المشروع الأميركي إلى أنه يتوقع أن يشكل حكومة في المنفى قريباً.[67]

ولد الغادري في حلب، بسوريا، عام 1954. وقد انتقلت أسرته بعد ذلك بزمن قصير إلى لبنان. وهناك درس الغادري في مدرسة ماريست (للروم الكاثوليك) واتصل باللبنانيين اليمينيين الذين يفضلون دولة يسيطر عليها المسيحيون في لبنان. وفي عام 1975 انتقلت أسرة الغادري إلى ضواحي واشنطن في مقاطعة كولومبيا، حيث درس الغادري التمويل والتسويق في الجامعة الأميركية بواشنطن، ثم عمل في عدة شركات، وصار في آخر الأمر مالكاً لسلسلة من المقاهي ولشركة هانبيال للقهوة، التي أفلست في عام 1996.[68]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، انضم إلى الغادري عدة أميركيين سوريين يشكلون الآن اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح السوري - وهم عبد الوهاب الشعلان، وبشار نجار، ونجاة أشقر، وعبود السلطاني وشكري السامح - وأسسوا الحزب، على غرار المؤتمر الوطني العراقي التابع لأحمد الجلبي. وقيل بأن الغادري نفسه صار عضواً في لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية (الآيباك).[69] وبدأ يثير الانتباه لنفسه في دوائر السلطة التي كان يلاحقها قادة المنافي البديلون المؤسسون.

ويحمل الغادري وزملاؤه مواقف سياسية شبيهة بمواقف القادة البديلين المؤسسين، ومنظماتهم، وجماعة الضغط الصهيونية وشبكات المؤسسات المتصلة بها. وتؤيد قيادة حزبه تغيير النظام في سورية؛ كما تؤيد قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان، الذي يفرض عقوبات على سوريا حتى تمتثل للمطالب الأميركية كما لوحظ أعلاه؛ ويؤيد كذلك الاعتراف بإسرائيل، التي زارها الغادري، مع علاقات اقتصادية كاملة معها. ومع أخذ التاريخ السابق للغادري في الحسبان، فإنه لا عجب في أن تدعمه المنظمات الأميركية اللبنانية المؤيدة لميشيل عون كرئيس دولة بديل في لبنان (انظر القسم الخاص بلبنان أدناه) وهي نفسها المرتبطة بجماعة الضغط الصهيونية وشبكة مؤسساتها. ويفضل الغادري وزملاؤه عملاً عسكرياً أميركيا ضد سورية لفرض تغيير النظام، ولكنهم كانوا مسرورين بالغارة الإسرائيلية. وهم مستمرون بالضغط في واشنطن من أجل اتخاذ إجراءات عقابية ضد سورية.[70]

وعند توضيح رؤية حزبه للإصلاح، يقول الغادري: إن وزارة الخارجية السورية ينبغي عليها أن تتصور خطة دبلوماسية جديدة للتشاور بشكل موثوق مع الولايات المتحدة في القضايا الخطيرة، ولكن أهم شيء هو فتح الحوار مع لبنان لمغادرته بسلام وإجلاء قواتها المسلحة عنه بصورة كاملة. وعلى المسارات الموازية فإن حزب الله وبقايا المنظمات الفلسطينية الأخرى سوف يطلب منها إما أن تغادر سورية أو أن تغير أساليبها بالتخلي عن العنف وإعادة تشكيل نفسها من أجل سلام حقيقي...

... وعندئذٍ يتعين على الوزير أن يسعى للحصول على مساعدة الولايات المتحدة في فتح حوار مع إسرائيل للتوصل إلى حل سلمي لمرتفعات الجولان حتى تبنى الثقة مع سوريا... ذلك أن الشيء الذي لا يفهمه العرب عن إسرائيل على حقيقته بالضبط هو أن شعبها يريد العيش بسلام وازدهار.[71]

ويتابع الغادري فيدعو إلى إصلاحات السوق التي تحتضنها الولايات المتحدة، وبذلك يحاول كسب ود القوى الحاكمة. ويزعم الغادري أن حزبه "يحظى بتأييد كثير

من المنظمات والناس في الإدارة الأميركية وفرق الخبراء المتخصصين في واشنطن ونحن نشيطون في الضغط على الكونغرس الأميركي وكسب ودّ أجهزة الإعلام[72]. غير أن مراكز القوى في الولايات المتحدة لم تحتضنه وحزبه بصورة جدية. وعلى عكس جماعات القيادات البديلة المؤسسة الأخرى، فليست هناك منظمات سورية تعمل كواجهة تضاهي الائتلاف من أجل الديمقراطية في إيران مثلاً، ولا لائحة كونغرسية كلائحة السناتور الجمهوري سام براونباك المعروفة باسم قانون الديمقراطية الإيرانية (انظر أدناه). غير أن جماعة الضغط الصهيوني مع ذلك تتمتع بالقيمة الدعائية لوجود صوت سوري معارض متاحٍ لها.

وليس من المحتمل أن تثمر جهود الغادري. فسوريا بلد قومي بشكل كبير جداً. وعلاوة على ذلك فإن عودة النزعة الإسلامية إلى الصعود في سوريا تضمن في المستقبل المنظور أن لا يكسب الغادري وزملاؤه الانتهازيون أي تأييد على مستوى القواعد الشعبية الدنيا هناك. ولا يبدو أيضاً أن أميركا ستنصّب بالقوة زعيماً وحزباً يكون من شأنهما توليد مقاومة سريعة. ولعل الولايات المتحدة آخذة بتعلم بعض الدروس من العراق وأفغانستان.

فالرئيس الشاب بشار الأسد (وهو في أواخر الثلاثينيات من عمره) لديه مهمة مفصلة عليه، وهي: كيف يستجيب للمطالبة بالإصلاح الديمقراطي الذي يتردد صداه في تفكيره بينما هو يواجه نخبة بيروقراطية متمترسة مستفيدة من النظام القائم كما هو؟ غير أن حقيقة وضع سوريا الجغرافي - السياسي، مضافاً إليها المتطلبات التي سيفرضها على السوريين قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، سوف تنتقص من قدرة سوريا على المناورة السياسية. فالسوريون يريدون استعادة مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل عام 1967؛ وشارون ليس مستعداً لإعادتها. وليس لدى سوريا ميزة حقيقية تمكنها من استردادها بالقوة. والولايات المتحدة تدعم إسرائيل بصورة أساسية. ومن الواضح أن العسكريين لا يستطيعون

إبداء مقاومة فعالة ضد ضربات انتقائية إسرائيلية أو أميركية. غير أن مجتمعاً سورياً ديمقراطياً يمكن أن يبدي مقاومة عامة ذات مصداقية ضد الاستسلام للمطالب الأميركية - الإسرائيلية. والسؤال هو: ما مدى سرعة تطبيق سوريا للديمقراطية؟ فليس من المتوقع أن يتم ذلك في أي وقت قريب، بالرغم من أن الإصلاح بالعزيمة الذاتية هو الخيار المجدي الوحيد لسوريا على المدى الطويل.

فإذا اختارت النخب المتمترسة أن تعتمد على العسكريين والمخابرات كأساس رئيس لها للمقاومة و/ أو للمفاوضة مع أميركا وإسرائيل فإنها سوف تخسر وتتعرض للعقوبات المنغرسة في قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، أو لما هو أسوأ. وبما أن اقتصاد سوريا في حالة ركود، فإنها لا تستطيع تحمل المزيد من القيود. وقد يتغير الوضع بفعل عوامل إقليمية أخرى، مثل تنامي المجموعات ذات النزعة الإسلامية في تركيا وسوريا. فإعادة تأكيد التضامن بين إيران وسوريا ولبنان في أثناء زيارة الرئيس الإيراني خاتمي للبنان وسوريا في أيار/ مايو عام 2003 كانت بالأساس لإظهار الوحدة، ولجعل الحذر المدروس إزاء إسرائيل وأميركا شيئاً مستساغاً. ولكن ذلك لم يكن كافياً لحصر إسرائيل في مأزق ضيق.

ويثير الاهتمام حديثٌ قيل إنه جرى بين الأسد وباول أثناء زيارة الأخير لسوريا في أيار/ مايو عام 2003. إذ يروي ديفيد إغناطيوس في الواشنطن بوست أن "الأسد سأله بصراحة لا مجاملة فيها: أين خريطة طريقنا؟" - وهذا سؤال يمكن فهمه بطريقتين:

(1) إما أن الأسد كان يريد أن يفهم بوضوح ما الذي تعنيه خريطة الطريق (الهالكة آنذاك) عندما تتحدث عن معالجة المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي.

(2) أو أن الأسد كان يشير إلى الولايات المتحدة بأن سوريا تريد مزيداً من التعاون معها. فالولايات المتحدة تنظر الآن إلى التعاون السوري المخابراتي معها حول

الإرهابيين على أنه غير كافٍ لإقناع أميركا بلجم إسرائيل، هذا إن كانت لديها رغبة في ذلك أصلاً.

وبالرغم من أنه من الواضح أن سوريا ليست خطراً مباشراً على الولايات المتحدة، فإن إسرائيل (ومعها حزب الإصلاح التابع للغادري) تريد أن ترى سويا متقلصة ضعيفة ومفصولة عن لبنان، من أجل مصالح إسرائيل الإقليمية الخاصة. ولا تعترض الولايات المتحدة على هذا، وسترحب باحتواء حزب الله وتقليص فاعليته. ومن المثير للاهتمام أن سوريا وقعت في أوائل حزيران/ يونيو عام 2003 عقدين كبيرين مع مؤسستين أميركيتين لاستكشاف النفط والغاز. فلم تعترض إدارة بوش على ذلك، بالرغم من أن سوريا لا تزال على قائمة وزارة الخارجية الأميركية للدول الراعية للإرهاب. ويبدو أن إدارة بوش كانت تستخدم سياسة العصا والجزرة تجاه سوريا، كما لاحظ دبلوماسي غربي.[74] غير أن بوش، كما لوحظ أعلاه، قد وقع قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، مما يغيّر العلاقات الاقتصادية مع سوريا.

- لبنان:

كانت إسرائيل دائماً ترى في السكان المسيحيين الموارنة في لبنان تربة خصبة للشروع في التجزئة ضمن الدول العربية وإضفاء الشرعية على إسرائيل القائمة على أساس طائفي[75]. غير أنه ينبغي أن يلاحظ المرء من أجل السجل أنه ليس كل الموارنة اعتنقوا إسرائيل. ومع ذلك ففي سبعينيات القرن العشرين عثرت إسرائيل على الزعيم الكتائبي الماروني بشير الجميل وميليشياته غير النظامية المعروفة باسم القوات اللبنانية. فقام الإسرائيليون بتدريبها وإمدادها. وقامت إسرائيل بغزو لبنان عام 1982، بعد غزوة سابقة عام 1978 لغرض مزدوج هو تدمير قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها المتمركزين هناك، وخلق دولة عميلة يسيطر عليها النصارى. وفي آخر الأمر لم تنجح إسرائيل. ومع ذلك استمرت تحتل جنوبي لبنان، بالتعاون مع جيش لبنان الجنوبي المرتد المؤيد لإسرائيل الذي يسيطر عليه

المسيحيون، إلى أن أرغمتها حركة حزب الله الشيعية اللبنانية على الخروج في نيسان/ أبريل عام 2000.

ثم انتقل المشهد إلى الولايات المتحدة، حيث يقيم عدد من اللبنانيين اليمنيين البارزين. وبتشجيع من قادة يمينيين موالين لإسرائيل من أمثال دانييل بايبس، تشكلت اللجنة الأميركية للبنان الحر، التي يعمل في مجلس إدارتها بايبس وغيره من الموالين لليكود. ومن بين زعمائها رجل الأعمال الناجح زياد عبد النور؛ ووليد فارس، الأكاديمي الذي يدرّس في فلوريدا والعضو في الجماعة اليمينية الشديدة التطرف المعروفة باسم حراس الأرز؛ وحبيب مالك، بن شارل مالك الأستاذ السابق في الجامعة الأميركية في بيروت، والذي يكنّ للمسلمين ازدراء ملموساً بوضوح[76]. وبالمناسبة فإن زياد عبد النور وحبيب مالك مدرجان على موقع منبر الشرق الأوسط التابع لبايبس على الشبكة، ومعهما كل من بايبس، ولوران موراويك، ووليام كريستول، ومارتن كرامر، وروبرت ساتلوف، وجوزيف فرح، بين آخرين، باعتبارهم متحدثين خبراء عن الإسلام والشرق الأوسط.[77] وقدم زعماء اللجنة الأميركية للبنان الحر، بمساعدة بايبس وزملائه، شهادات أمام لجان الكونغرس والأمم المتحدة تهدف خصيصاً إلى إبعاد القوات السورية عن لبنان. وراحوا يعملون خلف الكواليس على أفكار حول كيفية خلق نواة لدولة مسيحية في لبنان.

بل إن نجاح حزب الله في طرد إسرائيل والجيش المرتد العميل لها في لبنان الجنوبي لم يردع محاولات اللبنانيين ومؤيدي الليكود المتشاركين في الولايات المتحدة. ففي 7 آذار/ مارس عام 2003، قام معهد هدسون، وهو مقر معروف لخبراء مختصين يمينيين صهاينة ترتبط قيادته بالمحافظين الجدد الموالين لليكود في الحكومة الأميركية، بعقد مؤتمر لاستباق سقوط العراق المتوقع وتغير التحرك الديناميكي الحيوي في المنطقة. وجعلوا عنوان مؤتمرهم هذا: "مباحثات حول الديمقراطية – بعد العراق: هل يمكن بعث الديمقراطية اللبنانية؟"وكان من المتكلمين

الرئيسين الدكتورة جين كيركباتريك، سفيرة أميركا السابقة في الأمم المتحدة أيام حكم ريغان، والمرتبطة بالأميركيين من أجل الانتصار على الإرهاب، وكانت آنذاك من كبار الزميلات في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، وهي منظمة يمينيّة أخرى؛ وزياد ك. عبد النور، رئيس اللجنة الأميركية من أجل لبنان الحر؛ والدكتور جان عزيز، مدير مؤسسة الحرية وحقوق الإنسان في بيروت؛ وعضو الكونغرس إيلوت ل. أنجل (الديمقراطي عن ولاية نيويورك)؛ والجنرال ميشيل عون، الذي قاد تحدي الوجود السوري في لبنان بعد حرب عام 1982؛ وفرانك ج جيفري الأصفر، مدير مركز السياسة الأمنية، وهو فريق خبراء مختصين من المحافظين الجدد، ومؤيد للائتلاف من أجل الديمقراطية في إيران، وعضو كذلك في منظمة الأميركيين من أجل الانتصار على الإرهاب.

واللجنة الأميركية من أجل لبنان الحر ينضم إليها المجلس اللبناني الكندي للتنسيق، الذي يروج أيضاً للجنرال ميشيل عون. فعلى موقعي هاتين المنظمتين على الشبكة مطالبة للناس "بمساعدة لبنان. ادعموا قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان" بتوقيع عريضة مرفقة.[78] كما قامت منظمة مسيحية لبنانية يمينية أخرى بإرسال بيان بموقفها إلى مؤتمر معهد هدسون عَنْونَتْهُ: "إحياء الديمقراطية اللبنانية". وهذه المنظمة اسمها "مركز المعلومات اللبناني"- ويجب عدم خلطها مع أي هيئة حكومية لبنانية - وموقفها يتطابق مع موقفي اللجنة الأميركية من أجل لبنان الحر، ومجلس التنسيق اللبناني الكندي. وهي تقول بشكل محدد إنه ينبغي إنهاء الحرب بين لبنان وإسرائيل. وفي موقفها جزء يثير الاهتمام بدعوته إلى "إنهاء كل حالات التجنيس الجماعية التي صدرت في أثناء الاثني عشر عاماً الماضية"، وهذه قضية كانت موضع نظر جدّيّ في لبنان. وهدفها هو تقليل عدد الفلسطينيين على وجه الخصوص من حملة الجنسية اللبنانية، التي قيل إنهم حصلوا عليها من خلال ظروف خاصة[79].

وهؤلاء الشركاء - الذين انضمت إليهم أيضاً منظمات أميركية لبنانية أخرى، بما فيها المجلس الأميركي اللبناني من أجل الديمقراطية بواشنطن العاصمة، قد ركزوا الآن على عون، المسيحي، كوجه محتمل لقيادة القوى اليمينية في لبنان[80] فلم يكن من قبيل المصادفة أنه عند زيارة باول للبنان في أوائل أيار/ مايو عام 2003، قامت مظاهرات حشدتها حركة الوطنيين الأحرار العونيّة. وقد رفع المتظاهرون لافتات أطلقت لقب "الدمى" على الرئيس اللبناني لحود ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الوزراء الحريري. وصرخوا "فلتخرج سوريا الآن". وكانت رسالتهم واضحة: "لا للاحتلال السوري". ويستخدم الاحتلال كأداة للترويج لجدول أعمالهم اليميني. ويهدف التركيز على الاحتلال إلى المزيد من إضعاف سوريا ونزع الصفة الشرعية عنها. وتعي الحكومة اللبنانية جيداً أن الصهاينة وشركاءهم اللبنانيين اليمينيين يعززون جهودهم هذه، وإنهم يرون أن زمن ما بعد العراق فرصة لتحقيق لبنان الذي يسيطر عليه المسيحيون الذي طالما رغبوا فيه، كدولة عميلة لإسرائيل. ونتيجة لذلك فإن مجلس الوزراء اللبناني المعدل فيما بعد غزو العراق قد احتوى على وزراء موالين لسوريا. ومن وجهة نظر الرئيس لحود، فإن الإبعاد الفوري للقوات السورية يضعف لبنان ويتركه فريسة للمخططات الإسرائيلية، والاحتلال بالوكالة، بالمعنى الحقيقي للعبارة. ومن هنا فإن المسؤولين اللبنانيين - على عكس رغبات المعارضة العالية الصوت - عبروا عن دعمهم لوجود سوريا في لبنان بسبب من القلق الذي تثيره المخططات الإسرائيلية. وهذا لا يعني أنهم يدعمون احتلالاً سورياً مفتوحاً بلا نهاية. إذ إن جميع اللبنانيين تقريباً يريدون أن ينتهي الاحتلال السوري في المستقبل القريب.

وفي أيار/ مايو عام 2003 عثر الجيش اللبناني على "إرهابيين" مزعومين كانوا يحاولون شن هجوم بالصواريخ على السفارة الأميركية في بيروت فاعتقلهم. وأعلن الجيش أن مساعدة الجيش السوري هي التي جعلت الاعتقالات ممكنة. وأراد البلدان أن يبرهنا للولايات المتحدة تعاونهما في الحرب على الإرهاب التي كانت

سوريا فيها متعاوناً رئيساً. غير أن المجلس الأميركي اللبناني من أجل الديمقراطية زعم - بلا دليل - أن المؤامرة التي تم إحباطها كانت في الحقيقة مؤامرة من السوريين.[81] وكان المجلس المذكور قد عمل على تنسيق إمرار قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان[82].

وفي أثناء زيارة باول للبنان في أيار/ مايو عام 2003، دعا لبنان إلى نزع سلاح حزب الله ونشر قوات لبنانية على الحدود مع إسرائيل، كي تكون مسؤولة بصورة جوهرية عن أمن إسرائيل. فأشار المسؤولون اللبنانيون إلى أنهم لن يطلبوا من حزب الله أن يوقف مقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي المتبقي في مزارع شبعا. وبالإضافة إلى ذلك فقد عبر رئيس الوزراء الحريري لباول عن قلقه من خريطة الطريق التي كانت قد نُشِرَت حديثاً آنذاك، خاصة وأنها لم تَدْعُ إلى حق العودة للفلسطينيين؛ ومن هنا فإن وجودهم المزعزع لاستقرار لبنان سوف يستمر. وأعلن لبنان وسوريا استمرار تضامنهما، الذي ولدته الاعتبارات العملية التجريبية. ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل تحدتا ذلك التضامن وذلك "الرفض"، واتضحت رسالة التحدي من الغارة الإسرائيلية على الموقع السوري في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003. ولا تستطيع إيران أن تدعم سوريا ولبنان إلاّ بصورة محدودة. وقد يصبح الأردن أحد العوامل إذا ظهر أن شارون سيتحرك لخلق ظروف ضاغطة لدفع الفلسطينيين إلى الأردن، وبذلك يهدد وضعه كمملكة هاشمية. فمن الواضح أن سوريا ولبنان تستمد كل منهما من الأخرى ومن إيران ميزة ووزناً في مواجهة المطالب الأميركية - الإسرائيلية.

- **المملكة العربية السعودية:**

حصلت الولايات المتحدة على امتياز النفط السعودي عام 1933، وأقامت بنية تحتية لمخابراتها هناك، مع وجود عسكري متواضع له علاقة بالنفط. وبعدما شرع العالم العربي يتخلص من نير الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدى

انتشار القومية العربية إلى ظهور حركات معارضة مختلفة في المملكة. وباستلهام قومية عبد الناصر العلمانية في ستينيات القرن العشرين، أخذت المقاومة شكل كفاح مسلح يقوده الاتحاد الشعبي لشبه الجزيرة العربية الذي انطلقت عملياته من اليمن الشمالي، فادعى أنه يمثل كل طبقات الشعب السعودي. ونجح في نسف أجزاء من خط أنابيب التابلاين، ومقر القيادة العسكري الأميركي في أحد فنادق الرياض، وجزء من أكبر قاعدة جوية سعودية، ومواقع أخرى. ومع ذلك فقد تمكنت قوات الأمن السعودية والأميركية من إخماد هذه المقاومة.[83] كانت المملكة العربية السعودية تخدم المصالح الأميركية بينما قومية عبد الناصر العلمانية تهددها، وهكذا كان التصور.

ولم يسبق لأميركا أن تساءلت عن الشكل المتشدد للإسلام الذي يقوم عليه النظام الملكي السعودي. فقد كان من مصلحة الولايات المتحدة أن تحافظ على اعتماد النظام المتفسخ عليها في أمنه وفي بقاء قبضته على الحكم. ولم يكن في وسع النظام السعودي نفسه أن يبتعد كثيراً عن قاعدته الوهابية التي تضفي عليه الشرعية، حتى ولو كانت المتطلبات البيروقراطية لتسيير أمور دولة تتطلب مثل هذا الابتعاد أو الانحراف. وقد أتاحت الحكومة السعودية للشرطة الدينية وللمؤسسة صلاحيات كاسحة للتعويض عن أي ابتعاد للنظام عن المذهب الوهابي. وقد استغلت أميركا المال والمتطوعين من السعودية لتدريب المجاهدين المسلمين – من البلدان العربية وغير العربية – لمقاتلة السوفيت في أفغانستان عام 1979. إذ كانت ترى في التعصب الإسلامي السعودي حصناً ضد محاولة الاتحاد السوفيتي حشر نفسه بالتسلل في منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية. وبذلك أغمضت الولايات المتحدة عينيها عن حقائق المجتمع السعودي. وكان النظام السعودي يدعم نفسه بطريقتين:

(1) كان يمول حركات المعارضة في المنطقة، مثل: الكتائب اللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويقدم المال للنظام السوري كطريقة لتجنب أعمال سورية محتملة مخلّة بالنظام في المملكة.

(2) كان يقدم الأموال لدعم العديد من المدارس الدينية وكان كثير منها يشجع النزعة الوهابية والمجاهدين المعارضين للهيمنة الأميركية الآخذة بالتطور في المنطقة. ومع سقوط الاتحاد السوفيتي رسمياً عام 1991 صارت المنطقة بؤرة اهتمام السياسة الأميركية. فبينما استمرت السعودية في التعاون مع الولايات المتحدة، كان هناك سخط متزايد في المملكة وفي أماكن أخرى من العالم العربي/ الإسلامي. ذلك أن الدعم السعودي لحرب الخليج الأولى أدى إلى تفاقم التصورات الإقليمية للتعاون الأميركي - السعودي على أنه مخططات استعمارية أميركية ضد المنطقة لا يعرقلها شيء ويدعمها حزام تأييد من نظام متفسخ. ولم تعترف أميركا ولا الحكومة السعودية بالمعارضة المتنامية للسيطرة الأميركية والإذعان السعودي.

وكانت هجماتُ القاعدة الرهيبة على أهداف أميركية سببت قتلى بالألوف صرخةَ إيقاظ حول السياسات الأميركية التي لم تنتبه إليها إدارة بوش في المنطقة. وكان خمسة عشر شخصاً من التسعة عشر الذين قاموا بالهجمات سعوديين. وبدلاً من الاعتراف بالهجمات كدليل على السخط الهائل على السياسات الأميركية في المنطقة العربية الإسلامية، أعلنت إدارة بوش "حرباً على الإرهاب"، ولم تعلن مراجعة للسياسة الأميركية. فتمسكت بتلك الأحداث لتبرير سياسة المحافظين الجدد حول الحرب الوقائية وتوسيع السيطرة الأميركية. وأدى إحجام السعودية عن تأييد الحرب الأميركية على العراق، نظراً لعدم شعبية هذه الحرب في السعودية وفي المنطقة، إلى ظهور شيء من المرارة في العلاقات الأميركية - السعودية، بالرغم من حصول التعاون في آخر الأمر. ومع تزايد الحوادث الإرهابية ضد أهداف غربية في العربية السعودية، اضطرت أميركا إلى أن تلاحظ وجود تأييد لهذه الأعمال في صفوف طبقات مختارة من المجتمع السعودي والعائلة المالكة. وتشكل المملكة مأزقاً للحكومة الأميركية نظراً لأن الحكومة السعودية القائمة تتعاون مع الولايات المتحدة، ومع ذلك فإنها ليست حكومة ذات شعبية على النطاق المحلي. ولا يبدو في الأفق

المنظور احتمال وجود قيادة بديلة تجمع بين مراعاة الاهتمامات المحلية والضغط الأميركي معاً. وبالرغم من ذلك فإن المحافظين الجدد مصممون على إخضاع العربية السعودية وفتحها للمصالح الإسرائيلية.

وهكذا فإن المحافظين الجدد/ الليكوديين استغلّوا حقيقة كون خمسة عشر من إرهابيّ 11/ 9 قد جاؤوا من العربية السعودية كي يشرعوا في حملة لتهديد العربية السعودية، فوجه ريتشارد بيرل دعوة إلى محلل مؤسسة راند، لورنت موراويك، الشريك السابق لليندون لاروش، كي يقدم تقريراً مختصراً عن العربية السعودية أمام مجلس سياسة الدفاع الذي كان بيرل يترأسه آنذاك، في تموز/ يوليو عام 2002. فقال موراويك: "ينبغي على الولايات المتحدة أن تطالب الرياض بالتوقف عن تمويل المنافذ الأصولية الإسلامية على العالم، والتوقف عن كل التصريحات المعادية لأميركا وإسرائيل في البلد، وأن تلاحق وتعزل المتورطين في سلسلة الإرهاب، بما فيهم المخابرات السعودية". وقال أيضاً: "إذا رفضت السعودية الامتثال، فينبغي "استهداف" حقول نفطها وموجوداتها المالية في الخارج".(84)

وبالرغم من أن الولايات المتحدة سوف تستمر في "الاعتماد" على النفط السعودي في المستقبل المنظور، فإن العربية السعودية تفهم أن أميركا تحاول تقليص الوزن السياسي السعودي في المنطقة. وبذلك فإن سحب معظم العسكريين الأميركيين من السعودية ليس حركة تنازل للأصوليين، بل إن فيه رسالة مزدوجة تقول للسعوديين: "إننا لم نعد بحاجة إليكم" و "إن قطر تخدم احتياجاتنا العسكرية بشكل أفضل في أثناء نقلنا لقواعدنا باتجاه الشرق". ولقد اتضحت مشاعر السخط التي تغلي ضد الغرب وضد أميركا في المملكة من تفجيرات السيارات وسط تجمع مغلقة عليه بوابة في الرياض، مما أدى إلى عشرات القتلى والجرحى الأجانب، بمن فيهم الأميركيين، في حزيران/ يونيو 2003. وقد عزت الحكومة السعودية، وكذلك باول، هذه التفجيرات إلى شبكة القاعدة. وبما أن ابن لادن من العربية السعودية،

ونظراً لكراهيته لأميركا بسبب سياساتها في المنطقة العربية، فان ذلك لن يكون مثيراً للدهشة ولاستغراب. ومع ذلك فإن هناك مجموعات أخرى ذات أصول إسلامية معارضة للنظام السعودي وعلاقاته مع الولايات المتحدة.[85] وقد ارتكبت هذه المجموعات أعمالاً إرهابية ضد أهداف سعودية وأميركية. إن القادة السعوديين يرغمون على الاعتراف بأنهم يواجهون تحدياً متنامياً لسلطتهم. وهو تحد ظلوا يسعون لإنكاره منذ تفجير سيارة في الرياض عام 1995 قتل فيه سبعة أجانب، خمسة منهم أميركيون كانوا يدربون الحرس الوطني[86]

فالولايات المتحدة تسعى من جهة إلى إضعاف العربية السعودية بمطالبتها إعادة تشكيل نفسها حسب المواصفات الأميركية. ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة تواجه اضطرارها لدعم الحكومة السعودية والضغط عليها لاتخاذ إجراءات أقوى ضد الجماعات الإسلامية المعارضة. كما تسعى الولايات المتحدة أيضاً إلى إضعاف منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك)[87]، التي تلعب فيها العربية السعودية دوراً كبيراً. فللسياسة الأميركية مطالب متناقضة ومتنازعة من السعودية. وبمعنى من المعاني، فإن وجود المجلس الوطني للعلاقات الأميركية – العربية والمعهد السعودي في الولايات المتحدة يعكس هذا التناقض. ويلاحظ الأستاذ ف. غريغوري غوز، خبير العلاقات السعودية – الأميركية، ما يلي:

إن الذين يجادلون بأن العلاقة السعودية – الأميركية يمكن أن تستمر كما كانت يسيئون قراءة الحقائق السياسية في البلدين معاً. غير أن الذين يجادلون في أميركا بأنه لا يتبغي النظر إلى السعوديين كشريك استراتيجي بل كعدو لا يقدمون بديلاً عملياً للسياسة الأميركية. وطريقهم يعني التخلي عن النفوذ الذي تمنحه علاقة عمرها عشرات السنين لدى حكومة تسيطر على 25 بالمئة من احتياطيات نفط العالم المعروفة، وتستطيع أن تلعب درواً مركزياً – إن سلباً وإن إيجاباً – في الاتجاهات السياسية والفكرية العقائدية في العالم الإسلامي. وهم غير قادرين على تقديم أي ضمان بأن أي نظام يخلف النظام الحالي في الجزيرة العربية سيكون أكثر إذعاناً وأسهل انقياداً للمصالح الأميركية.

إن جدول الأعمال الأميركي في السعودية ينبغي أن يركز على قضايا السياسة الخارجية التي يكون التعاون السعودي فيها جوهرياً للمصالح الأميركية... وينبغي على واشنطن أن لا تورط نفسها علانية في القضايا السياسية المحلية الحساسة في العربية السعودية، مثل حقوق النساء ودور المؤسسة الدينية.

ومن الأشياء المهمة التي يجب إدراكها... أن أي برنامج إصلاحي ملصق عليه لافتة "صنع في أميركا" سيؤدي إلى ردة فعل عنيفة مفاجئة ضمن السعودية. إذ إن الجهود لتوسيع المشاركة السياسية ينبغي أن تأتي من القادة السعوديين، لا من واشنطن كي تحظى بالمصداقية والقبول في المجتمع السعودي. كما يجب أن تدرك واشنطن أن الانتخابات في العربية السعودية سوف تأتي بهيئات تمثيلية أكثر عداء لأميركا من النظام الحالي، وتعقد العلاقات الأميركية السعودية.(88).

وبالصدفة، تجد الولايات المتحدة نفسها في تناقض مماثل فيما يتعلق بالباكستان، ولكن لأسباب مختلفة.

ولقد ضعفت العربية السعودية مالياً منذ حرب الخليج الأولى، وهي تواجه اقتصاداً راكداً نسبياً. وحكومتها لا تعرف ماذا تتوقع من الولايات المتحدة بعد حرب العراق. ولكن من المؤكد أن المحافظين الجدد يضغطون للانتقاص من شأن العربية السعودية وإزالة دعمها المزعوم لمختلف الحركات الإسلامية ومنظمات المقاومة في فلسطين. وكما يلاحظ آلين غريش، فإن "نظريات المؤامرة تزدهر" فيما يتعلق بالنوايا الأميركية في السعودية. ويضيف بأن "معاهد البحوث المقربة من المحافظين الجدد تقترح" تقسيم المملكة.(89)

وللمحافظين الجدد/ الليكوديين هدف آخر، وهو تصوير الصراع بين الولايات المتحدة ومختلف الدول العربية/ الإسلامية ليس على أنه نتيجة الغبار المتساقط من السياسة الخارجية الأميركية، بل على أنه "صدام حضارات" فالمحافظون الجدد/ الليكوديون، يعرفون السعودية، وخاصة بعد تفجيرات 11/ 9، بأنها مثال رئيس على

"الطبيعة الشريرة" للعرب/ المسلمين. ذلك أن مختلف فرق الخبراء المختصين اليمينيين يعملون معاً لتغذية المنافذ الإعلامية بما يتقيؤونه من دعايات مناهضة للمسلمين وللعرب ومؤيدة لإسرائيل. ومن بين مراكز مثل هؤلاء الخبراء المختصين المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي في واشنطن بمقاطعة كولومبيا، الذي يقوم، بالإضافة إلى تقديم التقارير، بترتيب زيارات مجانية لإسرائيل للصحفيين والموظفين العموميين، وكذلك معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الذي يقدم متحدثين "خبراء" عن إرهاب الشرق الأوسط، الذي تعتمد عليه أجهزة الإعلام لتقديم هجمات عضاضة تسمي السعودية "دولة مسهلة" للإرهاب. وهذا المعهد الأخير هو من منتجات آيباك. كما أن منبر الشرق الأوسط التابع لدانييل بايبس، والمشروع الاستقصائي التابع لستيف إيمرسون يشجعان نشر الصور السلبية عن المسلمين.[90]

وبما أن العربية السعودية واعية لهذه المشكلات، فقد راحت تسعى لإصلاح مجتمعها. "إننا نحتاج إلى التغيير، ليس بسبب الضغط الأميركي، ولكن كي نكون مستقرين وقادرين على المنافسة الاقتصادية". وقد ظهرت وثيقتان للإصلاح في الأشهر الأخيرة. الأولى من الأمير عبدالله، رئيس الدولة الفعلي بالأمر الواقع. وهي اقتراح "ميثاق عربي" جديد، يدعو إلى إصلاح داخلي، ومشاركة سياسية موسعة في البلدان العربية. والثانية عريضة وقعها 104 من المثقفين السعوديين قدمت للأمير عبد الله في 22 كانون الثاني/ يناير عام 2003 وعنوانها: "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله[92] وهي تدعو إلى دستور سعودي ولائحة حقوق مصوغان بعناية بلغة الإسلام وقيمه".[93] كما تدعو إلى انتخابات محلية وإقليمية، وإلى قضاء مستقل، وضمان ملكي لحرية التعبير، والترابط، والتجمع، وحق التصويت والمشاركة، وحقوق الإنسان للمرأة، والتحقيق في الفساد. والإصلاح التعليمي مكون مهم من مكونات الإجراءات الإصلاحية.

ويلاحظ غوز أن ثلاثة مجالات محلية سعودية تتطلب الاهتمام، وهي المجالات التعليمية، والسياسية، والاقتصادية. ويقول: إن المساعدة الأميركية في الميدان

الاقتصادي هي أقل القضايا حساسية. كما أن محاولة تشجيع إصلاح سياسي ديمقراطي لزيادة المشاركة قد ترتد على الولايات المتحدة بنتائج عكسية - كما يلاحظ أعلاه: لأن الضغط لإجراء انتخابات مبكرة "قد يكون من شأنه أن ينتج جمعيات تمثيلية تدفع بالنظام في اتجاهات معادية للتحرر الليبرالي".(94) ويحذر غوز بأن "مجال القضايا الاجتماعية هو الذي يعطي أكبر النتائج العكسية".(95) ويدعو إلى استمرار علاقة طيبة مع العربية السعودية، مدركاً أنها تظل بلداً مهماً للمصالح الأميركية. فهو يعتقد أن العلاقة "الطبيعية" مع السعودية تخدم أفضل مصالح الولايات المتحدة، وهذا يعني عدم فرض تغيير سياسي واجتماعي شامل. ويلاحظ "أن ما ينبغي على الولايات المتحدة أن تسعى إليه من العربية السعودية ليس هو "العلاقة الخاصة" للماضي القريب، ولا العداوة المكشوفة التي يسعى إليها بعض ذوي المواقف العقائدية [في الحكومة الأميركية (96)]. ويلخص غوز كما يلي:

"ليس علينا أن ندلل السعوديين. ولكن علينا أن نعترف بدورهم في المنطقة، وفي العالم الإسلامي الأوسع، وفي سوق النفط العالمية، وأن ندرك بأن من الأفضل بكثير للمصالح الأميركية أن تكون هناك حكومة سعودية نستطيع العمل معها".(97)

هل تستطيع العربية السعودية أن تنجز تحرراً ليبرالياً منفتحاً من تلقاء نفسها وتطور أساساً لحكومتها يحظى بدعم شعبي ويحل محل البنية الوهابية ورجال الدين، وبذلك يعطيها شرعية محلية وقوة سياسية أوسع؟ قد تحدث بعض الإصلاحات، ولكن المحافظين الدينيين سوف يكافحونها، خاصة وأنها سوف تفسر على أية حال بأنها نتيجة للضغط الأميركي.(98) وفي المستقبل المنظور، هل تكون السعودية قادرة على تحرير نفسها من كفة الضغط الأميركي الراجحة في شؤونها، ليست العربية السعودية الآن في موقع جيد سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، من الممكن أن تصبح أقل استقراراً في المستقبل، مما يفتح ثغرة أمام مختلف حركات المعارضة، التي تغلب عليها النزعة الإسلامية.

- إيران:

إن اتفاقية أيار/ مايو عام 2003 بين العسكريين الأميركيين في العراق ومنظمة مجاهدي خلق الإرهابية المعادية لإيران، والمتمركزة عند منطقة الحدود مع إيران - وهي منظمة كانت في السابق مدرجة لدى أميركا كمنظمة إرهابية - تثير التكهنات حول الدور الذي تعطيه أميركا لهذه الجماعة في أي صراع مع إيران في المستقبل. ففي الأصل، سمحت الولايات المتحدة للمنظمة بأن تحتفظ بأسلحتها، ولكنها عادت فيما بعد فسحبت معظم تلك الأسلحة بناء على شكاوى من إيران. ومع ذلك يبدو أن مسؤولي البنتاغون قد تحولوا في أيار/ مايو عام 2003 إلى جعل مجاهدي خلق من عملاء أميركا.[99]

وقد قام وليام كريستول، رئيس محرري ويكلي ستاندارد المحافظة المتطرفة، بالإشارة إلى الهدف التالي للمحافظين الجدد/ الليكوديين فقال: "إن المعركة الكبيرة التالية - التي نأمل أن لا تكون معركة عسكرية - ستكون من أجل إيران. فنحن في صراع موت مع إيران حول مستقبل العراق"[100]. "إن الحكومة الإسلامية في طهران، بسبب دعمها لحزب الله اللبناني بالدرجة الأولى صارت هدفاً خاصاً للمحافظين الجدد مثل كريستول، الذي يراها أكبر تهديد لإسرائيل على المدى الطويل[101]. وكان كريستول في وقت سابق عقب 11/ 9 قد دعا واشنطن إلى توجيه إنذار نهائي لسوريا وإيران لوقف دعمهما لحزب الله، فإذا لم تمتثلا فقد حثّ الإدارة على اتخاذ إجراءات انتقامية.

ومرة أخرى يربط المحافظون الجدد/ الليكوديون إيران بالإرهاب ويزعمون أن إيران سترسل عملاء لتشجيع شيعة العراق على مقاومة الولايات المتحدة وتطوير دولة إسلامية هناك. ويزعم كريستول وزملاؤه أن الديمقراطية في العراق ستصدر حكماً مبرماً على إيران، ولهذا فإن إيران تدعم الشيعة لإقامة دولة إسلامية. والمصلحون الإيرانيون بقيادة خاتمي يؤيدون التحرر الليبرالي من أجل إيران نفسها،

ولكنهم ليسوا ضد حكومتهم. بل إنهم يسعون إلى تحرير ليبرالي لمجتمعهم ولكن ضمن إطار إسلامي. أما المتشددون بقيادة آية الله علي خامنئي، الذي يحمل مركزه الديني سلطة وصلاحية أكبر مما لدى الرئيس المنتخب، فقد انتقدوا "تعاون" خاتمي مع الولايات المتحدة بخصوص أفغانستان. وعندما أدرج بوش اسم إيران في قائمة محور الشر، شعر المتشددون بأنهم كانوا على حق في انتقادهم لخاتمي. غير أنه بنجاح أميركا العسكري في العراق، شعرت كل دول المنطقة أنها قد تتعرض لغزو مماثل إذا لم يتغير سلوكها. ونتيجة لذلك، فإن نهج خاتمي بإظهار التضامن مع سوريا ولبنان، مع تحذيرهما بعدم اتخاذ أي إجراء قد يعطي الولايات المتحدة و/ أو إسرائيل "سبباً" لمهاجمتهما، قد وسع مكانة خاتمي وعززها إقليمياً. ومع ذلك يستمر الصراع بين المتشددين والمصلحين في إيران. وقد سمح خاتمي بإجراء محادثات بين مسؤولين إيرانيين والولايات المتحدة في جنيف - وهي محادثات قطعتها الولايات المتحدة بعد ذلك - في محاولة لتهدئة الشهية العسكرية الأميركية، التي تحرضها وتغويها إسرائيل ومعها المحافظون الجدد/ الليكوديون الأميركيون. وينادي خاتمي، مثل مصلحي سوريا والعربية السعودية، بحرية وديمقراطية أكثر في إيران، شاعراً بأن ذلك سوف يقويها في أي مواجهة مع الولايات المتحدة.

ولكن في حزيران/ يونيو عام 2003 رفض رجال الدين المسلمون المحافظون المتشددون بقيادة خامنئي لائحة كانت ستعطي الناخبين صوتاً أكبر في تقرير من يملك سلطة سياسية في إيران. ذلك أن اللائحة تم إقرارها بسهولة في برلمان إيران الإصلاحي، ولكنها رفضت في مجلس الوصاية، الذي هو واحد من عدة هيئات معينة يسيطر عليها رجال الدين الذين يملكون قوة وصلاحية حقيقيتين في إيران، بالمقارنة مع المسؤولين المنتخبين مثل الرئيس خاتمي والبرلمان الذين عرقلوا محاولات جعل الحكومة الإيرانية تتمشى مع الشهية الشعبية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي.[102]

وهذا العمل من جانب رجال الدين المتشددين تبعته احتجاجات شعبية هتفت بالموت للقائد الأعلى آية الله علي خامنئي، وهذا عمل يُعاقَبُ عليه عادة بالسجن[103].

ويبدو أن إدارة بوش قد تخلّت عن الإصلاحيين، إذ إنه يفترض بأن الضغط عليهم يجعل المتشددين أكثر تصلباً. وهذا سيتيح للولايات المتحدة أن تثير عدم الاستقرار، مما قد يؤدي إلى تغيير النظام. ويستمر بوش ورمسفيلد في الزعم بأن إيران تطور أسلحة نووية. وقد طالبا بالتفتيش الفوري للمرافق الإيرانية على يد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبانتهاء صيف عام 2003 كانت أميركا وإسرائيل قد شددتا تهديداتهما وإنذاراتهما لإيران، وهي التهديدات والإنذارات التي كانت قد لوحظت من قبلُ في عام 1996 في تقرير الإستراتيجية الذي أعده المحافظون الجدد لنتنياهو. ويوجد في إيران حالياً ممثلون أوروبيون يناقشون التفتيشات المفاجئة للمواقع، على أن تبدأ بحلول يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر، وهو الموعد النهائي الذي حددته الوكالة الدولية للطاقة الذرية[104]. ويبدو أن هناك اتفاقاً على هذا. ويبقى السؤال: هل تطور إيران رؤوساً حربية نووية؟ في مقابلة مع صحيفة يومية إيرانية شرح وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني مذهب إيران الدفاعي، الذي يبدو أنه يشير إلى أن إيران آخذة في تعزيز موقفها الدفاعي. فلاحظ:

إن الدفاع الرادع يعني أن إيران لن تتخذ أي إجراء هجومي بأي حال من الأحوال. إننا نبني إستراتيجيتنا على امتصاص ضربة العدو الأولى. فالضربة الأولى لن تؤدي إلى الاستسلام ولكنها ينبغي أن تكون إنذاراً. وتحت هذه الظروف، إذا كانت هناك قدرة على تحمل الضربة الأولى، فإن المقاومة الإيرانية الثانوية ضد التهديد هي هدفنا.

غير أن الدفاع ضد تهديدات مفاجئة يعني اعتماد وسائل للردع تجعل العدو يتخلى عن تهديداته. وفي مثل هذه الظروف، فإن أي بلد يجب أن يأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها إذا اتخذ إجراءات هجومية ضد إيران[105].

فهل كان هذا كله تبجحاً، أم هل كانت إيران تطور قدرات نووية؟ وهل يؤدي الاتفاق على تفتيش المواقع إلى وأد محاولاتها المزعومة؟

ويصرف الملكيون الإيرانيون في المنفى النظر عن محاولات الإصلاحيين المتواضعة المحدودة. فهم يتابعون الطريق نفسها التي سار عليها المؤتمر الوطني العراقي واليمينيون اللبنانيون من أجل تغيير النظام الإيراني القائم. ففي مقال في الفاينَنشال تايمز في 9 أيار/ مايو عام 2003، لاحظ كل من غاي دينمور ونجمة بزرجمهر:

يقوم الملكيون الإيرانيون في المنفى بتطوير تحالف في واشنطن مع محافظين جدد متنفذين، وكذلك مع مسؤولي البنتاغون ومجموعات الضغط الصهيونية. وتوحدهم في ذلك رغبتهم في تغيير النظام في إيران ويشجعهم إسقاط النظام في العراق.

ويقول المحللون إن مؤيدي رضا بهلوي، ابن شاه إيران الأخير الذي مقره في فيرجينيا يرى لنفسه دوراً على غرار دور أحمد الجلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي الذي تدعمه شخصيات قوية في البنتاغون كزعيم مقبل في بغداد ملتزم بديمقراطية علمانية موالية للغرب.[106]

وفي مقال بتاريخ 16 أيار/ مايو عام 2003 بقلم مارك بيرلمان، ينقل بيرلمان عن بويا دايا نيم، رئيس لجنة الشؤون العامة الإيرانية - اليهودية في لوس آنجيلوس قوله: "إن هناك تكتلاً آخذاً في الظهور بين الصقور في الإدارة، ومجموعات يهودية، ومؤيدي رضا بهلوي... للدفع من أجل تغيير النظام".[107] ويتابع بيرلمان:

مثل الجلبي، بهلوي لديه علاقات طيبة مع عدة مجموعات يهودية. وقد خطب في مجلس إدارة المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ذي النزعة الصقرية المتشددة، وألقى خطاباً عامّاً في متحف التسامح التابع لمركز سيمون ويزنتال في لوس آنجيلوس، والتقى بالزعماء الاجتماعيين اليهود.

وأجرى بهلوي أيضاً اتصالات هادئة مع أكبر المسؤولين الإسرائيليين. وفي العامين الماضيين...التقى سرّاً برئيس الوزراء شارون ورئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، وكذلك رئيس الدولة الإسرائيلي موشيه كتساف الإيراني المولد.

وحتى الآن فإن الموقف الرسمي للرئيس بوش هو تشجيع الشعب الإيراني على إزاحة نظام الملالي بنفسه. ولكن المراقبين يعتقدون أن السياسة لم تصبح ثابتة بعد. وأن ذلك قد أوجد فرصة للنشطاء.

وفي هذه الأثناء، في الكونغرس، يقوم النائب الديمقراطي عن كاليفورنيا توم لينتوس برعاية قرار يدعم شعب إيران ضد النظام. وقد أدخل السناتور الجمهوري سام براونباك عن ولاية كنساس تعديلاً...

ويلقى تعديل براونباك دعماً من مؤيدي بهلوي، ابن الشاه، وهو القرار المعروف باسم قانون ديمقراطية إيران. وتدعمه أيضاً جماعة الضغط الرئيسة الموالية لإسرائيل ولجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية.(108)

وفي 6 أيار، مايو عام 2003، كان السناتور سام براونباك هو المتكلم الأساسي في مؤتمر معهد المشروع الأميركي عن إيران، تحت عنوان: "مستقبل إيران: حكم الملالي، والديمقراطية، والحرب على الإرهاب". وكان يشارك في رعاية المؤتمر معهد هدسون، ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطية. فشرح براونباك تفاصيل محاولاته لتشجيع "الديمقراطية" في إيران:

إنني أخطط كي أعرض على لجنة المخصصات الأجنبية في مجلس الشيوخ تعديلاً على اللائحة عند عرضها في قاعة المجلس هذا الأسبوع، وهو تعديل عنوانه قانون ديمقراطية إيران. وهو يقول: إن سياسة الولايات المتحدة هي تأييد الديمقراطية في إيران.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التعديل سيطالب باستخدام محطة إذاعة فاردا الجديدة لاستضافة برمجة من الأميركيين الإيرانيين الذين يتحدثون مع أسرهم وأحبائهم داخل إيران عن الرغبة في تصويت استفتائي بإشراف دولي حول نوع الحكومة التي ينبغي على إيران أن تملكها.

وسيقدم هذا التعديل أيضاً منحاً لمحطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة في الولايات المتحدة، التي تبث أخباراً ومعلومات مؤيدة للديمقراطية إلى داخل إيران.[109]

وكان براونباك في الأصل قد قدم قانون ديمقراطية إيران قبل ذلك بأسابيع في لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ. فانتقده زملاؤه في اللجنة - جوزيف بيدن، وتشاك هاغل، وريتشارد لوغار، وجون روكنفلر، وبول ساربينز - فسحب براونباك اللائحة وأعاد تقديمها كتعديل لقانون مخصصات العلاقات الأجنبية للسنة المالية 2004 ويشمل مؤيدو قانون ديمقراطية إيران كلاً من آيباك، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، ومجموعات الملكيين الإيرانيين في المنفى، وكذلك لجنة الديمقراطية في إيران.[110]

إن مايكل لدين، المؤيد الرئيس لرضا بهلوي ولتغيير النظام في إيران، هو زميل في معهد المشروع الأميركي. وقد تحدث في منبر المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي في 30 نيسان/ إبريل عام 2003 فأعلن: "لقد انتهى وقت الدبلوماسية، وقد حان الوقت لتحرير إيران، وتحرير سوريا، وتحرير لبنان".[111] وقد قام ليدن بتأسيس لجنة الديمقراطية في إيران مع مايكل آميتاي، المدير السابق لآيباك، وجيمي وولزي، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية، وعضو منظمة الأميركيين للانتصار على الإرهاب؛ وسهراب "روب" سبحاني، الأستاذ المساعد بجامعة جورج تاون. ومن بين المؤيدين الآخرين للائتلاف فرانك غافني، رئيس مركز السياسة الأمنية والشريك السابق لريتشارد بيرل؛ وعضو الكونغرس جاك كمب؛ والدكتور يوشع موافتشايك الأستاذ المقيم في معهد المشروع الأميركي، والباحث المشارك في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ور. بروس ماكولم، مدير معهد الاستراتيجيات الديمقراطية، والمدير السابق للمعهد الجمهوري الدولي، والمدير السابق لبيت الحرية؛ والدكتور ريموند تانتر، الباحث المشارك في معهد واشنطن

لسياسة الشرق الأدنى، والشريك السابق لريتشارد بيرل. وهذا الائتلاف هو مجموعة عمل تركز على تسهيل تغيير النظام في إيران.

وحسبما يرى وليام و. بيمان، الباحث في جامعة براون، فإن الشخص الذي ينبغي مراقبته هو روب سبحاني، الأميركي من إرث عرقي إيراني.[112] فقد أصبح خبير سياسة الطاقة وعمل مستشار إنشاءات لخط أنابيب نفط وغاز عبر أفغانستان. وكان موضوع أطروحته للدكتوراه عام 1987 هو العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية من عام 1948 إلى عام 1988. والظاهر أن اتصالاته جيدة في واشنطن. والتكهن هو أن سبحاني يجري تلميعه ليكون رئيس الحكومة الإيرانية العلماني، بينما يصبح رضا بهلوي - الذي له معه صداقة طويلة - ملكاً دستورياً. وهناك حقيقتان عن سبحاني:

(1) لقد ظهر بشكل دوري منتظم في بعض البرامج الإخبارية التلفزيونية الكبرى مثل: «ساعة جيم ليرز».

(2) هو وبهلوي وليدين لهم صلة بـ: بينادور آسو شيتس، وهي وكالة إعلامية تدبر وصولهم إلى وسائل الإعلام ووضعهم فيها. وهذه الوكالة نفسها تمثل ريتشارد بيرل، وجمس وولزي، وتشارلس كروثامر، والإسرائيلي مارتن كرامر، ومحافظين آخرين في إدارة بوش.[113] "تظهر صور إيلين بينادور ورضا بهلوي مع بوب غوزاردي، مؤيده الإسرائيلي وعضو الأيباك، ورئيس منبر الشرق الأوسط دانييل بايبس على موقع غوزاردي على الشبكة، "www.bobjozzardi.com".[114]

ويشعر لدين وسبحاني بقوة أن الولايات المتحدة تستطيع أن تسهل انقلاباً داخلياً في إيران يستطيع بعده الزعماء الذين تلمعهم أميركا أن يستولوا على الحكم. فإذا جرت محاولة من هذا القبيل، فسيكون من الصعب التنبؤ بعواقبها. ولكن من الواضح أن سكان إيران المتعددي الأعراق والطوائف يمكن أن يسببوا المشكلات. وقد لاحظ أكاديمي إصلاحي إيراني:

إذا ألقى أي شخص نظرة على التاريخ الإيراني، فإن احتمال إثارة اضطراب وانتفاضة شعبية جماعية كثيفة وسط تدخل أجنبي هو شيء ساذج... وفي هذا الوقت بالذات فإن النتيجة ستكون عكسية، إذ إنها ستشجع شعوراً بالغضب الجماعي ضد قوة خارجية متفوقة... ستكون هناك حالات سخط قوي وتضامن يرص صفوف الإصلاحيين والمحافظين معاً.[115]

أما كاميرون كارمان، المعلق الأميركي الإيراني على الشرق الأوسط، فيحذر إدارة بوش من تغيير النظام في إيران وخاصة إن كان التغيير يطوي على إشراك رضا بهلوي. ويجادل كارمان بأن الولايات المتحدة ستكرر بذلك أخطاء الماضي. "فكثير من الإيرانيين لا يزالون يتذكرون بمرارة انقلاب وكالة المخابرات المركزية عام 1953، الذي أزاح حكومة محمد مصدق المنتخبة وأحل محلها دكتاتورية الشاه محمد رضا بهلوي. فلم يتخلص الشاه أبداً من التصور الذي شاع بين الإيرانيين بأن سلطته وشرعيته مصنوعتان ومستوردتان من الخارج. ثم أطيح به في آخر الأمر".[114]

إن الاتجاه الذي يأخذه الشيعة العراقيون وغيرهم من الشيعة المحليين يمكن أن يظهر في المعادلة الإيرانية. بل إن الوضع غير المستقر في أفغانستان قد يصبح أحد العوامل. ويمكن أن يشعر الناس بالأصداء والتبعات في باكستان، مما يحرض على تعبئة هندية. ويبقى على المرء أن ينتظر ليرى ما إذا كانت عواقب محاولة تغيير النظام في إيران ستنجم عنها تحالفات إقليمية عملية ذرائعية لمجابهة أهداف أميركا الاستراتيجية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وفي هذه الأثناء ظهر في وسائل الإعلام تهديد إسرائيلي بتنفيذ مجموعة من الضربات الجوية الاستباقية ضد مرافق إيران النووية، ولكنه سمي خديعة. وقيل: إن ظهور القصة في الأخبار كان لتحذير إيران وإبقاء مواقعها النووية على جدول الأعمال الدولي.[117] ومع ذلك تبقى إيران في مكان عال على قائمة هموم إسرائيل واهتماماتها الإقليمية.

استنتاج:

أولاً: تتوقع الولايات المتحدة أن تخلق قوس سيطرة حول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كي تزود نفسها بتأثير عظيم في المنطقة وفي العالم. وإسرائيل والهند فاعلان رئيسان في هذه المحاولة. والمفروض أن غزو العراق سيجعل ذلك ممكناً وسيغير أيضاً سلوك الدول المعادية لأميركا وإسرائيل، والهند كذلك. ولكن هذا التركيب للسيطرة والاحتلال ضد إرادة الشعوب قد ولد مقاومة بشكل عنيف. ومع ذلك يكافح المصلحون الإقليميون، العلمانيون والمسلمون، كي يرسموا لبلدانهم مساراً يدحر النوايا الأميركية، وعلى أمل عدم اللجوء إلى العنف.

وثانياً: تتوقع الولايات المتحدة أن تثبت شريكتها الاستراتيجية إسرائيل كقوة إقليمية مسيطرة، وأن ترغم الدول العربية والإسلامية على الاعتراف بها وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية معها، وأن يتم ذلك كله دون أي تنازل حقيقي للتسليم بالمطالب الوطنية الفلسطينية. ويمكن إعادة صياغة عبارات المحلل الأستاذ ضيا ميان حول النوايا الأميركية في العالم من خطاب ألقاه في فيلادلفيا في 19 أيار/ مايو عام 2003 على النحو التالي: تحتفظ الولايات المتحدة بحقها في توسيع سيادتها فيما وراء حدودها، وفي تقليص وإنكار سيادة الدول التي لا تمتثل لمواصفاتها.

وينبغي أن يكون واضحاً أن سياسة الولايات المتحدة وأعمالها العدوانية الوحيدة الجانب في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المنطقتين اللتين يغلب عليهما الطابع العربي والإسلامي تستمد الدعم بحكم طبيعتها من الجمهور الأميركي عن طريق الاستمرار في توليد الخوف من العرب والمسلمين كمجتمعات بكاملها. والفاعلون السياسيون في الولايات المتحدة مهتمون بإضعاف المنطقة وأهلها؛ ويستخدمون لهذا الغرض سلسلة كاملة من المؤسسات المخلوقة، والعملاء المنفيين، وجماعة الضغط الصهيونية وارتباطاتها بالمحافظين الجدد في البنتاغون. ويقدم المبشرون الإنجيليون النصارى دعماً أساسياً وطيداً لأولئك الفاعلين، وإن الرسائل التي تدين النزعة

المعادية للعرب والمسلمين، والرسائل المؤيدة لحماية حقوقهم المدنية التي عبر عنها الرئيس بوش والمدعي العام جون آشكروفت وأعضاء الكونغرس تكذبها حقيقة القوى الرسمية و"غير الرسمية" المحشودة المعبأة ضد المجتمعات العربية والإسلامية سواء هنا في داخل أميركا أم في الخارج.

*****

خاتمة

لقد برزت إلى الضوء تطورات عديدة منذ أن تم تجميع هذا الفصل تترك مزيداً من التأثيرات السلبية على العرب والمسلمين.

فأولاً: شن الموالون لليكود في الولايات المتحدة حملة لإلغاء الحق الرابع (في قانون التعليم العالي) الخاص بتمويل الدراسات عن الشرق الأوسط (وغيرها من دراسات مناطق أخرى) التي تميل، من وجهة نظرهم، إلى تقديم تحليلات أحادية الجانب تنتقد سياسة أميركا الخارجية، وبالتالي سياسة إسرائيل. ففي 19 حزيران/ يونيو عام 2003، قام ستانلي كورتز، من معهد هوفر بجامعة ستانفورد بتقديم هذه القضية في شهادته أمام اللجنة الفرعية للتعليم الانتقائي وقوته العاملة في مجلس النواب الأميركي: فهاجم بشكل خاص. ما زعم أنه النموذج الفكري الحاكم في دراسات المناطق - وخصوصاً دراسات الشرق الأوسط كما لاحظ - أي نظرية ما بعد الاستعمار، التي نسبها إلى إدوارد سعيد، الأستاذ بجامعة كولومبيا. واستهدف كتاب سعيد الكبير والمهم، الاستشراق، على نحو خاص. وزعم كورتز أنه، ومعه آخرون، ليسوا ضد نشر هذه الآراء، ولكنها غير متوازنة مع آراء أخرى. أما زميله الفكري العقائدي دانييل بايبس فلم يكتف بتأييد شهادة كورتز، بل كان أداة فاعلة في دفع هذه الحملة أيضاً. وليس لكورتز ولا لبايبس عادة تقليدية أو سمعة بالسماح بظهور وجهات نظر أخرى على منابرهما العامة أو على مواقعهما على الشبكة.

فالتوازن ليس هو ما يبحثان عنه. بل إن جهودهما تهدف إلى صب تأثير صقيعي على التقييم الصحيح للسياسات الأميركية والإسرائيلية، وكذلك تشجيع ترويج الصور السلبية عن العرب والمسلمين.

وثانياً: لقد خان الرئيس بوش احترامه المعلن للعرب والمسلمين عندما استسلم لمؤيدي الليكود في إدارته، الذين تدعمهم جماعات الضغط لصالح إسرائيل في إدارته، الذين تدعمهم جماعات الضغط لصالح إسرائيل بتعيينه دانييل بايبس في مجلس إدارة معهد السلام الأميركي، ولو لمدة أقصر مما كان سيسمح به تعيين عن طريق الكونغرس، بينما كان الكونغرس في عطلته. وقد تعرض ترشيح بايبس لانتقادات قاسية من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، بمن فيهم السناتور كيندي، وكذلك من مختلف المنظمات الأميركية العربية والإسلامية. ونظراً لتاريخ بايبس المليء بالملاحظات العنصرية والمزاعم غير المثبتة عن الثقافة العربية/ الإسلامية وعن ولع المسلمين المزعوم بالعنف، فإن تعيين بوش له قد بعث برسالة واضحة إلى العرب والمسلمين في كل مكان.

وثالثاً: تم تقديم قانون المحاسبة السعودية إلى مجلس الشيوخ الأميركي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003 على أيدي شيوخ معروفين بموالاتهم لإسرائيل ويدعمهم الأشخاص والمنظمات التي دفعت بقانون محاسبة سوريا. وتزعم اللائحتان معاً أن هذين البلدين المستهدفين يدعمان الإرهاب، وأن ذلك أحد الأسباب الرئيسة لتقديم اللائحة. وبالرغم من أن كلا من اللائحتين تتيح للرئيس مرونة معينة في تطبيق العقوبات، فإن وجودهما يوحي بكراهية العرب والمسلمين والخوف منهم. ويأتي الأساس الأصلي لهاتين اللائحتين ليس من مزاعم الإرهاب، بل من إعادة التفكير في إستراتيجية السياسة الخارجية الأميركية، التي بدأت قبل حرب الخليج وبعدها، عندما اتضح أن أميركا ستكون القوة العظمى بلا منازع في عالم وحيد القطب. وقد ركزت الوثائق والتقارير التي أنتجها المحافظون الجدد الموالون لليكود

وتحت وصاية دك تشيني، وزير الدفاع آنذاك، على إعادة تنظيم العالم وإعادة رسم خرائطه، بدءا من الشرق الأوسط، كي يلائم المصالح الأميركية والإسرائيلية. وقد دعت تلك الاستراتيجية إلى تغيير الأنظمة، بدءاً من العراق، ثم الانتقال إلى سوريا، وإيران، والعربية السعودية، من بين بلدان أخرى. وكانت الوسائل هي الحرب الوقائية، وعزل الدول، وتنصيب أنظمة طيعة مذعنة، أو إرغام الأنظمة القائمة على الإذعان للمصالح الأميركية/ الإسرائيلية. وكان استخدام اللوائح التشريعية للضغط على الدول وإضعافها من الداخل يهدف إلى استكمال هذه الجهود والمحاولات. والكتاب الجديد الذي ألفه ريتشارد بيرل وديفيد فروم بعنوان: (نهاية الشر: كيف يمكن كسب الحرب على الإرهاب) فيه إعادة طرح وتوكيد بدم بارد لاستراتيجية المحافظين الجدد وأهدافهم المعلنة في تسعينيات القرن العشرين بشأن إعادة تنظيم العالم.

ورابعاً: إن الصورة المرئية لصدام حسين تحت حجز الوصاية الأميركية مهينة للعرب والمسلمين عمداً. ولم يكن ذلك لأن العرب معجبون به أو مؤيدون له، ولكن لاستخدامه لترسيخ صورة جبروت أميركا وتفوقها في أذهان عامة الناس العرب/ المسلمين.

وخامساً: إن الفوضى المستمرة في العراق، وتصوير أجهزة الإعلام الأميركية للمقاومة العراقية على أنها إرهاب فقط تولد وتوسع في الغرب كراهية للعرب والمسلمين وخوفاً منهم. وإن تزايد عدد القتلى والجرحى في صفوف الجنود الأميركيين قد يؤثر في آخر الأمر على شعبية بوش. ولكن هذا التزايد أيضاً يعزز الصور المخيفة عن العرب والمسلمين. وإن النزاع بين سلطة التحالف التي تقودها الولايات المتحدة وبين آية الله السيستاني حول انتخابات حكومة مؤقتة يقدم توضيحاً إضافياً بأن الولايات المتحدة لا تهتم إلا بحكومة عراقية تكون طيعة مذعنة للمصالح الأميركية وتدعو القوات الأميركية إلى البقاء في العراق إلى أجل غير مسمى. وتريد إدارة بوش أن تخلق واجهة بأنها ستخرج من العراق عند حلول صيف

عام 2004، كي تتمكن في الوقت المناسب قبل الانتخابات الرئاسية أن تزعم بأنها جلبت الديمقراطية إلى العراق وأكملت مهمتها. وتبحث إدارة بوش الآن عن ورقة تين دولية من الأمم المتحدة، بهدف استخدام "شرعية" تلك المؤسسة لسد الطريق على إصرار السيستاني على إجراء انتخابات مباشرة بدلاً من تعيين أميركا لمرشحين من اختيارها.

وسادسا واخيراً: فإن إدخال الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية والمنتجات الإسرائيلية، وتغلغل الشركات الإسرائيلية عن طريق الوكالات لا يروق للعراقيين ذوي النزعة الوطنية والقومية الكبيرة. وهذه العوامل الأخيرة، مشفوعة بالالتزام المعروف لعدد من أعضاء مجلس الحكم العراقي بتطبيع العلاقات مع إسرائيل دون استخراج التزام إسرائيلي ذي جدوى بالحقوق القانونية، والوطنية، والفردية الفلسطينية، تشدد الغضب العراقي والمقاومة. ولمجابهة المقاومة العراقية والفلسطينية للاحتلالين الأميركي والإسرائيلي والشراكة الأميركية - الإسرائيلية في الشرق الأوسط، شنت إسرائيل حملة دعاية وعلاقات عامة كثيفة لتصوير العرب على أنهم لا ساميون متعطشون للدماء، لتنضم إلى الهجوم على دراسات الشرق الأوسط التي تمول بموجب الحق الرابع.

والخلاصة: إن الربط بين الأحداث المحلية والدولية يغذي خوف عامة الأميركيين من العرب والمسلمين. وهذا يسهم في التأييد العام لانتهاك الحقوق المدنية والإنسانية للعرب والمسلمين، وكذلك الانتقاص من تلك الحقوق المدنية نفسها للأميركيين جميعاً.

ايلين س هاغوبيان

5 شباط/ فبراير عام 2004



المساهمون في الكتاب

- **سوزان م. أكرم**: أستاذة تحليلية مساعدة في كلية الحقوق بجامعة بوسطن، ومدعية مشرفة في برنامج جامعة بوسطن للتقاضي المدني. وهي تحمل شهادة بكالوريوس في الآداب من جامعة ميتشغان، ودكتوراه في القانون من جامعة جورج تاون، ودبلوم حقوق الإنسان من المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بفرنسا. وكانت في منحة فولبرايت في فلسطين عام 1999- 2000. وقد عملت الأستاذة أكرم كمستشارة كبيرة للاستئناف في مجلس قضايا استئناف الهجرة ومستشارة مشاركة في محكمة التقاضي الاتحادية في قضية الأدلة السرية. وقد نشرت الأستاذة أكرم دراسات مستفيضة في مجالات الهجرة الأميركية، واللاجئين وقانون حقوق الإنسان.

- **نصير عاروري**: أستاذ رئيس وأستاذ فخري للعلوم السياسية بجامعة ماساشوسيتس في دارتموث. وأحدث كتبه هي: الوسيط غير النزيه: دور أميركا في إسرائيل وفلسطين (2003) وعرقلة السلام: الولايات المتحدة، وإسرائيل، والفلسطينيون (1995). وهو محرر كتاب عنوانه: اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة (2001) وآخر بعنوان: الاحتلال: إسرائيل فوق فلسطين (1989)، ومحرر مشارك لكتاب بعنوان: إعادة زيارة الثقافة، إعادة اختراع السلام: تأثير إدوارد و. سعيد (2001). وهو عضو سابق في مجلسي إدارة منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأميركية ومراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. وهو حالياً رئيس معهد البحوث العربية القومي.

- **م. شريف بسيوني**: أستاذ القانون ورئيس معهد قانون حقوق الإنسان الدولي في جامعة دي بول.

- **سميح فرسون:** أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية بواشنطن في مقاطعة كولومبيا. وهو أمين سر مجلس إدارة معهد البحوث العربية القومي، ومركز فلسطين بواشنطن في مقاطعة كولومبيا. وأحدث ما نشره كتاب (فلسطين والفلسطينيون) (1998) وطبعة موسعة جداً ومحدثة ومستوفاة لذلك الكتاب بالعربية (2003).

- **ايلين س. هاغوبيان:** أستاذة شرف لعلم الاجتماع في كلية سيمونز في بوسطن ومؤسسة لمركز البحوث العربية القومي وإحدى المنظّمات لمؤتمر حق العودة (عام 2000). وقد حصلت على منحتين جامعيتين من منح فولبرايت هيز للبحث في الشرق الأوسط وفي فرنسا (1971، 1983) وعملت كأستاذة زائرة لعلم الاجتماع وعلم الجنس البشري في الجامعة الأميركية في بيروت (1973 - 1974) وكانت محاضرة مميزة في الجامعة الأميركية في القاهرة (1974). وقد احتلت مناصب في صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) (الإمارات العربية المتحدة) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (لبنان، سوريا، الأردن، الكويت) وتشمل مؤلفاتها المنشورة دراسات عن العرب الأميركيين؛ والتنمية في العالم الثالث؛ وعلم الاجتماع السياسي للشرق الأوسط، وعن الأعراق العنصرية، والطبقات، والمساواة بين الجنسين.

- **كيفن ر. جونسون:** عميد مساعد للشؤون الأكاديمية، وأستاذ القانون ودراسات تشيكانا/ أو في جامعة كاليفورنيا بمدينة ديفيز. وكان مدير برنامج دراسات تشيكانا/ أو عام 2000 - .2001 وقد حصل على شهادة بكالوريوس في الآداب من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، والدكتوراه في القانون من جامعة هارفرد.

- **روبرت مورلينو:** تخرج من كلية الصحافة بجامعة كولومبيا عام 2002، حيث عمل في المجلس التنفيذي لفرع جمعية الصحفيين المحترفين. وقد حصل على بكارلويوس في الفنون الجميلة من جامعة نيويورك، حيث كان محرراً وكاتب عمود

صحفي في واشنطن سكوير نيوز. وعمل كصحفي متمرن في صحيفة فيليج لايف بنيويورك، حيث كلف بتغطية أخبار المدينة وسياسة الولاية، وفي الشبكة التلفزيونية الإخبارية MSNBC، لتغطية أخبار الشرق الأوسط. وهو حالياً باحث في السياسة العامة في واشنطن بمقاطعة كولومبيا.

- **نانسي موراي:** مديرة المشروع التعليمي للائحة الحقوق التابع للاتحاد الأميركي للحريات المدنية في ماساشوسيتس، وهو برنامج أسسته عام 1987. وهي تحمل شهادة بكارلويوس في الآداب من جامعة هارفرد وبكالوريوس في الفلسفة ودكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة أكسفورد. وقد عملت كباحثة، ومنظمة، وناشطة في مجال حقوق الإنسان في المملكة المتحدة، وكينيا، والولايات المتحدة، والشرق الأوسط. وقد كتبت بشكل مستفيض حول قضايا الحريات المدنية، والحقوق المدنية، وتعمل في لجنة تحرير مجلة ريس آند كلاس.

- **ول يومانز:** خريج حديث من كلية حقوق بولت هول بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. وقد حصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة ميتشغان في آن أربور، حيث فاز بجوائز على قيادته المتفوقة للطلبة، وعلى امتيازات أكاديمية أيضاً. وقد طبعت رسائله وكتاباته في كرونيكل اوف هاير اديوكيشن، والفلادلفيا إنكوايرر وسان فرانسيسكو كرونيكل، وصحف جامعية عديدة.



الهوامش

الباب الأول:
ما قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وما بعده
التشريع والتنظيمات المؤثرة على الحقوق المدنية

الفصل الأول
القضايا العنصرية والحقوق المدنية قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001:
استهداف العرب والمسلمين

سوزان م. اكرم وكيفين ر. جونسون

1. See Kevin R. Johnson, "The Antiterrorism Act, the Immigration Reform Act, and Ideological Regulation in the Immigration Laws: Important Lessons for Citizens and Noncitizens," *St Mary's Law Journal* 28 (1997): 841–69. See generally James Morton Smith, *Freedom's Fetters: The Alien and Sedition Laws and American Civil Liberties* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1956); see also James X. Dempsey and David Cole, *Terrorism and the Constitution: Sacrificing Civil Liberties in the Name of National Security* (Los Angeles: First Amendment Foundation, 1999).
2. Richard Delgado and Jean Stefancic, "Images of the Outsider in American Law and Culture: Can Free Expression Remedy Systemic Social Ills?" *Cornell Law Review* 77, no. 6 (1992): 1258; Cynthia Kwei Yung Lee, "Race and Self-Defense: Toward a Normative Conception of Reasonableness," *Minnesota Law Review* 81 (1996): 402–52; Margaret M. Russell, "Race and the Dominant Gaze: Narratives of Law and Inequality in Popular Film," *Legal Studies Forum* 15 (1991): 243; see also Jody Armour, "Stereotypes and Prejudice: Helping Legal Decisionmakers Break the Prejudice Habit," *California Law Review* 83, no. 3 (May 1995): 733.
3. Natsu Taylor Saito, "Symbolism Under Siege: Japanese American Redress and the 'Racing' of Arab Americans as 'Terrorists,'" *Asian Law Journal* 8, no. 1 (May 2001): 11–26.

4. See Susan M. Akram, "Scheherezade Meets Kafka: Two Dozen Sordid Tales of Ideological Exclusion," *Georgetown Immigration Law Journal* 14 (1999): 54.
5. Edward W. Said, "A Devil Theory of Islam," *The Nation*, August 12, 1996, 28; see also Ahmed Yousef and Caroline F. Keeble, *The Agent: The Truth Behind the Anti-Muslim Campaign in America* (UASR Publishing Group, 1999).
6. See Nabeel Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence in the United States," in *The Development of Arab-American Identity*, ed. Ernest McCarus (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1994); Jack G. Shaheen, *Reel Bad Arabs: How Hollywood Vilifies a People* (New York: Olive Branch Press, 2001); see also the archived reports of the American-Arab Anti-Discrimination Committee on anti-Arab hate crimes, http://www.adc.org.

   انظر أيضاً التقارير المحفوظة للجنة العربية - الأميركية لمكافحة التمييز حول جرائم الكراهية ضد العرب على الموقع: http: //www.adc.org.

7. See Nabeel Abraham, "The Gulf Crisis and Anti-Arab Racism in America," in *Collateral Damage: The New World Order at Home and Abroad*, ed. Cynthia Peters (Boston: South End Press, 1991), 255–78; see also Michael J. Whidden, "Unequal Justice: Arabs in America and United States Antiterrorism Legislation," *Fordham Law Review* 69, no. 6 (May 2001): 2825, and Suad Joseph, "Against the Grain of the Nation—The Arab," in *Arabs in America: Building a New Future*, ed. Michael W. Suleiman (Philadelphia: Temple University Press, 1999).
8. Alfred M. Lilienthal, "The Changing Role of B'nai B'rith's Anti-Defamation League," *Washington Report on Middle East Affairs*, June 1993, 18; Anti-Defamation League of B'nai B'rith, *Pro-Arab Propaganda in America: Vehicles and Voices: A Handbook* (New York: Anti-Defamation

   وقد اعتمدت رابطة دراسات الشرق الأوسط قرارين ينتقدان عصبة مكافحة التشهير على تشويهها لسمعة الطلبة والمدرسين، والباحثين، بزعم أنهم "يبثون دعاية موالية للعرب".

ADL for defaming students, teachers, and researchers as "pro-Arab propagandists." See Betsy Barlow, "Middle East Studies Association Condemns ADL Philadelphia Office," *Washington Report*, January–February 1997, 72; Phebe Marr, "MESA Condemns Blacklisting," *Washington Report*, December 17, 1984, 8.

9. See Ian F. Haney López, "Institutional Racism: Judicial Conduct and a New Theory of Racial Discrimination," *Yale Law Journal* 109, no. 8 (June 2000); see also Akram, "Scheherezade Meets Kafka," which traces the contemporary targeting of Arabs and Muslims in immigration enforcement (see n. 4).

وهو مقال يتابع الاستهداف المعاصر للعرب والمسلمين في تنفيذ قوانين الهجرة (انظر الحاشية رقم 4).

10- للاطلاع على تحليل لموازنة الإجراءات الأمنية الضرورية مع القيم الديمقراطية رداً على الإرهاب، انظر الندوة المعنونة:

"Law and the War on Terrorism," *Harvard Journal of Law and Public Policy* 25 (Spring 2002); "Responding to Terrorism: Crime, Punishment, and War," *Harvard Law Review* 115 (2002): 1217–38; Peter Margulies, "Uncertain Arrivals: Immigration, Terror, and Democracy after September 11," *Utah Law Review* (2002): 481.

11. Ian F. Haney López, "The Social Construction of Race: Some Observations on Illusion, Fabrication, and Choice," *Harvard Civil Rights-Civil Liberties Law Review* 29, no. 1 (Winter 1994).

12. Michael Omi and Howard Winant, *Racial Formation in the United States: From the 1960s to the 1980s* (New York: Routledge and Kegan Paul, 1986).

13. Ibid., 68–69.

14. See Saito, "Symbolism Under Siege" (see n. 3 (انظر الحاشية رقم 3)

15. *St. Francis Coll. v. Al-Khazraji*, 481 US 604, 610n4 (1987).

16. See Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence" (see n. 6).

17. López, "Institutional Racism" (see n. 9); M. Cherif Bassiouni, introduction to *The Civil Rights of Arab-Americans*, ed. M. Cherif Bassiouni (Washington, DC: Association of Arab-American University Graduates, 1974).

للاطلاع على الآثار السلبية للعملية "بولدر" (الجلمود) (اسم الشيفرة لسياسة نيكسون عام 1972) حول الحقوق المدنية للأميركيين العرب. انظر عابدين جبارة.

The Nixon Administration's Measures in the United States After Munich," in Bassiouni, *Civil Rights of Arab-Americans*, 1–14.

18. Bruce Hoffman, *Terrorism in the United States and the Potential Threat to Nuclear Facilities* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1986), 11, 15.

19- المصدر السابق نفسه، ص 16.

20- المصدر السابق نفسه، ص 12 - 15.

21. "Domestic Terrorism in the 1980s," *FBI Law Enforcement Bulletin*, October 1987, 13.

22. Chris Lutz, ed., *They Don't All Wear Sheets: A Chronology of Racist and Far Right Violence, 1980–1986* (Atlanta, GA: Center for Democratic Renewal, 1987); Anti-Defamation League of B'nai B'rith, *Extremism on the Right: A Handbook* (New York: Anti-Defamation League of B'nai B'rith, 1988).

23. Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence," 157 (see n. 6) (انظر الحاشية رقم 6)

24. Lilienthal, 18 (see n. 8). (انظر الحاشية رقم 8)

25. Anti-Defamation League, *Pro-Arab Propaganda* (see n. 8).

26- ليلينثال، ص 18 (انظر الحاشية رقم 8).

27. Amy Kaufman Goott and Steven J. Rosen, *The Campaign to Discredit Israel* (Washington, DC: American Israel Public Affairs Committee, 1983); Jonathan S. Kessler and Jeff Schwaber, *The AIPAC College Guide: Exposing the Anti-Israel Campaign on Campus* (Washington, DC: American Israel Public Affairs Committee, 1984).

28. Paul Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Westport, CT: Lawrence Hill, 1985); Naseer Aruri, "The Middle East on the U.S. Campus," *The Link* 18, no. 2 (May–June 1985); Edward Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987); Rachelle Marshall, "PACmen," *The Nation*, June 6, 1987; Rachelle Marshall, "The Decline of B'nai B'rith: From Protector to Persecutor," *Washington Report on Middle East Affairs*, April 1989, 19.

29. Delinda C. Hanley, "ADL and AJC Demand Muslim Pan-

elists Be Excluded," *Washington Report on Middle East Affairs,* January–February 2002, 83.

30- المصدر السابق نفسه.

31-المصدر السابق نفسه.

32. Rick Paddock, "A Spy for the Anti-Defamation League: Did a Liberal Civil Rights Group Get Caught with Its Binoculars Up?" *Cal. J.,* June 1, 1993, 2.
33. Abdeen Jabara, "The Anti-Defamation League: Civil Rights and Wrongs," *Covert Action,* no. 45 (Summer 1993): 28–29; see also San Francisco District Attorney's Office, "Organizational Victims of ADL Espionage" (1993), reprinted in *ADC Times,* May–June 1993, 21 (on file with Susan M. Akram).
34. Jabara, "The Anti-Defamation League," 30–31 (see n. 33).

35- المصدر السابق نفسه، ص 31.

36. Ibid.; Jim McGee, "Jewish Group's Tactics Investigated," *Washington Post,* October 19, 1993.
37. Dennis Opatrny and Scott Winokur, "Israeli Man Held by Israel Linked to Spy Case," *San Francisco Examiner,* February 12, 1993; Jabara, "The Anti-Defamation League," 29 (see n. 33).
38. Bob Egelko, "Jewish Defense Group Settles S.F. Spying Suit," *San Francisco Chronicle,* February 23, 2002; Dennis King and Chip Berlet, "ADLgate," *Tikkun* 8 (July–August 1993): 31; Dennis Opatrny and Scott Winokur, "Police Said to Help Spy on Political Groups," *San Francisco Examiner,* March 9, 1993.
39. Final Settlement, *American-Arab Anti-Discrimination Committee v. Anti-Defamation League,* Civil Action No. 93-6358 RAP (C.D. Cal. 1999).
40. See McGee, n. 36.
41. Jabara, "The Anti-Defamation League," 37 (see n. 33).
42. Michael Gillespie, "Los Angeles Court Hands Down Final Judgment in Anti-Defamation League Illegal Surveillance Case," *Washington Report on Middle East Affairs,* December 1999, 43.
43. An ADL advertisement in the *New York Times,* May 11, 1997, entitled "We Hate Keeping Files on Hate," claims:

ويزعم هذا الإعلان: "طيلة 83 عاماً، اعتبرت عصبة مكافحة التشهير أن واجبنا هو جمع ومعالجة المعلومات عن العنصريين واللاساميين والمتطرفين بمراقبة وتحليل المطبوعات من كل نوع، واقتسام ما نجده كي نركز انتباه الرأي العام الأميركي على أخطار التعصب الأعمى والكراهية" (نسخة عن الملف مع سوزان م. أكرم).

44. Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence," 187 (انظر الحاشية رقم 6)

45- المصدر السابق نفسه.

46. Shaheen, *Reel Bad Arabs,* 9 (see n. 6).
47. Ibid., 11.
48. Ibid., 15.
49. Ibid., 31–33.
50. Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence," 188–92 (see n. 6).
51. Michael Guido, "Let's Talk About City Parks and the Arab Problem," cited in Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence," 191 (see n. 6).
52. Governor Milliken quoted in Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence," 196 (see n. 6).
53. *New York Times,* "Mondale Camp Returns Funds to U.S. Arabs," August 25, 1984.
54. Stephen Franklin, "Arab-Americans Fall Victim to Mideast: Kuwaiti Ship Flagging Sparks Fears," *Chicago Tribune,* July 12, 1987.
55. Editorial, "The Untouchables," *The Nation,* March 21, 1987.
56. Dean E. Murphy, "Mrs. Clinton Says She Will Return Money Raised by a Muslim Group," *New York Times,* October 26, 2000.
57. Neil MacFarquhar, "Saudi Sheik Regrets Giuliani Turning Down His Donation," *New York Times,* October 13, 2001.
58. Laurie Goodstein and Tamar Lewin, "Victims of Mistaken Identity, Sikhs Pay a Price for Turbans," *New York Times,* September 19, 2001; Tamar Lewin and Gustav Niebuhr, "Attacks and Harassment Continue on Middle Eastern People and Mosques," *New York Times,* September 18, 2001.

59. Lynne Duke, "Islam Is Growing in U.S. Despite an Uneasy Image," *Washington Post*, October 24, 1993.

60. Michael W. Suleiman, "The Arab Immigrant Experience," introduction to *Arabs in America*, 18 (see n. 7).

61. Editorial, "Don't Judge Islam by Verdicts," *Orlando Sentinel*, March 8, 1994.

62. Bernard Weinraub, "39 American Hostages Free After 17 Days," *New York Times*, July 1, 1985.

63. House Committee on the Judiciary, Subcommittee on Criminal Justice, *Ethnically motivated violence against Arab-Americans : Hearing before the Subcommittee on Criminal Justice of the Committee on the Judiciary*, 99th Cong., 1986, 57, 64.

64. *New York Times*, "Bomb Kills Leader of U.S. Arab Group," October 12, 1985.

65. Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence," 171 (see n. 6).

66. Ibid., 172.

67. American-Arab Anti-Discrimination Committee, *1991 Report on Anti-Arab Hate Crimes: Political and Hate Violence Against Arab Americans* (Washington, DC: American-Arab Anti-Discrimination Committee Research Institute, 1992), 6.

68. Abraham, "Anti-Arab Racism and Violence," 204 (see n. 6).

69. Jim McGee, "Ex-FBI Officials Criticize Tactics on Terrorism," *Washington Post*, November 28, 2001.

70. Bassiouni, *Civil Rights of Arab-Americans* (see n. 17).

71. Elaine Hagopian, "Minority Rights in a Nation-State: The Nixon Administration's Campaign against Arab-Americans," *Journal of Palestine Studies* 5, nos. 1 and 2 (Autumn–Winter, 1975–76): 97–114.

72. Ibid., 102.

73. Noam Chomsky, *Pirates & Emperors: International Terrorism in the Real World* (Montreal: Black Rose Books, 1987), 117–30.

74. Ibid., 123.

75. Ibid., 118.

76. Emily Sachar, "FBI Grills NY Arab-Americans," *Newsday*, January 29, 1991.

77. Lisa Belkin, "For Many Arab-Americans, FBI Scrutiny Renews Fears," *New York Times*, January 12, 1991.

78- في آذار/ مارس عام 2003، أعيد تنظيم خدمات إدارة الهجرة والجنسية في قانون إدارة الهجرة والجمارك ووكالات خدمات الجنسية والهجرة. ولتسهيل المراجعة سوف يستمر هذا الفصل في الإشارة إلى "إدارة الهجرة والجنسية" أو "خدمات الهجرة" لأن كل الوقائع المشار إليها حدثت قبل إعادة تنظيم الوكالة.

79. David Cole, "Guilt by Association: It's Alive and Well at INS," *The Nation*, February 15, 1993, 198–99.

80. *United States v. Palestine Liberation Organization*, 695 F. Supp. 1456 (S.D.N.Y. 1988), rejecting the US government's efforts to close the PLO office used in connection with its role as Permanent Observer to the United Nations; see also *Palestine Information Office v. Shultz*, 853 F.2nd 932 (D.C. Cir. 1988), and *Mendelsohn v. Meese*, 695 F. Supp. 1474 (S.D.N.Y. 1988), challenging the constitutionality of law requiring closure of the Palestine Information Office in Washington, DC.

81. House Committee on the Judiciary, Subcommittee on Administrative Law and Governmental Relations, *Legislation to Implement the Recommendations of the Commission on Wartime Relocation and Internment of Civilians: Hearing on HR 442 Before the Subcommittee on Administrative Law and Governmental Relations*, 100th Cong., 1987, 67 (submission of Investigations Division of the Immigration and Naturalization Service, emphasis added).

82. Memorandum from Investigations Division, Immigration and Naturalization Service, Alien Border Control (ABC) Group IV–Contingency Plans 16 (November 18, 1986), with attachments including INS, "Alien Terrorists and Undesirables: A Contingency Plan" (1986) (on file with Susan Akram).

83. John A. Scanlan, "American-Arab—Getting the Balance Wrong—Again!" *Administrative Law Review* 52, no. 1 (Winter 2000): 363–68.

84. Sharon LaFraniere and George Lardner, "U.S. Set to Photograph, Fingerprint all New Iraqi and Kuwaiti Visitors," *Washington Post*, January 11, 1991.
85. Immigration and Nationality Act (INA) Sec. 212(a) (27)–(29), 8 U.S.C. Sec. 1182(a) (27)–(29) (1952) (repealed 1990).
86. 22 U.S.C. Sec. 2691 (1988) (denying waiver to noncitizens connected with the Palestine Liberation Organization as well as representatives of organizations advocating totalitarian government).
87. The "PLO exception" is codified as INA Sec. 212(a), 8 U.S.C. Sec. 1182(a).
88. For the Supreme Court decision in the lengthy litigation, see *Reno v. American-Arab Anti-Discrimination Committee*, 525 US 471 (1999), citing other published federal court decisions in the case. For an example of the commentators on the implications of the case, see Hiroshi Motomura, "Judicial Review in Immigration Cases after AADC: Lessons from Civil Procedure," *Georgetown Immigration Law Journal* 14 (2000).
89. Dempsey and Cole, *Terrorism and the Constitution*, 33–34, discussing LA Eight case (see n. 1).
90. Senate Select Committee on Intelligence, *Nomination of William H. Webster: Hearings before the Select Committee on Intelligence of the United States Senate*. 100th Cong., 1st sess., 1987, 95 (emphasis added).
91. *American-Arab Anti-Discrimination Committee v. Reno*, 119 F. 3rd 1367, 1370 (9th Cir. 1997).
92. *American-Arab Anti-Discrimination Committee v. Meese*, 714 F. Supp. 1060 (C.D. Cal. 1989).
93. INA Sec. 212(a) (3) (B) (iii), 8 U.S.C. Sec. 1182(a) (3) (B) (iii) (emphasis added). After September 11, Congress further expanded the definition of "terrorist activity."
94. Gerald L. Neuman, "Terrorism, Selective Deportation and the First Amendment after *Reno v. AADC*," *Georgetown Immigration Law Journal* 14 (2000): 322–27.
95. *Reno v. American-Arab Anti-Discrimination Committee*, 525 US 471–72 (1999). In reaching that conclusion, the Court relied on INA Sec. 242(g), 8 U.S.C. Sec. 1252(g):

فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القسم، وبغض النظر عن أي حكم آخر من أحكام القانون، ليس لأي محكمة صلاحية للنظر في أي قضية أو ادعاء من أي أجنبي او بالنيابة عنه ناشئة عن قرار او إجراء من المدعي العام للبدء بالملاحقة أو معالجة الحالات قضائياً، أو تنفيذ أوامر الإبعاد بحق أي أجنبي بموجب هذا القانون.

96. Stephen H. Legomsky, *Immigration and Refugee Law and Policy*, 3rd ed. (New York: Foundation Press, 2002), 86.
97. See Akram, "Scheherezade Meets Kafka," 52n4 (see n. 4).
98. *Rafeedie v. INS*, 688 F. Supp. 729 (D.D.C. 1988), *aff'd in part, rev'd in part, remanded*, 880 F.2nd 506 (D.C. Cir. 1989).
99. *Rafeedie v. INS*, 688 F. Supp., 734–35.
100. *Rafeedie v. INS*, 880 F.2nd, 516.
101. Antiterrorism and Effective Death Penalty Act of 1996, Public Law 104-132, *U.S. Statutes at Large* 110 (1996): 1213; see Whidden, "Unequal Justice," 2841–83, for summary of the genesis of AEDPA and analysis of its impact on Arabs and Muslims (see n. 7).
102. Illegal Immigration Reform and Immigrant Responsibility Act of 1996, Public Law 104-208, *U.S. Statutes at Large* 110 (1996): 3009.
103. Akram, "Scheherezade Meets Kafka," 52, 52n4, listing post-1996 secret evidence cases (see n. 4).
104. See *National Security Considerations Involved in Asylum Applications: Hearings Before the Senate Judiciary Committee on Technology, Terrorism, and Government Information*, 105th Cong., 1998, FDCH Political Transcripts, 5–14 (testimony of INS General Counsel Paul Virtue).
105. AEDPA at Sec. 303 (f) (2) (B) and at Sec. 504 (e) (3) (C).
106. For a general summary of the Iraqi Seven cases by the lead counsel, see Niels W. Frenzen, "National Security and Procedural Fairness: Secret Evidence and the Immigration Laws," *Interpreter Releases* 76 (1999): 1681n31.
107. *National Security Considerations Involved in Asylum Applications: Hearings Before the Senate Judiciary Committee on Technology, Terrorism, and Government Information*, 105th Cong., 1998, FDCH Political Transcripts, 23–27 (statement

of R. James Woolsey).

108. ACLU of Florida, "Palestinian Professor Challenges His Detention by INS as Illegal," May 14, 2002, http://www.aclufl.org/alnajjarhabeasrelease051402.html.

109. *In re Anwar Haddam*, 2000 BIA LEXIS 20, 1 (BIA December 1, 2000).

110. *Al-Najjar v. Reno*, 97 F. Supp. 2nd 1329, 1333–34 (S.D. Fla. 2000).

111. *Al-Najjar v. Ashcroft*, 257 F.3rd 1330, 1336–68 (2001) (stating that the attorney general had the authority to detain al-Najjar indefinitely).

112. *Al-Najjar v. Ashcroft*, 257 F.3rd 1262, 1274 (11th Cir. 2001).

113. For discussion of the facts and legal decisions in the Haddam case, see *In re Haddam*, No. A22-751-813 (BIA September 10, 1998), *aff'd; In re Anwar Haddam*, 2000 BIA LEXIS 20, 1 (BIA December 1, 2000); Akram, "Scheherezade Meets Kafka," 79–81, analyzing the INS proceedings against Haddam (see n. 4).

114. *Matter of Nasser Ahmed*, No. A90-674-238 (Immigration Court, June 24, 1999) (decision following remand); see also Dempsey and Cole, *Terrorism and the Constitution*, 128–31, discussing case (see n. 1).

115. *United States v. Rahman*, 189 F.3rd 88, 103 (2nd Cir. 1999).

116. Philip G. Schrag, *A Well-Founded Fear: The Congressional Battle to Save Political Asylum in America* (New York: Routledge, 2000), 42–44, 134, 137, 148, 162, 164, 217.

117. "How Did He Get Here?" *60 Minutes*, CBS, March 14, 1993.

118. Thomas Alexander Aleinikoff, David A. Martin, and Hiroshi Motomura, *Immigration and Citizenship: Process and Policy*, 4th ed. (St. Paul, MN: West Group, 1998), 863–71, 1028–29 (discussing summary exclusion provisions of 1996 immigration reforms).



الفصل الثاني

تجميع المعلومات: العرب والمسلمون
وتصيد «العدو القابع في الداخل» في أعقاب 11/ 9

1. "Excerpts from Attorney General's Testimony Before Senate Judiciary Committee," *New York Times*, December 7, 2001.

2- إن أحكام المحكمة العليا المؤكدة بأن غير المواطنين لهم حقوق بموجب الدستور تعود إلى قضية وونغ ينغ ضد الولايات المتحدة عام 1896. وإن أحكام المحكمة العليا المؤكدة لهذا التفسير تشمل الحكم في قضية ماثيوز ضد دياز عام 1976 (426US67) والحكم في قضية زاد يفيداس ضد ديفيز عام 2001 (121S.CT.2491) التي تستشهد بحكم صادر في عام 1953 بأن "الأجانب الذين عبروا بواباتنا، ولو بطريقة غير قانونية لا يمكن طردهم إلا بعد ملاحقات تمتثل للمعايير التقليدية للإنصاف المتضمنة في أصول إجراءات التقاضي القانونية".

3- اعترضت نسبة تقدر بثمانين بالمئة على تجميع المعلومات العنصرية قبل هجمات 11/ 9، واعتقدت نسبة 70 بالمئة أن بعض التجميع للمعلومات ضروري بعد الهجمات، حسبما ترى نيكول ديفيز في مقالتها: "The Slippery Slope of Racial Profiling," *Color-Lines*, December 2001.

4. See the comprehensive *Report on Hate Crimes and Discrimination Against Arab Americans: The Post–September 11 Backlash; September 11, 2001–October 11, 2002*, Hussein Ibish, ed. (Washington, DC: American-Arab Anti-Discrimination Committee Research Institute, 2003), available at http://www.adc.org/hatecrimes/.

5- إن التضحية بحقوق المهاجرين من أجل "الأمن" هو الموضوع المركزي لكتاب ديفيد كول... الذي نشر في نيويورك عام 2003، الذي طبع بعد صياغة مسودة هذا الفصل. ويعتقد كول بأن "مبادلة أمن المواطنين بحريات الأجانب ينبغي مقاومتها لأربعة أسباب. فالمقياس المزدوج هو (1) وهمي على المدى البعيد (2) يحتمل أن تكون نتائجه عكسية كقضية أمنية (3) عامل حساس الأهمية في نمط رد فعل الحكومة المفرط في أوقات الأزمة والذي كثيراً ما تندم عليه الحكومة (4) والأهم من ذلك أنه خطأ من الناحيتين الدستورية والأخلاقية". ص٧

6. Mark Fazlollah, "Reports of Terror Crimes Inflated," *Philadelphia Inquirer*, May 15, 2003.

7- إذا أقر الكونغرس لائحة (التطبيق الواضح لقانون إبعاد المجرمين الأجانب) (رقم 2671 في مجلس النواب) أو تشريعاً مماثلاً فسوف يمكن حجب الأموال الاتحادية عن وكالات الولايات ووكالات تنفيذ القوانين التي لا توافق على تطبيق قوانين الهجرة. أما الشرطة المحلية وشرطة الولايات التي تساعد في القبض على المهاجرين غير القانونين فسوف تكافأ بحصة من الغرامات والممتلكات المصادرة، والحصانة الشخصية والوظيفية ضد أي ادعاء أو مطلب ينجم عن تطبيق قانون الهجرة.

8- قانون توحيد وتقوية أميركا بتقديم الأدوات المناسبة المطلوبة لاعتراض الإرهاب ومنعه: القانون العام رقم 107-56. وقد تم إقراره باعتراض سناتور واحد فقط وستين من أعضاء مجلس النواب. وكانت مسودة القانون قد نقلت إلى الكونغرس بعد أسبوع واحد من الهجوم.

9. See David Cole, "The New McCarthyism: Repeating History in the War on Terrorism," *Harvard Civil Rights-Civil Liberties Law Review* 38, no. 1 (Winter 2003): 1-30.

10- وفيما بعد، قالت وزارة العدل للكونغرس إن تعداد الجوامع والمسلمين طريقة لمساعدة مكتب التحقيقات الاتحادي على الوصول إلى الأكثرية الساحقة من أعضاء هذه المجتمعات الوطنيين الملتزمين بالقانون، كما إنهم يساعدون في تحديد أماكن "الإرهابيين ومؤيديهم الذين قد يكونون ساكنين بينهم في محاولة للاختفاء وتجنب الانكشاف. فالمسح السكاني قد سهل محاولات المكتب المذكور لمعرفة أماكن تركزهم، وأين يبحث عن المساعدة" جيمس ي. براون، المكلف بأعمال مساعد المدعي العام في وزارة العدل الأميركية، في جوابه لرئيس لجنة الشؤون القضائية التابعة لمجلس النواب، ف. جيمس سنسبر ينر والعضو البارز في الأقلية جون كونيير، على "الأسئلة العديدة الموجهة إلى الوزارة عن تنفيذ قانون الوطنية الأميركي وقضايا أخرى" (رسائل التغطية مؤرخة في 13 أيار/ مايو عام 2003)، ص 56. والتقرير الكامل متاح على الموقع. //:http www.house.gov/judiciary/patriotlet 05/303.pdf

11. Michael Isikoff, "The FBI Says, Count the Mosques," *Newsweek*, February 3, 2003.

12. US Department of Justice, *Justice Department Issues Policy Guidance to Ban Racial Profiling*, and *Fact Sheet: Racial Profiling*, June 17, 2003, http://www.usdoj.gov:80/opa/pr/2003/June/03_crt_355.htm.

وتقول وزارة العدل إنه في قضايا الأمن الوطني فإنه يجوز استخدام العنصر والعرق فقط "إلى الحد الذي تسمح به قوانين الأمة والدستور".

13- خطاب جون آشكروفت في مؤتمر عمدات المدن الأميركية بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001.

14- انظر الحاشية رقم 1.

15- إن مديرية أمن الحدود والنقل في وزارة أمن الوطن تحتوي الآن مكتب الجمارك وحماية الحدود، الذي يركز على حركة الناس والبضائع عبر الحدود، ومكتب تنفيذ قوانين الهجرة والجمارك الذي يعالج قضايا الهجرة والتحقيقات الجمركية، والاحتجاز والإبعاد. ومن المكاتب المنفصلة في وزارة أمن الوطن مكتب خدمات الجنسية والهجرة، الذي يتعامل مع قضايا اللاجئين وملتمسي اللجوء ومعالجة التأشيرات ووثائق المواطنين. وفي تقرير صادر في أيلول/ سبتمبر عام 2003 بعنوان: حقوق الإنسان والأمن الإنساني في خطر: عواقب وضع خدمات تنفيذ قوانين الهجرة في وزارة أمن الوطن، تجادل الشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين بأنه "منذ وضع خدمات تنفيذ قوانين الهجرة ضمن وزارة أمن الوطن قبل ستة أشهر فقط، صارت إساءة الاستعمال والتنفيذ التمييزي لقوانين الهجرة أكثر تمترساً ورسوخاً، مما عرض سلامة المجتمع لأخطار جدية، وأضر بالوصول إلى هذه الخدمات. بل ربما زادت صعوبة إصلاح سياسات الهجرة وممارساتها التي كانت أصلاً عرضة لإساءة الاستعمال وانتهاك حقوق الإنسان. كما زادت صعوبة إخضاع الحكومة للمساءلة ضمن بنية تلصق سياسات الهجرة بالحرب على الإرهاب". انظر .. http://www.nnirr.org

16- ذكرت صحيفة سان دييغو يونيون تريبيون في27 تموز/ يوليو أن إدارة الهجرة والجنسية قد عجزت عن معالجة 200000 استمارة قديمة خاصة بتغيير العناوين. فقد ألقت بها في مرفق سجلات تحت الأرض في منجم مهجور قرب مدينة كانساس ("إساءة التعامل مع بطاقات تغيير العنوان فشل ذريع لإدارة الهجرة والجنسية").

17- لم تطبق هذه القاعدة: لأنها أدت إلى شلال منهمر من الاستمارات بحيث اتضح أنها غير عملية ولا قابلة للتطبيق حسبما جاء في صحيفة البوسطن غلوب في 23 تموز/ يوليو عام 2002. وذكر آليكس غوريفيتش في مقال بعنوان "أمة غريبة" (في صحيفة أميركان بروسيكت في 13 كانون الثاني/ يناير عام 2003). إنه في "غضون ستة أسابيع من إعلان التغيير، غرقت إدارة الهجرة والجنسية المفتقرة إلى الموظفين في بحر من 870000 استمارة تسجيل، مع وصول استمارات أخرى

كثيرة في كل يوم. وكانت المعلومات عبئاً ثقيلاً إلى درجة أن إدارة الهجرة والجنسية اضطرت إلى البحث عن مصدر خارجي لمساعدتها فاستعانت بشركة من القطاع الخاص. وقد أرسلت استمارات كثيرة إلى أحد المستودعات، هكذا ببساطة، فبقي كثير من المهاجرين خائفين من الإبعاد، بالرغم من أنهم أطاعوا القانون.

18- من بين الثلاثة والتسعين الذين أدرجت أسماؤهم في النيويورك تايمز في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2001، اتهم اثنان فقط "بعدم قيام المهاجر بتسجيل التغيير في عنوانه".

19. Mark Bixler, "Minor Immigration Slip Becomes Costly," *Atlanta Journal-Constitution*, July 10, 2002.

20- إن ما يسمى بالخاطف العشرين، زكريا موسوي، الشخص الوحيد الذي وجه إليه اتهام بالتورط في هجمات 11/ 9 في محكمة اتحادية، اعتقل في 16 آب/ أغسطس عام 2001، بعدما أثار الشكوك في مدرسة طيران في مينيسوتا، فاتهم بالبقاء بعد انتهاء مدة تأشيرته. وبالرغم من اعترافه بأنه عضو في القاعدة فقد أنكر تورطه في مؤامرة 11/ 9. وبعد أن رفضت وزارة العدل السماح له بمقابلة عضو في القاعدة عن طريق التحدث على شريط فيديو، ذكرت افتتاحية في النيويورك تايمز إن "إدارة بوش قد تجنبت الدستور مرات متكررة في أثناء متابعتها للحرب على الإرهاب. وفي محاكمة زكريا موسوي.... تحاول وزارة العدل مرة أخرى أن تدوس بالأقدام على لائحة الحقوق". وحثت الافتتاحية القاضية المحلية الأميركية ليوني برينكيما على التأكد من "تطبيق الدستور في قضية السيد موسوي" ("محاكمة زكريا موسوي"، 28 تموز/ يوليو عام 2003). وفي 2 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 كانت لدى القاضية برينكيما معلومات مخابراتية سرية عن خلفية الموسوي، فوصفته بأنه "شريك ثانوي بعيد في حرب القاعدة على الولايات المتحدة"، وحكمت بأنه لا يمكن أن توجه إليه اتهامات كبرى عقوبتها الإعدام دون "دليل مادي ملموس" على تورطه في الهجمات أو معرفته بها. فاستأنفت الحكومة هذا الحكم على الفور لدى محكمة الاستئناف ذات النزعة المحافظة في الدائرة الرابعة.

21- قالت مسؤولة كبيرة في مكتب الشؤون العامة في وزارة العدل لمكتب المفتش العام أن مكتبها قد "توقف عن الإبلاغ عن المجموع الكلي المتراكم بعد أن وصل العدد إلى ما يقرب من 1200 لأن "الإحصائيات صارت مختلطة ملتبسة". مكتب المفتش العام بوزارة العدل الأميركية."معتقلو 11/ 9: استعراض لمعاملة الأجانب المحتجزين بتهم مخالفات قوانين الهجرة فيما يتصل بالتحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، نيسان/ أبريل عام 2003، ص 10 والتقرير الكامل متوفر على الموقع:
http://www.usdoj.gov/oig/igspecr 1.htm.

22- مكتب المفتش العام، 2 (انظر الحاشية رقم 21).

23- يذكر ديفيد كول أن من بين أكثر من خمسة آلاف شخص اعتقلوا في عمليات مختلفة تهدف إلى الاعتقال الاحترازي للمشتبه بأنهم إرهابيون ولم يكن أي منهم خاضعاً لتحقيق لم توجه أي تهمة لها علاقة بالإرهاب حتى شهر أيار/ مايو عام 2003 إلا لخمسة أشخاص فقط. ومن بين هؤلاء الخمسة "أدين واحد بالتآمر لدعم الإرهاب؛ وبرئ اثنان من كل التهم بالإرهاب؛ وأسقطت الحكومة كل تهم الإرهاب عن شخص رابع عندما اعترف بذنبه في مخالفة ثانوية؛ ولا يزال الخامس ينتظر المحاكمة".كول: الأجانب المعادون، ص 26 (انظر الحاشية رقم 5).

24. Danny Hakim, "Two Arabs Convicted and 2 Cleared of Terrorist Plot Against the US," *New York Times*, June 4, 2003.

25. "Value of Witness against Four Arabs Is Challenged," *New York Times*, May 8, 2003.

26. Danny Hakim, "Trial Set to Begin for Four Men Accused of Being in Terror Cell," *New York Times*, March 17, 2003.

27. Ibid.

28. *Code of Federal Regulations*, title 8, parts 236 and 241 (INS no. 2203-02).

29. See Amnesty International, *Amnesty International's Concerns Regarding Post September 11 Detentions in the USA*, report (March 14, 2002); Human Rights Watch, *Presumption of Guilt: Human Rights Abuses of Post–September 11 Detainees*, report (August 2002); Human Rights Watch, *In the Name of Counter-Terrorism: Human Rights Abuses Worldwide*, briefing paper for the 59th Session of the UN Commission on Human Rights (March 25, 2003); Lawyers Committee for Human Rights, *A Year of Loss: Reexamining Civil Liberties since September 11*, report (September 2002); Lawyers Committee for Human Rights, *Imbalance of Powers: How Changes to US Law and Policy Since 9/11 Erode Human Rights and Civil Liberties; September 2002–March 2003*, report (March 2003); Blue Triangle Network, *Stop the Repression against Muslim, Arab, and South Asian Immigrants* (Dearborn, MI; January 2003); American Civil Liberties Union, *Insatiable Appetite: The Government's Demand for New and Unnecessary Powers After September 11* (April 2002; updated October 2002).

30- يبدو أن نظرية "الفسيفساء" تسيطر على تفكير كثير من البرامج المقامة في وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتقدمة في البنتاغون. ومن بين مثل هذه البرامج برنامج الأميرال المتقاعد جون بويندكستر الخاص بالوعي الكلي للمعلومات الذي أعيدت تسميته فأصبح "وعي المعلومات عن الإرهاب"، لطمأنة عامة الناس القلقين على حقوق المحافظة على خصوصياتهم. وهذا النظام من شأنه جمع المعلومات الإليكترونية عن كل شخص في البلد، بحثاً عن أنماط خفية من النشاط الإرهابي. وبعد أن تكشف للناس أن وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتقدمة قد استخدمت أموال دافعي الضرائب على مدى عامين لتطوير سوق مستقبلية على خطوط شبكة الإنترنت تمكّن تجاراً مجهولين من المراهنة على احتمالات هجمات إرهابية، واغتيالات، والتطورات الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط في المستقبل عن طريق برنامج يسمى (الأسواق المستقبلية مطبقة على التنبؤ)، أرغم بويندكستر على الاستقالة، وتم شطب المتاجرة الآجلة في سوق المراهنات على الإرهاب المتوقع. وسحب الكونغرس تمويل وعي المعلومات عن الإرهاب حتى نهاية عام 2004. ولا يزال هناك تمويل لثمانية برامج متصلة بوعي المعلومات عن الإرهاب ووكالة مشاريع الأبحاث الدفاعية المتقدمة.

31- مكتب المفتش العام،"معتقلو 11 أيلول/ سبتمبر " (انظر الحاشية رقم 21). إن تقرير المفتش العام لا يتفحص جوانب التحقيقات في الإرهاب مثل استخدام الترخيص باحتجاز الشهود الماديين، ورفض وزارة العدل الإفراج عن معلومات عن المعتقلين، وإغلاق جلسات المحاكم للنظر في قضايا الهجرة. ففي الثامن من أيلول/ سبتمبر عام 2003 أصدر المفتش العام غلين فاين تقرير متابعة ذكر فيه أن وزارة العدل قد اتخذت خطوات ايجابية، ولكنها لم تذهب فيها إلى حد إنهاء سوء الاستخدام الذي كشف عنه في تقريره السابق.

32- أقام خمسة معتقلين دعوى قضائية مشتركة زعموا فيها أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة كلامياً وجسدياً، وأنهم استمروا محتجزين زمناً طويلاً بعد صدور أوامر نهائية بالإفراج عنهم. قضية تركمان ضد آشكروفت (E.D.N.Y. 02 - civ - 2307) المقدمة بتاريخ 17 نيسان/ ابريل عام 2002.

33- مكتب المفتش العام، ص 12 (انظر الحاشية رقم 21).

34- المصدر السابق نفسه، ص 16.

35- المصدر السابق نفسه، ص 64.

36 -براون، ص 35 (انظر الحاشية رقم 10). ويذكر التقرير أن قانون الوطنية الأميركي لم يستخدم لاحتجاز المعتقلين "لأن إجراءات الكفالة الإدارية التقليدية كانت كافية لاعتقال أولئك الأشخاص دون كفالة" ويتطلب قانون الوطنية الأميركي توجيه اتهام في غضون سبعة أيام، بينما ترى الحكومة أن ذلك قيد غير ضروري.

37. *Code of Federal Regulations*, title 8, part 287 (INS no. 2171-01).
38. See David Firestone, "US Makes It Easier to Detain Foreigners," *New York Times*, November 28, 2001.
39. Office of the Inspector General, 46 (see n. 21).
40. Christopher Drew with Judith Miller, "Though Not Linked to Terrorism Many Detainees Cannot Go Home," *New York Times*, February 18, 2002.

41- براون، ص 49 (انظر الحاشية رقم 10) ويذكر التقرير أنه "حتى شهر كانون الثاني/ يناير عام 2003 أن عدد الشهود الماديين المحتجزين في سياق تحقيقات 11 أيلول/ سبتمبر كان أقل من خمسين".

42- تنقل هذه الحاشية كما هي من ص 256 من النص الإنكليزي.

43- إن أنزر محمود، وهو أب في الثانية والأربعين من عمره لأربعة أطفال يعيش في بايون في نيوجيرزي لم تطرح عليه إدارة الهجرة والجنسية ولا مكتب التحقيقات الاتحادي أي أسئلة طيلة أربعة أشهر قضاها في الحبس الانفرادي. انظر مقالة ديفيد روهد: "الباكستانيون المبعدون من الولايات المتحدة: مطرودون في بلدين "في النيويورك تايمز بتاريخ 20 كانون الثاني/ يناير عام 2003. وربما نتعلم المزيد عن ملاحقة الحكومة للمعتقلين "المثيرين لاهتمامات خاصة" من حالة محمد كامل بلاحويل، النادل في جنوب فلوريدا المولود في الجزائر. فقد اعتقل في أعقاب 11/ 9 مباشرة وظل محتجزاً خمسة أشهر قبل الإفراج عنه بكفالة هجرة قدرها عشرة آلاف دولار. وفي شهر أيلول/ سبتمبر عام 2003، استأنف بلاحويل لدى المحكمة العليا كي تقرر ما إذا كان القاضي الإقليمي ومحكمة الاستئناف الأميركية في الدائرة الحادية عشرة قد تصرفا بطريقة غير دستورية عندما ختما على قضيته وأغلقاها دون توضيح وأخفياها عن الأنظار. وحتى وقت كتابة هذه السطور، لم تكن المحكمة العليا قد قبلت طلب استئنافه المفروضة عليه رقابة ثقيلة. فلم يتهم بلاحويل بالتورط في الإرهاب. وقال وكيل لمكتب التحقيقات الاتحادي لمحكمة اتحادية لشؤون الهجرة: إن من "المحتمل" أنه خدم اثنين من الخاطفين قبل الهجوم (ميامي بزنس رفيو، 25 أيلول/ سبتمبر عام 2003) ويسعى بلاحويل الآن لتعديل وضعه القانوني ومكافحة محاولات الحكومة لإبعاده لبقائه بعد انتهاء مدة تأشيرته كطالب.

44- مايكل جانوفسكي، "معتقل من الشرق الأوسط يضرب عن الطعام" النيويورك تايمز، 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001.

45- السجل الاتحادي 66، العدد 211 (31 تشرين الأول/ اكتوبر عام 2001): ص 55062.

46- أدين الشيخ عبد الرحمن بترؤس مؤامرة لتفجير مركز التجارة العالمي عام 1993، وحكم عليه بالسجن خمسة وستين عاماً. أما الاتهامات ضد ستيوارت، واثنين من المقربين منها، وهما مترجمها محمد يسري وأحمد عبد الستار الساكن في نيويورك، فقد نشأت من مراقبة مناقشاتها مع الشيخ عبد الرحمن في أثناء زياراتها له في السجن، وهي مراقبة كانت تحدث بموجب إجراءات إدارية خاصة سابقة. وهذه القضية ستنظر فيها محكمة منهاتن الإقليمية الاتحادية.

47- ديبورا آ. رود، "الإرهابيون ومحاموهم"، النيويورك تايمز 16 نيسان/ ابريل عام 2002.

48- براون، ص 60 (انظر الحاشية رقم 10). يذكر التقرير انه حتى شهر شباط/ فبراير عام 2003 اعتقل 1141 هارباً مختفياً، تم ابعاد 545 منهم: وكان 391 ينتظرون الإبعاد، و 44 تحت الملاحقة الجنائية.

49- يقدر عدد الموجودين في البلد بصورة غير قانونية بـ 7.8 ملايين شخص، نصفهم تقريباً من المكسيك. اما الذين من بلدان الشرق الأوسط فيشكلون واحداً بالمئة من المجموع.
كريستوفر مركيز، "مكاتب الاحصاء تقدر أن هناك 11500 مهاجر من الشرق الأوسط. في الولايات المتحدة بصورة غير قانونية" النيويورك تايمز، 23 كانون الثاني/ يناير عام 2002.

50-في منتصف عام 2003 كانت عمليات الإبعاد بالجملة تجري في سريّة عملية بينما كانت الطائرات تحمل فلسطينيين من بوفالو بنيويورك إلى الأردن وغيره من بلدان الشرق الأوسط. وقد تحدث منير لامي مع ابنته روز من سجن مقاطعة يورك في بنسلفانيا وطلب منها المجيء لتوقيع أوراق الإفراج عنه كي يصبح طليقاً. فكان الشيء التالي الذي سمعته هو أن أباها المفلس، الأعمى، المصاب بالسكري قد نقل إلى بوفالو لإبعاده. "معتقل يبعد فجأة"، يورك ديسباتش، 20 آب/ أغسطس عام 2003.

51-مكتب المفتش العام، ص 68 (انظر الحاشية 21).

52. Ann Davis, "FBI's Post-Sept. 11 'Watch List' Mutates, Acquires Life of its Own," *Wall Street Journal*, November 19, 2002.

53. Dan Eggen, "Plan for Counterterror Database Unveiled: Law Enforcement, Airlines Would Use FBI Watch List," *Washington Post*, September 17, 2003.

54-ايريك ليتشبلو "مطلوبون: قائمة قصيرة من 100.000 إرهابي"، النيويورك تايمز، 21 أيلول/ سبتمبر عام 2003. وكانت هناك تقارير غير مؤكدة بأن قائمة المراقبة المتجمعة التي يجري تعزيزها في مركز التدقيق بالإرهابيين في كريستال سيتي بولاية فيرجينيا ربما كانت تحتوي على ما يصل إلى أربعة عشر مليون اسم.

55. See Fox Butterfield, "Police are Split on Questioning of Mideast Men," *New York Times*, November 22, 2001.
56. John Wilke, "Justice Department Ends Interviews with Muslim Aliens," *Wall Street Journal*, March 20, 2002.
57. US General Accounting Office (GAO), *Homeland Security: Justice Department's Project to Interview Aliens after September 11, 2001* (GAO-03-459), April 2003, 5. The full report is available at http://www.gao.gov/cgi-bin/getrpt?GAO-03-459.
58. Ibid., 16.
59. Ibid., Appendix I.
60. Rachel L. Swarns, "Report Raises Questions on Success of Immigrant Interviews," *New York Times*, May 10, 2003.
61. Download PDF version of brochure at http://www.ustreas.gov/rewards/pdfs/Green_Quest_Brochure.pdf.
62. Eric Lichtblau, "Agency to Expand Units Tracing Terrorist Finances," *New York Times*, January 10, 2003.

63-في 4 كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، حكمت محكمة استئناف الدائرة التاسعة بعدم دستورية النص المتعلق بالدعم المادي من قانون مكافحة الإرهاب وتنفيذ عقوبة الإعدام الصادر عام 1996.

64. Associated Press, "Muslim Groups Criticize U.S. Raids," March 21, 2002.
65. Marwa El-Naggar, "'Operation Green Quest' Singles Out Muslims," *IslamOnline.net*, March 21, 2002, http://www.islamonline.net/english/news/2002-03/21/article10.shtml.
66. "FBI Sweeps Jewellers for 'Terror Link,'" *BBC News*, July 9, 2002, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/americas/2118256.stm.
67. John Mintz and Douglas Farah, "Muslim, Arab Stores Monitored as Part of Post-Sept. 11 Inquiry," *Washington Post*, August 12, 2002.

68- صدر في 23 أيلول/ سبتمبر 2003. وهذا الأمر التنفيذي يجمد أرصدة منظمات وأفراد لهم صلة بالإرهاب. وفي 9 كانون الثاني/ يناير عام 2002 كانت القائمة تضم 186 من المجموعات والأفراد.

69. See http://www.bice.immigration.gov/graphics/news/newsrel/articles/icegqmar.htm.

70- إن المعايير القانونية لتصنيف أي منظمة أجنبية على أنها إرهابية بموجب القسم 219 من قانون الهجرة والتجنس، كما هو معدل بقانون الوطنية الأميركية، تشمل النشاط الإرهابي المهدد "لأمن مواطني الولايات المتحدة أو لأمنها القومي (الدفاع الوطني، أو العلاقات الخارجية أو المصالح الاقتصادية)". مكتب مكافحة الإرهاب: نشرة حقائق وزارة الخارجية الأميركية، 30 كانون الثاني عام 2003. وحتى ذلك التاريخ كانت القائمة تضم 36 منظمة.

71. David Cole, *Enemy Aliens*, 61 (see n. 5).

72- إن مؤسسة بتيك للبرمجيات في منطقة بوسطن هي واحدة من تلك المؤسسات التي تركت " تتلوى في الريح" بسبب ما بدأ كرواية مثيرة في وسائل الإعلام عن "غارة" مفترضة شنها مكتب التحقيقات الاتحادي على مكتب الشركة بتاريخ 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 2002. والواقع أن بتيك، التي كان فيها عدة موظفين مسلمين، كانت هي التي اتصلت بالمكتب المذكور، ورتبت زيارة وكلاء الحكومة. ذلك أن كبير موظفيها التنفيذيين، أسامة زياد، أراد تبرئة الشركة من أي شبهة بعمل خاطئ بعد أن قامت وزارة الخزانة الأميركية بوضع اسم ياسين القاضي على قائمتها من الأشخاص المشتبه بتمويلهم للإرهاب. والقاضي هو رأسمالي سعودي مبادر كان قدم للشركة المال في عام 1995 الذي انطلق به عملها، ولكنه لم يكن مشاركا فيها مباشرة منذ عام 1999.

73- براون، ص 30 (انظر الحاشية رقم 10).

74- المصدر السابق نفسه، ص 31. ذكرت النيويورك تايمز أن وزارة العدل كانت تستخدم صلاحيات مكافحة الإرهاب الموسعة لمصادرة ملايين الدولارات من المصارف الأجنبية المتعاملة تجارياً مع الولايات المتحدة، وإن وزارة الخزانة الأميركية قد صنفت مؤسسة الأقصى الدولية كراعية مالية للإرهاب. وهذه المؤسسة مقرها في ألمانيا ولكن لها فروع في مختلف أنحاء أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا. فاتهمتها بإرسال أموال إلى حماس (تيموثي ل. اوبراين، "مؤسسة خيرية إسلامية مرتبطة بجماعة إرهابية" 30 أيار/ مايو عام 2003). وفي آب/ أغسطس عام 2003. حكم على إنعام أرناؤوط، رئيس مؤسسة إدارة

الخير الدولية، بالسجن أحد عشر عاماً وأربعة أشهر بتهمة واحدة هي "التآمر للابتزاز". وبعد أكثر من عام في الحبس الانفرادي، اعترف أرناؤوط بتقديم مساعدة إنسانية للثوار الأفغان في تسعينيات القرن العشرين، وأحذية، وخيام، وبذلات لجماعات عسكرية في البوسنة والشيشان.

75. Laurie Goodstein, "Muslims Hesitating on Gifts as U.S. Scrutinizes Charities," *New York Times*, April 17, 2003.
76. Matthew McCoy, "Three Others Taken into Custody in Syracuse," *Argonaut News*, February 28, 2003.

77- انظر: ليف طومسون "المحامون يعتقدون أن وكلاء الحكومة ربما انتهكوا حقوق الطلبة"، ارغونوت نيوز،4 آذار/ مارس عام 2003 وانظر أيضاً آليزابيث براندت،"إرهاب دولة في آيداهو"، رسالة إلى كاونتربنتش داياري في 10 آذار/ مارس عام 2003. وقد ساعدت الأستاذة براندنت في كلية الحقوق بجامعة آيداهو على تنظيم مساعدة قانونية للطلبة الدوليين الذين تعرضوا للتهديد بالإبعاد و/ أو اتهامات بحلف يمين كاذبة إذا رفضوا الكلام. وقد كتبت في مسودة مقال افتتاحي: "في صباح يوم 11/ 9 طمأنت أطفالي بقولي لهم: "لا يقلقوا، فالإرهابيون لا يعرفون أين تقع مدينة موسكو بولاية آيداهو!" ولسوء الحظ، فإن جون آشكروفت يعرف، ويبقى أن ننتظر لنعرف ما إذا كانت الحكومة قادرة على إثبات قضيتها ضد الحسين. ولكن الهدوء في موسكو، والحريات المدنية للطلبة المسلمين في جامعة إيداهو، والطمأنينة الفكرية لكثير من أعضاء هذا المجتمع قد وقعت كلها ضحية الحرب المحلية المروعة التي تبعث الرعب في النفوس، والتي شنتها حكومتنا".

78. Matthew McCoy, "Al-Hussayyen Pleads Not Guilty to Charges," *Argonaut News*, February 28, 2003.
79. Roger Roy, "Giving to Charities Is Risky for Arabs," *Orlando Sentinel*, November 16, 2002.
80. "U.S. Defends Secret Evidence in Charity Case," *New York Times*, October 30, 2002. The Justice Department describes its success in these cases in Brown, 31 (see n. 10).

81- كان هذا الخريج من جامعة ستانفورد قد سجل اسمه فعلاً لدى إدارة الهجرة والجنسية في نيوارك بتاريخ 10 كانون الثاني عام 2003، ومرة أخرى في فيلادلفيا في 11 شباط/ فبراير عام 2003. وقد أبلغ في المرتين بهذا المطلب الإضافي. انظر مقال سمير أحمد.

"INS Prevents Alum from U.S. Re-entry," *Stanford Daily*, April 15, 2003, http://daily.stanford.edu/tempo?page=content&id=10889&repository=0001_article.

82. Phyliss Boatwright, "Paperwork Snafu Prevents Local Doctor's Return to the US," *Roxboro-Courier*, May 24, 2003.
83. Secretary of State, Washington, DC, to All Diplomatic and Consular Posts Priority, P 100135Z May 10, 2003, SOP No. 15: Visas and Non-Compliance with National Security Entry Exit Registration System (NSEERS).
84. David Cole, "Blind Sweeps Return," *The Nation*, January 13, 2003.
85. Council on American-Islamic Relations, "Personal Accounts of INS Registration," report, January 7, 2003.
86. Brian Donohue, "Desperate Mideasterners Seek Asylum in Canada," *Newark Star-Ledger*, March 10, 2003.
87. Corey Kilgannon, "An American to His Friends, But Not to US: Teenager from Pakistan May Face Deportation," *New York Times*, April 19, 2003; Corey Kilgannon, "Pakistani Teenager Wins Battle Against US Deportation Order," *New York Times*, April 20, 2003.

88–انظر راشيل ل. سوارنز: "خائفون، أو غاضبون أو متحيرون، المهاجرون المسلمون يسجلون"، النيويورك تايمز، في 25 نيسان/ أبريل عام 2003. وفيما بعد، تضخم عدد الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية ممن قبض عليهم في عملية التسجيل الخاصة – وحسبما ورد في عدد 7 حزيران/ يونيو عام 2003 من النيويورك تايمز، فإن أكثر من ثلاثة عشر ألفاً من الرجال الذين تقدموا للتسجيل الخاص يواجهون الإبعاد الآن بسبب مشكلات في أوضاعهم كمهاجرين. وهناك ألوف يغادرون الآن مع أسرهم إلى كندا، أو أوروبا، أو باكستان. "وقد ظل بعض الذين يواجهون الإبعاد ينتظرون شهوراً أو أعواماً كي يعالج المسؤولون طلباتهم لاضفاء الشرعية على حالتهم... ويقول المحامون إن زبائنهم من ذوي الأوضاع غير القانونية فقط، بسبب عدم كفاءة الحكومة" (راشيل ل. سوارينز: "المسؤولون يقولون: ألوف العرب والمسلمين قد يبعدون".)

89. George Lardner Jr., "Congress Funds INS Registration System But Demands Details," *Washington Post*, February 15, 2003.
90. Thom Rose, "Immigrant Re-registration Abandoned," United Press International, December 1, 2003.
91. "US to Target Student Visas," *Boston Metro*, May 30, 2003.

92. "Attorney General's Guidelines: Detecting and Preventing Terrorist Attacks," May 30, 2002. A Department of Justice fact sheet on the new guidelines is available at http://www.usdoj.gov/ag/speeches/2002/53002factsheet.htm.
93. Brown, 40 (see n. 10).
94. Jennifer Lee, "State Department Link Will Open Visa Database to Police Officers," *New York Times*, January 31, 2003.
95. Brown, 47 (see n. 10).
96. Curt Anderson, "Ashcroft Expands FBI Arrest Powers," *Boston Globe*, March 20, 2003.

97- ذكرت وزارة العدل أن قاعدة التدفق الكثيف السجل الاتحادي، 67 رقم 142 (24 تموز/ يوليو 2002): 48354 التي تعطي الشرطة المحلية وشرطة الولايات صلاحية تنفيذ قوانين الهجرة لم تكن مطبقة إلاّ في وقت "التدفق الكثيف للأجانب، كما أعلن المدعي العام... وحتى الآن، لم يصدر إعلان بوجود حالة من التدفق الكثيف للأجانب". براون، ص 59 (انظر الحاشية رقم 10).

98. Jeffrey McMurray, "Alabama Troopers Begin Basic Training in Immigration Law," Associated Press, May 20, 2003.
99. David Johnston and Don Van Natta Jr., "Agencies Monitor Iraqis in the U.S. for Terror Threat: Thousands Are Tracked," *New York Times*, November 17, 2002.
100. Eric Goldscheider and Jenna Russell, "Academic Alarm," *Boston Globe*, November 24, 2002.
101. Department of Homeland Security, "Operation Liberty Shield," press kit, http://www.dhs.gov/dhspublic/display?theme=47&content=520 (emphasis in original).
102. Ann Davis, "Why a 'No Fly List' Aimed at Terrorists Often Delays Others," *Wall Street Journal*, April 22, 2003.
103. Brown, 47 (see n. 10).
104. Ibid., 57.
105. Carl Takei, "Building a Nation of Snoops," *Boston Globe*, May 14, 2003.
106. The piece that alarmed a member of the public was Ann Withorn, "Almost Terrorists, 1970: Memories Recovered in the War on Terrorism, 2002," *Sojourner*, April 2002. Ann Withorn writes about the TIPS visit in "A Threshold

107. Ray Henry, "Evacuation Due to Muslim Prayers Sparks Debate," *Boston Globe*, May 16, 2002.
108. Anand Vaishnav, "Schools Step Up Security after Visits," *Boston Globe*, May 22, 2002.
109. "Judge Says Cheney Can Keep Energy Papers Secret," *Boston Herald*, December 10, 2002.
110. For a good summary of PATRIOT II, see Anita Ramasastry, "PATRIOT II: The Sequel Why It's Even Scarier than the First Patriot Act," *Findlaw's Writ*, February 17, 2003, http://writ.findlaw.com/ramasastry/20030217.html.

111- بحلول شهر تشرين الأول أكتوبر عام/ 2003/ كانت حوالي مئتي مدينة وبلدة في سائر أنحاء البلاد وثلاثة مجالس تشريعية للولايات - تمثل أكثر من خمسة وعشرين مليون نسمة - قد اعتمدت قرارات تدعم الحريّات المدنية وتعارض قانون الوطنية الأميركي. انظر على الشبكة موقعي الاتحاد الأميركي للحريات المدنية (http://www.aclu.org) ولجنة الدفاع عن لائحة الحقوق (htt//:www.bordc.org)

112- إنها تقدم صورة مقلقة لأخطاء وكالة المخابرات، والفرص الضائعة، والحروب الداخلية في مواقع المؤسسة، وعدم الكفاءة، ونقاط الضعف في الأجهزة، والتخلف التكنولوجي. فقد ثبت أن وكالة الأمن القومي، ووكالة المخابرات المركزية، ومكتب التحقيقات الاتحادي فيها كلها نواقص خطيرة، ولكن ليس هناك جهد يبذل لإخضاع أي شخص في مواقعها القيادية للمساءلة. والتقرير، الذي عنوانه: التحقيق المشترك في أنشطة أسرة المخابرات قبل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر/ 2001 الإرهابية وبعدها موجود على الموقع http://wwwgpoaccess./gov/serialset/creports/911.html.

113- صوت مجلس الشيوخ لصالحه بأغلبية 198؛ وأقره مجلس النواب بأغلبية 357 -66.

114- تم إقرار قانون استطلاع المخابرات الخارجية عام 1978 رداً على تجاوزات مكتب التحقيقات الاتحادي في فترة برنامج تجميع المعلومات عن الأنشطة المعادية. وقد أقام هذا القانون جداراً بين الاستطلاع في التحقيقات الجنائية، حيث لا يمكن الحصول على الإذن إلاّ بعد عرض سبب محتمل، وبين الاستطلاع لأغراض تجميع المعلومات المخابراتية الخارجية، حيث يمكن الحصول على الإذن من محكمة قانون استطلاع المخابرات الخارجية دون إبداء سبب محتمل. أما قانون الوطنية الأميركية فقد هدم الجدار بين تجميع

المعلومات المخابراتية وبين التحقيقات الجنائية. وبذلك أتاح لهيئات تنفيذ القوانين أن تستخدم أمراً من محكمة قانون استطلاع المخابرات الخارجية كي تتجسس على الناس دون سبب محتمل لأعمال خاطئة، وبالتالي زيادة سهولة استخدام الأدلة المجمعة ضدهم في إجراءات الملاحقة الجنائية.

115- يدعو القسم 326 إلى التدقيق في الحسابات على ضوء قوائم بالأشخاص والمنظمات المشتبه بأنهم إرهابيون. وتستطيع المصارف أن تقوم طوعاً بإغلاق الحسابات التي توضع عليها "علامات" القيام بنشاط مشبوه. وفي عام 2003 أغلق مصرف فليت عشرين حساباً للمسلمين في منطقة بوسطن.

116- براون، ص 29 (انظر الحاشية رقم 10).

117- المصدر السابق نفسه، ص 15.

118- قرر نائب الرئيس تشيني أن لا يحضر الاجتماع بعد أن نشرت الجيروزاليم بوست مقالاً على صدر صفحتها الأولى:"تشيني يستضيف مجموعة مسلمة مؤيدة للإرهاب" (انظر جانين زكريا: "أستاذ اميركي متهم بتمويل الجهاد الإسلامي يزور البيت الأبيض" الجيروزاليم بوست، 23 شباط/ فبراير 2003) وظهرت في المقال صورة لسامي العريان يشارك في الحملة الانتخابية مع جورج ولورا بوش.

119- إيريك ليتشبلو وجوديث ميلر: "المسؤولون يقولون: إن الدعوى ضد الأستاذ قد أوقفت"، النيويورك تايمز، 22شباط/ فبراير 2003.

120- في 8 أيار/ مايو عام 2003، أقر مجلس الشيوخ تعديل كيل/ شومر، مما زاد في سهولة الحصول على إذن للتجسس على غير المواطن بالتخلص من مطلب قانون استطلاع المخابرات الخارجية القاضي بأن الشخص المعني يجب أن يكون من العاملين لصالح قوة أجنبية. وبموجب هذا القانون فإن "القوة الأجنبية" محددة ببساطة بأنها "تآمر شخصين". وبحلول شهر أيلول/ سبتمبر عام 2003 كانت هناك تقارير بأن صلاحيات الاستطلاع في قانون الوطنية الأميركي يجري استخدامها في سلسلة واسعة من التحقيقات الجنائية التي لا علاقة لها بالإرهاب (انظر الافتتاحية: "قانون الوطنية، الجزء الثاني"، النيويورك تايمز، 26 أيلول/ سبتمبر عام 2003، والتركيز الأمني، 29 أيلول/ سبتمبر 2003/ . وذكرت الواشنطن بوست أن قانون الوطنية الأميركي كان يستخدم لإحياء قضية إبعاد عمرها 16 عاماً ضد اثنين من النشطاء الفلسطينيين هما خضر حميد وميشيل شحادة، وكانا جزءاً من مجموعة ("الثمانية في لوس آنجيلوس") الذين اعتقلوا لتوزيعهم منشورات مؤيدة

للفلسطينيين. انظر مقال ر. جيفري سميث: "قانون الوطنية يستخدم في قضية إبعاد عمرها 16 عاماً: الإدارة تعيد إحياء محاولتها عام 1987" في الواشنطن بوست، 23 أيلول/ سبتمبر عام 2003.

121. 215 F. Supp. 2nd 94 (D.D.C.), order stayed by 217 F. Supp. 2nd 94 (D.C. Cir., August 15, 2002).

122. *Center for National Security Studies, et al. v. U.S. Department of Justice*, nos. 02-5254 and 02-5300, 2003 WL 21382899 (D.C. Cir. June 17, 2003).

123. Neil A. Lewis, "Secrecy Is Backed on 9/11 Detainees," *New York Times*, June 18, 2003.

124. *American Civil Liberties Union of New Jersey, Inc. v. County of Hudson*, 352 N.J. Super. 44, 799 A.2nd 629, *cert. denied*, 803 A.2nd 1162 (N.J. 2002).

125. 195 F. Supp. 2nd 937 (E.D. Mich.), *aff'd*, 303 F.3rd 681 (6th Cir. 2002).

126. 303 F.3rd 681 (6th Cir. 2002).

127. 205 F. Supp. 2nd 288 (D.N.J. 2002), *rev'd* 308 F.3rd 198 (3rd Cir. 2002), *cert. denied*, no. 02-1289, 2003 WL 1191395 (U.S. 2003).

128. Lyle Denniston, "Justices Won't Review Secret Deportation Hearings," *Boston Globe*, May 28, 2003.

129. 202 F. Supp. 2nd 55 (S.D.N.Y. 2002).

130. Editorial, "Dishonesty in the Hunt for Terrorists," *New York Times*, August 26, 2002.

131. 316 F.3rd 450 (4th Cir. 2003), *aff'g* 294 F.3rd 598 (4th Cir. 2002).

132. Lyle Denniston, "Bush Administration Defends Detainee Policy," *Boston Globe*, December 4, 2003.

133. James Risen and Philip Shenon, "US Says It Halted Qaeda Plot to Use Radioactive Bomb," *New York Times*, June 11, 2002.

134. Kevin Johnson and Toni Locy, "Threat of 'Dirty Bomb' Softened," *USA Today*, June 12, 2002.

135. Editorial, "Dirty Bombs and Civil Rights," *New York Times* June 12, 2002. Bush called the third American "enemy combatant"—white, upper-middle-class John Walker Lindh—"a poor fellow."

136- تنقل السطور الثلاثة الأولى من هذه الحاشية كما هي من ص 266 من النص الإنكليزي، وبعدها:
وقد استأنفت الحكومة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الدائرة الثانية التي لم يكن من المحتمل أن تسهل الأمور على الإدارة. فقد قالت القاضية روزماري بولر: "بالرغم من كل فظاعة هجمات 11/ 9، فإنها لم تلغ الدستور". (بوسطن غلوب، 18 تشرين الثاني، عام 2003).

137- إن رفض إدارة بوش مراعاة القانون الدولي ونظامها القانوني نفسه في معاملة لسجناء غوانتانامو، وخططها لمحاكمتهم أمام لجان عسكرية، وبصورة سرية إذا ارتأى ذلك الضابط المترئس للجنة، قد أثار ضجة سخط في الخارج. وفي 11 آذار/ مارس، عام 2003، حكمت لجنة من ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف الأميركية في دائرة مقاطعة كولومبيا بأن المعتقلين، الذين أعطي لهم وصف "مقاتلي العدو غير القانونيين" لا يحق لهم أن يتحدوا الاعتقال مادامت كوبا، لا الولايات المتحدة، هي صاحبة السيادة على خليج غوانتانامو، وحتى لو كانوا أبرياء من ارتكاب أي أعمال معادية للولايات المتحدة، فلن يتاح لهم اللجوء إلى محكمة أميركية، هكذا كان حكم القضاة. وفي الثاني عشر من آذار عام 2003 كتبت النيويورك تايمز افتتاحية عن سجناء غوانتانامو: "لقد قبض على الكثيرين منهم في معمعان القتال، ولكن آخرين قد تم تسليمهم لقاء الجوائز أو الإكراميات. ويعتقد محامو السجناء أن ثلثهم أو أكثر محتجزون بناء على معلومات استخباراتية رديئة، أو لأنه تصادف ببساطة أنهم وجدوا في المكان الخطأ في الزمن الخطأ ... ولذا فإن أولئك الذين سقطوا في شبكة العسكريين يجب إعطاؤهم الفرصة لعرض قضيتهم... إذ إن الإدارة تدوس حقوقهم. كما أن ذلك مضر بسمعة أميركا كبلد منصف. فينبغي على الإدارة أن تعيد التفكير في سياساتها، وعلى المحكمة العليا أن تلغي قرار الأمس السيئ الحظ ("المهجورون في غوانتانامو"). وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003، قام أحد كبار موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشجب علني لاحتجاز أكثر من ست مئة معتقل إلى أجل غير مسمى، معتبراً ذلك شيئاً "غير مقبول". انظر مقال نيل آ. لويس: "الصليب الأحمر ينتقد الاحتجاز إلى أجل غير مسمى في خليج غوانتانامو". النيويورك تايمز، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2003. وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003، وافقت المحكمة الأميركية العليا على النظر في استئنافات ومناشدات نيابة عن ستة عشر من سجناء غوانتانامو، وتقرير ما إذا كان يحق لهم الوصول إلى المحاكم المدنية الأميركية لتحدي اعتقالهم غير المحدود.

138. Greg Miller, "Many Held at Guantanamo Not Likely Terrorists," *Los Angeles Times*, December 22, 2002.

139. Amber Mobley, "US Citizen Admits Planning Al Qaeda Attack," *Boston Globe*, June 20, 2003.

اعترف فارس في بادئ الأمر بذنبه بتزويد القاعدة بدعم مادي شمل حقائب النوم، والهواتف الخلوية. وفيما بعد، قال للقاضية ليوني برينكيما في المحكمة الإقليمية الاتحادية إنه قد وافق على هذا الاعتراف بسبب مضايقة الوكلاء الاتحاديين له، وعلى أمل الحصول على صفقة. وأنكر أن يكون قد عمل للقاعدة. وذكر محاميه أن المدعين قد أخبروا فارس أنه قد يعتبر من "مقاتلي العدو" ويرسل إلى خليج غوانتانامو إلى أجل غير مسمى. وفي 28 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 حكم عليه بالسجن عشرين عاماً، أي الحد الأقصى من اتفاقية اعترافه بالذنب. انظر مقال إيريك ليتشبلو: "صاحب شاحنة يحكم عليه بالسجن 20 عاماً في مؤامرة ضد جسر بروكلين" في النيويورك تايمز، 29 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003.

141. "Al Qaeda in America: The Enemy Within," cover story, *Newsweek*, June 23, 2003.

142. Michael Isikoff and Mark Hosenball, "Terror Watch: America's Secret Prisoners," *Newsweek*, June 18, 2003.

143. Ibid.

144. Jimmy Breslin, "A Fate Sealed Under Secrecy," *Newsday*, June 22, 2003.

145. "Suspect Is Named Al Qaeda Soldier," *Boston Globe*, June 24, 2003.

146. Ibid.

147. See Nancy Murray and Sarah Wunsch, "Civil Liberties in Times of Crisis: Lessons from History," *Massachusetts Law Review* 87, no. 2 (Fall 2002).

148- وعلى سبيل المثال، ففي 21 أيار/ مايو 2003 قال مضيف برنامج ماتي في الصباح على محطة إذاعة الموجة القصيرة FM الكبرى في بوسطن: "ينبغي أن يغادر كل المسلمين المدينة.. فليضعوا ممتلكاتهم في قافلة ويرحلوا... ليعودوا من حيث أتوا... اقصد أنهم إذا غادروا المدينة جميعاً فسوف يسهل علينا أن نعرف من هم الإرهابيون.

149- انظر الحاشية رقم 4.

150- انظر ديفيد آ. هاريس: تجميع المعلومات في الظلم: لماذا لا يمكن لتجميع المعلومات العنصرية أن ينجح (نيويورك: نيوبريس، عام 2000). ففي الفصل التاسع: "تجميع المعلومات العنصرية بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001: حقيقة جديدة، والمشكلات نفسها"، يكتب هاريس: "إن تجميع المعلومات يشمل أشياء أكثر من اللازم دائماً. فحتى التجميع "الجيد" - المبني على الإحصائيات المحللة بدقة شديدة، والمنتقاة من بيانات غزيرة ومجمعة بصورة منهجية - سوف تلقي بظلال الشبهة على أناس أبرياء أكثر مما على ناس مذنبين. فعندما نبني معلومات مجمعة باستخدام النوع غير الصحيح المواصفات، كالخصائص العنصرية او العرقية، بدلاً من مؤشرات السلوك، فإننا لا نستفيد من مصادر تنفيذ قوانيننا كما يجب. فحتى مكتب التحقيقات الاتحادي ليس لديه موارد بشرية غير محدودة. فكل شخص يتوجب على وكلاء المكتب أن يحققوا فيه لأنه "يبدو كإرهابي" يعني تخفيض مصادر تنفيذ القوانين المطلوبة للتحقيق في الأشخاص ذوي السلوك المشبوه فعلاً... وكما هي الحال في تجميع المعلومات العنصرية، فإن استخدام الأصل العرقي لمحاولة تحديد الإرهابيين كانت له عاقبة إضافية هي تنفير المجتمع نفسه القادر على المساعدة في التنفيذ الفعال للقانون" (ص 230-231).

151- قامت شبكة MPAC الإخبارية بتعميم رسالته http://www.mpacnews.org قائمة بعنوان بريدي أليكتروني للمجلس الإسلامي للعلاقات العامة http://www.mpac.org.

152- انظر الحاشية رقم 6.

153- الواشنطن بوست، 3 آذار/ مارس عام 2003. وفي الثامن من كانون الأول/ ديسمبر عام 2003 قامت دار مقاصة الوصول إلى سجلات المعاملات التجارية في جامعة سيراكيوز بنشر تقرير يوثق حقيقة كون أكثر من نصف حالات الإدانة في قضايا "الإرهاب" أو "مكافحة الإرهاب المصنف" البالغ عددها 879 حالة التي ادعتها الحكومة منذ 11/ 9 لم تنجم عنها أحكام بالسجن. فهناك ثلاثة وعشرون من المدانين بجرائم لها علاقة بالإرهاب حكم عليهم بالسجن خمسة أعوام أو أكثر. ومن بين الإدانات الـ 184 التي صنفتها الحكومة على أنها "إرهاب دولي" تلقى ثلاثة فقط أحكاماً بالسجن أكثر من خمسة أعوام. وكانت هناك ثمانون إدانة لم تنجم أحكام بالسجن". تنفيذ القوانين الجنائية ضد الإرهاب منذ هجمات 11/ 9/ 2001: تقرير خاص لدار مقاصة الوصول إلى سجلات المعاملات". وهو متوفر على الشبكة في الموقع:

http:// trac.syr.edu/tracreports /terrorism/report 031208.html..

154. Khalid Hasan, "US Court Frees Two Pakistanis Arrested on Terrorism Charges," *Daily Times*, April 10, 2003.

155. Robert E. Pierre, "FBI Apology Fails to Dissipate Cloud: 8 Terrorism Suspects Confined on Bogus Tip," *Washington Post*, May 24, 2003.

156. Matthew Purdy and Lowell Bergman, "Unclear Danger: Inside the Lackawanna Terror Case," *New York Times*, October 12, 2003.

157. Tatsha Robertson, "Some Doubt Strength of US Terrorism Cases," *Boston Globe*, May 27, 2003.

158. Brown, 21 (see n. 10).

159. *Boston Globe*, May 1, 2003.

160. Katrina Vanden Heuvel, ed., *The Nation, 1865–1990: Selections from the Independent Magazine of Politics and Culture* (New York: Thunder's Mouth Press, 1990), 33–36.



الباب الثاني

إدامة وتعزيز تشبيه العرب والمسلمين بالشياطين

صناعة الصور العنصرية للعرب والمسلمين

الفصل الثالث

"أعداؤنا بين ظهرانينا"تصوير الأميركيين

العرب والمسلمين في أجهزة الإعلام الأميركية بعد 11/ 9

بقلم:"روبرت مورلينو

1- إن الآراء ووجهات النظر المعبر عنها في هذا الفصل هي للمؤلف وحده نيابة عن معهد البحوث العربي، ولا يشاطره إياها ولا يؤيدها أي واحد من أرباب عمله، أو المؤسسات التعليمية في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. إن تهجئة الأسماء في المقطفات مقدمة كما وردت في المطبوعات أو النصوص المذاعة، وبالإضافة إلى ذلك فإن التوكيدات الموضوعة على كل المقتطفات هي من صنع المؤلف إلا عندما ينص على غير ذلك.

2. Steve Dunleavy, "Simply Kill These Bastards," *New York Post,* September 12, 2001.
3. Ann Coulter, "This Is War," *National Review Online*, September 13, 2001, http://www.nationalreview.com/coulter/coulter091301.shtml.
4. Howard Kurtz, "Commentators Are Quick to Beat Their Pens into Swords," *Washington Post*, September 13, 2001.
5. Bill O'Reilly, *The O'Reilly Factor,* Fox News Channel, September 13, 2001.
6. American-Arab Anti-Discrimination Committee, *Report on Hate Crimes and Discrimination Against Arab Americans: The Post–September 11 Backlash; September 11, 2001—October 11, 2002*, Hussein Ibish, ed. (Washington, DC: American-Arab Anti-Discrimination Committee Research Institute, 2003), available at http://www.adc.org/hatecrimes/.
7. Daniel Pipes, "Fighting Militant Islam, Without Bias," *City Journal*, Autumn 2001.

8. Associated Press, "N.Y. Judge Asks Arab-Born Woman Fighting Parking Ticket if She's a Terrorist," May 22, 2003.
9. Edward W. Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World*, 1st ed. (New York: Pantheon Books, 1981; rev. ed., 1st Vintage Books ed., New York: Vintage Books, 1997).
10. Keith Regan, "Ahead of the Curve: Quincy-Based Ptech Helps Big Business Stay Agile," *Patriot Ledger*, December 27, 2001.
11. Diane Sawyer, Charles Gibson, and Brian Ross, *Good Morning America*, ABC, December 6, 2002.
12. Dan Verton, "Ptech Workers Tell the Story Behind the Search," *Computerworld*, January 17, 2003. See also by Dan Verton, "Terrorist Probe Hobbles Ptech," *Computerworld*, January 17, 2003.
13. United Press International, "Agents Look for Tech Firm Terror-Link," December 6, 2002.
14 Associated Press, "Customs Agents Raid U.S. Software Company," *Deseret News*, December 6, 2002.
15. *EWeek* staff, "Feds Raid Software Firm," *PC Magazine* (online), December 6, 2002, http://www.pcmag.com/article2/0,4149,751361,00.asp.
16. "U.S. Raids Software Firm with Saudi Connections," Deutsche Press-Agentur, December 6, 2002; "US Agents Raid Software Firm with Alleged Al-Qaeda Links," Agence France Presse, December 7, 2002.
17. Rebecca Carr and Elliot Jaspin, "Suspected Terror Financier Target of Search," Cox News Service, December 6, 2002.
18. Mark Hosenball, "High-Tech Terror Ties?" *Newsweek*, December 6, 2002, available online at http://www.unansweredquestions.net/timeline/2002/newsweek120602.html.
19. Steve Emerson, interview by Bill Press, *Buchanan and Press*, MSNBC, December 6, 2002.
20. Gregg Jarrett reporting on *The Big Story with John Gibson*, FOX News Network, December 6, 2002.

21. Bill Delaney, *TalkBack Live*, CNN, December 6, 2002.
22. Ibid.
23. Ibid.
24. Ibid.
25. See n. 20.
26. Ibid.
27. Niles Lathem, Lauren Black, and Marsha Kranes, "Anti-Terror Raid At Mass.-Based Software Firm," *New York Post*, December 7, 2002.
28. Pam Belluck and Eric Lichtblau, "Threats and Responses: The Money Trail," *New York Times*, December 7, 2002.
29. Ibid.
30. Paul Edward Parker, "Software Firm Investigated for Terrorism Ties," *Providence Journal-Bulletin*, December 7, 2002.
31. Ralph Ranalli, "Federal Investigation / Agency Questions," *Boston Globe*, December 8, 2002.
32. Karen Eschbacher and Julie Jette, "Negative Press Creates Havoc for Ptech: Official Says $1M Account in Jeopardy," *Patriot Ledger*, December 7, 2002.
33. See n. 10.
34. *Patriot Ledger* staff, "Terrorism Raid Targets Quincy Firm," *Patriot Ledger*, December 6, 2002.
35. Christopher Walker and Karen Eschbacher, "Raided Company Denies Terror Ties: Ptech Says It May Have Had Money Ties to Saudi Financier Long Time Ago," *Patriot Ledger*, December 7, 2002.
36. Ibid.
37. See n. 32.
38. Julie Jette, "Expert Doubts Software Poses Danger," *Patriot Ledger*, December 7, 2002.
39. Jeffrey White, "Associates Say Ziade Gentle, Hard-Working," *Patriot Ledger*, December 7, 2002.
40. Editorial, "Our View: Quincy and Al Qaida," *Patriot Ledger*, December 10, 2002.
41. Julie Jette, "Ptech Fallout: Finger-Pointing, Wage Claims, Unpaid Taxes," *Patriot Ledger*, January 22, 2003.

42. "Senator Calls on FBI to Scrutinize Ptech Software," *Patriot Ledger,* January 23, 2003.
43. Casey Ross, "National Security or Invasion of Privacy?" *Patriot Ledger,* May 2, 2003.
44. Howard Kurtz, "Out of the Scoop Loop: Feds Fail to Deliver on Promised Tip," *Washington Post,* December 7, 2002.
45. Manuel Roig-Franzia, "Suspected Threat Shakes S. Florida," *Washington Post,* September 14, 2002.
46. Ibid.
47. Ann Coulter, "So Three Arabs Walk into a Bar," *World-NetDaily,* September 18, 2002, http://www.worldnetdaily .com/news/article.asp?ARTICLE_ID=28986.
48. Jonathan Freedland, "An Appalling Magic," *Guardian,* May 17, 2003.
49. See n. 47.
50. Crown Publishing Group, "Crown Forum Imprint for Conservative Nonfiction Debuts in June From Crown Publishing Group," press release, April 21, 2003.
51. Sam Husseini, "Islam: Fundamental Misunderstandings about a Growing Faith," Fairness and Accuracy in Reporting, July–August 1995.
52. Bill O'Reilly, *The O'Reilly Factor,* Fox News, July 10, 2002.
53. Editorial, "A Victory for Knowledge," *Buffalo News,* August 22, 2002.
54. Wendy Kaminer, "Losing Our Religion," *American Prospect,* September 23, 2002.
55. Editorial, "Worthy Reading," *Lancaster Intelligencer Journal,* August 27, 2002.
56. Editorial, "Book Value," *Philadelphia Inquirer,* August 8, 2002.
57. Editorial, "Education in Context," *Bergen County (NJ) Record,* August 22, 2002.
58. Bill O'Reilly, *The O'Reilly Factor,* Fox News, August 26, 2002.
59. Paul Steinberger and Ryan Tuck, interview by Bill O'Reilly, *The O'Reilly Factor,* Fox News, September 25, 2002.

60. Eric Boehlert's coverage of the case, including "The Prime-Time Smearing of Sami Al-Arian" (January 19, 2002) and "Is Sami Al-Arian Guilty of Terrorist Plots?" (February 21, 2001), can be found in the archives on the *Salon* Web site, http://www.salon.com, as well as in the book *Afterwords: Stories and Reports From 9/11 and Beyond*, compiled by the editors of *Salon.com* (New York: Washington Square Press, 2002).

61. Robert McKee appeared on *The O'Reilly Factor* on March 21, 2002, and December 12, 2002.

62. Mary Jo Melone, "With Quiet Resolve, She Fights for Father," *St. Petersburg Times*, June 19, 2003.

63. James Zogby, interview with Joe Scarborough, *Scarborough Country*, MSNBC, May 19, 2003.

64. Lisa M. Collins, "Arab Advocate," *Detroit Metro Times*, March 19, 2003.

65. Keith Naughton, "The Blame Game," *Newsweek*, September 11, 2001.

66. See Jeffrey Gettleman, "Ambivalence in the Besieged Town of 'Run, Rudolph, Run,'" *New York Times*, May 31, 2003, and "Sympathy for Bombing Suspect May Cloud Search for Evidence," *New York Times*, June 2, 2002.

67. "Terrorism Stories: Three Cases, Two Standards," Fairness and Accuracy in Reporting, February 2000.

68. Tom Tomorrow, "A Lott Left," *This Modern World*, February 25, 2003.

69. See n. 51. Also see, "Terrorists Attack Ski Lodges, Not Doctors," Fairness and Accuracy in Reporting, December 1998.



الفصل الرابع

المارسون الجدد للحرب الباردة

بقلم: وِلْ يومانز

1. Paul Wolfowitz, quoted in Lamis Andoni, "Bernard Lewis: In the Service of Empire," *Al-Ahram Weekly On-line*, December 12–18, 2002, http://weekly.ahram.org.eg/2002/616/re4.
2. Ibid.
3. Daniel Pipes, "From a Distance: Influencing Foreign Policy from Philadelphia" (Heritage Lecture, Heritage Foundation, June 5, 1991).
4. Steven Emerson, "How a Terrorist Enterprise Was Created, Maintained, Financed, and Coordinated from the Safety of the United States," *Jewish World Review*, February 25, 2003, http://www.jewishworldreview.com/0203/al_arian.asp.
5. For example, see Patrick Clawson and Daniel Pipes, "Turn Up the Pressure on Iran," *Jerusalem Post*, May 21, 2002.
6. See Martin Kramer's *Middle East Quarterly* bio at http://www.meforum.org/meq/editors.php.
7. John Mintz, "The Man Who Gives Terrorism a Name," *Washington Post*, November 14, 2001.
8. Louis Jacobson, Peter H. Stone, and Shawn Zeller, "Lobbying: K Street for December 1, 2001: A Little PR Help Never Hurts," *National Journal*, December 1, 2001.
9. See the USCFL Web site at www.freelebanon.org.
10. See the AIPAC Web site at www.aipac.org.
11. Richard Perle, "State Sponsors of Terrorism Should Be Wiped Out, Too," September 2001, http://freelebanon.org/articles/a164.htm.

12. Dr. Wurmer's bio is available on the Hudson Institute Web site at https://www.hudson.org/learn/index.cfm ?fuseaction=staff_bio&eid=Wurmser.
13. Mark Perelman, "No Longer Obscure, Memri Translates the Arab World," *Forward*, December 7, 2001.
14. Statement of Steven Emerson Before the Senate Judiciary Committee, "An Investigation into the Modus Operandi of Terrorist Networks in the United States: The Structure of Osama Bin Laden, Al-Qaeda, Hamas and Other Jihadist Organizations in the United States," *DOJ Oversight: Preserving Our Freedoms While Defending Against Terrorism*, December 4, 2001.
15. Judith Rubin, "Islamic Terror Stalks America," *Jerusalem Post*, August 4, 1995.
16. Ibid.
17. Eric Boehlert, "Terrorists Under the Bed," review of *American Jihad: The Terrorists Living Among Us*, by Steven Emerson, *Salon*, March 5, 2002, www.salon.com/books/ feature/2002/03/05/emerson/print.html.
18. Emerson on *Rivera Live*, CNBC, July 23, 1996.
19. Emerson's comments on the Smith incident are covered in Boehlert, "Terrorists Under the Bed" (see n. 17).
20. See n. 7.
21. Jeff Jacoby, "Steven Emerson and the NPR Blacklist," *Boston Globe*, February 7, 2002.
22. See n. 14.
23. See n. 7.
24. Kenneth Cooper, "2 in House Attacked for Use of 'Jihad' Video," *Washington Post*, June 27, 1995.
25. See n. 7.
26. "Biographical Sketch of Daniel Pipes," http://www .danielpipes.org/bios.
27. Pipes, "My Media Year," *National Review*, September 11, 2002.
28. Project for the New American Century to the Honorable George W. Bush, April 3, 2002, http://www .newamericancentury.org/Bushletter-040302.htm.

29. Pipes, quoted in Johanna Neuman, "Peace Institute Suddenly at Center of Controversy," *Los Angeles Times*, May 9, 2003.
30. John Hawkins, "An Interview with Daniel Pipes," *Right Wing News*, August 29, 2002, http://rightwingnews.com/interviews/pipes.php.
31. Pipes and Khalid Duran, "Muslims in the West: Can Conflict Be Averted?" *United States Institute of Peace*, August 1993.
32. Pipes, "Preventing War: Israel's Options," *Jerusalem Post*, July 18, 2001.
33. See n. 26.
34. Holly J. Burkhalter, quoted in Neuman, "Peace Institute Suddenly at Center of Controversy" (see n. 29).
35. See n. 3.
36. Robert Blitzer, quoted in Mintz, "Man Who Gives Terrorism a Name" (see n. 7).

37- المصدر السابق نفسه: إن إيمرسون "يقول إنه فعلاً يتبادل المعلومات مع الإسرائيليين، وكذلك مع مسؤولي المخابرات من أمم أخرى، بما فيها ألمانيا، وإنكلترا، وبلدان عربية يرفض أن يسميها".

38. See Campus Watch at http://www.campus-watch.org, and NoIndoctrination.org at http://www.noindoctrination.org.
39. Stanley Hoffman, "America Goes Backward," *New York Review of Books*, June 12, 2003.
40. See n. 4.
41. Emerson, "The Terror Masters," *Wall Street Journal*, April 18, 2003.
42. See n. 14.
43. See n. 17.
44. Elizabeth Drew, "The Neocons in Power," *New York Review of Books*, June 12, 2003.
45. See Grayson Levy's Web site at http://www.grayson.org.il/, and YeshaNews at http://www.yeshanews.org/. Cited in CAIR, "Daniel Pipes' Web Site Maintained by Israeli Settler," http://www.cair-net.org/misc/people/daniel_pipes.html.

46. "Protocols of the Consultants of Zion," *Harper's Magazine*, July 2003, 14.

47. See n. 13.

48. Ibid.

49. Stephen Barr and Guy Gugliotta, "Preemption of Terrorists Is Urged," *Washington Post*, April 21, 1995.

50. Judith Miller, "Some Charities Suspected of Terrorist Role," *New York Times*, February 20, 2000; Richard Cole, "Fraud, Drug Trafficking and Charities in U.S. Help Finance Terrorists," Associated Press, May 26, 1997. Holy Land was closed again by the Palestinian Authority several months later (see Margot Dudkevitch, Steve Rodan, and Mohammed Najib, "PA Rounds Up Hamas Activists," *Jerusalem Post*, September 28, 1997).

51. "Seventeen Palestinians Injured in Eighth Day of Clashes in Hebron," Agence France Presse, June 21, 1997.

52. Nicolas Tatro, "Israel Urges Europeans to Block Hamas Fund Raising," Associated Press, August 6, 1997.

53. Neil Lewis, "Terror in Oklahoma: In Congress," *New York Times*, April 21, 1995.

54. Anti-Defamation League, "ADL Welcomes Improved Antiterrorism Bill," press release, April 15, 1996, http://www.adl.org/presrele/Teror_92/2712_92.asp.

55. Miller, "Some Charities Suspected of Terrorist Role" (see n. 50).

56. William Branigin, "Secret U.S. Evidence Entangles Immigrants," *Washington Post*, October 19, 1997.

57. See n. 4.

58. See n. 14.

59. Pipes, interview by Lou Dobbs, "War against Radical Islamists," *Lou Dobbs Moneyline*, CNN, June 13, 2002.

60. "Fueling a Culture Clash," *Washington Post*, April 19, 2003.

61. Duran and Pipes, "Faces of American Islam," *Policy Review*, August–September 2002.

62. Pipes, "A Muslim Swimming Pool in Lille, France," Web log, www.danielpipes.org, June 15, 2003.

63. Neuman, "Peace Institute Suddenly at Center of Controversy" (see n. 29).
64. "PBS, Recruiting for Islam," *New York Post*, December 17, 2002. To download a transcript of the documentary, go to http://www.pbs.org/muhammad/transcripts/muhammad_script.pdf.
65. For a transcript of "From Jesus to Christ: The First Christians," see http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/religion/etc/script1.html.
66. See n. 15.
67. Ibid.
68. Emerson, interviewed by Pipes, "Get Ready for Twenty World Trade Center Bombings," *Middle East Quarterly* 4, no. 2 (June 1997), http://www.meforum.org/article/353.
69. Lou Gelfand, "Reader Says Use of 'Fundamentalist' Hurting Muslims," *Minneapolis Star Tribune*, April 4, 1993.
70. Pipes to Ahmad Yusuf, letter in response to "Correspondence: 'The Reputation of Your Journal Has Been Damaged,'" *Middle East Quarterly* 4, no. 4 (December 1997), http://www.meforum.org/article/380.
71. Ibid.
72. See n. 61.
73. See n. 4.
74. See n. 15.
75. Pipes, "Naming the Enemy," *Jewish World Review*, November 19, 2002.
76. Pipes, "The Snipers: Crazy or Jihadis?" *New York Post*, October 29, 2002.
77. Pipes, quoted in "Fueling a Culture Clash" (see n. 60).
78. See n. 76.
79. Pipes and Jonathon Schanzer, "On to Baghdad?: Yes—The Risks Are Overrated," *New York Post*, December 3, 2001.
80. See n. 76.
81. Pipes, quoted in H.D.S Greenway, "The Real 'Danger Within' is Religious Hatred," *Boston Globe*, December 24, 2001 (emphasis added).

82. Pipes, "Bin Laden Is a Fundamentalist," *National Review Online*, October 22, 2001, http://www.nationalreview.com/comment/comment-pipes102201.shtml.
83. Ibid.
84. Lars Hedegaard and Daniel Pipes, "Something Rotten in Denmark?" *New York Post*, August 27, 2002.
85. Elisabeth Arnold and Elsebeth Gerner Nielsen, letter to the editor, *National Post*, September 6, 2002, available at http://www.meforum.org/article/pipes/450.
86. Pipes and Hedegaard, letter to the editor, *National Post*, September 10, 2002, available at http://www.meforum.org/article/pipes/450.
87. See n. 75.
88. "American Muslims and Politics," *Religion and Ethics Newsweekly*, PBS, November 2, 2001, http://www.pbs.org/wnet/religionandethics/week509/cover.html.
89. John Sugg, "Thought Crime on Campus," *Creative Loafing*, October 2, 2002, http://atlanta.creativeloafing.com/2002-10-02/fishwrapper.html.
90. See n. 59.
91. Fawaz Gerges and Pipes, interview by Lou Dobbs, "War against Radical Islamists" (see n. 59).
92. See n. 75.
93. See n. 14.
94. "FBI Charges Florida Professor with Terrorist Activities," CNN, February 20, 2003, http://www.cnn.com/2003/US/South/02/20/professor.arrest/.
95. Sugg, "What You Aren't Supposed to Know about the Arrest of Sami Al-Arian," *Washington Report on Middle East Affairs*, April 2003, 54, 92.
96. Ibid.
97. Marla Braverman, "The Arabist Predicament," review of *Ivory Towers on Sand: The Failure of Middle Eastern Studies in America*, by Martin Kramer, *Azure* 15 (Summer 2003).

98. Pipes and Schanzer, "Extremists on Campus," *New York Post*, June 25, 2002.

99. Campus Watch, http://www.campus-watch.org.

100. Campus Watch Web site quoted in Ali Abunimah and Nigel Parry, "Campus Watch: Middle East McCarthyism?" *Electronic Intifada*, September 25, 2002, http://electronicintifada.net/v2/article714.shtml.

101. Elizabeth Crawford, "Area-Studies Programs Come Under Fire at House Hearing," *Chronicle of Higher Education*, June 20, 2003; this attack is being considered as bill 3099 in the Senate.

(102) وأيضاً فإن التفتيش لم يظهر اي مقالات أو تصريحات تشير إلى أن بايبس قد ذكر عصبة الدفاع اليهودية.

103. Reference to 2002 list. View list at http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/designated.htm.

104. For an incomplete but thorough profile of the JDL's record of violence, see Anti-Defamation League, "Backgrounder: The Jewish Defense League," http://www.adl.org/extremism/jdl%5Fchron.asp.

105. Pipes, interviewed by Ahmad Yusuf, "Zionism, Islamism, and Jewish Politics in America: Dialogue between Daniel Pipes and Ahmad Yusuf," *Middle East Affairs Journal* (Winter–Spring 1999).

106. See n. 61.

107. Pipes, "American Muslims vs. American Jews," *Commentary*, May 1999.

108. See n. 31.

109. See n. 104.

110. Tom Tugend, "Never Say Never Again," *Jerusalem Post*, December 21, 2001.

111. Tugend, "JDL's Krugel Pleads Guilty to Bombing Plot Charges," *Jerusalem Post*, February 6, 2003.

112. See n. 15.

113. Emerson, "The Other Fundamentalists," *New Republic*, June 12, 1995, 21.

114. From excerpted portions of *American Jihad*, chap. 1, on WorldNetDaily, March 21, 2002, at http://www.worldnetdaily.com/news/article.asp?ARTICLE_ID=26904.

115. Walter Goodman, "Television Review: An Impassioned Debate on Terror Restraints," *New York Times*, August 24, 1995.

116. Prepared Statement of Steven Emerson Before the Senate Judiciary Subcommittee on Terrorism, Technology and Government Information, "Terrorists in America: Five Years After the World Trade Center Bombing," *Federal News Service*, February 24, 1998.

117. Pipes, quoted in Clifford Geertz, "Which Way to Mecca? Part II," *New York Review of Books*, July 3, 2003.

118. Pipes, "Conspiracy: How the Paranoid Style Flourishes and Where It Comes From," *Booknotes*, C-SPAN, January 25, 1998. See transcript at http://www.booknotes.org/Transcript/?ProgramID=1397.



الباب الثالث

الجمع بين الانحراف المحلي الأميركي إلى أقصى اليمين والسعي إلى التوسع العالمي: تجريم المجتمعات العربية والإسلامية

الفصل الخامس

جذور الحملة الصليبية الأميركية ضد الإرهاب

بقلم: سميح فرسون

1. See Noam Chomsky, *9-11* (New York: Seven Stories Press, 2001); Rahul Mahajan, *New Crusade, America's War on Terrorism* (New York: Monthly Review Press, 2002); Howard Zinn, *Terrorism and War* (New York: Seven Stories Press, 2002).
2. Chomsky, *9-11*, 11 (see n. 1).
3. Nicholas Lemann, "The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-new Doctrine of Power," *New Yorker*, April 1, 2003, 44.
4. See George Bush and Brent Scowcroft, *A World Transformed* (New York: Random House, 1998).
5. See Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Avon Books, 1993).
6. Cf. John C. Cooley, *Unholy Wars, Afghanistan, America and International Terrorism* (London: Pluto Press, 1999).
7. See Noam Chomsky, *The New Military Humanism* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1999).
8. Chomsky, *9/11*, 14–17 (see n. 1).
9. Lance Selfa, "A New Colonial 'Age of Empire'?" *International Socialist Review*, May–June 2002, 50.
10. Immanuel Wallerstein, "The Eagle Has Crash Landed," *Foreign Policy*, July–August 2002, 5, http://www.foreignpolicy.com/issue_julyaug_2002/wallerstein.html.
11. Cf. Marwan Bishara, "The Israelization of America's War," *Al-Ahram Weekly*, April 25–May 1, 2002.

12. Martin Khor, "'Failed States' Theory Can Cause Global Anarchy," *Bangkok Post*, March 31, 2002 (as of November 2003, article could be read on *Financial Times* Web site, http://www.ft.com). Cf. Selfa, 53 (see n. 9).

13. Paul Johnson, "Colonialism's Back—and Not a Moment Too Soon," *New York Times Magazine*, April 18, 1993.

14. Sebastian Mallaby, "The Reluctant Imperialist," *Foreign Affairs* 81, no. 2 (March–April 2001): 19.

15 Max Boot, "The Case for An American Empire," *Weekly Standard*, October 15, 2001.

16. See Samih Farsoun and Christina Zacharia, "Class, Economic Change and Liberalization in the Arab World," in Rex Brynen, et al., eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, vol. 1 (Boulder, CO: Lynne Reinner, 1995).

17. Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of the World* (New York: Simon and Schuster, 1998), 125.

18. Ibid., 258.

19. Council on American-Islamic Relations, 2002, http://www.cair-net.org/civilrights2002/.

20. Nicholas Christof, "Bigotry in Islam—and Here," *New York Times*, July 9, 2002.

21 - العمل الإرهابي يعني أي نشاط ينطوي على (أ) عمل عنيف أو عمل خطر على الحياة البشرية يشكل انتهاكاً للقوانين الجنائية الأميركية أو قوانين أي ولاية، أو يشكل انتهاكاً إجرامياً إذا ارتكب ضمن نطاق سلطة الولايات المتحدة أو سلطة أي ولاية. و (ب) يظهر أنه يهدف إلى (1) تخويف السكان المدنيين أو إكراههم و (2) التأثير على سياسة حكومة ما بالتخويف أو الإكراه، أو (3) التأثير على سلوك حكومة ما بالاغتيال أو الخطف.

United States Code Congressional and Administrative News, 98th Congress, Second Session, 1984, Oct. 19, volume 2; par 3077, 98 STAT. 2707 (West Publishing Co., 1984), cited in Chomsky, *9-11*, 16 (see n.1).

22. Lemann, 45–46 (see n. 3).

23. Ibid., 45.

24. Peter Kuznick, talk at American University, Washington, DC (May 2, 2002).
25. Joseph Cirincione, quoted in Kuznick (see n. 24).
26. See Richard Falk, "The New Bush Doctrine," *Nation*, July 15, 2002, 9–11.
27. Thomas E. Ricks and Vernon Loeb, "Bush Developing Military Policy of Striking First, New Doctrine Addresses Terrorism," *Washington Post*, June 10, 2002.
28. Jim Hoagland, "No Time to Think Small," *Washington Post*, June 30, 2002.
29. Ibid.
30. Lemann, 43 (see n. 3).
31. Glenn Kessler and Peter Slevin, "Preemptive Strikes Must be Decisive, Powell Says," *Washington Post*, June 15, 2002.
32. Wiliam A. Galston, "Why First Strike Will Surely Backfire," *Washington Post*, June 16, 2002.
33. See Matthew Moen, *The Christian Right and Congress* (Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press, 1989), and Moen, "The Evolving Politics of the Christian Right," *PS: Political Science and Politics*, September 1996, http://www.apsanet.org/PS/sept96/moen.cfm.
34. David Shribman in Ethics and Public Policy Center (EPPC), "The New Christian Right in Historical Context: A Conversation with Leo Ribuffo and David Shribman," *Center Conversations*, no. 2 (June 2001): 7, 8, http://www.eppc.org/publications/pubID.1540/pub_detail.asp (emphasis in original).
35. Leo Ribuffo in EPPC, 1 (see n. 34).
36. Ibid., 2 (emphasis in original).
37. Ibid. (emphasis in original).
38. Rod Dreher, "Evangelicals and Jews Together: An Unlikely Alliance," *National Review Online*, April 5, 2002, http://www.nationalreview.com/dreher/dreher040502.asp.
39. Ribuffo, 3 (see n. 34).
40. Ibid., 4.
41. Ibid.

42. See Moen, "The Evolving Politics of the Christian Right" (see n. 33), and James L. Guth and John C. Green, eds., *The Bible and the Ballot Box* (San Francisco: Westview Press, 1991).
43. Leon Howell, "Ups and Downs of the Religious Right," posted at Religion Online, http://www.religion-online.org. (Posting notes, "This article appeared in *The Christian Century*, April 19–26, 2000, pp. 462–466.")
44. Sara Diamond, "The Threat of the Christian Right," *Z Magazine*, July–August 1995, 2, accessible online at http://www.zmag.org.
45. Ibid.
46. Jo-Ann Mort, "An Unholy Alliance in Support of Israel," *Los Angeles Times*, May 19, 2002.
47. Abraham McLaughlin and Gail Russell Chaddock, "Christian Right Steps in on Mideast," *Christian Science Monitor*, April 16, 2002, http://www.csmonitor.com/2002/0416/p01s01-uspo.html.
48. Allan C. Brownfeld, "Strange Bedfellows: The Jewish Establishment and the Christian Right," *Washington Report on Middle East Affairs*, August 2002, 71–72.
49. Romesh Ratnesar, "The Right's New Crusade: Lobbying For Israel," *Time*, April 29, 2002, available on CNN Web site, http://www.cnn.com/ALLPOLITICS/time/2002/05/06/crusade.html.
50. Bill Berkowitz, "Revving Up the Christian Movement for Bush," Z *Magazine*, June 2000, http://www.zmag.org/zmag/articles/berkowitzjune2000.htm.
51. Moen, "Evolving Politics of the Christian Right," 1 (see n. 33).
52. Lyman Kellstedt, cited in Moen, "Evolving Politics of the Christian Right," 3 (see n. 33).
53. Mark J. Rozell and Clyde Wilcox, cited in Moen, "Evolving Politics of the Christian Right" (see n. 33).
54. Jonathan Steele, "New York Is Starting to Feel Like Brezhnev's Moscow: Public Debate in America Has Now Become a Question of Loyalty," *Guardian*, May 16, 2002, http://www.guardian.co.uk/comment/story/0,3604,716257,00.html.

55. Michael Massing, "The Israel Lobby," *Nation*, June 10, 2002, http://www.thenation.com/docPrint.mhtm?I =20020610&s=massing.

56. Richard Perle and Douglas J. Feith, *A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm*, Institute for Advanced Strategic and Political Studies report, June 1996, http://www.israeleconomy.org/strat1.htm.

57. See n. 38.

58. *The Religion Report*, Radio National, Australian Broadcasting Corporation, January 5, 2002, www.abc.net.au/ rn/talks/8.30/relrpt/stories/s544092.htm.

59. Benjamin Netanyahu, *Terrorism: How the West Can Win* (New York: Avon Books, 1987).

60. See n. 58.

61. Michael Lind, "The Israel Lobby," *Prospect Magazine*, April 2002, 3.

62. Massing, 3 (see n. 55).

63 - خطاب جيمس أبي رزق، السناتور السابق من ساوث داكوتا، في الجمعية الأميركية - العربية لمكافحة التمييز في مؤتمرها السنوي (واشنطن بمقاطعة كولومبيا، حزيران/ يونيو عام 2002).

64. George Sunderland, "Our Vichy Congress," *CounterPunch Special Report*, May 10, 2002, http://www.counterpunch .org/sunderland0510.html. "Sunderland" is a pseudonym of a congressional staffer.

65. See n. 55.

66. Manar El-Shorbagy, "Hawks Have It Their Way," *Al-Ahram Weekly*, April 25–May 1, 2002, http://weekly .ahram.org.eg/2002/583/op11.htm.

67. Wallerstein, 6 (see n. 10).

68. Jim Lobe and Tom Barry, "Flying with The Hawks, President Bush Ignores CIA, State Department Experts," *TomPaine.com*, April 30, 2002, http://www.tompaine.com/ feature.cfm/ID/5545.

69. Ali Abunimah, "Bush's Speech—A Vision of Permanent War," *Electronic Intifada*, June 24, 2002, http:// electronicIntifada.net/v2/article403.shtml.

70. Aluf Benn, "Ariel Sharon Agrees to His Own Ideas," *Ha'aretz*, http://www.haaretzdaily.com, item No=183743.

71. James Bennet, "Speech Stuns Palestinians and Thrills Israelis," *New York Times*, June 25, 2002.
72. See n. 63.
73. David Ignatius, "Winning Friends in the Arab World," *Washington Post*, July 5, 2002.



الفصل السادس

مدى أميركا العالمي وحرب جورج و. بوش الصليبية على الإرهاب

بقلم: نصير عاروري

1. The containment policy was first articulated by George F. Kennan (under the pseudonym "X"), "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs*, July 1947.
2. See Naseer Aruri, "Globalization or Global Hegemony: The United States Versus the World," *Mideast Mirror (London)*, March 12, 1998.
3. Ibid.
4. Bernard Weinraub, "U.S. Says Libya May Have Plans to New Terror," *New York Times*, August 26, 1986; see also Naseer H. Aruri and John J. Carroll, "The Anti-Terrorist Crusade," *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, no. 2 (Spring 1987): 186.

5 – انظر مقال نيقولاس ليمان: "النظام العالمي التالي: قد يكون لدى إدارة بوش مذهب جديد جداً للقوة" في النيويوركر، 1 نيسان/ إبريل عام 2002. ورداً على تهديد جورج و. بوش بمعاملة الذين يسيئون معاملة السجناء "كمجرمي حرب"، كتب بول نوكس المحرر في صحيفة طور نطو غلوب آندميل الكندية ما يلي: "لكن لا شيء مما يقوله جورج بوش عن موضوع مواثيق جنيف والمعايير القانونية الدولية يحتمل أن يقنع أي شخص. فقد أطلق على القانون الدولي هجوماً أعظم مما فعله أي رئيس أميركي في الذاكرة الحية. وقد مزق اتفاقيات الحد من التسلح وعمل على تخريب المحكمة الجنائية الدولية. وفي حملته على الإرهاب لم يكتف بإهانة اتفاقيات جنيف المحترمة ولكنه سعى أيضاً لحرمان المشتبه بهم من فوائد القانون الذي أقسم على المحافظة عليه". نوكس: "كيف حطم بوش مواثيق جنيف"، طورنطو غلوب آندميل، 26 آذار/ مارس عام 2003.

–http://www.globeandmail.com/backgrounder/iraqcrises/pages/c-geneva.html

6. Marc Cooper, "An Interview with Gore Vidal: The Last Defender of the American Republic," *LA Weekly*, July 5–11, 2002; see also an editorial that appeared almost one year later (July 11, 2003) in the *Berkshire Eagle* (Pittsfield, Massachusetts), titled "Why Does 9/11 Inquiry Scare Bush?" It

وتبدأ هذه الافتتاحية هكذا: "لم تكن إدارة بوش أبداً تريد أي تحقيق في حالات فشل أجهزة المخابرات وتنفيذ القوانين التي أدت إلى الهجمات الإرهابية في 11/ 9/2001، وهي تبذل أقصى جهدها كي لا نحصل على أي تحقيق أبداً. وحتى اللجنة الداجنة من المطلعين الداخليين بواشنطن، التي يقودها رجال من حزب بوش نفسه، تشكو الآن من عرقلة عملها من خلال تباطؤ البنتاغون ووزارة العدل في إظهار الوثائق والشهود، في محاولة لتفويت الوقت على اللجنة قبل أن تتمكن من إكمال عملها. بل لقد اتخذ قادة اللجنة خطوة خارقة للعادة باتهام البيت الأبيض "بتخويف" الشهود، مع الإصرار على عدم إدلاء الشهود الحساسين بإفاداتهم إلا بحضور "مراقب" من وكالتهما.

7. See Chalmers Johnson, *Blowback: The Costs and Consequences of American Empire* (Boston: Little, Brown & Co., 2000).
8. Arundati Roy, "Mesopotamia. Babylon. The Tigris and Euphrates," *Guardian (London)*, April 2, 2003.
9. See Walter Laqueur, "We Can't Define 'Terrorism' But We Can Fight It," *Wall Street Journal*, July 16, 2002.
10. Jill Nelson, "America Creates Its Own Terrors," *USA Today*, July 5, 2002.
11. Seymour M. Hersh, "Who Lied to Whom? Why Did the Administration Endorse a Forgery about Iraq's Nuclear Program?" *New Yorker*, March 31, 2003.
12. John Hulsman, quoted in Robert Schlesinger, "We'll Strike First," *Boston Globe*, June 30, 2002.
13. George W. Bush, taken from "Complete Text of Bush's West Point Address," NewsMax, June 3, 2002, http://www.newsmax.com/archives/articles/2002/6/2/81354.shtml.
14. Patrick J. Buchanan, "Bellicose Foreign Policy Irks Friends, Incites Foes," *USA Today*, June 24, 2002.

15. See n. 13.
16. George W. Bush, State of the Union address, January 2002. Transcript of speech available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html.
17. George W. Bush, address to the nation, September 7, 2003. Transcript of speech available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/09/20030907-1.html.
18. Ibid.
19. Ibid.
20. Associated Press, "Bush: No Saddam Links to 9/11," September 17, 2003.
21. George W. Bush to the Speaker of the House of Representatives and the President Pro Tempore of the Senate, March 18, 2003. Full text of letter is available at http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/03031906.htm.

22- حسبما ورد في كوربووتش، فإنه حالما بدأت القنابل تتساقط على العراق في 19 آذار/ مارس عام 2003" كان الآلاف من موظفي هاليبرتون، شركة دك تشيني السابقة، يعملون إلى جانب القوات الأميركية في الكويت وتركيا بموجب صفقة قيمتها تقرب من مليار دولار. وحسبما قالت مصادر الجيش الأميركي، فإنهم يبنون مدناً من الخيام، ويقدمون دعماً سوقياً تعبوياً للحرب في العراق، إضافة إلى غيره من البقاع الساخنة في "الحرب على الإرهاب". انظر مقال براتاب شاترجي: "هاليبرتون تحصل على صيد في حرب العراق: شركة تشيني السابقة تربح من دعم القوات". في كوربووتش،20 آذار/ مارس، عام 2003.

http://www.corpwatch.org/issues/PID.jsp?articleid=6008

وحسبما جاء في أخبار هيئة الإذاعة البريطانية: "فازت شركة أميركية بعقد قيمتة 8.4 ملايين دولار (3 ملايين إسترليني) لإدارة ميناء أم قصر في جنوب العراق. وهذا هو العقد الثاني الذي يتم منحه بموجب خطط الحكومة الأميركية لإعادة إعمار العراق وسوف تكون شركة خدمات ستيفدورنغ الأميركية مسؤولة عن تشغيل ميناء العراق الوحيد ذي المياه العميقة بهدف السماح بالإيصال الكفء للأغذية والمواد الإنسانية

وإمدادات إعادة الإعمار.... وقيل بأن المؤسسات البريطانية ساخطة على استدراج عروض من شركات أميركية لإعادة بناء البنية التحتية العراقية. فشركة كيلوغ براون وروت الهندسية الأميركية - وهي جزء من هاليبرتون التي كان يرأسها ذات يوم نائب الرئيس الأميركي دك تشيني - حصلت على عقد إطفاء حرائق آبار النفط وإصلاح المرافق النفطية". "مؤسسة أميركية تفوز بصفقة أم قصر"، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 25 آذار/ مارس، 2003.

http://news.bbc.co.uk/1/business/2884701stm

(التوكيد موجود في الأصل)

وفي مقال عنوانه (صراع تشيني مع الحقيقة)، كتب ديريك جاكسون: "في برنامج "التق بالصحافة" يوم الأحد الماضي، قال نائب الرئيس دك تشيني: "منذ أن غادرت هاليبرتون لأعمل نائباً للرئيس بوش، قطعت كل علاقاتي مع الشركة، وتخلصت من كل مصالحي المالية. فليس لي مصالح مالية مع هاليبرتون من أي نوع، وذلك منذ ثلاثة أعوام". إن هذه هي آخر كذبة من البيت الأبيض. "ويتابع جاكسون فيقتبس تصريحاً من السناتور فرانك لوتنبرغ (الديمقراطي عن ولاية نيوجيرزي) يوضح فيه أن تشيني قد تلقى 205498 دولاراً رواتب مؤجلة من هاليبرتون في عام 2001، ثم تلقى 162392 دولاراً في عام 2002 وسوف يتلقى 150000 دولار في السنة عن عام 2003 ومثلها عن عام 2004. ولا يزال تشيني يحتفظ بخيارات من 433333 سهماً. فراتبه من هاليبرتون أكثر من راتبه من منصب نائب الرئيس، البالغ 198600 دولار. انظر مقال ديريك جاكسون:"صراع تشيني مع الحقيقة" في البوسطن غلوب، 19 أيلول/ سبتمبر 2003.

وكتبت مورين دود ما يلي في النيويورك تايمز:"إن السيد بيرل، الذي حرض أميركا على الحرب بيقين أخلاقي أكيد، يجد نفسه الآن عرضة لأسئلة تشكك في مقاييسه نفسها عن الصواب والخطأ. فقد كتب

ستيفن لاباتون في التايمز يوم الجمعة أن السيد بيرل كان يقدم النصيحة بالبنتاغون حتى عندما كانت تحتفظ به غلوبال كروس شركة الاتصالات المفلسة، للتغلب على ممانعة البنتاغون لبيع هذه الشركة لمشروع مشترك يضم ملياردير‌اً من هونغ كونغ. وبيرل، المستشار المقرب الموثوق به لرمسفيلد، وولفوفيتز، يعمل رئيساً لمجلس سياسة الدفاع، وهو هيئة استشارية متنفذة للبنتاغون. ولهذا السبب وافقت غلوبال كروسنغ على دفع أجرة سمينة للسيد بيرل هي 725000 دولار. وتركيب هذه الأجرة له رائحة كريهة على نحو خاص؛ لأن ست مئة ألف دولار من هذا الكسب المفاجئ تتوقف على موافقة الحكومة على البيع (وفي اتفاقيته الأصلية، طلب السيد بيرل من الشركة أيضاً أن تدفع ثمن "وجبات عمل" وهذه قد يتجمع منها مبلغ كبير، لأن بيرل أكول يتناول وجباته الفارهة في أماكن باذخة من بوتوماك إلى بروفانس، حيث يحتفظ ببيت يمضي فيه أجازاته وسط الفرنسيين المتبطلين.) وبالرغم من أن منصبه في مجلس سياسة الدفاع بلا راتب، فإنه لا يزال ملزماً بالقوانين الأخلاقية الحكومية التي تحظر على موظفيها أن يجنوا فوائد مالية من مناصبهم الحكومية. وقد قال هو ومحاميه للسيد لا باتون: إن عمله في غلوبال كروسينغ لم يخالف القواعد لأنه لم يمارس ضغطاً لصالح الشركة، وإنه يعمل بصفة مستشار لمحاميها". انظر مقال مورين دود بعنوان "غلطة بيرل في النهب" في النيويورك تايمز، 23 آذار/ مارس، عام 2003، وللمزيد من معاملات بيرل، انظر سيمور هيرش: "غداء مع الرئيس: لماذا كان ريتشارد بيرل يلتقي بعدنان خاشوقجي؟"في النيويوركر، 17 آذار/ مارس عام 2003.

http://www.newyorker.com/fact/content/?030317fa- fact.

23. Peter Vernezze, "Absolutism Not a Quality Americans Ought to Seek in Presidents," *Standard-Examiner (Ogden, UT)*, June 12, 2003.

24-انظر الحاشية رقم 13.

25-أعطي ألوف البحارة نسخاً من كتيب يدعى "واجب المسيحي" وهو كراس صغير للصلوات فيه قسم يمكن انتزاعه لإرساله بالبريد إلى البيت الأبيض فيه تعهد من الجندي الذي يرسله بأنه كان يدعو لبوش في صلواته". لقد التزمت بالدعاء لك، ولأسرتك، وموظفيك، وقواتنا في هذا الوقت العصيب من الاضطراب وانعدام اليقين. فليكن سلام الله قائدك". هكذا يقول التعهد، حسب رواية صحفي مغروس مع قوات التحالف. والكراس من إنتاج مجموعة تدعى رسل الكهنوت، وفيه أدعية يومية تتلى للرئيس الأميركي، الذي هو مسيحي مولود مرة أخرى، ويحب أن يستشهد بإلهه ويستحضر ذكره في خطبه. فدعاء يوم الأحد في الكراس هو: "إنني أدعو أن يبتغي الرئيس ومستشاروه وجه الله وحكمته كل يوم، ولا يعتمدوا على فهمهم وحده". ودعاء يوم الإثنين يقول: "أدعو أن يملك الرئيس ومستشاروه من القوة والشجاعة ما يجعلهم يعملون ما هو حق بغض النظر عن المنتقدين". محطة آي بي سي نيوز أون لاين، هيئة الاذعة الأسترالية: "مطالبة الجنود الأميركيين في العراق بالدعاء لبوش"

http://www.abc.net.au/news/newstimes/s819685,htm

26. George McGovern, "The Reason Why," *The Nation*, April 21, 2003, http://www.thenation.com/doc.mhtml?i=20030421&s=mcgovern.

27-عندما صدم أول انتحاري عراقي نقطة تفتيش أميركية بسيارته المفخخة في العراق المحتل فقتل أربعة جنود، كتب روبرت فيسك: "وإذن فإن 11/ 9 يجد في آخر الأمر شيئاً يربطه بالعراق بطريقة رمزية غريبة. فبينما تبين أن محاولات ربط نظام الرئيس صدام بأسامة بن لادن كانت مزورة، فإن الغضب الذي أطلقته أميركا من عقاله حقيقي. وقد عثر على السلاح الذي تخشاه أميركا أكثر من غيره". روبرت فيسك" عمل حربي لرقيب انتحاري يزرع الخوف في قلوب الحلفاء "صحيفة الاندبندانت الإنكليزية، 23 آذار/ مارس، عام 2003.

28. Praful Bidwai, "Machinehead," *Hindustan Times*, March 22, 2003, http://www.hindustantimes.com/news/181_218617,00120001.htm;

وقد كتب سيمور هيرش عن قضية النيجر: "في 14 آذار/ مارس، قدم السناتور جي روكفلر، من فرجينيا الغربية، وهو كبير الديمقراطيين في لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ، طلباً رسمياً بأن يقوم روبرت مولر، مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، بالتحقيق في الوثائق المزورة. وكان روكفلر قد صوت لصالح القرار الذي يعطي صلاحية استخدام القوة في الخريف المنصرم. أما الآن فقد كتب إلى مولر: "هناك إمكانية بان فبركة هذه الوثائق قد تكون جزءاً من حملة خداع أكبر تهدف إلى التلاعب بالرأي العام وبالسياسة الخارجية فيما يتعلق بالعراق". وحث مكتب التحقيقات الاتحادي على التأكد من مصدر الوثائق، ومستوى براعة التزوير، ودوافع المسؤولين عنه. "ولماذا لم تدرك أسرة المخابرات أن الوثائق كانت مختلقة". وقد أخبرني مساعد لروكفلر أن المكتب قد وعد بالنظر في هذا الأمر (انظر الحاشية رقم 11).

29. Roger Hardy, "US Options on Iran," BBC News, September, 2, 2003, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3115973.stm.
30. Steven Mufson, "The Way Bush Sees the World," *Washington Post*, February 17, 2002.
31. Ibid.
32. Ibid.

33-إن نص الرسالة التي اقترحت التحول من سياسة الاحتواء إلى سياسة تغيير النظام في العراق، مع تجاوز مجلس الأمن الدولي، وقائمة الموقعين عليها تتبع فيما يلي: فالموقعون على هذه الرسالة هم الأشخاص أنفسهم الذين يشكلون عصبة المحافظين الجدد التي تشكل سياسة أميركا الخارجية الآن. واستجابة لهذه الرسالة اقترح كلينتون قانوناً لتغيير النظام في العراق، فقام الكونغرس بسن هذا القانون.

26 كانون الثاني/ يناير 1998

الشريف وليام ج. كلينتون

رئيس الولايات المتحدة

واشنطن، مقاطعة كولومبيا

عزيزنا السيد الرئيس:

إننا نكتب إليكم لأننا مقتنعون بأن السياسة الأميركية الحالية تجاه العراق ليست ناجحة، وإننا قد نواجه تهديداً في الشرق الأوسط أخطر مما عرفناه منذ انتهاء الحرب البادرة. ففي خطابك القادم عن حالة الاتحاد، لديك فرصة رسم مسار واضح وحازم لمجابهة هذا التحدي. ونحن نحثك على اغتنام هذه الفرصة وإعلان إستراتيجية جديدة يكون من شأنها ضمان مصالح الولايات المتحدة وأصدقائنا وحلفائنا حول العالم. وينبغي أن تهدف تلك الإستراتيجية، قبل كل شيء، إلى إزاحة نظام صدام حسين من السلطة. ونحن نقف على استعداد لتقديم دعمنا الكامل لهذا الجهد الصعب ولكنه ضروري.

إن سياسة "احتواء" صدام حسين ظلت تتآكل باطراد على مدى الأشهر العديدة الماضية. وكما أوضحت الأحداث الأخيرة، فإننا لم نعد نستطيع الاعتماد على شركائنا في ائتلاف حرب الخليج كي يستمروا في الحفاظ على العقوبات، أو يعاقبوا صداماً عندما يوقف عمليات تفتيش الأمم المتحدة أو يتهرب منها؛ ولذا، فإن قدرتنا على التأكد من عدم إنتاج صدام لأسلحة دمار شامل قد تناقصت كثيراً. وحتى لو قدر لعمليات التفتيش الكاملة أن تستأنف في آخر الأمر، وهذا يبدو بعيد الاحتمال الآن، فقد أظهرت التجربة أن مراقبة إنتاج العراق من الأسلحة الكيمائية والحيوية مسألة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. إن المدة المتطاولة التي سيكون المفتشون قد أمضوها وهم عاجزون عن الدخول إلى كثير من المرافق العراقية قد زادت من ضعف احتمال قدرتهم على اكتشاف كل أسرار صدام. والنتيجة إننا في المستقبل غير البعيد جداً سنكون عاجزين عن

البت بأي مستوى معقول من الجزم فيما إذا كان العراق يملك أو لا يملك مثل هذه الأسلحة.

وانعدام الجزم هذا سيكون له بحد ذاته تأثير خطير يقوض استقرار الشرق الأوسط بأكمله. وليست هناك حاجة للإضافة بأنه إذا تمكن صدام من الحصول فعلاً على القدرة على نقل أسلحة دمار شامل، كما سيحدث بصورة تكاد تكون مؤكدة إذا تابعنا مسارنا الحالي، فإن سلامة القوات الأميركية في المنطقة، وسلامة أصدقائنا وحلفائنا، مثل إسرائيل، والدول العربية المعتدلة، ونسبة مهمة من إمدادات العالم من النفط ستكون كلها عرضة للخطر. وكما أعلنت بحق، أيها السيد الرئيس، فإن أمن العالم في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين سوف تبت فيه إلى حد كبير طريقة معالجتنا لهذا التهديد.

ونظراً لضخامة هذا التهديد، فإن السياسة الحالية غير كافية بشكل خطر، إذ إنها تعتمد في نجاحها على صمود شركائنا في الائتلاف وعلى تعاون صدام حسين. فالإستراتيجية الوحيدة المقبولة هي إزالة إمكانية قدرة العراق على استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها. وهذا يعني على المدى القريب الاضطلاع بعمل عسكري ما دامت الدبلوماسية فاشلة بوضوح. وهو يعني على المدى الطويل إزاحة صدام حسين ونظامه من السلطة. إن هناك حاجة لأن يصبح ذلك هو هدف السياسة الخارجية الأميركية الآن.

إننا نحثك على أن تبين هذا الهدف بوضوح، وأن تركز اهتمام إدارتك على تنفيذ إستراتيجية لإزاحة نظام صدام حسين من السلطة. وهذا سيتطلب تكاملاً تاماً بين الجهود الدبلوماسية والسياسية والعسكرية. وبالرغم من أننا واعون تماماً بالأخطار والصعوبات في تنفيذ هذه السياسة، فإننا نعتقد أن أخطار العجز عن ذلك هي أكبر بكثير. ونحن نعتقد أن الولايات لديها- بموجب قرارات الأمم المتحدة الموجودة - صلاحية اتخاذ الخطوات الضرورية، بما فيها الخطوات العسكرية، لحماية مصالحنا الحيوية في الخليج. وعلى أي حال فإن السياسة

الأميركية لا يمكنها أن تظل كسيحة يقعدها الإصرار المضلل على الحصول على إجماع مجلس الأمن الدولي.

إننا نحثك عن التصرف بحسم. فإنك إذا تصرفت الآن لإنهاء تعرض الولايات المتحدة أو حلفائها للتهديد بأسلحة دمار شامل، فإنك تكون قد تصرفت بوحي من أكثر المصالح جوهرية لأمن البلد الوطني. إننا إذا قبلنا مساراً من الضعف وترك الأمور سائبة، فإننا نعرض مصالحنا، ومستقبلنا للخطر.

المخلصون:

اليوت آبرامز. ريتشارد ل. آرميتاج، وليام ج. بينيت، جيفري بيرغنر، جون بولطن، بولا دوبريا نسكي، فرانسيس فوكو ياما، روبرت كاغانن زالماي خليل زاد، وليام كريستول. ريتشارد بيرل، بيتر و. رودمان، دونالد رمسفيلد، وليام شنايدر الأصغر، فين ويبر. بول وولفوفيتز، ر. جيمس وولزي، روبرت ب. زويلك.

أما بالنسبة لدعوة وولفوفيتز للحرب على العراق منذ عام 1979، فتأمل ما يلي: "يشير الجنرال اريك ك. سينسيكي، رئيس أركان الجيش، إلى أن وولفوفيتز وهو محلل شاب في البنتاغون كان يدير تقييماً سرياً لخطر التهديدات في الخليج وصف فيه العراق بأنه خطر عل جيرانه وعلى المصالح الأميركية. وكان ذلك في عام 1979، أي قبل اثني عشر عاماً من عاصفة الصحراء. وقد أخبرهم شينسيكي بأن ذلك له دلالة على كل شيء لأنه لم يكن ينقصه سوى قرع الطبل. انظر مقال بيل كيلر: "محارب الشمس المشرقة"، في نيويورك ماغازين عدد 22 أيلول/ سبتمبر 22.

34-كيلر: "محارب الشمس المشرقة" (انظر الحاشية رقم 33).

35. Michael Lind, "The Weird Men Behind George W. Bush's War," *New Statesman*, April 7, 2003.

36. Ralph Nader, "Pre-emptive War on a Defenseless Country: Bush Is Acting Like a Judicially-Selected Dictator," *Counter-Punch*, March 25, 2003, http://www.counterpunch.org/nader03252003.html.

37. Richard Perle, "Thank God for the Death of the UN: Its Abject Failure Gave Us Only Anarchy; The World Needs Order," *Guardian (London)*, March 21, 2003.
38. Guy Dinmore, "Ideologues Reshape World Over Breakfast," *Financial Times*, March 22, 2003.
39. Ari Shavit, "White Man's Burden," *Ha'aretz*, April 4, 2003.
40. For an insightful analysis of the war against Iraq, see Patrick Seale, "The United States and Britain Are Heading for Disaster," Mafhoum Press Review, March 28, 2003, http://www.mafhoum.com/press5/138seale.htm.
41. See Naseer Aruri, "Remapping the Middle East: Whose War Is It This Time?" *CounterPunch*, October 28, 2002, http://www.counterpunch.org/aruri1028.html. For a discussion of Israel's use of Oslo as a strategy, see Naseer H. Aruri, *Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine* (Cambridge, MA: South End Press, 2003), 167–92.

42 - حسبما يرى المعهد الأميركي العربي arqhttp://www.aaiusa، فإن جي غارنر، الجنرال الأميركي المتقاعد الموالي لإسرائيل هو المرجح أن يقود السلطة المدنية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. فقد رشحه وزير الدفاع دونالد رمسفيلد في كانون الثاني/ يناير ليترأس مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، الذي كلف بتدبير خطة لإعادة بناء العراق بعد النزاع الحالي. وبينما يمتدح الكثيرون غارنر لرحمته وإنسانيته، فإن بعض الأشخاص يتشككون في ميوله السياسية. فقد ذكرت مجلة فور وورد إن الجنرال غارنر "يحتفظ بعلاقات مع المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي"، وهو منظمة غير هادفة للربح ملتزمة "بتقوية علاقة التعاون بين هاتين الديمقراطيتين الكبيرتين [إسرائيل والولايات المتحدة] ففي تشرين الأول/ أكتوبر عام 2000، ورداً على الانتفاضة الثانية وقع غارنر، مع أكثر من أربعين ضابطاً أميركياً على "علم المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي وبيان الضباط العموميين عن العنف الفلسطيني"، وهو نقد لاذع عنيف يضع اللوم على العنف على كاهل الفلسطينيين

وحدهم بلا مواربة". إن العنف الذي بدأ به الفلسطينيون في إسرائيل الآن يخبرنا بأن الجانب الفلسطيني تنقصه النية الحسنة اللازمة. وإن مسؤولية أميركا كصديقة لإسرائيل، البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يشاطرنا قيمنا الديمقراطية والإنسانية، ينبغي عدم التخلي عنها لصالح دور أميركا كمسهل في هذه العملية. فالأصدقاء لا يتخلون عن أصدقائهم في ميدان القتال". والنص الكامل متوفر على موقع المعهد المذكور على الشبكة في العنوان التالي:

http://www.jinsa.org/articles/print.html/documentid/1043.

43 - " الرئيس المدني الأميركي للعراق قام برحلة مدفوعة الأجر إلى إسرائيل"، رويتر: "في 25 آذار/ مارس، 2003. وفيما يلي مقتطفات من قصة وكالة رويتر إن الجنرال الأميركي المتقاعد الذي سمي كحاكم مدني للعراق المحتل قد زار إسرائيل على حساب جماعة ضغط تقول إن الولايات المتحدة تحتاج إلى إسرائيل كي تعرض القوة الأميركية في الشرق الأوسط. وإن الفريق جي غارنر، منسق الإدارة المدنية في العراق، كان قد وقع باسمه على بيان صادر في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2000 يلوم الفلسطينيين على اندلاع العنف الإسرائيلي- الفلسطيني، ويقول: إن إسرائيل قوية هي رصيد أمني مهم للولايات المتحدة.

وكان ذلك البيان برعاية المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي الذي يدفع تكاليف زيارات الضباط العسكريين الأميركيين المتقاعدين لإسرائيل كي يتلقوا تقارير أمنية ملخصة من المسؤولين والساسة الإسرائيليين. وإن ريتشارد بيرل، أحد مهندسي الغزو الأميركي للعراق، وهو عضو في مجلس مستشاري هذا المعهد... وفي بيان عام 2000 المذكور قال غارنر ومعه 42 من كبار الضباط المتقاعدين: "تفزعنا القيادة السياسية والعسكرية الفلسطينية التي تعلم الأطفال آليات الحرب وتملأ رؤوسهم بالكراهية. إن أمن دولة إسرائيل قضية عظيمة الأهمية للسياسة

الأميركية في الشرق الأوسط وشرقي الأبيض المتوسط، بل وحول العالم كذلك. إن إسرائيل قوية هي رصيد يستطيع أن يعتمد عليه المخططون العسكريون والقادة السياسيون الأميركيون". ويقول بيان مهمة المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي على موقعه على الشبكة: إنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تحتفظ بوجود لها في الشرق الأوسط بسبب موارده النفطية، وحكوماته التي "تكدس أسلحة الدمار الشامل" و "عدم الاستقرار المتجذر في المنطقة، والناجم أساساً عن المنافسات فيما بين العرب".

44 – انظر الحاشية 38.

45 – المصدر السابق نفسه. وانظر أيضاً مقال وليام و. بيمان:"القوة العسكرية: الرجل الواقف وراء "الحرب الكلية" في الشرق الأوسط"، في سان فرانسيسكو كرونيكل، عدد 14 أيار/ مايو عام 2003. ويبدأ الأستاذ بيمان مقاله هكذا: "إن معظم الأميركيين لم يسمعوا بمايكل لدين. ولكن إذا انتهى الأمر بتوريط أميركا في حرب ممتدة تطلق فيها النار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، فإن ذلك سيكون ناجماً عن إلهامه إلى حد كبير". ويذكر بيمان أن لدين قال للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي يوم 30 نيسان/ ابريل عام 2003: "لقد انتهى وقت الدبلوماسية، وحان الوقت لإيران حرة، وسوريا حرة، ولبنان حر".

46. Terrell E. Arnold, "Iran—The Next Israeli Domino," September 3, 2003, *Rense.com*, http://rense.com/general41/iran.htm.

47. Richard Sale, "Rice Blocked Plan for Raids on Syria," United Press International, May 2, 2003.

48. Lou Marano, "Voices of Dissent: Eric Margolis," United Press International, March 25, 2003, http://www.upi.com/view.cfm?StoryID=20030325-015143-7876r.

49. Tanya Reinhart interviewed by Jon Elmer, "A Slow, Steady Genocide," ZNet, September 11, 2003, http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=22&ItemID=4180. For a discussion of "transfer" in Zionist history, see Nur Masalha, *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion* (London: Pluto Press, 2000).

50. Meron Benvenisti, "Preemptive Warnings of Fantastic Scenarios," *Ha'aretz*, August 15, 2002.
51. Jason Keyser, "Israel Urges U.S. to Attack Iraq," Associated Press, August 16, 2002.

52 - جدعون ليفي "قنابل ذكية، ومعلقون بلهاء" في صحيفة هآرتس، 25 آذار/ مارس، عام 2003 ويتابع ليفي هكذا:

"إن ابتسامة كابتسامة الطفل الذي يصف دُمَاه الجديدة ترتسم على وجوه المعلقين وهم يصفون الإغراء السحري لقوة أميركا المدمرة. إن القادة السابقين للقوة الجوية، الذين يجدون صعوبة في التخلي عن مناصبهم على ما يبدو يصفون جولات القصف المرعب بالقنابل أو آلات الإبادة الطائرة كما لو أنها أعمال فنية.

"فالعميد (الاحتياطي) آرييه مزراحي تفوق على نفسه في إحدى هذه المناقشات التي لا تنتهي عندما استخرج من جيبه نموذجاً مصغراً لقنبلة عنقودية - يبدو أنها من إنتاج الصناعات العسكرية الإسرائيلية (التي هو رئيسها) - وقال للمشاهدين وعيناه تبرقان: إن الأميركيين كانوا يستخدمون هذا السلاح بالذات. وشرح كيف ينشطر إلى عدد هائل من القنابل الصغيرة، وكيف أحدث "ذعراً ودماراً" في حرب لبنان، "وطحن" كتائب مدرعة بكاملها، وأن "كل من شاهد النتائج في لبنان قد أصابه الهلع" - وقال مزراحي إنه كان فعلاً "كهطول مطر من الفولاذ".

"وقد تداولت الأيدي القنبلة الذكية الصغيرة التي جاء بها مزراحي في الاستديو، بينما تحسسها الجنرال العجوز باحترام وشغف. فكان ذلك منظراً لا يُنْسَى. وبالطبع لم يهتم أي واحد من الحاضرين بالإشارة إلى القتل والتدمير اللذين تحدثهما قنبلة كهذه في صفوف المدنيين الأبرياء، ولم يتساءل أي واحد عما يحدث لمجتمع يهتاج المتكلمون باسمه إلى حد المرض وهم يتحدثون عن أسلحة القتل".

53. Michael Kinsley, "What Bush Isn't Saying About Iraq," *Slate*, October 24, 2003, http://slate.msn.com/id/2073093/.

54 - ستيفن زاك "قضية شرف" في جويش وورلد رفيو، عدد 1 أيار/ مايو عام 2003 وفي هذه المقتطفات يستشهد المؤلف أولاً بمقال في مجلة يو إس إي توداي، ثم بمقال من معريف يشرح تفاصيل الدعم الذي قدمته إسرائيل لأميركا في أثناء الحرب.

55 - إن ريتشارد بيرل هو أيضاً مدير الصحيفة الإسرائيلية اليومية جيروساليم بوست، كما أنه الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة هولينجر ديجتال المتحدة. وإن هولينجر إنترناشنال (المجموعة الأم لهولينجر ديجتال) هي التي تملك الصنادي تلغراف [اللندنية] و الجيروزاليم بوست. انظر مقال عناية بنغالاوا: "لن ننسى الأشياء الفظيعة التي عملوها باسمنا "في التايمز (اللندنية) في 25 آذار/ مارس عام 2003. وقد استقال بيرل من منصبه كرئيس عندما طالب أحد كبار أعضاء الحزب الديمقراطي الأميركي بإمكانية وجود تنازع في المصالح في أدوار بيرل كمستشار للشركات ومستشار للبنتاغون. انظر وكالة رويتر: "مهندس غزو العراق في مغطس ساخن حول نزاع من نوع آخر" في صحيفة سيدني مورننغ هيرالد الأسترالية، في 27 آذار/ مارس عام 2003

http://www.smh.com.au/articles/2003/03/26/1048653750458.html

56. See Brian Whitaker, "Selective MEMRI," *Guardian (London)*, August 12, 2002.

57. Patrick J. Buchanan, "Whose War? A Neoconservative Clique Seeks to Ensnare Our Country in a Series of Wars that Are Not in America's Interest," *American Conservative*, March 24, 2003.

58. Stanley Hoffman, quoted in Buchanan, "Whose War?" (see n. 57).

59. Ian Traynor, "How American Power Girds the Globe with a Ring of Steel," *Guardian (London)*, April 21, 2003.

60. See n. 39.

61. Norman Podhoretz, "In Praise of the Bush Doctrine," *Commentary* 114, no. 2, September 2002.

62. Lloyd Richardson to the *Financial Times*, quoted in Conn Hallinan, "U.S. and India—A Dangerous Alliance," Foreign Policy in Focus, May 6, 2003, http://www.fpif.org/commentary/2003/0305india.html.
63. Department of Defense document, quoted in Hallinan, "U.S. and India" (see n. 62). See also Erica Strecker Downs, *China's Quest for Energy Security* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2000), http://www.rand.org/publications/MR/MR1244/.
64. See Aruri and Carroll, "The Anti-Terrorist Crusade" (see n. 4).
65. Justin Huggler, "Israelis Trained US Troops in Jenin-style Urban Warfare," *Independent*, March 29, 2003.
66. John Donnelly, "Nation Set to Push Sharon on Agreement," *Boston Globe*, October 10, 2001.
67. See Naseer H. Aruri, *Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine* (Cambridge, MA: South End Press, 2003), 201–04.
68. For analysis of the road map, see Naseer H. Aruri, "The Road Map: A Peace Plan or Another Palliative?" *Al Mubadara*, May 17, 2003, http://www.almubadara.org/en/; Danny Rubinstein, "Fantasy Land," *Ha'aretz*, May 26, 2003; Michael A. Hoffman II, "The 'Road Map' for Peace Is a Swindle," May 29, 2003, *The Hoffman Wire*, http://www.hoffman-info.com/wire6.html; and Mouin Rabbani, "The Road from Aqaba," *Middle East Report Online*, June 13, 2003, http://www.merip.org/mero/mero061303.html.
69. See, for example, James Rubin, "Stumbling into War," *Foreign Affairs*, September–October 2003.
70. Steve LeBlanc, "Kennedy Says Case for Iraq War Was Fraud," Associated Press, September 18, 2003.
71. H.D.S. Greenway, "The Radical Hand behind Bush's War Moves," *Boston Globe*, September 19, 2003.
72. Ibid.
73. Immanuel Wallerstein, "Bush in Big Trouble at Home," Fernand Braudel Center Commentary, no. 121, September 15, 2003, http://fbc.binghamton.edu/121en.htm.

74. Mark Egan, "NY Times Columnist Sees Gloom in America's Future," Reuters, September 16, 2003.
75. Michael Peel, "Europe Must Not Buy Bush's Line," *Financial Times*, September 18, 2003.
76. James Harding, "Weakness in the White House: As Costs and Casualties Mount in Iraq, the Finger-Pointing Begins in Washington," *Financial Times*, September 15, 2003.
77. Evelyn Leopold, "Anan Challenges U.S. Doctrine of Preventive Action," Reuters, September 23, 2003.

78 - كانت هناك مجادلة بأن الحرب على العراق هي حرب عملة نفطية تهدف إلى وقف اندفاع منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) نحو اليورو كعملة قياسية في الصفقات النفطية. وهكذا فإن واشنطن كي تستبق أوبك تحتاج إلى كسب السيطرة الجغرافية الإستراتيجية على العراق واحتياطياته من النفط التي هي ثاني أكبر احتياطات الثابتة المعروفة: "الأسباب الحقيقية للحرب القادمة مع العراق: تحليل اقتصادي كلي وجغرافي استراتيجي للحقيقة التي لا ينطق بها أحد". مركز الإعلام المستقل، كانون الثاني/ يناير، عام 2003، //:http www.indymedia.org وهذه الحجة تدعمها مقولة إيمانوئيل والرشياين. عن الحرب: "لقد فعل [بوش] ذلك ليبرهن على تفوق أميركا العسكري الساحق، وليحقق هدفين أساسيين، هما: (1):"تخويف كل العاملين المحتملين على انتشار أسلحة الدمار الشامل كي يتخلّوا عن مشاريعهم؛ (2) سحق كل الأفكار الأوروبية حول دور مستقل لأوروبا في النظام العالمي". . إيمانوئيل والرشتاين:"بوش يراهن على كل ما يملك". تعليق فرناندوبرودويل المركـــــزي رقم 109: .http://fbc.binghamton.edu/109en.htm وانظر أيضاً أمير بتلر:"اليورو والحرب على العراق"، كلمة حقيقية في 29 آذار/ مارس عام 2003.

http://www.atrueword.com/index.php./article/view/49;

ومقال دانكان دوبوا: "الدفاع عن الدولار" في ناتال ويتنس عدد 4 نيسان/ أبريل عام 2003. ويلخص دوبوا الأهداف الأربعة للحرب ضد

العراق، كما حددها المحلل الأسترالي جيفري هيرد، وهي: "إعادة احتياطات العراق النفطية إلى دائرة الدولار؛ وإرسال رسالة واضحة إلى منتجي النفط الآخرين عما سيصيبهم إذا حاولوا مغادرة منطقة الدولار؛ وإحداث نكسة لأوروبا وعملتها اليورو؛ واستخدام الحرب كغطاء لإعادة نفط فنزويلا إلى الدولار عن طريق النشاط السري لوكالة المخابرات المركزية".

79. Karen Armstrong, "Our Role in the Terror," *Guardian (London)*, September 18, 2003, http://www.guardian.co.uk/comment/story/0,3604,1044413,00.html.

80. Anthony Westell, "Who's Winning the War on Terror? Sorry, George," *Globe and Mail (Canada)*, September 9, 2003.



الفصل السابع

تشابك سياسة اليمين والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط: ترسيخ تشبيه العرب/ المسلمين بالشياطين

بقلم إيلين س. هاغوبيان

1. Thomas A. Dine, "The Revolution in U.S.-Israel Relations," *Journal of Palestine Studies* 15, no. 4 (Summer 1986), 134, 138–39.
2. Alain Gresh, "As for What the Young People Want, No One Is Sure," *Le Monde Diplomatique*, June 2003.
3. Kesher Talk is a part of Howard Fienberg's Web site at http://www.hfienberg.com/kesher/. The Saudi Institute's Web site is http://www.saudiinstitute.org.
4. Eli J. Lake, "The Search for Syrian Liberals: Few Good Men," *New Republic*, May 26, 2003.
5. Ibid.
6. Zaki Chehab, "Inside the Resistance: Popular Anger Is Forging an Alliance Between Diverse Strands of Iraq's Guerrilla Movement," *Guardian*, October 13, 2003; and Egyptian Popular Campaign to Confront US Aggression, "Cairo Declaration against U.S. Hegemony and War on Iraq and in Solidarity with Palestine," December 2002.
7. Murhaf Jouejati, "Recent Political Developments in Syria" (Middle East Seminar, Harvard University, May 8, 2003).
8. "US Military Leases Land in Kyrgyzstan," *Zaman (Istanbul)*, May 4, 2003, http://www.zaman.org.
9. Erica Strecker Downs, *China's Quest for Energy Security* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2000), xi–xii, http://www.rand.org/publications/MR/MR1244/. This study

وهذه الدراسة كانت بإدارة زالماي خليل داد، عميل أميركا في أفغانستان والعراق – وهو الآن سفير أميركا في أفغانستان – وكان في السابق تحت حماية بول وولفوفيتز وريتشارد بيرل: إن اعتماد الصين على الطاقة المستوردة يتوقع أن يتزايد كثيراً على مدى الأعوام العشرين القادمة. فمن المتوقع أن تحتاج الصين

إلى استيراد حوالي 60 بالمئة من نفطها و 30 بالمئة على الأقل من غازها الطبيعي بحلول عام 2020.... ويتفحص هذا التقرير الإجراءات التي تتخذها الصين لتحقيق الأمن من مصادر الطاقة والدوافع المحركة لهذه الإجراءات. وتستنتج الدراسة بأن أنشطة الصين لضمان أمن الطاقة يمكن تفسيرها من حيث مخاوفها الطويلة الأمد من الاعتماد على الطاقة الأجنبية. فالحكومة الصينية تعد وارداتها من النفط نقطة ضعف إستراتيجية مكشوفة يمكن أن تستغلها قوى أجنبية تسعى للتأثير على الصين. والولايات المتحدة حالياً هي أقوى بلد في العالم ويتصور كثير من الصينيين أنها غير مرتاحة لصعود القوة الصينية. ونتيجة لذلك فإن الحكومة الصينية تنظر إلى الولايات المتحدة كتهديد أساسي للصين في مجال أمن الطاقة، كما أن أنشطة الصين لتأمين هذا الأمن، وهي ذات طبيعة دفاعية إلى حد كبير، تعكس هذا القلق". وانظر أيضاً روس مونرو: "الصين: تحدي قوة صاعدة"، وبيتر رودمان: "روسيا تحدي قوة هابطة" في كتاب من تحرير روبرت كاغان ووليام كريسستول عنوانه (الأخطار الراهنة: الأزمة والفرصة في سياسة أميركا الخارجية والدفاعية)، (من طبع إنكا ونتر بوكس في سان فرانسيسكو، عام 2000)، ص 47 – 95.

10. Ed Blanche, "Israel Steps Up Military Aid to India, Consolidates Strategic Relationship," *Daily Star (Beirut)*, June 26, 2003.
11. Larry Ramer, "Pro-Israel Activists Seeking Allies Among Immigrants from India: AIPAC, Others Stress Threat of Muslim Extremism in Outreach Bid to America's 1.6 Million South Asian Hindus," *Forward*, October 21, 2002.
12. Conn Hallinan, "U.S. and India—A Dangerous Alliance," Foreign Policy in Focus, May 6, 2003, http://www.fpif.org/commentary/2003/0305india.html.
13. Martin Walker, "U.S., India Discuss 'Asian NATO,'" United Press International, May 29, 2003.
14. "India Signs Israeli Radar Deal," BBC News, October 12, 2003, http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/south_asia/3180114.stm.
15. See n. 13.

16. Peter Beaumont and Conal Urquhart, "Israel Deploys Nuclear Arms in Submarines," *Observer*, October 12, 2003.
17. Abraham Rabinovich, "Iran Air-Strike Plan Seen as Bluff," *Washington Times*, October 13, 2003.

18- بارسا فنكاتشوار الأصغر:"اليمينيون الهنود يغازلون جماعة الضغط اليهودية"في صحيفة ديلي ستار البيروتية في 20 أيار/ مايو عام 2003. إن براجيش ميشرا، المستشار الهندي للأمن القومي، "يعترف في خطابه في العشاء السنوي للجنة الأميركية اليهودية في 8 أيار/ مايو عام 2003 بالدور الذي تلعبه إسرائيل والمنظمة اليهودية في تحسين العلاقات الهندية – الأميركية. وقال:"إننا نقدر أيضاً إسهامكم اللجنة الأميركية – اليهودية في تعزيز العلاقات الهندية الأميركية والعلاقات الهندية – الإسرائيلية".

19. William Booth, "Shiite Leader Makes Bold Return to Iraq Holy City," *Washington Post*, May 13, 2003.
20. Eli J. Lake, "The Post-Saddam Danger from Iran, Persian Gulf," *New Republic*, October 7, 2002.
21. Dan Murphy, "Iraqi Shiite Split Widens," *Christian Science Monitor*, October 16, 2003.
22. Ian Fisher, "An Anti-American Iraqi Cleric Declares His Own Government," *New York Times*, October 12, 2003.
23. See n. 20.
24. Juan Cole, "The Iraqi Shiites: On the History of America's Would-be Allies," *Boston Review*, October—November 2003.
25. Brian Knowlton, "Protesters in Iraq Assail U.S. Occupation," *International Herald Tribune*, May 20, 2003.
26. Murtaza Razvi, "Understanding the Iraqi Shia," *Dawn (Pakistan)*, May 17, 2003 (emphasis added).
27. Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981), 138–42.
28. Michael Howard, "Kurds' Faith in New Iraq Fading Fast," *Guardian*, October 21, 2003.

29. "Turks' Troop Offer Could Be Dropped," Associated Press, October 22, 2003.
30. Karen Armstrong, "Faith and Freedom," *Guardian*, May 8, 2003.
31. William O. Beeman, "A Formidable Muslim Bloc Emerges," *Los Angeles Times*, June 1, 2003.
32. Jim Lobe, "Neo-con Fingerprints on Syria Raid," *Asia Times*, October 9, 2003, http://www.atimes.com; and Warren P. Strobel, "Policy Change Taking Shape in U.S. over Syria," Knight Ridder Newspapers, October 6, 2003.
33. Zaki Yahya, writing from Najaf, "Iraqis Call for Self-Rule," *Institute of War and Peace Reporting* Online, July 2, 2003, http://www.iwpr.net/index.pl?archive/irq/irq_25_1_eng.txt.
34. Ibid.
35. Ibid.
36. Robert G. Kaiser, "Bush and Sharon Nearly Identical on Mideast Policy," *Washington Post*, February 9, 2003.
37. US Department of State, *A Performance-Based Road Map to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict*, December 20, 2002 (released April 30, 2003), http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/20062.htm.
38. George W. Bush, speech, June 24, 2002, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020624-3.html.

قال بوش: "إن الولايات المتحدة لن تؤيّد إقامة دولة فلسطينية حتى يضطلع قادتها بمكافحة مستديمة للإرهابيين ويفككوا بنيتهم التحتية".

39. The most recent effort was reported by Leonard Doyle, "The Sacrifice: Palestine's Coveted Right to Return," *Independent*, October 14, 2003.
40. James Bennet, "Sharon Sets Hard Line on Settlements Policy," *New York Times*, May 13, 2003.
41. John Whitbeck, "The Road Map," *Daily Star (Beirut)*, May 4, 2003.
42. Dan Ephron, "Sharon Statement Brings Storm of Criticism," *Boston Globe*, May 28, 2003.
43. Both quotes are in Ali Abunimah, "Who's Afraid of the Road Map?" *Daily Star (Beirut)*, May 2, 2003.

46. "Police Crack Down on Israeli Islamic Group," *Jordan Times*, May 14, 2003.

47- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:"استمراراً لسياسة العقوبات الجماعية ضد أقارب النشطاء الفلسطينيين المزعومين، تبعد قوات الاحتلال الإسرائيلي شخصاً فلسطينياً من الضفة الغربية إلى قطاع غزة (المرجع رقم 3003/72)، في 20 أيار/ مايو عام 2003.

48. BADIL, "The Occupation Continues: 16 Deported to Gaza; New Category of Refugees Created," press release (E42/03), October 17, 2003.

49. Chris McGreal in Jerusalem, *Guardian*, May 9, 2003.

50. Glenn Kessler, "White House Backs Latest Israeli Attacks," *Washington Post*, June 13, 2003.

51. Patrick Seale, "Sharon, Bush and the Race for 'Greater Israel,'" *Daily Star (Beirut)*, October 17, 2003.

52. H.D.S. Greenway, "The War Inside Bush's Cabinet," *Boston Globe*, May 2, 2003.

53. See n. 39.

54. Richard Perle and Douglas J. Feith, *A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm*, Institute for Advanced Strategic and Political Studies report, June 1996, 2. The full report is available at http://www.israeleconomy.org/strat1.htm.

55. Tabitha Petran, *Syria* (New York: Praeger Publishers, 1972).

56. Patrick Seale, *ASAD: The Struggle for the Middle East* (Berkeley: University of California Press, 1988).

57. Richard Sale, "Rice Blocked Plan for Raids on Syria," United Press International, May 2, 2003.

58. Patrick Seale, "Why Are the U.S. and Israel Threatening Syria?" *Al Hayat*, April 18, 2003.

59. See n. 7.

60. *Ha'aretz* and *Forward* staff, "Shifting Gears, Syria Offers to Reopen Negotiations with Israel," *Forward*, May 2, 2003. Also see, Tony Haddad, "Over 100 Congressmen Have Co-Sponsored the Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003," Lebanese American Council for Democracy, May 20, 2003.

61-معلومات في مذكرة من طوني حداد من المجلس الأميركي اللبناني للديمقراطية (في واشنطن بمقاطعة كولومبيا)، مؤرخة في 1 تموز/ يوليو عام 2003 مع موضوع عنوانه "جلسة مجلس النواب" كان قد أرسل إلى قائمة فينيقيا (ونسخة منه في الملف لدى إيلين هاغوبيان). كما أعلن حداد عن عشاء وجمع للتبرعات لعضو الكونغرس إيلوت إينجل، الذي يعزى إليه الفضل في "الشروع بهذا كله".

62. Alia Ibrahim, "Khatami Addresses Crowd of 50,000 at Cite Sportive," *Daily Star (Beirut)*, May 14, 2003.
63. Sabine Darrous, "Khatami Addresses Parliament at End of 3-Day Visit," *Daily Star (Beirut)*, May 15, 2003.
64. Patrick Seale, "What Must Syria do to Defend Itself?" *Daily Star (Beirut)*, May 2, 2003.
65. Ibid.
66. Marc Sirois, http://www.yellowtimes.org, Lebanon, May 7, 2003.
67. See n. 4.
68. "Brief Biography of Farid N. Ghadry," which appears on the Reform Party of Syria's Web Site: http://www.reformsyria.com/bio_of_farid_n_ghadry.htm. Also see Lake, "The Search for Syrian Liberals" (see n. 4).
69. See n. 4.
70. Farid N. Ghadry, "If Not Military Action, the Mistrust for the Baath Party in Syria dictates a New Solution," April 16, 2003, on his Web Site: http://www.reformsyria.com/.
71. Ibid.
72. Ghadry, "Brief Biography" (see n. 68).
73. David Ignatius, "A Road Map for Syria Too," *Washington Post*, June 3, 2003.
74. Mona Ziade, "Damascus Inks Major Oil Deal with American Firms: Agreement Dims Fears of Syrian Isolation," *Daily Star*, June 2, 2003.
75. Elaine C. Hagopian, "Redrawing the Map in the Middle East: Phalangist Lebanon and Zionist Israel," *Arab Studies Quarterly* 5, no. 4, 321–36. Also see, Livia Rokach, *Israel's Sacred Terrorism: A Study Based on Moshe Sharett's Personal Diary and Other Documents* (Belmont: AAUG Press, 1980), 17–27.

76-كانت مؤلفة هذا الفصل تدّرس في الجامعة الأميركية في بيروت في عام 1973 - 1974. وقد سمعت الأستاذ مالك يعبر عن هذا الشعور في أكثر من مناسبة.

77. See the Middle East Forum Web site, http://www.meforum.org/experts.php.
78. See the USCFL Web site, http://freelebanon.org, and the LCCC Web site, http://www.10452lccc.com/.
79. The statement is posted on the Lebanese Information Center Web site, http://www.licus.org.
80. General Aoun's Web site is http://www.tayyar.org.
81. Lebanese American Council for Democracy, "Syria Is Responsible for Today's Attempted Attack on U.S. Embassy in Lebanon," May 15, 2003, http://www.LA-CD.org.
82. Ibid.
83. Fred Halliday, *Arabia without Sultans: A Survey of Political Instability in the Arab World* (New York: Vintage Books, 1974).
84. Thomas E. Ricks, "Briefing Depicted Saudis as Enemies," *Washington Post*, August 6, 2002.
85. Mamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York: Palgrave, 2001).
86. Ed Blanche, "Carnage in Saudi Arabia: A Disaster Waiting to Happen," *Daily Star (Beirut)*, May 14, 2003.
87. Ed Blanche, "US Control of Baghdad and Its Crude May Signal New Assault on OPEC," *Daily Star (Beirut)*, June 6, 2003.
88. F. Gregory Gause III, "The Approaching Turning Point: The Future of U.S. Relations with the Gulf States; Executive Summary," originally published by the Brookings Institution, Saban Center for Middle East Policy, May 14, 2003 (emphasis added). Available online on the Saudi American Forum Web site, http://www.saudi-american-forum.org/.
89. See n. 2.
90. Delinda C. Hanley, "Saudi Bashing: Who's Behind It and Why?" *Arab News*, April 26, 2003.

91. Robert Collier, "Saudis Take Small Step Toward Political Reform: Conservative Monarch Opens Ears to Criticism," *San Francisco Chronicle*, January 28, 2003.
92. Ibid.
93. Ibid.
94. F. Gregory Gause III, "Creating a 'Normal' U.S.-Saudi Relationship," p. 3, originally published by the Brookings Institution, Saban Center for Middle East Policy, June 4, 2003, and reproduced only by the Saudi-American Forum, http://www.saudi-american-forum.org/.
95. Ibid.
96. Ibid., 4.
97. Ibid.
98. For further discussion of dissent in Saudi Arabia, see Fandy, *Politics of Dissent* (n. 85).
99. Karl Vick, "Iranian Apathy May Hinder U.S. Bid to Foment Unrest: Reformists Warn Against Destabilization Campaign," *Washington Post*, May 29, 2003.
100. Quoted in Jim Lobe, "From Baghdad to Tehran," Foreign Policy in Focus, May 8, 2003, http://www.fpif.org/.
101. Ibid. (emphasis added).
102. Karl Vick, "Iranian Hard-Liners Block Reform Bill: Measure's Defeat Could be Turning Point in President's Struggle Against Clerics," *Washington Post*, June 4, 2003.
103. Ali Akbar Dareini, "Tehran Streets the Scene of More Violence by Militants," *Boston Globe*, June 14, 2003.
104. Bryan Bender, "Pressed, Iran Offers Nuclear Concessions," *Boston Globe*, October 22, 2003.
105. *Siasat-e-Rouz*, February 20, 2003.
106. Najmeh Bozorgmehr and Guy Dinmore, "Iranian Monarchist Exiles Seek Pact with US," *Financial Times*, May 9, 2003.
107. Marc Perelman, "New Front Sets Sights on Toppling Iran Regime," *Forward*, May 16, 2003.
108. Ibid.
109. Senator Brownback's full speech can be found on the Web site of the American Enterprise Institute, http://www.aei.org/newsID.17134/news_detail.asp.

110. National Iranian American Council, "Senator Brownback Announces Iran Democracy Act with Iranian Exiles," May 20, 2003, http://www.niacouncil.org/pressreleases/press087.asp. See also, Coalition for Democracy in Iran, "CDI Hails Introduction of Iran Democracy Act and Urges Swift Passage," May 20, 2003, http://www.c-d-i.org/pr/2003-05-20.shtml.
111. William O. Beeman, "The Man Behind 'Total War' in the Mideast," *San Francisco Chronicle*, May 14, 2003.
112. William O. Beeman, "Washington's Likely Plans to Restore the Iranian Monarch Are Foolhardy," *Daily Star (Beirut)*, June 2, 2003.
113. The information above on Sobhani is drawn primarily from Beeman (see n. 112).
114. Ibid.
115. See n. 99.
116. Cameron Kamran, "Iranians Don't Need American King-makers," *International Herald Tribune*, June 6, 2003.
117. Abraham Rabinovich, "Iran Air-Strike Plan Seen as Bluff," *Washington Times*, October 13, 2003.



